

طبع بأمر من صاحب الدولة الأمير المؤمنين الحسن الثاني نصره الله

المملكة المغربية
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الوقف في الفكر الإسلامي

تأليف

الأستاذ محمد بن عبد العزيز بن عبد الله

الجزء الثاني

1416 هـ - 1996 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

”ءَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْعِفُوا إِمَّا
جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَعِينَ فِيهِ بِالْخَيْرِ ءَامِنُوا
مِنْكُمْ وَأَنْعِفُوا لَكُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ“

(سورة الحديد. الآية 7)

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

الموظف الديني

كل المسلمين ... رجل دين ودنيا :

إن من حق أي مسلم مومن أن يتولى الإمامة والوعظ والإرشاد والخطابة والتعليم عند توافر الأهلية العامة، والكفاية القادرة المبصرة، دون التوقف على إجازة مجيز، أو شهادة عالم، أو تزكية معهد، أو تقرير مرجع مختص... إذ الإسلام ليس بدين كهنوت، ولا يوسم بطقوس جافة ضحلة، فكل مسلم كان مستنير العقل، مستقيم السيرة، محمداً في الأفواه، وتوفرت فيه الأهلية العلمية والخلقية والاستعداد، إلا وهو ذاك الرجل المسلم الذي يجد الأبواب أمامه مشرعة لولوجها كبقية إخوانه المسلمين...

بيد أن تعقد الحياة البشرية، وتطورها ونموها نحو ضرورة الاختصاص، استدعى وجود جماعة متخصصة للعمل الديني، حفاظاً على شعائر الإسلام... ولعل أهمها صلاة الجماعة...

ولئن كانت الوظائف الإسلامية قد تشعبت واحتاجت إلى متخصصين ومتفرغين من الناس الذين يحتاجون كما يحتاج سائر البشر إلى الحاجيات والضروريات التي هي مناد الوجود، وقوام الحياة، فيجب مع أهمية معالجة هذا الأمر، أن يبقى الأصل في الوظائف الإسلامية واضحاً، وهذا الأصل هو أنها حسبة، (1) ففي كتاب «نصاب الاحتساب» (2) إن الحسبة في الشريعة تتناول كل مشروع يفعل لله تعالى كالأذان والإقامة، وأداء الشهادة مع كثرة تعدادها، ولذلك قيل: القضاء باب من أبواب الحسبة (3)...

(1) عالج الدكتور محمد المهدي البدري أستاذ العلوم الشرعية بجامعة الإمارات العربية المتحدة قضية الاحتساب، فقال: «الحسبة هي القيام بالعمل الصالح ابتغاء وجه الله تعالى، أي احتساب أجره وثوابه من الله... ومن هنا جاء اسمها... لأن القائم بالعمل لا يطلب عليه أجرًا وثواباً من أحد... وإنما يحتسبه عند الله...»

(2) «كتاب نصاب الاحتساب» للقاضي ضياء الدين البرني المحتسب البغدادي، وهو غير: «نصاب الاحتساب» للشيخ الإمام عمر ابن محمد بن عوض الشامي الحنفي، في الفتاوي، والذي يشتمل على أربعة وستين باباً، وفيه مسائل اختصت بالنسبة إلى حسب منصب الحسبة من كتب معتبرة...

(3) «كشف الظنون» ص : 1/16.

فمن كان غنيا فليستعفف، وخصوصا إذا كان سيعف لمحتاجين، ومن كان عاجزا أو فقيرا فليأخذ ما يكفيه لتقويم الأود بمعروف، دون إفراط ولا تفريط...

فالإسلام لا يرى أن يتولى القيام بالوظيفة الدينية رجال مخصوصون، فكل المسلمين رجل الدين...

بل إن التفرقة بين رجال الدين ورجال الدنيا من الأشياء التي لا يعرفها الإسلام ولا يقرها، فكل رجل في نظر الإسلام يجب أن يكون رجل دين ودنيا، ولا يمكن فصل أحدهما عن الآخر، لأن الإنسان يتكون من جسد وروح، والجسد جزء من الدنيا يجب أن يعترف بها، ويخضع لقوانينها، والروح جزء من عالم الغيب الذي هو عالم الدين، لا يمكن أن تتنكر لمالك يوم الدين.



وقد علق المجاهد الكبير أمير البيان شكيب أرسلان، على قول الكاتب الأمريكي «لوثرروب. ستودارد» LOTHROPSTODDARD ، مؤلف «حاضر العالم الإسلامي»، حينما استعمل عبارة «رجال الدين» بالنسبة للمسلمين في الفصل الأول من الكتاب عن «اليقظة الإسلامية»، فعقب عليه قائلا: «كره صاحب الرسالة أن يعين وظائف دينية، يتولى القيام بها رجال مخصوصون، فالإسلام من حيث الأصل، لم تنص كتبه الشرعية مَنْ مِنْ المسلمين يتولى القيام بالوظيفة الدينية، على حد ما هو الأمر في النصرانية واليهودية والبرهمية وغيرها... فأى مسلم كان، يستطيع أن يقوم في المصلين إماما... بيد أنه على توالي الأيام نشأت طائفة من القوم العارفين بالأصول الشرعية والفقهاء الإسلامي، ودرجت على تولي المناصب الدينية، حتى عرفت، بالتالي، برجال الدين، ثم نشأت طوائف أخرى كطائفة «ال دراويش» وأمثالها...، على أن الإسلام لم يكن يعرف شيئا من هذا في أول عهده (4)...

على أننا قد نجد بعض الطوائف الإسلامية تخالف المبدأ العام فتخصص لشؤون الدين طائفة معينة...

(4) «حاضر العالم الإسلامي» ص : 1/270.

ويعجبني كلام الكاتب الفرنسي الكونت دو غوبينو « Conte De GOBINEAU صاحب كتاب: «الأديان والفلسفات في آسية الوسطى» (5) "Les religions et les Philosophies dans l'Asie Centrale" الذي يقول عن الشيعة الإيرانيين: «... ولما كان وجود طبقة دينية خاصة - كما في الدين المسيحي مثلاً - غير متفق مع مبادئ القرآن، ولا مع سنة الرسول، وكان كل المسلمين بحسب الكتاب والسنة غير مقيد في عقيدته بأوامر رجال الدين، نزع هؤلاء المسلمون من العجم إلى طريقة جديدة، وهو أن يقولوا: إن القرآن لا تسوغ تلاوته ولا تفسيره إلا لعلماء الدين الذين يقال لهم اليوم «ملا»، وهذا منزع أخذه الإيرانيون عن فلاسفتهم القدماء وعن موابذتهم المعروفين، وهي حصر الخدمة الدينية في طبقة معينة لا تتعداهم، وهكذا تجددت «الديانة الساسانية» بشكل إسلامي، هو مذهب الشيعة (6)...



جنود التبليغ :

فسدنة المساجد، ومؤذنوها ووعاظها وخطبائها، هم جنود التبليغ لرسالة الله. وهم مدعوون إلى أن يواصلوا بإيمان وعقيدة نشاطهم الديني والتربوي بمواظبتهم على العمل، وإلى حسن القيام بما عهد به إليهم حسبة لله تعالى...

والأوقاف، اليوم، إذا استطاعت أن تكون، كما بدأت في سالف عهدها، رداء المجتمع يلتبس في داخله الدفء، فإنها ستعيد للجمعات سابق عهدها، وتعيد للإسلام مجد المسجد، وأمكن للوظيفة الدينية أن تقوم بدورها، وأداء رسالتها، وأمكن، أيضاً، لرجل العلم أن يدخل بيوت الحياة من أبوابها، وهو يشعر بأهميته الطبيعية... وما عليه إلا البلاغ...



(5) هذا الكتاب هو ثالث ثلاثة لكتابين آخرين، أحدهما : «ثلاث سنوات في آسية» والآخر: «الأخبار الآسيوية»... والكاتب «دوغوبينو» يعد في مقدمة الأساتذة الباحثين الذين أجادوا التأليف في أحوال إيران وأواسط آسيا، ولقد ظهر هذا الكتاب عام 1865، ثم أعيد طبعه عام 1866، ثم أعيد طبعه عام 1900، ونال شهرة عظيمة في ألمانيا، ولا سيما أن الأستاذ شيمان SCHEMAN الألماني صدره بمقدمة اعترف فيها بأن الكونت دوغوبينو هو من أكبر مفكري العصر، وقد عدّه كثير من الألمان بأنه من أعظم كتاب القرن التاسع عشر.

(6) «حاضر العالم الإسلامي» ص : 1/186.

وقد كانت الحالة في فجر الإسلام وصدره الأول أن جمهور المسلمين يتوجهون إلى المسجد لإقامة شعائر الله، ولأداء الصلاة، فتغص رحابه، وتكتظ جنباته، وتضيق أكنافه، ويمتلئ بالمسلمين المخبئين، الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم، فلا يعدم المسلمون من يصلي بهم، أو يقيم لهم الصلاة، أو يؤذن لهم، أو يهتم بنظافة المسجد، أو يتكلف بإيجاد الماء وفتح من الآبار لمن يروم الوضوء، تقرباً إلى الله وزلفى...

ولم يكن أحد من هؤلاء المتطوعين يطلب أجراً، أو ينتظر ثواباً، بل يحتسب عمله لله، ويقرض الله قرضاً حسناً، لأنه يعتقد، أن كل أجر يوخذ على عبادة، فهو أكل لأموال الناس، فأبرز ما اتصف به الصدر الأول، خلق العفة والنزاهة والاحتساب...

وفي تفسير الإمام الشيخ محمد عبده لقوله تعالى : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ، وَتَدْلُوا بِهَا إِلَى الْحُكَّامِ، لِتَأْكُلُوا فَرِيقًا مِنْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِثْمِ، وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (7)... قال : إن كل أجر يوخذ على عبادة، فهو أكل لأموال الناس بالباطل، وقد مضى الصدر الأول، ولم يكن أخذ الأجرة على عبادة ما، معروفاً، ولا يوخذ في كلام أهل القرن الأول والثاني كلمة تشعر بذلك... ثم لا يعقل أن تحقق العبادة وتحصل الأجرة، لأن تحققها إنما يكون بالنية، وإرادة وجه الله تعالى، وابتغاء مرضاته، بامتثال أمره، ومتى شاب هذه النية شائبة من حظ الدنيا، خرج العمل عن كونه عبادة خالصة لله تعالى... والله تعالى لا يقبل إلا ما كان خالصاً من الحظوظ والشوائب (8).

... وقد تعرض الشوكاني لهذه القضية في : «نيل الأوطار» عند حديثه عن الأذان والأجرة عليه، ودار في هذا الفلك، وهو أن المرء حين يؤذن، أو يقرأ القرآن أو يصلي بالناس إماماً أو حين يخطبهم، أو يعظهم يجب أن يقصد بذلك وجه الله... وليس مجرد تحقيق الوفاء بما استؤجر له، للحديث : «إنما الأعمال بالنيات».



(7) سورة البقرة : الآية رقم : 188.

(8) المنار : تفسير للشيخ رشيد رضا ص : 2/191.

من كان يقوم بالوظيفة الدينية في الصدر الأول؟...

يعتقد، اليوم، كثير من الناس أن من تسند إليه مهمة الوظيفة الدينية كالأذان والإمامة والخطابة والوعظ والتوجيه والإرشاد وباقي الوظائف الدينية، يجب أن يتفرغ لهذه الوظيفة دون سواها، فلا يشتغل بتجارة أو صناعة أو غيرهما لكسب رزقه وتأمين معيشته... إذ التجارة والصناعة تنافي هذه المناصب الدينية، وتزري بقيمتها، مع أن الصدر الأول من الإسلام، والذي يليه، حفل برجال كانوا هامة الشرف، وغرة المجد، وعنوان الرجولة، قاموا بالشعائر الإسلامية، والتوجيه الديني لا تلهيم تجارة ولا بيع عن ذكر الله، فبمجرد ما ينتهون من تجارتهم وحرفهم يقبلون على العبادة والتعليم والتثقيف، ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون...

إن كل عمل إسلامي يبدأ من المسجد، لكن لا يبقى فيه إلا أياما معدودة في السنة يحسن فيها الاعتكاف، فإذا انقضت، حمل روح المسجد، ونزل متسلحا بها إلى معركة الحياة، يعمل في السوق، وفي الدائرة، وفي المصنع، وفي المعركة مع العدو، لإعلاء كلمة الله... ورب رجل في السوق يبيع ويشترى، وقلبه مع الله، وجوارحه مقيدة بشرع الله، أقرب إلى الله من قاعد في المسجد، وقلبه معلق بالدنيا.



ولقد كان الأعراب يأنفون من الاشتغال بالحرف، وينظرون إلى المشتغلين بها نظرة احتقار وازدراء، لأنها في عرفهم حرف وضيعة، خلقت للعبد والرقيق والمولى، ولا تليق بالحر، حتى إن الشريف منهم وذا الجاه، كان لا يحضر وليمة يدعو إليها شخص من أصحاب هذه الحرف استنكافا وازدراء، لأنه ليس في منزلته ومكانته.

وقد كان عمل الرسول كبيرا في نظر رؤساء القوم يومئذ حينما جوز حضور طعام الخياط والصائغ وأمثالهما، وكان يحضر منازلهم، فعد القوم ذلك عملا غير مألوف ومخالفا للعرف والتقاليد. (9)

(9) انظر : باب ذكر الخياط عمدة القاري 11 / 210 وما بعدها.

وقد كان أكثر أهل القرى ينظرون إلى الحرف والمحترفين بها نظرة ازدراء كذلك، ويأنفون لذلك من التزاوج معهم، ويعيرون من يتزوج من امرأة أبوهاقين، أو نجار أو دباغ أو خياط، ويلحق هذا التعبير الأبناء كذلك، وينظرون هذه النظرة إلى المشتغلين بزراعة الخضر مثل البقول في الغالب، ولا تزال هذه النظرة معروفة في بعض البلدان العربية... وهذه هي مشكلة من جملة المشكلات التي أثرت في الاقتصاد العربي وفي الحياة الاجتماعية، وإن كانت قد أخذت تخف في هذه الأيام.

ولم يكن العرب وحدهم ينظرون إلى الحرف والمشتغلين بها نظرة ازدراء، بل كانت شعوب العالم كلها تقريبا تنظر إلى طبقة أصحاب الحرف مثل هذه النظرة، لأن هذه الحرف هي من أعمال الطبقات الدنيا من سواد الناس الرقيق والموالي... أما الحر، فلم يخلق لها ولم تخلق له، كذلك كانت نظرة قدماء اليونان إلى هذه الحرف، لأنها عندهم من الأعمال التي يقوم بها سواد الناس ورقيقهم. (10)



الاشتغال بالحرف والصنائع لا يجافي أبهة العلم :

وقد استقر في أذهان كثير من العلماء والفقهاء من المثقفين في العصور الأخيرة أن اشتغالهم بالصنائع والحرف والتجارة ينافي أبهة العلم، ويجافي كرامة العلماء... إذ العالم ينبغي أن يكون بمعزل ومنأى عن تلك الحرف والصنائع، بل يعتمد في سد معيشته، وقضاء حاجياته على وظيفة قارة تدر عليه ما يقيم به الأود، ويقي العوز، ويسد الرمق، فهم أناس بالسلامة يفرحون... فالصنائع والحرف والتجارة في نظرهم هي لأقوام مخصوصين ممن لا علاقة لهم بالعلم والمعرفة.

وقديما، أيضا، وجدنا بعض العلماء يمتهنون حرفا عالية، وبالرغم عن قيمتها الفكرية والعملية، كانوا، في قرارة أنفسهم يحسون بأنهم في منأى عن رحاب طبيعتهم وأعمالهم الفكرية التي هي أخلق وأعود بالنفع لمن يشتغل بالعلم، وألوان الفكر والثقافة...

(10) المفصل، في تاريخ العرب قبل الإسلام . د. جواد علي ج : 544/7.

وقد ذكر أبو مروان عبد الملك بن أبي العلاء (464 - 557هـ - 1072 - 1162م) من بيت زهر ولعه الشديد بالأعمال اليدوية في كتابه: «التيسير في مداواة والتدبير» (11) حتى إن هذا الولع بلغ حد الحرص، إذ قال في ص: 320: «...وأما أنا، فإن في نفسي مرضا من أمراض النفوس من حب أعمال الصيدلانيين، وتجربة الأدوية، والتلطف في سلب بعض قوى الأدوية وتركيبها في غيره، وتمييز الجواهر وتفصيلها، ومازلت مغرما بذلك، مبتلى بحبه، فسلكت هذا المنهاج شهوة فيه، وإن كان على ما هو من الامتهان، غير أنني ألتذ بعمله، كما يلتذ غيري بالفلاحة والقنص».

فإشارة أبي مروان إلى امتهان هذا العمل، إنما هي من حب الترفع عن الأعمال اليدوية، والاقتصار على الأعمال الفكرية.



لقد كان أبو هلال العسكري صاحب «كتاب الصناعتين»، وأحد أئمة اللغة والأدب والتاريخ في القرن الرابع الهجري الذي هو عصر نضج الثقافة العربية وازدهارها، ورسوخ الحضارة الإسلامية، يتجر في الثياب احترازا من الطمع والدناءة والتبذل، فكان عفيف النفس، ألبيا، كريم الخلق، مترفعا عن التمسح بأذيال الأغنياء، وعن سؤال الناس، فكان يتكسب بساعديه ليدفع عن نفسه الفاقة، عمل تاجرا بسيطا، يبيع البز لكسب القوت الحلال، لئلا تعوزه الفاقة إلى ولوج قصور الأغنياء والمترفين، ولأنه يعرف أن ولوجها مضيعة للكرامة والمكانة، ومدعاة للتلزف والتملق والتذل، وهو ما تاباه نفسه وتعافاه» فكان قوي الشعور بأن تلك مهنة لا تليق به، ولا بأدبه، فكان يزفر بمثل قوله :

جلـوسي في سـوق أبيـع وأشـتري
دليل على أن الأنـام قـرود

(11) نفح الطيب ص : 3/189، كشف الظنون ص : 1/520. وقد ألفه استجابة لطلب القاضي الفيلسوف ابن رشد، وقد ترجم الكتاب إلى اللاتينية، وكان في المغرب يقابل كتاب «القانون» لابن سينا في المشرق، أهمية ونفعا ومكانة، وقد حقق الكتاب الدكتور ميشيل الخوري عضو مجمع اللغة العربية بدمشق ونشر عام 1983 برعاية المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وقد عملت أكاديمية المملكة المغربية على إعادة تحقيقه وطبعه. بعد ذلك بتحقيق المرحوم محمد بن عبد الله الروداني

ولا خير في قوم يذل كرامهم
ويعظم فيهم نذلهم ويسود
ويهجوهم عني رثاثة كسوتي
هجاء قبيحا ما عليه مزيد
وقوله أيضا :

إذا كان مالي مال من يلقط العجم (12)
وحالي فيكم حال من حاك أو حجم
فأين انتفاعي بالأصالة والحجا
ومما ربحت كفي على العلم والحكم
ومن ذا الذي، في الناس، يبصر حالتي
فلا يلعن القرطاس والحبر والقلم (13)

* ■ *

لقد كان بعض العلماء والأدباء، وما يزالون، يجمعون بين حرفتهم
وحرفة أخرى يستعينون بها على مطالبة الحياة العملية.. كما نجد ذلك في
أبي الحسن الجزار. وسراج الدين الوراق، وأبي سليمان الخياط من شعراء
مصر المملوكية، وفي علي محمود طه المهندس، وإبراهيم ناجي الطبيب من
شعراء في هذا العصر الحديث...

* ■ *

سيد الناس، من كان رجل أعمال :

وقد سحبت هذه الفكرة الجامدة ذيلها بكل أسف شديد، على كل المثقفين
عموما، وباتت تهيمن على أذهان كثير من الناس، فهم يقرأون ليتوظفوا،
ويتعلمون، ليحتلوا المناصب السامية، حتى اعتقدوا أن الركون إلى الوظيفة
هو ثمرة القراءة والكتابة، وغاب عن أذهانهم أن سيد الناس من كان رجل
أعمال حرة يفيد بلاده بعرق جبينه وكديمينه، وأن عليه أن يتعلم العلم
لذاته، لا لشهادات وآراب آخر، كما قال شوقي رحمه الله.

(12) العجم : النواة.

(13) ياقوت : ج : 3 / 135.

وفي مقدمة ابن رشد ص : 16 : «يجب على طالب العلم ألا يريد بتعلمه الرياء والسمعة، ولا غرضاً من أغراض الدنيا» فالعلم بهذا الاعتبار يجب أن يطلب لذاته، ويكون تعليمه ابتغاء مرضاة الله...

وقد فصل الإمام الغزالي في «الإحياء»، و«ميزان العمل» وظائف المرشد والمعلم بما لا يخرج عن ذلك، وقد ذكر كثير من الفقهاء، قبل ذلك، ما ينبغي أن يكون عليه المرشد المعلم، وكلهم مجمعون على أنه لا ينبغي أن يطلب سمعة أو جاهاً، أو مالاً، أو مصلحة...

ففي «اللؤلؤ النظيم، في روم التعلم والتعليم» لشيخ الإسلام أبي زكرياء الأنصاري في بيان شروط تعليم العلوم وتعليمها: «أن يقصد به ما وضع ذلك العلم له، فلا يقصد به غير ذلك، كاكْتِسَاب مال، أو جاه، أو مغالبة خصم، أو مكابرة».

ويقول العلامة عصام الدين الشهير «بطاش كبرى زاده»، البروساوي (ت 968هـ) في كتابه : «مفتاح السعادة، ومصباح السيادة» (14): «ينبغي أن يكون تعليم المعلم لوجه الله تعالى، ولا يريد بذلك رياء ولا سمعة، ولا رسماً، ولا عادة، ولا زيادة جاه ولا حرمة، وإنما يريد ابتغاء مرضاة الله، والامتثال لأوامره، والاجتناب عن نواهيه، ويريد نشر العلم، وتكثير الفقهاء، وتقليل الجهلة، وإرشاد عباد الله إلى الحق، ودلالتهم على ما يصلحهم في النشاطين، وإظهار دين الله، وإقامة سنة الرسول ﷺ، وتشديد قواعد الإسلام، والتفريق بين الحلال والحرام، ويكون مخلصاً في ذلك، راغباً في الآخرة».



العلم يساعد على تنمية اقتصاد البلاد :

وقد كان العلماء، قديماً، وإلى عهد غير بعيد، أهل تجارة وحرف وصناعات يصونون بها ماء الوجه، ويحفظون كرامة الخلق، فيبحثون عن

(14) ص : 1/33، طبع في ثلاث مجلدات بحيدر آباد الدكن بأمر السلطان آصف جاه السابع فقيد نشر العلم والأدب، وقد ذكر فيه مائة وخمسين فناً، وأجاد، ثم ترجمه ابنه كمال الدين محمد (ت: 1032هـ) بإلحاقات كثيرة في مجلدة كبيرة، فبلغ فيه من العلوم خمسمائة فن...

أرزاقهم بطرق مشروعة شريفة، وباسترشاد العلم والمعرفة التي تساعدهم على تنمية اقتصاد البلاد، وطلب الرزق، وانتجاع المعيشة، فهم ينحتون الصخر بأظافرهم، ليستخرجوا منه الماء العذب الزلال... ثم بعد ذلك العمل الشريف، الحر النظيف، ينقلبون، مسرورين، إلى جماعة المسلمين في مساجدهم يعمرونها، أئمة كرماء، ووعاظا حكماء، ومحدثين صلحاء، فهم يزاوجون بين الاحتراف الحر، واتخاذ الأسباب، والقيام بشعائر الله، وطلب العلم...

وقد بقي دين الإسلام، بحمد الله، مع هؤلاء النفوس، متين العرى، شامخ الذرى، ثابت الأس، لا يزيده استكشاف الحقائق إلا رسوخا... ووجوب الإقبال على علوم الشريعة وشؤون الدين، لا يمنع أن نلتفت إلى غيرها من الوجوه الدنيوية الأخرى بقدر الحاجة...

وفي الصحيح عن النبي عليه السلام، قال : «إن خير ما أكل المرء من عمل يده، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده» (15).

وفي عمدة الطالب (16) : «أفضل مكسوب التجارة، ثم الصناعة، ثم طلب العلم... ثم قال: «فلو كان العلماء يتعلمون الحرف ما افتقروا حتى يطمعوا في أموال الناس...» (17) ما شاء الله !!!

ولأمر ما كان الأنبياء والرسل، يشتغلون، لكسب أرزاقهم، بحرف ومهن وصناعات وتجارات قبل بعثتهم...

(15) باب البيوع من صحيح البخاري ص : 2/5، والحكمة في تخصيص داود بالذكر أن اقتصره في الأكل على ما يعمل به، لم يكن من الحاجة، لأنه كان خليفة في الأرض، وإنما ابتغى الأكل من طريق الأفضل (الشيخ محمد الشنواني على مختصر ابن أبي جمرة ص : 102).

(16) بواسطة «هداية الضال، المشتغل بالقييل والقال» للمؤرخ أبي محمد المامون بن عمر الكتاني مخطوط خ. ع. ك.

(17) أورد رفاعة الطهطاوي في : «مناهج الألباب المصرية، في مباحج الآداب العصرية» ص : 51، البيتين الآتين :

إن حزت علا، فاتخذ حرفة تصون ماء الوجه لا يبذل
ولا تهنه، أن ترى سائلا فشأن أهل العلم أن يسألوا...

يقول القرطبي في هذه الآية الكريمة : ﴿وَأَلْنَا لَهُ الْحَدِيدَ...﴾ (18) دليل على تعلم أهل الفضل الصنائع، وإن التحرف بها لا ينقص من مناصبهم، بل ذلك زيادة في فضلهم وفضائلهم، إذ يحصل لهم التواضع في أنفسهم، والاستغناء عن غيرهم، وكسب الحلال الخلي عن الامتنان (19)...

ويقول في شرح الآية الأخرى : ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ﴾ (20) هذه الآية أصل في اتخاذ الصنائع والأسباب، وهو قول أهل العقول والألباب، لا قول الجهلة الأغبياء، القائلين بأن ذلك إنما شرع للضعفاء، فالسبب سنة الله في خلقه، فمن طعن في ذلك، فقد طعن في الكتاب والسنة، ونسب من ذكرنا إلى الضعف وعدم المنة (21)...

فالحرف والصنائع والتجارة تحتاج، فيما تحتاج إليه، في تدبيرها وتسييرها إلى العلم والعلماء، ولا سيما، في هذا العصر الغني الرائع بالكشوف العلمية، والتطورات التقنية العالية... لا أن تترك في أيدي الذين لا يفقهون الفرق بين الحرام والحلال... ولا يعرفون شيئاً عن دنيا المال والأعمال..

ولقد كان عمر بن الخطاب يضرب بالدرّة من يقعد في السوق، وهو لا يعرف الأحكام، ويقول : «لا يقعد في سوقنا من لا يعرف الربا» (22)...

فالتجارة والصناعة والأعمال الحرة، لابد أن يكون لها علماء يسيرونها، يعرفون الحلال من الحرام، «فمن اتجر بغير فقه ارتطح في الربا» كما قال الإمام على كرم الله وجهه، لأن مسائل الدين مشتبهة بمسائل البيع، ولا يفرق بينها إلا الفقيه كما يقول ابن أبي الحديد في شرحه لمقولة الإمام علي السابقة...

(18) سورة : «سبأ» رقم الآية : 11.

(19) تفسير القرطبي ص : 14/267.

(20) سورة الأنبياء، رقم الآية 80.

(21) تفسير القرطبي ص : 11/321.

(22) المدخل لابن الحاج، وانظر ما قاله، أيضاً، أبو عبد الله بن الحاج في مدخله، في فضل خروج العالم إلى قضاء حاجته في السوق - وانظر : «مواهب الجليل» للحطاب «كتاب البيوع» ص : 4/221.

ولقد كان الإمام مالك يأمر الأمراء، فيجمعون التجار والسوقة، ويعرضونهم عليه، فإذا وجد أحدا منهم، لا يفقه أحكام المعاملات، ولا يعرف الحلال من الحرام، أقاله من السوق، وقال له : «تعلم أحكام البيع والشراء، ثم اجلس في السوق، فإن لم يكن فقيها، أكل الربا(23)»... قال المجاجي في شرح مختصر ابن أبي جمرة : قال علماؤنا : «لا يجوز أن يتولى البيع والشراء، ويجلس في السوق لذلك، إلا من هو عالم بأحكام البيوع والشراء، وأن تعلم ذلك لمن أراده فرض واجب متعين عليه... وحكى على هذا الإجماع... وبهذا قال مالك في كتاب القراض... وفي المدونة : ولا أحب مقارضة من يستحل الحرام، أو من لا يعرف الحلال من الحرام، وإن كان مسلما(24)»...

وقد روي أن عمر بعث من يقيم من الأسواق من ليس بفقيه(25)...

* ■ *

عمالنا وتجارنا في الخارج :

وحى الله تجارنا المغاربة وبياهم في الخارج، قديما وحديثا، الذين ضربوا في الأرض، ومشوا في مناكبها، وغرفوا من حياض العلم والمعرفة، يتاجرون ويحترفون، وهم حفظة لكتاب الله، ووعاة للحديث الشريف، يؤكدون حضورهم في كل المجالات الدينية والدنيوية في شرف وإباء، وهمة وشموخ... فقد نشرت صحيفة «مانشستر سيتي نيوز» MANCHESTER CITY NEWS -، اللندنية مقالة بتاريخ 2/10/1936، تحدثت فيها عن المغاربة الذين كانوا يقيمون بأنجلترا منذ قرون، والذين عرفوا بسمعتهم الطيبة، وقالت: «بأنه لم تكن هناك غرابة تثير الانتباه في عادات الجالية المغربية، باستثناء أن شخصا تخصص في بيع اللحم المجهز حسب الشريعة الإسلامية... فقد تولى أحد القصابين في منطقة «روشولم» تجهيز لحم الغنم «الويلزي» للجالية، وأنشأ لهذه الغاية مسلخا في الباحة الخلفية من منزله، يذبح فيها

(23) التراتيب الإدارية ص : 2/19.

(24) نفس المصدر الوصفحة...

(25) نظام الحكومة النبوية ص : 17 - 2/18.

صباح كل يوم العدد المطلوب من الأغنام، وهذا الشخص نفسه كان الإمام لهم والخطيب في صلاة الجمعة من كل أسبوع... والتي كانت تقام في دار «بشارع باركفيلد». (26)



وإطلالة، اليوم، على الدور الرائد المؤمن الملتزم الذي يقوم به أبناء الجالية المغربية المقيمة في الخارج، ولا سيما في الديار الأوروبية، تريك مدى النضال الإسلامي الذي يقومون به في سبيل العقيدة الإسلامية بأموالهم وأنفسهم في سبيل الله؛ فم منذ أربع سنوات كنت بالدانمارك، لأداء مهمة خاصة، وهي الإشراف على الأساتيد المغاربة الذين يعلمون أبناء الجالية المغربية، هناك، وحضرت صلاة الجمعة في مسجد أقامه المسلمون، وما راعني إلا خطيب الجمعة، في إيمانه وبيانه، وثقته بالله ويقينه، يؤدي شعائره في ثبات إخلاص، فأثنت في سري على خطابته وقدرته على التبليغ، فلما انفض الجمع، وخرج الناس، أخبرت بأن ذلك الخطيب يعمل في مهنة الجزارة، وله دكان مهم لبيع اللحوم المذبوحة على الطريقة الإسلامية، ويقبل عليه المسلمون مطمئنين من كل الجهات، وقد تعرفت عليه، واستقبلني في بيته، وقدم لي نفسه، ويسمى السيد محمد الخياط حكي لي جهود المسلمين في تثبيت دعائم الإسلام وترسيخه في ديار الدانمارك، فكل مسلم يؤدي خدمته للإسلام حسب طاقته وقدرته ماديا وأدبيا، إنما يوزعون، في الواقع، زهدهم، وعقيدتهم، وطمأنينتهم وروحانيتهم العميقة في المساجد والأسواق، وأثنت على هؤلاء المرابطين الذين يكافحون في سبيل العقيدة، ويرعون أبناءهم في تربيتهم حق الرعاية خشية الضياع، وانحراف في الدين؛ وأولئك هم الصادقون حقا...

وما قلنا عن الدانمارك، يسري حكمه على بقية الأقطار الأوروبية، ولناخذ من «هولاندة» ذات المآت العديدة، من المساجد، والتي يبلغ اتساع بعض مساجدها واستيعاب مصليها عدة آلاف من المصلين، وذلك كمسجد «المحسنين» بالعاصمة «لاهاي» ومسجد «أوترخت» العظيم الذي يضم،

(26) جريدة الشرق الأوسط : ع : 2426 / السبت : 20 / 7 / 1985.

في أيام الجمعة والأعياد أنماطا من الناس، وأخلاطا من الأجناس، ومن كل مسلمي العالم..

وهذا موضوع يطول، ويحتاج إلى دراسات تسجل النشاط الإسلامي من طرف إخواننا المسلمين الذين عقدوا العزم، وعقلوا النشاط، وأرصدوا الأهب لنشر الإسلام في تلك الديار والأقطار، حِسْبَةً لله تعالى وبدون أجر ولا ثواب إلا من الكبير المتعال، وإنما هو الإيمان وحب الإسلام والدفاع عنه والكفاح دونه فحياهم الله وبياهم..

ولعل الإمام الخطيب الواعظ الذي يغشى الأوساط الاجتماعية، ويشغل بأعمال حرة شريفة، يكون أقرب من غيره إلى القلوب، لأن الناس خلطوه، ومازجوه، فعرفوه بعدما بلوا أمانته وصدقه وعفته وصيانتَه واستقامته وفقهه، فأقبلوا عليه مطمئنين راضين...

فما أنجع المجتمع الحي الراقي الذي يملأ جنباته رجال أعمال مسلمون أحرار في حرفهم وصناعاتهم وتجاراتهم... وهم في نفس الوقت يحرسون العقيدة، ويحمون الشريعة، ويأسون الأرواح...!!

وما أروع تلك السوق الاقتصادية التي تزخر أكنافها بعلماء عاملين، وتتوفر على نخبة واعية، وصفوة ممتازة من رجال العلم الأوفياء الأقوياء الأمناء الذين يعملون للدنيا والآخرة...!!



دخول الإسلام إلى الأقطار .. على يد التجار المسلمين :

فكم من أقطار وبلدان، في الشرق والغرب، والشمال والجنوب، دخلها الإسلام عن طريق تجار بسطاء عاملين عالمين بدينهم، لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة...

إن الأصول النظرية للإسلام، تؤكد بوضوح على عدم وجود هياكل دينية رسمية تخضع لمقاييس وطقوس معينة... فلا رهبانية في الإسلام...

فالإسلام لا ينظر إلى الصور والأجسام، والسمات والشيآت، وإنما ينظر إلى الأعمال والقلوب، كما نجد ذلك في بعض الديانات العالمية... يقول «ديورانت» (27) متحدثا عن الفلسفة الصينية الإيجابية: إنه قد أصبح من أبرز سمات الفلسفة الصينية أنها إيجابية وعملية، وبات من أخص خصائص المفكرين الصينيين أنهم لا يتحدثون عن القديسين، بل يتحدثون عن الحكماء، وأنهم لا يتحدثون عن الصلاح، بقدر ما يتحدثون عن الحكمة... فليس الرجل المثالي في نظر الصينيين هو التقي العابد، بل هو إلى جانب ذلك صاحب العقل الناضج الهادئ، الذي يعيش عيشة البساطة والسكون، وإن كان خليقا بأن يشغل مكانا ساميا في العالم...!

وقد علق أحد الكتاب على هذه الفكرة، وعن هذا الرفض الصيني لدور القديسين، وترحيبهم بالحكماء... هذا الموقف يتفق تماما مع التصور الإسلامي الصحيح الذي يسقط فكرة منح القداسة لأي فرد عادي، مهما بلغت قيمته ومعرفته، إذ الكل سواسية كأسنان المشط، ولا فضل لإنسان، كائنا من كان، على إنسان آخر إلا بالتقوى في الآخرة، والعمل في الدنيا (28).



إن نشر الإسلام لم يتم عن طريق الفتح إلا في مرحلة صدر الإسلام عندما خرج العرب حاملين لواء الدعوة الجديدة... ولكن الإسلام انتشر بعد ذلك بين شعوب عريقة في الحضارة بفضل ما يحمله من قيم ومبادئ... ويجب أن نلاحظ، هنا، أن الدينامية التجارية التي عرفها المجتمع الإسلامي في القرون الخمسة الأولى كان لها شأن كبير في انتشار الإسلام في مناطق نائية... مثل الصين، أو شبه القارة الهندية، أو في البلدان الإفريقية جنوب الصحراء كما يقول الصحفي التونسي المشهور: الحبيب بو الأعراس الأستاذ بمدرسة اللغات الشرقية في باريس في كتابه القيم: «الإسلام... الخوف والأمل» "L'Islam, La Peur, et L'Espérance".

ويجب أن نعلم علم اليقين، عند اعتبار شأن انتشار الإسلام، ذلك الانتشار، أن كل مسلم هو بغريزته وفطرته، مبشر بدينه، ناشر له بين الشعوب غير المسلمة، ما استطاع إلى ذلك سبيلا.

(27) «قصة الحضارة» الصين : صفحتا : 37 - 52.
(28) «الإسلام في الصين» ص : 239، للأستاذ فهمي عويدي.

وعلى ذلك، إن نشر الرسالة المحمدية، لم يرقم به رجال التبشير، ولا علماء الدين وحدهم، ولا قصر الأمر عليهم دون سواهم، هكذا، بل شاركهم فيه جماعات عديدة من التجار الحجاج والسياح على اختلاف الأجناس(29)...

ولم تكن التجارة وعلاقاتها، مهما كثرت وانتشرت لتكفي في نيل العرب هذه السيادة الأدبية والاجتماعية على تلك المناطق الشاسعة، بل كانت معهم قوة أعظم من هذه، وهي قوة العقيدة المحمدية التي هي من الجلاء والبساطة بحيث يفهمها الجميع...

فالمسلم التاجر السائح، في أي بلد وجد، وقرآنه بيمينه، يمكنه أن يعلم من اختلط بهم، ديانة سهلة الفهم، سهلة الدخول في العقل، من شأنها بث الدعوة، ومن فضائلها النشاط والعمل والاختلاط مع سائر البشر(30)...

كما كانت الطرق الدينية في بداية القرن الحالي كالسيل الطامي، فإنها ما أدركت أمة مسلمة، إلا استولت على مشاعرها وقلوبها، وسيرتها سهلة الانقياد إلى تعاليمها... وترى دعاة هذه الطرق يقومون بوظائفهم على أساليب عديدة غريبة... فهم يجوبون الأقطار بألوف الأزياء المتكررة تجارا، ووعاظا، ومرشدين، وطلبة، وعلماء وأطباء، وعملة ومتسولين وفقراء ومساكين، حتى، ومشعوذين ودجالين، وحيثما وصلوا ترى الناس قد تسارعوا لاستقبالهم على الرحب والسعة، وأخفوهم عن عيون رقباء الحكومات الاستعمارية(31)...

(29) هل تعلم أن عدد المبشرين المسيحيين في العالم الآن، أكثر من 220 ألف مبشر، منهم 138 ألف كاثوليكي، و82 ألف برتستاني، وفي أندونيسيا وحدها يتركز أكثر من 10 آلاف مبشر، يواجههم خمسة آلاف داعية مسلم... ويقول المتحدث باسم الفاتيكان أنه في عام 1901، لم يتجاوز تعداد المسيحيين الكاثوليكين في إفريقيا: 1 و1 مليون إفريقي مسيحي، أما الآن فيبلغ تعداد المسيحيين الكاثوليكين حوالي 77 مليون مسيحي كما تقول وكالة «يونيبيدبرس»، أي حوالي أكثر من 12٪ من سكان القارة البالغ تعدادها حسب إحصاء عام 1984 حوالي 622 مليون نسمة.. وزعمت مصادر الفاتيكان أن المسيحيين الكاثوليكين يزيد تعدادهم في إفريقيا بحوالي مليوني مسيحي كل عام، وأن عددهم سوف يصل في نهاية القرن إلى 100 مليون...!!

(30) حاضر العالم الإسلامي ص : 1/348.

(31) نفس المصدر ص : 1/323.

فمريدوا الطرق الصوفية هم الذين سعوا في نشر الإسلام، ووقفوا إليه في إفريقيا وغيرها...

قال «كوبلاني» COPPULANI : «ان هؤلاء تارة بهيئة تجار، وطورا بهيئة مبشرين يهدون إلى الإسلام الأقوام الفتيشين، وتجدهم يبنون زوايا جديدة في هذه الأقطار الواسعة الشاسعة الممتدة من شمال إفريقيا إلى أقصى أقاصي السودان... وأحيانا يؤسسون ممالك مثل سلطنة رابح، وأحمدو، وساموري(32)...



مهارة العرب المسلمين في الأخذ والعطاء :

أظهر المستشرق المحقق «ماكس مايرهوف»(33) في كتابه : العالم الإسلامي Le Monde Islamique إعجابا شديدا بمهارة العرب المسلمين في الأخذ والعطاء، وبعد همتهم في التجارة، وقال : «إنهم كانوا يستجلبون الجلد، والفرو من أقاصي البلاد الشمالية كالروسية، وبلاد «السكنديناف»، يستدل على ذلك بكثرة ما وجد من النقود العربية في تلك البلاد... قال : «وإنهم كانوا يركبون البحار، ويبلغون أقاصيها... فقد وصلوا إلى أقصى جنوبي إفريقيا جنوبا، وإلى جزائر الخالدات غربا... وإلى الهند والصين شرقا(34)...

لقد دخل الإسلام بلاد روسيا المعروفة إذ ذاك ببلاد البلغار (القرن الرابع)، وكان دخوله في تلك النواحي للعلائق التجارية التي كانت بين المسلمين، وبين أهل هذه البلاد... فاعتنقوا الإسلام بمحض إرادتهم ورغبتهم، وأول من فعل ذلك منهم ملكهم الوثني «بركة خان» (654 - 664هـ) الذي كان معاصرا وحليفا للظاهر بيبرس سلطان مصر لذلك العهد...



(32) «حاضر العالم الإسلامي» ص : 2/400.

(33) من نظار المؤرخين، ومن كبار الأطباء، وهو ألماني الجنسية، مشهور بطب العيون، وله اليد الطولى في الاستشراق، وقد أثنى عليه وعلى معارفه كثير من المستشرقين: سنوك. هيركرونييه «الهولاندي... وكان مقيما بالقاهرة.

(34) حاضر العالم الإسلامي ص : 1/115.

ولقد كانت النهضة الإسلامية في الصين عجيبة، لا مثيل لها، كان بلوغ الإسلام الصين منذ عهد بعيد على يد التجار العرب، وكتائب جنود عربية، فصار على توالي الأيام يختلط العرب الغرباء بالصينيين تزاوجا وتعاوناً في أمر المعاش وغير ذلك... ولم يبرح المسلمون الصينيون يتميزون عن سواهم تميزاً حافظاً لأنسابهم العربية التي يختلفون بها ميولاً وأخلاقاً عن عامة الصينيين اختلافاً بعيداً (35)...

والعجيب أن حضر موت... تلك البقعة الصغيرة الفقيرة قد غزت بأبنائها الشرق كله... فما في الملايو، ولا في أندونيسيا بلد ليس فيه ناس منهم، وهم تجار بارعون، وأمناء صادقون، ودعاة مخلصون، ومغامرون شجعان...



ومنذ خمسة وعشرين عاماً، وفي «سلطنة جوهور» التقى الشيخ علي الطنطاوي، وهو في رحلته من الهند إلى أندونيسيا «لمجد جوهور» بالمفتي السيد علوي بن طاهر الحداد الحزرمي، وهو رجل عصامي عالم مطلع، حاضر النكتة، عذب الحديث، قال عنه علي الطنطاوي بأنه أعلم من لقيه منذ خرج من الهند متجولاً في جنوب آسيا إلى أن رجع إليها (36)...



وكان أول من نزل «كانتون» أو بلاد الخطا (37) من التجار المسلمين العرب القدامى الذي وصلوا الصين بالبحر تاجر عماني الأصل، هو أبو عبيدة عبد الله القاسم الذي أقلع من عمان إلى «كانتون» حوالي 133هـ - 750م لشراء الصبار والأخشاب، ولم يكن غريباً أن تعتبر «كانتون» مجمع تجارات العرب وأهل الصين (38)...

فالوجود المبكر للمسلمين في قلب الصين كان محدوداً، فضلاً عن أن أكثرهم كانوا تجاراً متمركزين في وسط البلاد وجنوبها، وكانت كلمة

(35) المصدر السابق ص : 1/303.

(36) الشرق الأوسط : ع : 2473 - 85/5، ذكريات علي الطنطاوي، والحضارمة طبقات، منهم العلويون الذين يقولون إنهم سادة أشراف، ومنهم من ليس له هذه الدعوى.

(37) صبح الأعشى «للقلقشندي» ص : 4/308.

(38) «عمان وتاريخها البحري» ص : 33، صادر عن الحكومة العمانية.

«داشي» كافية للتعريف بهم... فالمسلمون التجار يذكرون في السجلات الصينية العتيقة باسم «داشي»، وهي كلمة معناها في اللغة الصينية: «التاجر»، ولأن التجار هم أول الوجود المسلمة التي رآها أهل الصين، فقد اختلطت المهنة بالملة، وأطلق على كل مسلم اسم «التاجر» منذ تلك العصور المبكرة حتى أصبحت كلمة: داشي لصيقة بالمسلمين فيما بعد(39)...

ويذكر «توماس أرنولد» في كتابه: أن المؤرخ المروزي أكد أن الشيعة العرب الهاربين من خراسان قد وصلوا إلى بلاد الصين، وأن هذه الجماعة من الشيعة، كانت موجودة في الفترة التي عاصرها - أوائل القرن السادس الهجري، والثاني عشر الميلادي - وأضاف أنهم كانوا كوسطاء تجاريين بين الصينيين والأجانب... فقفزة الإسلام في الصين هذه، إنما هي تعبير عن اتساع حجم المصالح التجارية بين بلاد العرب والصين، أي أنها كانت تعكس مدى تنامي العلاقات الاقتصادية بين الجانبين(40)...



وفي هذه الفترات بنى العرب مسجد «تسي تون» الكبير - في شارع «تونغهواي» الآن - الذي تنتصب بوابته على ارتفاع 20 مترا، وقد بنى على طراز المسجد الأموي بدمشق. وفي جداره نحتت لوحة تقول: «إن العرب بنوه في عام 400هـ (1009م) ثم قام بترميمه أحد المسلمين القادمين من القدس، اسمه: أحمد، عام 710هـ 1310م.

وفي جنوب شرق المدينة خصص تاجر عربي مسلم - اسمه الشناوي، قطعة أرض لدفن موتى المسلمين، مازالت باقية إلى الآن بشواهدا التي تحمل كتابات عربية - آيات، وأحاديث، ومرثيات - وخضرة تكسوها، وبعدما تحولت إلى حديقة أثرية(41)...

وهكذا نجد المسلمين في هذه المناطق النائية في الصين وفي الملايا من أكثر المسلمين يقظة وانتباها، إلى يوم الناس هذا، يقومون في الملايا بالدعوة إلى الإسلام... وقد رأى الشيخ علي الطنطاوي في رأسه الشؤون الدينية في

(39) «الإسلام في الصين» للأستاذ فهمي عويدي. ص: 36.

(40) المصدر السابق: ص: 51 - 59.

(41) «أقدم مساجد الصين» - دراسة قامت بها وكالة أنباء الصين «شينخوا».

«جوهري» دائرة خاصة للدخول في الإسلام... ورأى الصينيين يزدحمون على بابها، ليعلنوا دخولهم فيه... وهم مقبلون على إنشاء المدارس والمساجد والكلية الإسلامية، ويبدلون لذلك الأموال الوفيرة...

ولقد كان انتشار الإسلام في جزائر الأوقيانوس واستيلائه على جزيرتي جاوى وسومطرة العظيمةتين بواسطة تجار مسلمين طرأوا عليها من الهند، مقتفين آثار تجار الهندوس الذين كانوا يترددون إلى تلك البلاد، ويطبعون أهلها بطابع مدينتهم البرهمية، كما قال العلامة «هورغرونية» (42) SNONEK HURGRONIE فجاء الإسلام واستمالهم إليه بواسطة أولئك التجار، ومازال يتقدم بينهم حتى غلب على جميعهم تقريبا، كل ذلك بطرق سلمية، وبدون أدنى قهر ولا عنف منها...

ويكفي أن ابن بطوطة الرحالة امتدح ملك سومطرة في القرن الرابع عشر بأنه جاهد الكفار...

وقد انبثق نور الإسلام في قرية «كراشيك» القديمة القائمة على تل عال قرب «سورابايا» في أقصى الشرق من جاوة...

ففي أحد قبورها قبر للشيخ إبراهيم، المتوفى عام 1419م، وهو الذي تشرف بحمل الإسلام إلى تلك البقاع الأندونيسية، وقد سأل الشيخ علي الطنطاوي عن تاريخه وترجمته، فلم يجد علم ذلك عند أحد، وغاية ما قالوه إنه مغربي الأصل، حدثه بهذا الشيخ المكي الكتاني رحمه الله، فقال: إن هذا الشيخ من آل الكتاني، كما كتب بهذا الأستاذ المنتصر في مقال قديم في الرسالة... وقال: إنه سمعه من الناس.



الإسلام عقيدة وعمل وعلم، ومسلموا أندونيسيا جاءهم الإسلام حينما جاءهم الاستعمار البرتغالي... ما حملهم إليهم علماء يعلمونهم، ولا فقهاء

(42) علامة مستشرق هولندي - مستشار نظارة المستعمرات الهولندية في المسائل الإسلامية والعربية، وهو من الأفاضل الذين وقفوا على أحوال الإسلام عموما، وبلاد الجاوى خصوصا، وأقام بها 17 عاما، قتل فيها أمورها قتلا، ويقال بأنه دخل مكة والمدينة في موسم الحج، متكررا، وقد نشرت (مجلة العالم الإسلامي) الفرنسية عام 1911 أربع محاضرات على سياسة هولاندة الإسلامية...

يفقهونهم، بل حمله تجار كانوا صادقين في دعوتهم يدعونهم إلى الإسلام، فاستجابوا.

فالذين أدخلوا الإسلام إلى أندونيسيا هم العرب بواسطة التجارة والملاحة فإنهم نزلوا، أولاً، بالثغور البحرية وبالمراسي الشهيرة، وأخذوا ينتشرون منها شيئاً فشيئاً إلى الداخل، وكانوا لا يلوون على شيء، سوى الأخذ والعطاء، ولم يظهر أنهم قصدوا بادية ذي بدء، تأسيس ملك، ولا فتح بلدان، ولكن عندما صارت الأمة الماليزية تناظرهم، وتسدد عليهم طريقهم التجأ هؤلاء العرب الملاحون المرباحون إلى القوة المسلحة حفظاً لحريتهم، ووقاية لرفقهم... وقد خلق العربي تاجراً بفطرته، خبيراً بالعمليات المالية والحسابية، وبأساليب الأخذ والعطاء (43)...

وقد قال «ماركوبولو» الذي صرف خمسة أشهر في الشاطئ الشمالي من سومطرا عام 1292م، إن كل السكان كانوا مجوساً وعباد أصنام عدا سكان البلدان في مملكة «بارك» PARLAK الصغيرة الموجودة في الشمال الشرقي من سومطرا، لأنهم اعتنقوا الإسلام بواسطة تجار العرب...

وقال «كورديه» في إسلام الفلبين: (44) «إن ظهور الإسلام في تلك الجزائر (45) التي يقال لها: «مينداناو» وفي أرخبيل «سولو» كانت في وقت ظهور الإسلام في «بورنيو»، يقال إن تجار العرب نشروا الإسلام هناك، فقليل لهم «المورو» (46) كما كان يقال لمسلمي الأندلس... وعم من بعدها مسلمي الفلبين، وقد بدأ وجود الإسلام في هذه الأماكن من قبل عام 1500،

(43) حاضر العالم الإسلامي ص : 345 - 349/1.

(44) الفلبين : سميت هذه الجزر بالفلبين نسبة إلى «فيليب» الثاني ملك إسبانية الذي في أيامه جرى اكتشافها... ودان أكثر أهلها بالنصرانية وذلك عام 1568م.

(45) انظر محاضرة أدبية عن الجزائر الهندية الشرقية للسيد إسماعيل العطاس من الحضارم الذين كانوا مقيمين بجاوى - ألقاها في نادي الشباب المسلمين بالقاهرة في 6 يناير 1929.

(46) المورو : لقد أخطأ بعض الكتاب حين ظن أن المسلمين من سكان الفلبين هم من أصل مغربي أندلسي، أخذ ذلك من كلمة «مورو»، وفسر وجود «المورو» في هذه الجزر الفلبينية بأنهم هاجروا فراراً بدينهم من حروب الإبادة الإسبانية، وأن الإسبان تعقبوهم... ولكن الواقع أنه لا علاقة بين «المورو» في الفلبين، و«المورو» في المغرب والأندلس إلا الدين الواحد والموقف الواحد من الجهاد ضد الإسبان... أما أصل مسلمي الفلبين فهم من جنس الملايو. (انظر تحقيقاً في الموضوع للدكتور عبد العظيم الديب في جريدة المسلمون ع : 30/31 غشت 6 شتنبر 1985).

وكان سلطان «بورنيو» تزوج بابنة سلطان «مينداناو»، فأسس سلطنة «سولو» التي استفحل أمرها... (47).



مغربي في جزر المالديف :

ولقد دخل الشيخ الحافظ أبو البركات يوسف البربري (48)، وهو من بلاد المغرب إلى «المالديف» (49) في منتصف القرن السادس الهجري مع بعض التجار العرب الذين كانوا في ذلك الوقت يقومون برحلات تجارية منظمة بين الجزيرة العربية من جهة، وبين موانئ الهندوسيلان والمالديف من جهة أخرى، ووجد أهلها على الديانة البوذية، فطلب مقابلة السلطان، ودعاه إلى الإسلام، إلا أن السلطان أبي في أول الأمر على الرغم من ضيافته لحامل الدعوة وتقريبه إليه... وما زال الشيخ الحافظ أبو البركات يجادل السلطان بالحكمة والموعظة الحسنة إلى أن اقتنع، فأسلم، وأمر شعبه باعتناق الدين الجديد؛ وكان هذا الحدث الذي قوى من شوكة المسلمين في اليوم الثاني من شهر ربيع 2، في عام 548هـ (1153م) وماتزال هذه المعلومات المكتوبة في اللوحة الموجودة بالمسجد الذي أمر ببنائه السلطان، بعد إسلامه، وهي مكتوبة باللغة العربية، والكتابة التي عليها مازالت واضحة كل الوضوح (50) وقد كان هذا السلطان يدعى: «درمس كالامنجا» قبل الإسلام، فاستبدل

(47) حاضر العالم ص : 2/260.

(48) وقيل الشيخ يوسف شمس الدين التبريزي أشهر الدعاة في منطقة المحيط الهندي - هكذا تقول الوثيقة التاريخية في «مركز البحوث التاريخية» بالمالديف والذي يديره اليوم العلامة محمود صالح... وبهذه الوثيقة، أيضا، يوجد مكتوبا على أحد جدران المسجد الجامع الذي يواجه مقر الرئيس والذي بني منذ ثمانية قرون.

(49) قال ابن بطوطة عن «جزر المالديف» المتناثرة على المحيط الهندي، وتتكون من 1087 جزيرة، والتي زارها في القرن الرابع عشر الميلادي: «إنها تشتهر بالجمال الطبيعي الساحر، والهدوء الشامل، والنساء الجميلات، إنها إحدى عجائب الدنيا السبع» وعاصمتها: مالي... وتوجد لوحة زيتية على أحد جدران المتحف الوطني للرحالة ابن بطوطة رسمت عام 1982 أحياء لذكراه، لأنه أول من كتب عن «المالديف».

(50) إلى يسار مقر رئيس الجمهورية، اليوم ضريح أبو البركات البربري الداعية المغربي، والذي يتبرك به المسلمون في المالديف باعتباره أول من حمل دعوة الإسلام إلى البلاد واسم صاحب الضريح مكتوب بالعربية، وإلى جواره اسم الملك الذي أسلم على يديه، فأسلم معه أهل البلاد...

اسمه بعد إسلامه إلى «درمس محمد بن عبد الله، ومسجده الذي بناه مازال شاهقا إلى وقتنا الحاضر...» (51)

وقديما جدا، كان قد كثر تجار الدكن DACCAN الذين احتكروا التجارة بين الممالك الإسلامية الهندية، وبين الجزائر الهندية الشرقية - في موانئ هذه الجزائر، وفيها زرعوا حبوب هذه الديانة الإسلامية السمحة...
فإلى هؤلاء التجار المبشرين النازحين من بلاد العرب والهند والمغرب يرجع الفضل في تأسيس أول الجاليات الإسلامية من الأهالي، وفي تحويلهم من عبادة الأصنام إلى عبادة الله الواحد الرحمن، فهم لم يدخلوا محاربين، ولم يعلقوا السيوف فوق الرقاب لإكراه الناس في الدين، بل استخدموا اللطف والظرف، والسياسة والكياسة، والفكر والمعرفة في سبيل نشر الدين الإسلامي أكثر من استخدامهم إياها لطلب السعة في الرزق والغنى في المال...
* ■ *

وقد نقل المستر «ستودارد» في كتابه «حاضر العالم الإسلامي» بعض أشياء عن السيد «بونه موري» G. Bonet MAURY في كتابه : «الإسلام والنصرانية في إفريقيا» L'Eslamisme et le Christianisme en Afrique فقال «إن الإسلام انبسط على إفريقية الشمالية الغربية، فتحوّلت هذه الأقطار دار إسلام رغبة أو كرها... ولكنه افتتح إفريقية الشرقية سلما... وكان ذلك بواسطة تجار العرب والهنود الذين كانوا يفدون على تلك الديار زرافات، فوصلوا إلى رأس CUARDAFUI وإلى جنوبي Capricorne ولقد وجد منذ القرن الألف بعد المسيح مسلمون في «كيلوان» على أكثر من 20 من العرض الجنوبي أدنى من «زامباز» Zambeze ثم قال: «بعد أن وطد دعاة الإسلام دعائم هذا الدين في جميع سواحل إفريقية الشمالية

(51) انظر : مجلة «دعوة الحق» س : 13/ع : 5 - 6 مزدوج، وانظر مقالا عن انتشار الإسلام في جمهورية المالديف للدكتور عبد الله الطرازي، مجلة : «البعث الإسلامي» التي تصدرها ندوة العلماء «لكنائ» الهند - مج : 30 ع : 2/ص : 88 - يوليو 1985 / «مجلة العربي» ع : 311 / 10 / 1984.

قصدوا داخل البلاد، ضاربين إلى الصحراء التي يسكنها البربر، وفاقوا في ذلك أساقفة إفريقية اللاتينية الذين، في أوج عزهم وسلطانهم، لم يفكروا في نشر الدين المسيحي في تلك الجهات... فزنوج السودان تلقوا القرآن من جهتين: إحداهما: البربر المسلمون، والثانية: القوافل التجارية العربية التي كانت تخترق فزان والواحات إلى «تمبكتو»، فسلاطين دولة المرابطين، وكانوا متحمسين جدا في الإسلام، خرجوا من مراکش قاصدين أواسط إفريقية لحمل أهالي بلاد غانة ومالي على الإسلام، فظهر أبو بكر بن عمر من أعوان الملك سنى على، وهو بربري الأصل، وشيد مملكة «السونغاي» في غانة عام 1087م.

وكانت هذه السلطنة تنقسم إلى أربع ممالك. وكانت قاعدتها «جنة» Djenne التي كنت ترى فيها التجار والعلماء من المغرب الأقصى ومصر والجزائر... وكانت سفائن هذا السلطان تسري في النيجر، وقوافل الصحراء تحمل البضائع إلى أطراف هذه السلطنة، فتنقل الذهب والعاج والنحاس والمسك... ودين محمد.

وانبث المرابطون في القرى، يعلمون القرآن والكتابة بالعربية، وكان أبناء المشايخ يأتون إلى «تمبكتو» لتحصيل العلم، فلم تكن «تمبكتو» سوقا لتجارة أواسط إفريقية فقط، بل كانت دار علم انتشر ذكرها حتى سواحل البحر المتوسط... ولما مات أبو بكر بن عمر في عام 1102م، كانت بلاد النيجر إلى حدود «الكونغو» إسلامية (52).



أطيب المكاسب ما كان بعمل اليد :

حدثنا التاريخ الأمين أن كثيرا من العلماء والفقهاء الذين شغلوا مناصب دينية، من وعظ وتعليم وخطابة وأذان، طلبوا أرزاقهم من جهات حرة، ووجوه شريفة... بل إن النظم الجامعية الإسلامية لم تحل دون الجمع بين الالتحاق بالجامعة، والسعي في طلب الرزق، وأكثر ما كان ذلك في الجامعات المسجدية...

(52) الأمير شبيب أرسلان حاضر العالم الإسلامي ص : 360 - 361 / 2.

بل إن الأنبياء والرسل كانوا ذوي صناعات وتجارات يبتغون المعيش في الدنيا، ويمشون في الأسواق(53)...

فسيدنا آدم كان حراثا، وطالوت دباغا، وقيل سقاء(54).

وشيت كان يشتغل بالنسيج، وسيدنا نوح بالنجارة(55).

وكان أئمة الهندسة اليونانيون كلهم أئمة في صناعة النجارة، فكان «إقليدس» EUCLIDES صاحب كتاب : «الأصول» في الهندسة الذي شرحه الفلكي نصير الدين محمد الطوسي، نجارا، وبها كان يعرف... وكذلك «أبلونيوس» صاحب كتاب «المخروطات»، «وميلالوش»... وغيرهم...

وفيما يقال : إن معلم النجارة في الخليفة، هو نوح عليه السلام، وبها أنشأ سفينة النجاة التي كانت بها معجزته عند الطوفان...

قال ابن خلدون : وهذا الخبر، وإن كان ممكنا، أعني كونه نجارا، إلا أن كونه من علمها أو تعلمها لا يقوم دليل من النقل عليه لبعد الآماد، وإنما معناه، والله أعلم، الإشارة، إلى قدم النجارة(56)... وقد عرف سيدنا لوط بالصيانة، وداود عليه السلام بصناعة الحديد، قال سعيد بن المسيب: كان لقمان الحكيم خياطاً، وقيل كان إدريس عليه السلام خياطاً(57)... وقد زعم جماعة من العلماء أن إدريس أول من بنى الهياكل، ومجد الله فيها، وبنى الأهرام، والبرابي في صعيد مصر الأعلى، وصور فيها جميع الصناعات والآلات، ورسم فيها صفات العلوم حرصا منه على تخليدها لمن بعده خيفة أن يذهب اسمها في العالم(58)...

(53) «الجامع لأحكام القرآن» القرطبي ص : 13، ج : 13.

(54) نفس المصدر ص : 11/321.

(55) «قصص الأنبياء» ص : 34، عبد الوهاب النجار وانظر : حاشية الشيخ محمد الشنواني على مختصر ابن أبي جمرة ص : 102.

(56) مقدمة ابن خلدون - ص : 3/939.

(57) «المستطرف» لأبي الفتح الإبراهيمي ص : 2/58. ولقد تم هذه الصناعة ينسبها العامة إلى إدريس عليه السلام، وهو أقدم الأنبياء، وربما ينسبونها إلى هرمس HERMES. وقد يقال إن هرمس الهرامس هو إدريس (مقدمة ابن خلدون ص : 3/940).

(58) «قصص الأنبياء» عبد الوهاب النجار ص : 29.

جاء في تفسير قوله تعالى : ﴿وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ، لِيَحْصِنَكُمْ مِنْ بَأْسِكُمْ﴾ (59) من الحديد، أن داود عليه السلام لما ملك بني إسرائيل لقي ملكا، وداود يظنه إنسانا وداود متنكر خرج يسأل عن نفسه وسيرته في بني إسرائيل في خفاء، فقال داود، لذلك الشخص الذي تمثل له: «ما قولك في هذا الملك داود؟» فقال له الملك: «نعم العبد، لولا خلة فيه، قال داود: «وما هي؟» قال: ياكل ويطعم عياله من مال المسلمين(60)، ويرتزق من بيت المال، ولو أكل من عمل يده لتمت فضائله» فرجع... فدعا الله في أن يعلمه صنعة ويسهلها عليه، يستغني بها عياله، فعلمه صنعة لبوس، فعمل الدروع، وهو أول من عملها(61)... وألان له الحديد فعمل السابغات(62)...

قال النووي : الصواب أن أطيّب المكاسب ما كان بعمل اليد، ولما فيه النفع للآدمي والدواب... ولأنه لا بد فيه في العادة أن ياكل منه بغير عوض، ومن لم يعمل بيده... فالزراعة في حقه أفضل(63)... فمن فضل العمل باليد، الشغل بالأمر المباح عن البطالة واللهو وكسر النفس بذلك، والتعفف عن ذلة السؤال، والحاجة إلى الغير(64)...



محمد رسول الله يحمل الصخر بيده الشريفة :

ويحفظ عن النبي ﷺ أن أجر نفسه قبل النبوة في رعاية الغنم... وأجر نفسه من خديجة في سفره بما لها إلى الشام... وإن كان العقد مضاربة، فالمضارب أمين، وأجير، ووكيل، وشريك...

فأمين إذا قبض المال...

ووكيل إذا تصرف فيه...

(59) سورة الأنبياء، رقم الآية : 80.

(60) تفسير أبي الفدا إسماعيل بن كثير ص : 5/533.

(61) تفسير القرطبي : ص : 11/320 فكان داود يعمل الزرد ويبيعه ويجعل الثلث لنفسه، والثلث لأمه، والثلث يتصدق به، (الشنواني على مختصر ابن أبي جمرة ص : 102).

(62) المصدر السابق : ص : 14/266. «المستطرف» : ص : 2/56. ابن كثير : ص : 1/578.

(63) نقلا عن التراتيب الإدارية ص : 2/9.

(64) حاشية الشنواني على مختصر ابن أبي جمرة ص : 101.

وأجير فيما يباشره بنفسه من العمل...

وشريك إذا ظهر في الربح...

فرسول الله أجر نفسه من خديجة بنت خويلد سفرتين إلى جرش (65) كل سفرة بقلوص (66)...

وشارك رسول الله ﷺ ... ولما قدم عليه شريكه، قال: «أما تعرفني» قال: «أما إن كنت شريكي، فنعم الشريك، كنت لا تداري ولا تماري (67)»... وكان شراؤه بعد أن أكرمه الله تعالى برسالته أكثر من بيعه، وكذلك بعد الهجرة، لا يكاد يحفظ عنه البيع إلا في قضايا يسيرة أكثرها لغيره، كبيعه القدح والحلس فيمن يريد، وبيعه يعقوب المدبر غلام ابن مذكور، وبيعه عبدا أسود بعبدين، وأما شراؤه فكثير...



وقد وضع رسول الله ﷺ خلال بضع عشرة ليلة قضاها بالمدينة بناء المسجد، يشاركه في البناء والتشييد كرام الصحابة كأبي بكر والأنصار والمهاجرين، وكان عبد الله بن أبي رواحة يحدو العمل الإيماني بنشيدته :

أفلح من يعالج المساجدا

يقرأ القرآن قائما وقاعدا

والرسول يردد معه : المساجدا... قاعدا... والجماعة الإسلامية تردد النشيد، وتعمل بجد وحزم ونشاط...

وتصف إحدى الصحابييات ذلك المشهد فتقول : «رأيت رسول الله ﷺ يؤسس المسجد بقباء، فيأتي الصخرة أو الحجر، فيحمله بيده حتى يصهره الحجر، انظر إلى بياض التراب على سرتة أو بطنه، فيأتي الرجل من قريش والأنصار، فيقول : «يا رسول الله : أعطني الحجر أو أحمله، فيقول ﷺ : لا، خذ حجرا مثله...»

(65) في النهاية : جرش، بضم الجيم وفتح الراء : من مخاليف اليمن... وهو بفتحها: بلد بالشام...

قال : ابن الجوزي : إنما هو المفتوح الذي بالشام...

(66) أخرجه الحاكم في صحيحه من حديث الربيع ابن بدر عن ابن الزبير عن جابر.

(67) «زاد المعاد في هدي خير العباد» ص : 40 - 41/1.

فهو عليه السلام يبني مع الصحابة وينقل اللبن والحجارة بنفسه،
ويقول:

اللهم لا عيش إلا عيش الآخرة
فاغفر لأنصار والمهاجرة

وكان يقول :

هَذَا الْحِمَالُ، لَا حِمَال خَيْر
هَذَا أَبَر رِبْنَا وَأَطْهَر
وجعلوا يرتجزون، وهم ينقلون اللبن، ويقول بعضهم في رجزه :
لئن قعدنا، والنبي يعمل،
لذاك منا العمل المضلل (68)

* ■ *

فضلاء الصحابة... اتجروا في البر والبحر :

كانت البلاد العربية طريقا عظيما للقوافل التجارية، وقد قبض على ناصية التجارة عرب الحجاز، وذلك منذ القرن السادس الميلادي... فكان هؤلاء الحجازيون يشترون السلع من اليمنيين والأحباش، ثم يبيعونها على حسابهم في أسواق مصر والشام، وقليل ما يبيعونها في أسواق فارس، وقد جعل عرب الحجاز مكة قاعدة لتجارتهم، ووضعوا الطريق تحت حمايتهم...

وقد بلغ المكيون، قبيل الإسلام، درجة عظيمة في التجارة، فالتجارة حرفة قريش المختارة، بل قيل بأن قريشا سميت هكذا، لاشتغالها بالتجارة، وفي لسان العرب: «قيل سميت بذلك لأنهم كانوا أهل تجارة، ولم يكونوا أصحاب ضرع وزرع، من قولهم فلان يتقرش المال: أي يجمعه.

وعلى تجارة مكة كان يعتمد الروم، في كثير من شؤونهم حتى فيما يترفهون به... وحتى يستظهر بعض مؤرخي الفرنج، أنه كان في مكة نفسها بيوت تجارية رومانية يستخدمها الرومانيون للشؤون التجارية... وللتجسس على أحوال العرب (69)...

(68) زاد المعاد، لابن القيم ص : 2/56.

(69) «فجر الإسلام» ص : 13، نقلا عن : أوليري : Arabie before Mohamed.

بل أن مسالك التجارة والسياسة بين الهند والعالم العربي، قد اطردت في سبلها المطروقة التي عهدتها الناس إلى أواخر القرون الوسطى، وهي سبل البحر إلى العراق واليمن، ثم سبل البر منها إلى مصر والشام.

وقد كانت الدول الكبرى في العصر القديم تتسابق إلى السيادة على تلك السبل، فبسطت فارس سلطانها على اليمن، لتجمع بين يديها سائر السبل من شبه الجزيرة العربية وأراد الرومان أن ينتزعوا هذه السبل جميعا، فجردوا حملاتهم على اليمن والعراق، وقنعوا آخر الأمر بالسيادة على منتصف الطريق، فتكفلوا بحماية الأمراء الغساسنة، في صحراء الشام، ورشحوا للملك في مكة قبل الإسلام زعيما من قريش يدينون له بالطاعة في ظل قيصر، ولم يكن في طاقة قيصر أن يفرض الملك عليهم بالقوة، فهددهم بإغلاق الشام في وجوههم... وأمر الغساسنة بالترصد لهم على تلك الأبواب، وحال ضعف الدولة الرومانية في ذلك العصر دون مرماتها في جوف الصحراء...

وهكذا استقلت مكة بطريق التجارة من الهند إلى اليمن إلى مصر والشام (70) التاريخ إحدى موافقاته التي تمتد من مآت السنين، قبل الدعوة المسيحية إلى مآت السنين بعد الدعوة المحمدية، وجاز لمن شاء أن يقول: «أن الباكستان أقامت مكة قبل الإسلام، وأن مكة من بعد الإسلام، قد أقامت الباكستان...

أراد الفراعنة من قديم الزمن... ثم أراد القياصرة بعدهم أن يجعلوا البحر طريقا لتجارة الهند، فغلبتهم سفينة الصحراء، وانتظمت رحلة الشتاء، ورحلة الصيف على أمواج الزمان، كما كانت قبل ملك القياصرة والفراعنة. واستقرت لهما مرحلة وسطى في منتصف الحجاز، فذاك حيث قامت مكة في الجاهلية الأولى تتلقى قوافل الشتاء من الجنوب، ثم تلقى بها مع قوافل الصيف إلى الشمال (71).



(70) خمسة آلاف سنة من تاريخ الباكستان لمؤلفه : ر. ا. م. هويلري WL èeler.
(71) القائد الأعظم محمد علي جناح ص : 169، للأستاذ المرحوم عباس محمود العقاد.

وكان السوق في مكة، وغيرها يتعهدها فضلاء القوم من الصحابة
لتحصيل الرزق والمعاش للكفاف، والتعفف عن الناس...
كما كان الصحابة، الأئمة الأعلام يتجرون في البر والبحر، ويعملون في
نخيلهم، وهم العلماء، وخريجوا المدرسة المحمدية، وبهم القدوة... قال ابن
الحاج في المدخل: «أصحاب رسول الله ﷺ كانوا في الأسواق يتجرون،
واحوائطهم وبساتينهم يعملون...
قال قتادة : كان القوم يتبايعون ويتجرون، لكنهم إذا نابهم حق من
حقوق الله، لم تلههم تجارة ولا بيع عن ذكر الله حتى يؤدوه إلى الله...
قال ابن بطال : رأيت في تفسير قوله تعالى : «رجال لا تلهيهم تجارة ولا
بيع عن ذكر الله، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة» (72) كانوا حدادين، وخرازين،
فكان أحدهم إذا رفع المطرقة، أو غرز الإشفى، فسمع الأذان، لم يخرج
الإشفى من الغرزة، ولم يوقع المطرقة، ورمى بها، وقام إلى الصلاة (73)...
روى ابن ماجه وغيره من حديث أم سلمة أن أبا بكر خرج تاجرا إلى
بصرى في عهد النبي عليه السلام... وفي ترجمته من الإصابة: كان أبو بكر
معروفا بالتجارة... قال ابن سعد : لما استخلف أبو بكر أصبح غاديا إلى
السوق على رأسه أثواب يتجر بها، فلقية عمر بن الخطاب وأبو عبيدة عامر
ابن الجراح فقالا: كيف تصنع هذا... وقد وليت المسلمين، قال : فمن أين
أطعم عيالي؟ قال: نفرض لك، ففرضوا له كل يوم شاة...
قال ابن زكري على البخاري : وكل من شغلته مصالح المسلمين من
قاض ومفت ومدرس كذلك (74)...
وكان عمر يقول : الهاني الصفق في الأسواق، يعني الخروج للتجارة،
قال القسطلاني : كان احتياج عمر إلى السوق لأجل الكسب لعياله والتعفف
عن الناس (75)...



(72) صحيح البخاري ص : 2/4. باب التجارة في البر، وقول قتادة...

(73) التراتيب الإدارية ص : 2/4.

(74) التراتيب الإدارية ص : 2/25. وانظر : صحيح البخاري : كتاب البيوع : ص : 2/5.

(75) صحيح البخاري ص : 4، ج : 2.

وقد تاجر سيدنا عثمان رضي الله عنه في الجاهلية والإسلام، وقد كان
بزازا... قال ابن قتيبة في المعارف في : «صنائع الأشراف» : واكتسب من
البزازة مالا بهذه الحرفة... ومن البزازين طلحة بن عبد الله، وسويد بن
قيس العبدي، وعبد الرحمن بن عوف (76) وأبو حنيفة رضي الله عنه الذي
كانت له دائرة مالية توزع رواتب شهرية على كثير من فقراء العلماء...

وفي تلبيس إبليس «للشيخ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي (ت 597هـ):
كان الزبير بن العوام (77)، وعمرو بن العاص، وعامر بن كريز خزازين، أي
يعملون الخز، وهي نساجة تنسج من صوف وابرسم...

فحاطب ابن أبي بلتعة سفير رسول الله ﷺ إلى المقوقس كان يبيع
الطعام، وأبو طالب كان يعالج العطر، وسعد ابن أبي وقاص كان يصدق
النخيل، وعتبة بن أبي وقاص كان نجارا، والعاص بن هشام كان جزارا...
والوليد بن المغيرة كان حدادا، وعثمان بن أبي طلحة كان خياطا، وأمّية بن
خلف كان طيانا، وعبد الرحمن بن جدعان كان نخاسا، والعاص بن وائل
السهمي كان يعالج الإبل والخيول...



وكان الإمام البخاري صاحب تجارة وزرع... وكان إبراهيم ابن أدهم
يسقي ويرعى، ويعمل بالكراء، ويحفظ البساتين والمزارع، ويحصد
بالنهار... ويصلي بالليل (78)...

وقد استوطن محمد بن نصر المروزي نيسابور، ولم تنزل تجارته
بنيسابور، أقام مع شريك له مضارب، وهو يشتغل بالعلم والعبادة، ثم
خرج سنة خمسة وسبعين ومائتين إلى سمرقند، فأقام بها، وشريكه
بنيسابور... وكان وقت مقامه هو المفتي والمقدم بعد وفاة محمد بن
يحيى.

(76) قال عنه ابن عبد البر : كان تاجرا مجدودا في التجارة... واكتسب مالا كثيرا... قال عليه السلام :
«خير تجارتكم البز، وخير صنائعكم الخز» قال العراقي لم أقف له على إسناد، وذكره صاحب
الفردوس من حديث علي (ض) (كشف الخفا ص : 1/467).

(77) كان الزبير بن العوام تاجرا مجدودا في التجارة كما قال ابن عبد البر...

(78) المستطرف ص : 2/55.

قال أبو بكر السيرفي . لو لم يصنف المروزي إلا كتاب القسامة لكان من أفقه الناس، فكيف وقد صنف كتباً سواها (79) ...
وكان أبو خزيمة يعمل الأرسان، ويبيعها قبل أن يلي القضاء، فمر به رجل من أهل الاسكندرية، وهو في مجلس الحكم، فقال: لأختبرن أبا خزيمة، فوقف عليه، فقال له: «يا أبا خزيمة احتجت إلى رسن لفرسي، فقام أبو خزيمة إلى منزله، فأخرج رسنا، فباعه منه، ثم جلس (80) ...»

* ■ *

يد لآتمسها النار :

ذلك هو تقدير العمل وأهميته في الفكر الإسلامي ... وأولئك هم العاملون العاملون حقاً وصدقاً، الذين أفئدتهم كأفئدة الطير، كرمهم الرسول في شخص سيدنا سعد، الذي روي أنه عليه السلام خرج لملاقاته حين قدومه من خيبر أو غيرها من غزواته ... فرأى عليه السلام أثراً بيده، فقال: «ما ذاك؟» قال: «أثر عمل، منه أطعم عيالي ... فأخذ سيدي رسول الله عليه السلام يده فقبلها، وقال: «يد» لا تمسها النار...».

بل إن ملوك بني أمية وبني العباس وغيرهم كانوا يعلمون أولادهم الحرف خشية نكبات الدهر، فالرشيد مثلاً، كان يتقن صناعة الحرير، وعنه ينقل: «الصناعة تغني من الفقر، وربما تزيد في العمر...»

فالصنائع تكسب صاحبها عقلاً، ولذلك يحصل عنها وعن ملكتها قانون علمي مستفاد من تلك الملكة ... فلهذا كانت الحنكة في التجربة تفيد عقلاً ... والملكات الصناعية تفيد عقلاً، والحضارة الكاملة تفيد عقلاً ... لأنها مجتمعة من صنائع في شأن تدبير المنزل، ومعاشرة أبناء الجنس، وتحصيل الآداب في مخالطتهم، ثم القيام بأمور الدين، واعتبار آدابها وشرائطها، وهذه كلها قوانين تنتظم علومها، فيحصل منها زيادة عقل (81) ...

* ■ *

(79) «طبقات الشافعية» للإمام تقي الدين السبكي ص : 2/21.

(80) «حسن المحاضرة» للسيوطي ص : 2/88.

(81) مقدمة ابن خلدون : ص : 3/972.

فللعلماء والفقهاء صناعات وتجارات وأعمال حرة شريفة، ومن قرأ كتاب: «صناعة الأشراف»، ومن تتبع أخبار أهل التجارة والصناعة، من الفقهاء والعلماء والأدباء والخلفاء في كتب الأدب، وجد منهم جماعة لا تحصى كثرة من الصحابة، ومن التابعين، ومن الأئمة المتبوعين كأبي بكر وعمر وعثمان وعبد الرحمن وعمر بن العاص ومن التابعين سعيد بن المسيب الذي كان يتجر بالزيت، والليث بن سعد الذي شهد له الشافعي... وحسبكم به شاهدا بأنه أفقه من مالك، ولكن أصحابه لم يقوموا به، والذي كان دخله الصافي ثمانين ألف دينار من الذهب في السنة ولم تجب عليه زكاة قط، لأنه لا يتبقى منها ما يحول عليها الحول... وعبد الله بن المبارك(82)... وكثير من نوابغ الفكر الإسلامي كانوا يجمعون بين التعلم والعمل كالزجاج والعلاف والباقلاني... وغيرهم كثير...

قال ابن عباد : امتاز بالعمل من أهل اصفهان ثلاثة : حائك، وحلاج، وإسكاف... فالحائك، أبو علي الرزوقي، والحلاج، أبو منصور حاشد، والاسكاف، أبو عبد الله الخطيب(83)...



كتب ورسائل في الصناعة والتجارة والفلاحة...

تعرض رجال الفكر والاقتصاد في الساحة الإسلامية، قديما، لكثير من الحرف والصنائع التي يجب الاهتمام بها، والإقبال عليها، فكتبوا فيها كتباً خاصة، وألفوا أبواباً وفصولاً، وقد عقد أبو زيد عبد الرحمن بن خلدون في مقدمته فصولاً في معنى التجارة ومذاهبها وأصنافها، وأي أصناف الناس يحترف بالتجارة؟ وأيهم ينبغي له اجتناب حرفها(84)... كما عقد فصلاً في الصنائع، وأنها إنما تكمل بكمال العمران الحضري وكثرتة، وأن رسوخ الصنائع في الأمصار إنما هو برسوخ الحضارة، وطول أمدتها، وقد أطلال في هذا الموضوع(85)...

(82) «الشرق الأوسط» مذكرات الطنطاوي، ع : 2298 - 14 - 3 - 1985.

(83) معجم البلدان، لياقوت الحموي ص : 18/215.

(84) المقدمة ابتداء من ص : 915 - 923/3.

(85) المصدر السابق : ص : 923 - 972/3.

وقد ألف ملك العلماء الإمام أبو بكر بن مسعود الكاساني (ت: 587هـ) كتابه : «بدائع الصنائع، في ترتيب الشرائع»، وهو شرح عظيم في ثلاث مجلدات لـ : «تحفة الفقهاء» في الفروع، للشيخ الإمام علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندي الحنفي (86)... كما ألف المعلم أبو عبد الله محمد بن إبراهيم اللخمي شهر بابن الرامي التونسي كتابا في صناعة البناء (87)، وأحكامها، والذي قال : وهو يقدم نفسه في مقدمة كتابه بأنه بناء أجير (88)... والشيخ أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي (89)... وشهاب الدين محمد بن حسن بن الصائغ الدمشقي (90)... والجاحظ (91)... والشيخ جمال الدين محمد بن عبد الرحمن الحبشي اليمني (92) (ت: 782هـ)... والشيخ أبو عبد الله محمد بن أبي الخير الأرميوني الحسني (93)... ولأبي الفضل جعفر بن علي الدمشقي «الإشارة، إلى محاسن التجارة» تحقيق البشري الشوربجي، مكتبة الكليات الأزهرية 1397 - 1977، وللإمام محمد ابن الحسن الشيباني «الاكتساب في الرزق المستطاب»، نشر وتوزيع عبد الهادي صرصوني - دمشق 1980، وكذلك أبو عبد الله محمد بن إسحاق ابن

(86) لما عرض الكاشاني شرحه على المصنف السمرقندي، استحسنه، وزوجه ابنته فاطمة الفقيهة، ف قيل : «شرح تحفته، وتزوج ابنته» وهذا الشرح تأليف يطابق اسمه معناه... والكاشاني رتب المسائل في هذا الشرح بالترتيب الصناعي الذي يرتضيه أرباب الصناعة... (كشف الظنون ص : 230 - 1/371).

(87) «كتاب الإعلان، بأحكام البنیان» مخطوط : وقد عمل، أخيرا، على نشره وتحقيقه وتقديم ترجمة لمؤلفه ابن الرامي الأستاذ العالم الفقيه المرحوم السيد عبد الله الداودي.

(88) الإعلان، بأحكام البنیان ص : 2. وهو من أهم ما يقرأ في بابه...

(89) له : «الإشارة»، إلى محاسن التجارة.

(90) له : قصيدة ميمية في ألف بيت في الفنون والصنائع...

(91) له : كتاب : «الأخطار والمراتب والصناعات» وكتاب «غش الصناعات»، وله رسالة في مدح التجارة (انظر مجموعة من رسائل الجاحظ ط : مصر : 1324هـ).

وللجاحظ : «التبصرة بالتجارة»، وقد عثر على هذه الرسالة بتونس العلامة العربي حسن حسني عبد الوهاب، ونشرها في مجلة : «المجمع العلمي العربي» بدمشق، وصبحت بالتالي على حدة بالقاهرة [«الأدب الجغرافي»، للمشرق الروسي كراتشكوفسي ج : 1/ص : 130].

(92) له «البركة، في مدح السعي والحركة» في مجلد، اشتمل على خمسة أبواب : الأول في فضل الحرف والزرع وغرس الأشجار وحفر الآبار... (إيضاح المكون ص : 4/278).

(93) له : «النجوم الشارقات، في بعض الصنائع المحتاج إليها في بعض الأوقات» قال الشيخ عبد الحي الكتاني : وقفت على هذا الكتاب في زاوية «الهامل» ببو سعادة بصحراء الجزائر...

سعيد بن إسماعيل السعدي الهروي(94) والحافظ أبو بكر أحمد بن محمد خلال(95)... وابن الحاج في مدخله(96)... وأحمد بن علي ابن المختار النبطي المعروف بابن وحشية (ت: 296)(97)... وأحمد بن محمد بن الحاج الأندلسي(98)... وعبد الله بن بصال الطليطلي(99)... وأبو زكريا يحيى بن محمد بن أحمد العوام الاشبيلي، المعروف بابن العوام، من علماء القرن السادس(100)... وأبو عثمان بن أبي جعفر التجيبي(101) (ت: 1177هـ) وتدل مؤلفات ابن بصال، وابن أبي الخير الإشبيلي، والطغزي على مبلغ تقدم الأندلسيين في ميدان الفلاحة(102) والعلامة أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري(103) أحد شيوخ الأزهر الكبار في المائة الثانية عشرة (18م) (ت: 1192هـ) ولمولاي أحمد البلغيثي: «بيان الخسارة، في بضاعة من يحط من مقام التجارة» في نحو ستة كراريس(104)...

(94) له كتاب : «الصناع من الفقهاء والمحدثين» ذكره الحافظ أبو سعيد عبد الكريم السمعاني المروزي في حرف السين في كتابه الأنساب (نظام الحكومة النبوية ص : 2/16).

(95) له : كتاب في البحث على التجارة» كذا ذكره الروداني في صلته في حرف الخاء...

(96) وقد اختصر كلامه، وزاد وبسط ما على المسلم في استعمالها من النيات الفقيه الصوفي أبو العباس أحمد بن عجيبة التطواني في تأليف مخطوط... كما ذكره الشيخ الكتاني.

(97) نقل إلى العربية كتاب «الفلاحة النبطية» الذي يعد من أهم الكتب الفلسفية والفلاحية التي نقلت من اليونانية إلى العربية عن طريق اللغة السريانية... وقد ظل هذا الكتاب معتمد أهل الزراعة إلى أمد غير بعيد، ونقل إلى اللغات الأجنبية، ولولا نقله إلى العربية لضاع، وخسر العالم (دائرة المعارف الإسلامية، مادة ابن وحشية وبروكلمان: تاريخ الأدب العربي ص: 242 - 243/1) وقد أنهى الدكتور توفيق فهد الأستاذ بجامعة ستراسبورغ الفرنسية تحقيق هذا الكتاب، ومن المتوقع أن يعمل المعهد افرنسي للدراسات العربية في دمشق على طبع الكتاب.

(98) له كتاب : «المقنع في الفلاحة» كان حيا عام 447 هـ، طبع الكتاب بالأردن عام 1982.

(99) له كتاب : «الفلاحة» أقام ابن بصال برحلات طويلة إلى شمالي إفريقيا، كما وصل شرقا إلى مكة والقاهرة، وقد نشر الكتاب وترجمه وعلق عليه «خوسي مارية مياس ببيكروسا» TOSO Mr MILLASVALLICROSA ومحمد عزيما، معهد مولاي الحسن: تطوان 1955 والمعلومات عن الكتاب الكامل أنه مفقود، والمنشور هو ملخصه..

(100) له : «الفلاحة في الأرضين، طبع بمدير عام 1802، وصدر في جزأين.

(101) له : «أرجوزة في الفلاحة».

(102) ذكر محمد بن غالب في : «فرحة الأنفس» الذي ينقل عنه المقرئ في مواضع : «أن أهل الأندلس أحكم الناس لأسباب الفلاحة» رقم 493.

(103) له : «عين الحياة، في إنباط المياه» وللأستاذ بهجت الأثري عناية بدرس هذا الكتاب وتحقيقه...

(104) «معجم الشيوخ» ص : 1/135.

وللفقيه عبد الحميد الرندي الأندلسي الرباطي : «بيان المراد، من علم الاقتصاد» تحدث فيه عن الحرف والمهن، والحث على الإقبال على الأعمال الحرة، في أسلوب جاد ووطني هادف.



المال عندي على حاله...

العفة عن المال سبب لاستنارة البصائر، وانبساط اللسان بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، ووضع القبول في الأرض... فالحلال الطيب القليل، أرضى لله، وأبرك على صاحبه، وأصلح في سلوكه من الكثير المدخول...

فالذي يتعفف عن الحرام أو المشبوه مع شدة الفقر والحاجة يعوضه الله الطيب الطاهر الحلال، فياكل طيبا، ويقول طيبا، ويجعل الله في كلامه النفع والقبول، والخير المثمر للناس، ويكون كلامه شفاء للقلوب، وبلسما للأرواح وشفاء للملتاح...

وقد بلغ أولئك الأئمة الأعلام الذروة في العلم دون تشجيع إليهم، أو مكافأة مادية تدر عليهم، أو منزلة حكومية يرتقبونها، أو وظيفة دنيوية يتشبثون بها... إنما كان همهم وقصارى مرادهم، مما ركبوا فيه الصعب والذل، خدمة دينهم، وإرضاء ربهم، ونصر كتابهم، وفضول العيش أشغال!!

ويجب أن تقف على أنفة العلماء الشديدة التي عز نظيرها، وعطروا بها دنيا الناس في الخالدين (105)، فكانوا لسان صدق في الآخرين... قال نصر ابن علي الجهضمي: حدثني حسين بن عروة، قال: «قدم المهدي، فبعث إلى مالك بألفي دينار، أو قال: «ثلاثة آلاف دينار، ثم أتاه الربيع فقال: «إن أمير المؤمنين يحب أن تعاد له إلى مدينة السلام... فقال مالك: «قال النبي ﷺ: «المدينة خير لهم لو كانوا يعلمون، والمال عندي على حاله (106)»...

(105) روي عن سفيان، وكانت له بضاعة يقلبها، ويقول : «لولا هذه، لتمندل بي بنو العباس.

(106) تذكرة... ص: 1/196.

قال الحارث بن مسكين : «رحم الله مالكا، ما كان أصوننه للعلم، وأصبره على الفقر، ولزوم المدينة، أمر له بجائزة ثلاثة آلاف دينار، فما استبدل منزلا غير المنزل الذي كان فيه، ولا استفاد غلة، ولا ضيعة، ولا تجارة... قال ابن القاسم: كان لمالك رحمه الله أربعمائة دينار يتجر له بها، فمناها كان قوام عيشه ومصلحته(107)...

ولعل من أعجب أعمال أساة الأرواح، وحماة الدين، وحراس العقيدة من العلماء المتقدمين اشتغالهم بالحرف والصناعات والتجارات، مع الاعتناء الحقيقي بالإفادات العلمية، والانشادات الأدبية، والتعليمات الشرعية فطابت لهم هذه الأشغال السنية، وحسنت لهم المقامات العلمية...

قال الذهبي: أبو الوليد الباجي سليمان بن خلف القرطبي، صاحب المنتقى، في شرح الموطأ(108)، أقام بالموصل سنة على أبي جعفر السمناني، فأخذ عنه علم العقلية، فبرع في الحديث وعلمه، وفي الفقه وغوامضه، قال القاضي عياض: «آجر أبو الوليد نفسه ببغداد لحراسة درب... وكان لما رجع إلى الأندلس يضرب ورق الذهب للغزل، ويعقد الوثائق، قال أصحابه: «كان يخرج إلينا للإقراء، وفي يده أثر المطرقة إلى أن فشا علمه(109)...

قال القاضي عياض : «قال لي أصحاب أبي الوليد : كان يخرج إلينا للإقراء، وفي يده أثر المطرقة من ضرب ورق الذهب للغزل، إلى أن فشا علمه، ونوّهت الدنيا به، فعرف حقه، وعظم جاهه، وأجزلت صلاته، حتى مات عن مال وافر(110).

ولما ناظر ابن حزم، قال له الباجي : أنا أعظم منك همة في طلب العلم، لأنك طلبته، وأنت معان عليه، تسهر بمشكاة الذهب، وطلبته وأنا أسهر بقنديل بئث(111) السوق... فقال ابن حزم: «هذا الكلام عليك، لا، لك، لأنك طلبت العلم، وأنت في تلك الحال رجاء تبديلها بمثل حالي، وأنا طلبته في حين

(107) ترتيب المدارك. لعياض، ص : 2/57.

(108) ذهب فيه مذهب الاجتهاد وإيراد الحجج، وهو ما يدل على تبحره في الفنون.

(109) تذكرة، ص : 349 - 3/350 عن ابن جماعة - نفح الطيب ص : 2/76، وانظر ترجمة أبي الوليد الباجي في : معجم الأدباء 11/246، الديباج المذهب 120، «المراقبة العليا» ص : 95. شذرات الذهب : ص : 3/334، القلائد : 188...

(110) نفح الطيب ص : 2/77.

(111) يريد أنه يسهر على قنديل الدراب، وهو الحارس الليلي.

ما تعلمه وما ذكرته، فلم أرج به إلا علو القدر العلمي في الدنيا والآخرة...
فأفحمه(112)...

يقول العلامة الجليل الشيخ محمد أبو زهرة(113) بعد ذكره هذا الخبر بين الباجي وابن حزم : «يرى ابن حزم أن كثرة المال، وطيب العيش تسد مسالك العلم إلى النفوس، فلا تتجه إلى العلم، فإن الجدة قد تسهل اللهو، وتفتح بابه، وإذا فتح باب اللهو سد باب النور والمعرفة... فلذائذ الحياة، وكثرتها تطمس نور القلب، وتعمي البصيرة، وتذهب بحدة الإدراك...

أما الفقير، وإن شغله طلب القوت، قد سدت عليه أبواب اللهو، فأشرققت النفس، وانبثق نور الهداية... هذا رأي ابن حزم... أما نظر الباجي، فإنه متجه إلى الأسباب المادية من حيث تسهيل الحياة المادية، من غير نظر إلى الأسباب النفسية التي تتضمن أن الغنى يكون في كثير من الأحوال معه الانصراف عن العلم إلى اللهو....

قال الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة : «والذي أراه أقرب إلى الصواب هو اعتذار الباجي، فقد قال الإمام الشافعي رضي الله عنه، وقوله القول الفصل: «لا تستثر من ليس في بيته شيء، لأنه موله العقل(114)».

قال الحافظ عبد الكريم : إن أبا بكر الخزرجي محمد بن عيسى المالقي المالكي دخل اشبيلية، واشتغل بالعربية على الشلوبين، وقرأ القراءات السبع، ثم قدم مصر، واشتغل بمذهب مالك، وكان والده نجارا... وكان لا يأكل إلا من كسب يده، يخطط الثياب، فازدحم الناس عليه تبركا به، فترك ذلك، وصار يدق القصدير، ويأكل منه، ويتصدق بما فضل عنه، وكان شديد الزهد، كثير العبادة(115).

(112) نفح الطيب : ص : 2/77.

(113) في كتابه : «ابن حزم» ص : 56.

(114) كما في «الانتقاء» للحافظ ابن عبد البر ص : 87.

(115) ترجم له السيوطي في بغية الوعاة : ص 88، باسم محمد بن عيسى، ونفح الطيب ص : 2/212 تحقيق إحسان عباس.

وفي بستان العارفين(116) : كان أبو العباس الأصم، وهو من كبار علماء خراسان ومحدثيهم، لا يأخذ شيئاً على التحديث، وإنما كان يورق، ويأكل من كسب يده...

ولهذا نبغ كثير من الأدباء والعلماء من طبقات فقيرة، كأبي العتاهية فقد كان خزافاً، وكان أبو تمام يسقي الناس بالجرة، في جامع عمرو بن العاص بمصر... وكان أبو يوسف القاضي في صباه قصاراً، وكان يهرب من القصار، ويذهب إلى حلقه أبي حنيفة وأمثال هذا كثيرة...



أنفة... وعزة... وشموخ :

قال ابن أبي زنبر : أجاز هرون الرشيد مالكا بثلاثة آلاف، فقال له رجل من الزهاد... يا أبا عبد الله!! ثلاثة آلاف تأخذها من أمير المؤمنين؟ كأنه يستكثرها، فقال مالك: «إذا كان مقدار مالو كان إمام عدل، فأنصف أهل المروءة، أصابه شبيه لذلك، لم أر به بأساً، وإنما أكره الكثير الذي لا يشبه أن يستحقه صاحبه...

وسأله غير واحد عن جائزة السلطان، فقال : لا تأخذها! فقال له: فأنت تقبلها... فقال: «أتريد أن تبوء بإثمي وإثمك... وقال الآخر: جئت تبككتني بذنوبي!!(117).

وقال سليمان بن سالم : أخذ سحنون بمذهب أهل المدينة في كل شيء، حتى في العيش، كان يقول: «ما أحب أن يكون عيش الرجل إلا على قدر ذات يده، ولا يتكلف أكثر مما في يده... وأكل أموال الناس بالمسكنة والصدقة خير من أكله بالعلم والقرآن(118).

(116) للشيخ الإمام الفقيه أبي الليث نصر بن محمد السمرقندي الحنفي (ت : 375 هـ) وهو كتاب مختصر مفيد على مائة وخمسين باباً في الأحاديث والآثار الواردة في الآداب الشرعية والخصال والأخلاق، وبعض الأحكام الفرعية.

(117) المدارك : 109.

(118) المدارك : ص : 4/54.

وقال جبلة : كان سحنون لا يأخذ لنفسه رزقا، ولا صلة من السلطان في قضائه كله، ويأخذ لا عوانه وكتابه وقضائه من جزية أهل الكتاب.

قال ابن سحنون : وسمعتة يقول للأمير : والله لو أعطيتني ما في بيت مالك، أو قال له: لو ملات مجلسك هذا لي دراهم أو دنانير، ما سألني الله أن أقبل منك ذلك، ولا آخذ منه شيئا، ويقول: لو أخذته لجاز لي، ولكنه تورع (119).

وكان ابن الأغلب يقول في قضيته مع سحنون : «إن سحنون لم يركب لنا دابة، ولا اثقل كمة بصرة، فهو لا يخافنا (120).

ويبدو أن سحنونا ظل في المدة التي كانت بين عودته، وبين توليه القضاء يحدث ويفتي، ويعمل في مزرعة له غرسها زيتونا حتى نمت وانتجت له من محصول الزيتون، ما كان يكفي حاجته وحاجة أسرته، ولهذا حين تولى القضاء، لم يقبل أن يأخذ لنفسه من الأمير رزقا ولا صلة في قضائه كله، أما أعوانه وكتابه، فكانت تجرى أرزاقهم عليهم من قبل الأمير... ولهذا كان الأمير محمد بن الأغلب يقول في موقفه مع سحنون: «إن سحنونا لم يركب لنا دابة، ولا عقل كمة بصرة، فهو لا يخافنا كما سبق..

ولم يكن يمتنع عن أخذ الراتب تحريما له، وإنما زهادة في الدنيا وتورعا، وهو يقول: «لو أخذته لجاز لي».

وأما مزرعته من الزيتون فكانت تغل له في العام ما يبلغ ثمنه حوالي خمسمائة دينار، ومع ذلك كان يتصدق منها على قدر ما يستطيع...

قال الحارث : كان عبد الرحمن بن قاسم العتقي لا يقبل جوائز السلطان، وكان عليه دين إلا أنه كان له من القروض ما يفي (121).

(119) نفس المصدر والصفحة.

(120) مدارك القاضي عياض : ص : 4/67.

(121) نفس المصدر.

بل حتى تلك الصلوات والهدايا كان كثير من العلماء يستنكفون منها، ويتحاشونها... قال إسماعيل بن قعنب: كنت مع عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي عند مالك، فكانت الهدية تأتي إلى مالك بالنهار، ويهديها إلى ابن وهب بالليل (122).



لم ياته ! ولم يصله !!

لقد كان الموظفون الدينيون من رجال الوعظ والإرشاد، والإقراء والتعليم يعملون لكسب أرزاقهم عن طريق أعمال حرة طليقة شريفة يقومون بها، ويسعون في طلب معيشتهم عن طريق المال الحلال، بل إنهم كانوا يعفون حتى عن الخوض في ميدان التجارة تعففا وورعا... ونقرأ عن الإمام الجليل العابد الناسك الذي جمع بين العلم والعمل عبد الله بن المبارك الذي عمل في ميدان التجارة، بقصد القيام بمثونة من قصر نفسه على بث العلم والحديث، ولم يتفرغ من أجل ذلك للتكسب لعياله كما قال الحافظ، السخاوي، وكان يقول: «لولا خمسة ما اتجرت... السفينان، وفضيل وابن السماك، وابن علي، أي ليصلهم، فقدم سنة، فقليل له: «قد ولي ابن علي القضاء بالبصرة!! فلم يآته، ولم يصله بشيء... فأتى إليه ابن علي، فلم يرفع رأسه إليه، ثم كتب إليه ابن المبارك يقول :

يا جاعل العلم له بازيا

يصطاد أموال المساكين

احتلت للدنيا ولذاتها

بحيلة تذهب بالدين

(122) ترتيب المدارك ص : 3/236، ولما أراد نابليون أن يكرم رجالات مصر عندما احتل البلاد، خلع على الشيخ الشرقاوي الزعيم الكبير طيلسانا فرنسيا فرماه الشيخ إلى الأرض مشمئزا... وظهر انفعاله وغضبه... فاغتاز نابليون، وقال : إنه لتشريفكم ولتعظيم الجنود لكم، فقال الشيخ: «ولكن إنعامك علينا يسقطنا أمام شعبنا «ظلام السجن» ص : 430، للمجاهد محمد علي الطاهر الذي أهدى إلي نسخة من هذا الكتاب بخط يده رحمه الله وأثابه.

فصرت مجنوناً بها بعد ما
كنت دواء للمجـانين
قد يفتح المرء حانوتاً لمتجره
وقد فتحت لك الحانوت بالدين
صيرت دينك شاهيناً تصيد به،
وليس يفلح أصحاب الشواهين
أين رواياتك فيما مضى
عن ابن عـون، وابن سيرين
أين رواياتك في سردها
في ترك أبواب السلاطين
إن قلت أكرهت فذا باطل
زل حمار العلم في الطين (123)

فلما وقف إسماعيل بن عليّة على الأبيات، ذهب إلى الرشيد، ولم يزل به
إلى أن استعفاه من القضاء... فأعفاه...

وأنشأ يقول :

أف لـدينا أبت تـواتيني
إلا بنقض لها عـرى ديني
عيني لحيني ضمير مقلتهـا
تطلب ما ساءها لترضيـني

وقد كان عبد الله بن المبارك الإمام الفذ مع علمه يحترف التجارة طوال
حياته، ولعله أخذ هذه الحرفة عن أبيه، فقد كان تاجراً، أو عن أستاذه أبي
حنيفة حيث تعلم منه العلم والتجارة (124)...

(123) «حياة الحيوان» لكمال الدين الدميري ص : 108/1. «وفيات الأعيان» ص : 239/2. طبقات
الشافعية، ص : 149/1.

(124) «العبر في أخبار من غير» للذهبي ص : 280، «شذرات الذهب، في أخبار من ذهب» لابن العماد
الحنبلي، ص : 197/1.

وقد كان عبد الله بن المبارك غنيا واسع الغنى، وأنه كانت له تجارة واسعة يدور بها في البلدان، وأن رأس ماله كان أكثر من أربعمئة ألف، وأن كسبه كان يربو في كل سنة على مئة ألف.... ولم يكن غناه هذا إرثا عن أبيه... فأبوه كان ناطورا في بستان... ولم يكن من أرباب الأموال... ولم ينله من هبات الحكام، فما كان لمثل ابن المبارك أن يقبل عطايا الناس، ولكنه جمع هذا المال من كد جبينه، وعمل يده... جمعه لا ليخلفه إرثا لمن بعده، ولا ليركمه في الصناديق، ولا ليبذره في الحصول على الأثاث والرياش الفاخر، والتحف النفيسة، والا علاق الكريمة... لقد كان ابن المبارك أعقل من ذلك، فما كان له، وهو العاقل والورع الزاهد التقى الذي باع دنياه بآخرته، وآثر ما يبقى على ما يفنى أن يعود فيجمع المال ليكون عليه وزرا وأن لا يسارع إلى إنفاقه في سبيل الله، وسائر وجوه الخير، فقد جعل غناه طاعة لله، وباع نفسه لله، مجاهدا في سبيل الله...

وأنه كان يخصص مئة ألف درهم في كل سنة ينفقها كلها في أهل العبادة والزهد والعلم... وهذا كل ما يربحه من تجارته (125).



وهذا مثال فذ آخر، من الأئمة الأعلام، وهو الإمام الشافعي الذي ملأ طباق الأرض فقها وعلماء، وإخلاصا وتضحية طوال أربعة وخمسين عاما... وفي عمر قصير، لقد كان رضي الله عنه مخلصا لرسالة العلم...

فأي أجر كان يتقاضاه طوال هذه الفترة، وهو يلقي العلوم والفنون؟ وأي ثواب كان يناله، إلا ثواب الله، لقاء ما ينشره من درر وغرر، وفلسفة عالية عميقة في الفقه والأصول، وعلوم الآداب والمعارف الإنسانية على طلابه وقصاده؟

لقد وضع لنفسه رضي الله عنه نظاما لم يحد عنه... إنه يبدأ دروسه بعد صلاة الفجر بعلوم القرآن... فإذا انتهى منها جلس إلى دروس الحديث،

(125) عبد الله بن المبارك، الإمام الفذ/محمد عثمان جمال : ص : 180، وللأستاذ علي الطنطاوي كتيب عن عبد الله بن المبارك في سلسلة أعلام التاريخ، كما أن له كتابات عنه في كتابه : «رجال من التاريخ».

ثم يجلس بعد هذا مجلسا لم يجلسه من قبل في حلقة قط، ولكنه تمنى أن يجلسه، وهو مجلس علوم اللغة والشعر (126) وشتى المعارف الإنسانية الأخرى، وفي هذا المجلس الأخير كان يعظ من يستمع إليه أو يحاوره... إنما العلم علمان: علم الدين وعلم الدنيا... فأما الذي هو علم الدين، فهو الفقه... والعلم الذي للدنيا هو الطب، فلا تسكنن بلدا ليس فيه عالم يفتيك عن أمر دينك، ولا طبيب ينبئك عن أمر بدنك...».

وكان الإمام الشافعي في مجلسه الثالث إذا لم يجد بين الحاضرين من يحسن مذاكرته في الأدب والشعر والعلوم الإنسانية طلب من صحبه أن يبحثوا له عن أدباء وعلماء وشعراء مصر، فما يزالون يتذكرون حتى تحين صلاة الظهر، فيصلي بهم، أو يصلي خلف واحد منهم... وينصرف الجميع... ويعود الإمام الشافعي إلى داره... وقد يصطحب بعض صحبه وطلبته للغذاء معه، ثم ينصرف إلى العمل...

وكان دائما ينشد من كلامه هذين البيتين :

حسبي بعلمي إن نفع

ما الذل إلا في الطمع !!

ما طار طير، وارتفع

إلا كما طار، وقع !!

أو ينشد، وهو يستهين بسطوة الفاقة، ويكسر جبروتها بصبره الجميل، وجلده الثابت الذي كسر صفاتها، فيقول فيما نسب إليه :

(126) ظهرت محاولتان لجمع ديوان الشافعي، أولاهما : لأحمد بن أحمد العجمي (ت : 1029هـ) وسمى كتابه: «نتيجة الأفكار، فيما يعزى إلى الإمام الشافعي من الأشعار» واختار منها محمد مصطفى مجموعة من أشعاره سماها: «الجوهر النفيس، في أشعار الإمام محمد بن إدريس» ط: 1321هـ....

وممن جمع شعره في العصر الحديث في ديوان : القاضي زهدي يكن. ط : بيروت سنة 1961، وعبد العزيز سيد الأهل، ط: بالقاهرة: 1966، ومحمد عفيف الزعبي، بيروت 1971. وهناك كتاب قيم بعنوان: «دراسة فنية في شعر الإمام الشافعي» للأستاذ حكمت صالح، ويتضمن دراسة نقدية قيمة تقوم على التذوق والمقارنة وقام الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي بتحقيق أشعار الإمام الشافعي لتصدر في كتاب بعد رحيله بأكثر من 1200 سنة، ولتضيف إلى عطائه الغزير في مجالات الفكر من إمامة في الدين والفقه والأصول والحديث واللغة والأدب والنقد المنهجي.

أمطري سماء سرنديب (127)
واخرجي آبار تـكـرور تبرا
أنا إن عشت لست أعـدم قوتا
وإذا مت لست أعـدم قبرا
همتي، همة الملـوك، ونفسي
نفس حر، ترى المذلة كفرا

وهكذا كان الإمام الشافعي يجلس طوال اليوم، يعلم الناس، ويثافنهم، ويحاورهم في حلقاته الثلاث: حلقة القرآن، وحلقة الحديث، وحلقة الأدب والشعر والمعارف الإنسانية في ذلك الجو العربي العبق الساحر المصري...

وقد حدثنا التاريخ بأن الإمام الشافعي لخص في هذه الحلقات قواعد أصول الفقه بقوله: «نحكم بالكتاب والسنة المجمع عليها التي لا اختلاف فيها، فنقول لهذا حكمنا بالحق في الظاهر والباطن، ونحكم بنسبة رويت عن طريق الانفراد لا يجتمع الناس عليها، ونحكم بالاجماع ثم بالقياس، وهو أضعف من هذا، ولكنه منزلة ضرورية، لأنه لا يحل القياس، والخبر موجود...»

وهكذا كان الإمام الشافعي يظل يومه جاهدا متعبا في نشر العلم وتقعيد قواعده، ويكلف نفسه من العناء والمشقة ما لا تحتمله طاقة بشر...
ويذكر عنه رضى الله عنه أنه لما قدم مصر قال له عبد الله بن الحكم: «إذا أردت أن تسكن هذا البلد، فليكن لك قوت سنة، ومجلس الأمير تتعزز به... فقال له الشافعي: «يا أبا محمد، من لم تعزه التقوى، فلا عز له، ولقد ولدت بغزة، وربيت بالحجاز، وما عندنا قوت ليلة، وما بتنا جياعا قط...!!»

(127) «سرنديب» إحدى جزر جنوب شرق آسيا، تقع على بعد 30 كلم من جنوب شرق سواحل الهند... هكذا عرفها العرب بهذا الاسم، وعرفت بعد ذلك، باسم جزيرة «سيلان».. ومنذ عام 1972، أصبحت تعرف باسم: «سري لانكا» ويشكل المسلمون اليوم حوالي 10٪ من السكان البالغ عددهم 15 مليون نسمة... وثيقة مع العرب من خلال التجارة.
وعدد المساجد في «سري لانكا» اليوم يبلغ حوالي ألفي مسجد موزعة على المدن والقرى التي ينتشر فيها المسلمون...

وتزداد الحملات العنصرية ضد المسلمين في الفترة الأخيرة، وتسعى الأغلبية البوذية من طائفة السنهال، والهندوس من طائفة التاميل إلى خوض حملة إبادة عنصرية ضد المسلمين.

ومع ذلك أعاد الإمام الشافعي في نحو خمسة أعوام كتابة ما ألفه في نحو ثلاثين عاما، وزاد على ذلك، وهو في مصر كتب (128) جديدة كتبها أو أملاها حتى أجهدته طول الجلوس للكتابة والتدريس، فاشتدت عليه علة البواسير، وغلبه نزيفها، فقد بلغ به الجهد الذي بذله، وأثر فيه العناء المخلص الذي يقدمه بين يدي نجواه... ولقد حكي عنه أن قال لمن حوله إنه ليعرف علة، ولكنه يخالف فيها الطب والطبيب!! فقد كانت علة تتطلب منه الراحة، وعدم إطالة الجلوس في الكتابة أو الحلقات، وقد زاره طبيب مصري، فتناظرا في الطب، فأعجب به الطبيب المصري، وتمنى عليه أن يشتغل بالطب، فقال الشافعي ضاحكا، وهو يشير إلى أصحابه المنتظرين خارج غرفته: «هؤلاء لا يتركونني...» وخرج الشافعي من داره بعد أيام إلى حلقة من جديد...

فأي ثواب كان ينتظره الإمام الشافعي لقاء هذه الجهود المضنية؟ وأي شهادة عليا كان - رضي الله عنه، يسعى للحصول عليها لينال بها ترقيات إدارية أو حكومية؟

وأي أجر مادي كان يجهد فيه نفسه، ويعمل كي يناله ممن وضع الله بيدهم مقاليد الأمور، وأرزاق الناس؟ (129).



(128) من العلماء الأفاضل الذين تعاصروا جميعا، وضربوا بسهم كبير في وفارة الإنتاج الفكري والتأليف، فالجاحظ الذي خرج من الدنيا عن زهاء ثلاثمائة وستين مؤلفا في ضروب شتى من العلوم... وأبو الحسن علي بن محمد المدائني (135 - 225) الذي ألف نحو مائتين وأربعين مصنفا كما ذكر ابن النديم، وهشام بن محمد الكلبي الكوفي (206هـ) الذي ألف نحو مائة وتسعة وثلاثين مؤلفا، وأبو عبيدة معمر بن المثنى الذي تقارب تصانيفه مائتي مصنف كما قال صاحب الوفيات، وكان ابن حزم أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام، وقد اجتمع عنده بخط من تواليفه نحو أربعمائة مجلد تشتمل على قريب من نحو ثمانين ألف ورقة (نفح الطيب ص: 2/83) كذا منقول عن تاريخ صاعد الحافظ، الذهبي... وقد بلغت تواليف عبد الملك بن حبيب السلمي عالم الأندلس (نفح الطيب 1/46) ألفا من أشهرها كتاب الواضحة (ص: 2/6، المصدر السابق) في مذهب مالك... انظر، ضخامة التراث الإسلامي الذي خلفه المسلمون دون غيرهم، فلا العبرانيون والسرياني، ولا الفرس واليونان ولا غيرهم ممن ظهر في أروبة بعد عصر النهضة لهم مثل تراث العرب في ص: 457 - 2/463 من كتاب: نظام الحكومة النبوية.

(129) يذكر التاريخ أن محمد بن إبراهيم بن وضاح اللخمي (ترجمته في التكملة ص: 544، والذيل والتكملة ص: 6/39) أقرأ بجزيرة «شقر» القرآن نحو من أربعين عاما، لم يأخذ من أحد أجرا ولا قبل هدية، وولي الصلاة والخطبة بجامعها. (نفح الطيب ص: 2/160).

الناس أكيس من أن يمدحوا رجلاً...

وما لنا نذهب بعيداً في التاريخ ننقب صفحاته، وفي صدر هذا القرن رأينا أعلاماً كباراً، وعلماء مصلحين، ودعاة مهتدين أُرصدوا الأهب، وعقلوا نشاطهم لتربية الأرواح، وتهذيب النفوس، والأخذ بِضُبُع أممهم التي تدلى قدرها بين الأمم، فنفخوا فيها روح العزة والشهامة، ورسموا أمامها آيات المجد، وطريق الشرف والعزّ اللاحب...

فهذا الإمام الشيخ جمال الدين الأفغاني، والشيخ الإمام محمد عبده وشكيب أرسلان، وعبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي، والشيخ أبو شعيب الدكالي، والعلامة الأستاذ المدني بن الحسني، والمصلح الوطني الشيخ محمد بن العربي العلوي، والعلامة الأستاذ القدير محمد عبد السلام السائح، وغيرهم من زعماء الإصلاح الذين طار صيتهم أي مطير، وعلا نجمهم في الدنيا والآخرة إن شاء الله، واخلصوا دينهم لله، مما ترك الألسنة تلهج بالثناء والعطر على إخلاصهم وتفانيهم، فما عرفنا أحداً من هؤلاء، وغيرهم كثير جداً، كان يتقاضى أجراً مادياً، وثواباً مجزياً لقاء قيامه بتدريسه ووعظه وجهده وجهاده، فكانوا محمداً في الأفواه، تعطر بذكرهم المجالس...

والناس أكيس من أن يمدحوا رجلاً

حتى يروا عنده آثار إحسان...

أو كما قال شاعر أمير المؤمنين علي بن أبي طالب النجاشي الحرثي وهو من أمير شعره :

إني امرؤ، قلما أثني على أحد

حتى أرى بعض ما ياتي وما يذر

* ■ *

ولا يقال بأن الشريعة الإسلامية جاءت بدم الدنيا، فنفر منها العلماء الصالحون، وأعرضوا عنها، لأن الذم والمدح يختلفان باختلاف الاعتبار... فذمها باعتبار من رضىها لنفسه حظاً وغاية مع التفريط في الدين لقوله تعالى: ﴿ورضوا بالحياة الدنيا، واطمأنوا بها﴾ وقوله ﷺ: «الدنيا قنطرة، فاعبروها ولا تعمروها».

وأما مدحها فباعتبار تناولها من الوجوه المشروعة وإنفاقها في الوجوه المحمودّة، لقوله تعالى: ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَبِرَحْمَتِهِ، فَبِذَلِكَ فَلِيفْرِحُوا﴾ وقوله عليه السلام: «من غرس غرسا لم يأكل منه طائر ولا بهيمة إلا كان له صدقة» وقال سيدنا علي كرم الله وجهه: «الدنيا دار تجاة لمن فهم عنها. ودار غنى لمن تزود منها، والناس فيها رجلان بائع نفس موبقها، ومبتاع نفس فمعتقها(130)»...

* ■ *

إعراض... ونفور... من المناصب الخطيرة :

وقد نفر كثير من العلماء من المناصب الخطيرة كالقضاء وغيره، فكانوا يعرضون عنها ويفرون منها... قال الزبير : وعرض على الإمام مالك أمير المؤمنين هرون الرشيد قضاء فقال: والله يا أمير المؤمنين، لأن يخنقني الشيطان أحب إلي من أن ألي القضاء... قال الرشيد: «ما بعد هذا شيء» وأعفاه، وأجازه بألفي دينار(131)

ويقال إن القاضي ابن عاصم إنما ألف كتاب «الحدائق» الذي اشتمل على أمثال أهل غرناطة ليكون مدعاة إلى القدح فيه، وذريعة إلى إعفائه من خطة القضاء التي كان يتهرب منها.

وفي حوليات نشر المثاني للقادري(132) نقرأ أنه في عام خمسة ومائة وألف (1105هـ) ولي قضاء فاس الإدريسية الفقيه العلامة الأروع أبو العباس أحمد الجرندي، فلم يقبل، واستعفى، فأعفى...

وذكر بعضهم أنه تحامق، وجعل يفعل بنفسه فعل من لا يعقل، ويرتكب المحقرات من الأعمال حتى تركوه، وذلك منه رحمه الله فرارا بدينه، وتفاديا من تقليد حقوق المسلمين، واختيارا لطلب السلامة.

* ■ *

(130) «خطوة الأقدام» لأحمد بن المواز مخطوط رقم : 40، حرف الحاء... كناش من صندوق محمد الحجوي، الخزنة العامة - الرباط.

(131) المدارك : ص : ص : ج : 9.

(132) حسب مخطوطة فريدة بمكتبة : «البودليان» بجامعة اكسفورد ص : 21.

وقد روى «ريتشارد بيرتون» (133) قصة تأليف الشيخ الإمام أبي عبد الله محمد بن محمد بن عمر النفزاوي الذي كان من علماء القرن الثامن كتابه: «الروض العاطر، ونزهة الخاطر» (134) الذي يعد كتاباً - إذا أردنا تصنيفه، اليوم، بمنطق العلوم الحديثة - في علم الجنس أو في علم النفس الجنسي قال: «إن حاكم تونس المولى عبد العزيز الحفصي عرض على الشيخ النفزاوي منصب القضاء لما عرف من علمه بالدين والأدب والقانون والطب، ولم يرغب الشيخ في هذا المنصب، ولكي لا يرفض للحاكم أمراً، فقد طلب تأجيل توليه مهام القضاء حتى يتمكن من الانتهاء من كتاب يعمل به، فأجيب إلى طلبه، واستطاع إنهاء كتابه، وأهدى منه نسخة إلى وزير الدولة آنذاك محمد بن عوانة الزواوي، ولفت الكتاب الانتباه، ولطبيعة موضوعه أصبح من المستحيل أن يسند إلى مؤلفه منصب كمنصب القاضي» (135).



(133) «ريتشارد بيرتون» كان على معرفة وثيقة وعميقة بالأدب العربي والهندي والفارسي وتعتبر ترجمته الانجليزية «لألف ليلة وليلة» من أكثر المترجمات دقة، وقد بدأ بيرتون 1888 ترجمة جدية للكتاب في أصل عربي كامل انتهى منها عام 1890 قبل وفاته مباشرة، زودها بهوامش وتعليقات كثيرة مع مقدمة جديدة وافية، ثم قام شخص انجليزي يدعى شالرزكارنتون» في باريس، عاقدا العزم على طبع الأعمال النادرة التي يمكن أن تمنع في إنجلترا الفيكتورية، وقد عثر على نسخة عربية واحدة أصيلة تتكون من أربعة أجزاء بواسطة أحد علماء الأزهر يدعى عبد الفتاح، ومنسوخة بيد خطاط سوري، وقام بقراءة المخطوطة ومراجعتها المستشرق الروسي: سيليسون الذي أبدى رأيه بأن هذه أكثر النسخ العربية التي عرفت من هذا الكتاب اكتمالا.

(134) الحقيقة أن هذا الكتاب للشيخ النفزاوي كتاب جد، ذو هدف جاد، وإن كان قد مزج الفكاهة بهذه الجدية، فهي طريقة كان يتبعها الكثيرون قبله، وهو من الكتب النادرة، وقد علق بيرتون: قائلاً: ولا يجب أن نفترض أن كتباً كهذه قصد منها الاثارة، فالنفزاوي مثلاً كان بعيداً كل البعد عن مثل هذا الهدف، وهناك حقيقة واضحة جداً وإن كانت غير واضحة تماماً في الغرب، وهي أن الناس في الشرق أقل كبحاً لأنفسهم جنسياً من الغرب، لكنهم في نفس الوقت أكثر تديناً وإحساساً بالقيم الدينية والخلقية، وهم ينظرون إلى الحب ليس فقط كعامل طبيعي وصحي وضروري للحياة، ولكن كفن يهدف إلى إرساء قواعد أساسية للزواج الناجح والحياة الزوجية السعيدة، وأن الكاتب الذي استطاع أن يلمس شيئاً من روح الشرق هذه هو بلزاك HONORE DE BALZAC خاصة في كتابه: «فسيولوجيا الزواج Physiologie du Mariage». والكتاب ذو أجزاء غير تلك الأوراق المتداولة في السوق، وقد حقق «الروض العاطر»، ووضع هوامشه وعلق عليه جمال جمعة، نشر: رياض الريس - لندن - قبرص.

(135) ويقال بأن الوزير هو الذي اقترح وضع الكتاب... تكلم عنه بروكلمان في ملحقه ص: 368 369/2، ونقل إلى عدة لغات، منها الفرنسية باعتناء البارون، الضابط في الجيش الفرنسي، وطبع بالجزائر عام 1850 وطبع بباريس 1952.

ويذكر أن عبد الواحد بن أحمد الحميدي قاضي فاس، وحامل لواء المذهب، والذي كان إليه المرجع في المسائل الفقهية في المغرب مع المشاركة في كثير من الفنون، كان يتطلب العلم في ابتداء أمره، ثم تركه... واتخذ حانوتا للتجارة يبيع فيها الثياب الخلقة بالسوق المعروف لذلك بفاس(136).

كما كان القاضي أبو القاسم أحمد بن خلف الحوفي الإشبيلي محمود السيرة والنزاهة، ويقال إنه ما أخذ مرتبا على القضاء، بل كان يصطاد الحوت مرة في الأسبوع يقات بثمانه حتى خلصه الله من القضاء (ت : 588هـ)(137).

وكان سيدي عبد القادر الفاسي أكبر شخصية في الأسرة الفاسية الشهيرة التي انجبت كثيرا من الأعلام يعيش من كسب يده في استنساخ الكتب، وبيع نسخ صحيحي البخاري ومسلم.



إن معظم علماء المغرب كانت لهم هوية اجتماعية... فهم شرفاء أو ملاكين... فنجد المفتي سيدي المهدي الوزاني، وهو شريف إدريسي، وشيخ الزاوية يشغل منصب قاض رسمي وأستاذ بالقرويين فضلا عن كونه ملاكا عقاريا وتاجرا بلا ريب(138).



هذا... هو العالم :

وقد تحدث صاحب الرحلة العياشية أبو سالم العياشي (ت: 1090هـ)(139) عن العلامة الجليل المحدث المفتي، فرد الدنيا في العلوم كلها الجامع بين منطوقها ومفهومها محمد بن محمد بن سليمان بن طاهر السوسي الروداني المالكي نزيل الحرمين (ت : 1094هـ) الذي كان ميمون

(136) نشر المثاني للقادري ص : 1/44.

(137) الفكر السامي للعلامة محمد الحجوي ص : 4/62.

(138) إدموند بورك.

(139) ماء الموائد ص : 2/38.

النقية، وله ورع تام، قال عنه العياشي: «ما رأيته في عصرنا لأحد لا يقبض من أحد شيئاً إلا قليلاً ممن علم وجوه مكاسبه، وتحقق استقامته فيها... وقد انتهى به الورع إلى ترك أكل ثمار المدينة بالجملة لفساد معاملة أرباب الحوائط لعمالها في الغالب، فإن رب الحائط يعامل المساقى على أسوق معلومة في كل سنة يدفعها له وهذا فاش عندهم قل من يعامل المساقى بالجزء المشاع، السائغ شرعاً...»

ومن ورعه أنه لا يتقوت في الغالب إلا من كسب يده، وكانت له يد صناع، يحسن غالب الحرف المهمة... لا سيما الرقيقة العمل، الرائقة الصنع كالطرز العجيب والصياغة المتقنة، وتسفير الكتب والخرازة (140)، قال أبو سالم العياشي: «وقد أخبرني أنه لما كان بمراكش كان لا يتفرغ في الأسبوع إلا يوم الخميس، فيطلع فيه ثلاثة أزواج من السباط وأكثر، فيبيعها، ويتقوت بها إلى الخميس الآخر...».

هذا هو العالم المغربي القح صاحب التأليف العديدة «كصلة الخلف بموصول السلف»، وهي فهرسة جمع فيها مروياته وأشياخه...

وهذا هو العالم المغربي الذي أقام بدمشق، واشتغل مدة إقامته بتأليف كتاب الجمع بين الكتب الخمسة والموطأ على طريقة ابن الأثير في جامع الأصول، إلا أنه استوعب الروايات من الكتب الستة، ولم يختصر كما فعل ابن الأثير...

وهذا هو العالم الذي له من التأليف الشاهدة بتبحره ودقة نظره: مختصر التحرير في أصول الحنفية «لابن الهمام، وشرحه، ومختصر «تلخيص المفتاح» وشرحه المختصر الذي ألفه في الهيئة، والحاشية على التسهيل، والحاشية على التوضيح، وله منظومة في علم الميقات وشرحها...

(140) ترجم ابن سعد في الطبقات وابن حجر في الإصابة لزينب بنت جحش، فذكر أنها كانت امرأة صناع اليد فكانت تدبغ وتخز، وتتصدق به في سبيل الله قال مثل هذا الحافظ السيوطي في التوشيح ص: 150 من اختصاره (52/2/الترتيب).

وهذا هو العالم الذي له جدول جمع فيه مسائل العروض كلها، واخترع كرة عظيمة، فاقت على الكرة القديمة واسطرلاب، وانتشر في الهند واليمن والحجاز، وغير ذلك من الرسائل.

وهذا هو العالم المحترف، الخزان، الذي كانت له اليد الطولى في عمل الاسطرلابات وغيرها من الآلات التوقيتية كالأرباع والدوائر والأنصاف، والمكانات...

وهذا هو العالم الذي كان في العلوم الغربية كالرمل والأوراق والحروف والسيميا والكيميا حاذقا اتم الحديق، وبالجملة فقد كان كما قال الشاعر:

وكان من العلوم بحيث يقضى
له في كل علم، بالجميع

فهذه العلوم والمعارف لم تمنعه من أن يأكل من كديده، ويحترف عدة مهن كان فيها مجليا...

بل إنه من أعجب ما حكاه عنه أبو سالم العياشي أنه قال عنه: «ومن أعجب ما رأيته من صناعته أنه يجبر قوارير الزجاج المنصدعة بحسن احتيال، ولطف تدبير إلى أن لا يكاد صدعها يبين، ويصير مثل الشعر الرقيقة، ومن ألطف ما أبدعه، وأدق ما صنعه، وأجل ما اخترعه، الآلة الجامعة النافعة في علمي التوقيت والهيئة، ولم يسبق إلى مثلها، ولا حاذى أحد على شكلها، بل افتكرها بفكره الفائق، وصنعه الرائق، وهي كورة مستديرة الشكل، منعمة الصقل، مغشاة ببياض الوجه المموه بدهن الكتان، يحسبها الناظر بيضة من عسجد لإشراقها، مسطرة كلها، دوائر ورسوم، قد ركبت عليها أخرى مجوفة، منقسمة نصفين، فيها تخاريم وتجاويف لدوائر البروج وغيرها، مستديرة كالتي تحتها مصقلة مصبوغة بلون أخضر، فيكون لها، ولما يبدو من التي تحتها، منظور رائع، ومخبر فائق، وهي التي تغني عن كل آلة تستعمل في فني الهيئة والتوقيت مع سهولة المدرك، لكون الأشياء فيها محسوسة، والدوائر المتوهممة في الهيئة والتقاطع الذي فيهما مشاهد فيها، وتخدم لسائر البلاد على اختلاف أعراضها وأطوالها...

قال العياشي : إن الوصف لا يكاد يحيط بها. ولا يعلم قدرها ومزيتها إلا من شاهدها، وكانت له معرفة بالعلمين، فيرى ما يذهل الفكر، ويحير النظر..

ذمّ المنازل، بعد منزلة اللوى والعيش، بعد أولئك الأيام



ولما انتقضت عرى الدولة الحفصية في تونس في مدة الحسن بن محمد أواسط القرن العاشر، ونشأت الحروب إلى أن صارت تونس ولاية تركية عام 981هـ أو آخر ذلك القرن بقي العلم مع استمرار دولة مماليك الترك الدايات في حضيض السقوط، فانتثر سلكه، وانزوى الناس في بيوتهم اتقاء الفتن، فذوت شجرة العلم، وصار ضئيلاً لإقبال أهله على أسباب الارتزاق بأنواع الحرف، فقد كان الشيخ محمد قويسم العالم الشهير صاحب: «سمط اللآلئ» يحترف بيع الزهور، وكان المدرس الشيخ محمد الريكلي دباغاً، وهو الذي ولي قاضياً مالكيًا في دولة الباشا على بن محمد.

وقد كان في هذا العصر أفراد يذكرون مثل الشيخ محمد براو، والشيخ عاشور القسطيني العلامة، والشيخ القبلي، والشيخ ابن الحسن النعاس، والشيخ محمد بن مصطفى مفتى الحنفية (141).

ويجب أن نذكر في الأخير، أن من عظماء سلفنا من قاد الجيوش، وهو في خطة القضاء مثل أسد بن الفرات (142)... ومن داخل السياسة، فأتقن المدخل والمخرج، وعرج أي عروج، وخطأ نظرية ابن خلدون القاضية على طبع العالم بالبعد عن السياسة... ومن جمع في شخصيته بين الوزارة والقضاء مثل القاضي الفاضل، والوزير ابن عاصم، وابن هبيرة وابن خلدون (143)...

(141) «أليس الصبح بقريب» ص : 89، للمرحوم محمد الطاهر بن عاشور.

(142) انظر «المدارك» لعياض ص : 291/3، «المراقبة العليا» ص : 54، الأعلام : ص : 291/1، الديباج

1/305 شجرة النور ص : 1/75، بغية الملتبس 223. قاد الجيوش في غزو صقلية، فظفر بكثير

منها، وتوفي وهو محاصر سرقوسة منها (ولد حوالي 145 - وتوفي 213 - 214).

(143) «أليس الصبح بقريب» ص : 229.

ولا ريب أن هذا النظام الإسلامي الواقعي أكثر واقعية وإدراكا لظروف الحياة وأحوالها في النظم الحديثة...

ومن بين سائر الأديان نجد الإسلام وحده يتيح للإنسان أن يتمتع بحياته الدنيا إلى أقصى حد من غير أن يضيع اتجاهه الروحي(144).

وبهذا الإدراك الشامل، فهم المسلمون الأولون دينهم، واتسع ميدان نشاطهم وعملهم، فشمل كل ما يتعلق بالدين والدنيا... وهذا الإمام محمد ابن الحسن صاحب أبي حنيفة في القرن الثاني الهجري يقول: «طلب الكسب فريضة، كما أن طلب العلم فريضة(145)».

(144) «ليوبولد فابس» الإسلام في مفترق الطرق ترجمة عمر فروخ ص : 19.
(145) عبد الرحمن بن داماد : «مجمع الأنهر، في شرح ملتقى الأبحر» ص : 2/527.

حقيقة وقيمة الوظيفة الدينية

مؤسسة الوقف أهم مورد مالي أرصد لحياة المسجد :

لا يجوز للموظف الديني أخذ الأجرة على أداء العمل الذي هو عبادة في حد ذاته...، وإنما يأخذ أجرا على احتسابه في الأوقات المعلومة التي يؤدي فيها أعماله...، فيفرغ من مشاغله المعيشية لذلك، حتى لا تتعطل الشعائر، فهي كأعمال خلافة المسلمين حينما قال عمر بن الخطاب لأبي بكر الصديق، وقد خرج ليعمل في معاشه ثاني يوم استخلافه : «يا أبا بكر : لا، بل تترك عملك، وتعمل لصالح المسلمين، وتأكل من بيت مالهم، فتأخذ نفقة متوسطهم، لا أعلاهم، ولا أوكسهم».

ففرضوا له بعض شاة كل يوم، ومائتين وخمسين دينارا في السنة، ثم جعلوها شاة كاملة، وثلاثمائة دينار في السنة... (1)



وتعتبر مؤسسة الوقف أهم مورد مالي رصد لحياة المسجد ليستمر بكل ما يتعلق بالشؤون الإسلامية، ودور تحفيظ القرآن الكريم، والعمل على أن يؤدي الوعاظ والخطباء دورهم في تنمية معاني الخير والحق والجمال، وفي بيان روعة الإسلام، ومعالجته لمشكلات الحياة وقضايا الناس، وفي الأمور المستجدة من غير تعصب أو مغالاة، أو تزمت أو إفراط... فهذه المؤسسة كانت - وما تزال - أهم مورد لشؤون الدين، وللتعليم الإسلامي على الإطلاق، وأكثرها دخلا وإدارا، وإليها يرجع الفضل في بقاءه واستمراره أحقابا وقرونا، وفي انتظام الحياة العلمية والدراسية في جامعات الإسلام وكيالاته...



لذ، فإننا نبحث، في هذه الحلقة، عن رأي الفقه الإسلامي فيما يتقاضاه الموظفون الدينيون، من أئمة ووعاظ ومؤذنين ومقرئين ومنظفين، من أجور

(1) «أبو بكر الصديق» لعلي الطنطاوي ص : 172 / دمشق...

أو مساعدات، باعتبارهم يقومون بأعمال تتطلب جهوداً وأتعباً، في توقيت مضبوط معين، وسلوكاً منضبطاً معيناً، أيضاً، يرضى عنه الله ورسوله والناس أجمعون، وتستلزم مسؤوليات هم ملزمون بتطبيقها...
فهل ما يتقاضاه الموظف الديني، من مؤسسة الوقف، يعتبر رزقاً، كما ذهب إلى ذلك ابن خلدون ؟ أو أجراً ؟ أو إعانة ؟ أو مساعدة مقابل الأتعاب والالتزام، كما ذهب إليه كثير من الفقهاء...



خطيب المسجد يصنع الرجال، ويهندس عقولهم :

فخطيب المسجد الجامع الذي يتطلب منه حضور بمجموعه وذهنه كل يوم جمعة ليخطب على جمهور المؤمنين، ويختار لهم مواضيع خطبة جامعة تشير إلى ماجريات الأحداث، ومناسبات دينية ووطنية وقومية واجتماعية، يسهر على تحبيرها وتسطيرها ونسخها كل أسبوع، ليرضي بذلك الأذواق والميول والأشواق في حدود دائرة الكتاب والسنة والمقدسات... كم يستحق هذا الخطيب من أجر مادي كي تطيب نفسه، وترتاح أسرته، ويشعر باطمئنان المسؤولين على أعماله الدينية والأدبية... إذ مجال عمله، - كما هو معلوم - هو ذهنية جمهور المواطنين، ومخاطبة عقولهم... فهو يصنع الرجال، ويهندس عقولهم فيربي قدراتهم الفكرية، وينمي ملكاتهم الذهنية بما أمر الله... ماذا يقول لهم ؟ وماذا يختار لهم من مواضيع ؟...



وذاك المنظف العامل الكادح إلى ربه، المجد الساهر الذي يعمل على رعاية المسجد، وتنظيفه في حزم وعزم وأناة، طرقي النهار، وزلفاً من الليل، ويكون أول من يفتح باب المسجد، وآخر من يخرج منه، بعد وعثاء العمل، إلى بيته، وقد أرهقه العمل صعوداً، ونال منه الوصب والنصب والجهد !!... وأخوه، ذلك الذي يلزم الجامع، وينظر في حفظه، وغلق أبوابه ليلاً ونهاراً، ويتطوف عليه بعد انصراف الناس في صلاة العشاء الآخرة، كل ليلة لتفتيشه وكنسه، وخياطة حصره، وغير ذلك مما يحتاج إليه الجامع مع إنارة مصابيحهِ وإطفائها... وإخراج من يريد أن يبيت فيه لما يخشى عليه من مبيت من

يريد به فسادا ومنكرا وسرقة، إذ لا يومن عليه من سرقة ما فيه من ثريات الصفر ومصابيح الزاج العراقي والحصر، وكل ذلك له خطر وبال... ويبذل جهده في النظر في مصالح الجامع وملازمته له في غالب الأوقات... وكل ذلك مما يشغله عن التسبب في طلب معيشته التي لا بد منها لانقطاعه بكليته إلى الجامع، بالليل والنهار، لأجل ما ذكر، وهو مع ذلك المؤذن بالجامع الذي يلزم الأذان أولا في جميع الصلوات، وبه يقتدي جميع المؤذنين في سائر مساجد المدينة، ولا يؤذنون إلا بعده لضبطه الأوقات، ومحافظة عليها... (2) ما ثوابه المادي؟ هل يستفيد من تلك القوانين الضامنة للعمل والتي تقضي بضمان حق العامل، فيستفيد منها باعتباره يقدم جهدا وعملا وخدمات، وطاقات وقدرات؟!

أم نخلق له قوانين خاصة مقدودة على ضعفه واضطراره، ومستغلة كثرة الطالبين والراغبين لمثل عمله؟ أو نترك الاتصال بأمثاله لمحض الصدقة، ولقانون العرض والطلب...؟



ثم هل نطلب من الموظف الديني بعد هذا وذاك، أن يفرض الحرمان على نفسه أو على بيته، فيركب الحمار ليذهب إلى عمله، ويسكن الكوخ الحقيق، فيأوي إليه مع أسرته، ويعيش شظف العيش والحرمان،! بينما تلميذه يركب السيارة الفارهة، ويسكن القصر الفخم الأنيق، ويعيش في بُلْهَنِيَّة السعادة الراضية، والأمل المطمئن...؟



وهل يجب أن يعتدل الميزان في يد القائم بالوظيفة الدينية، فيأخذ الدنيا، مالم تكن ثمنا لدينه، ولا يجعل الدين تجارة يساوم عليها، ولا يلهث وراء الأعراض الزائلة؟!.. أو يجعل الله غايته، وهو ينال أعلى الأجور بلا مساومة، ويرتقي أعلى المناصب، دون ذل، أو تفريط، بل يكون ماله وعمله وجاهه موجهها في سبيل غايته العليا، ومسخرها لها، إذ جوهر صلاح المسلمين يتمثل في صلاح علمائهم وأمرائهم...

(2) المعيار، ص : 171/7.

أو يكون كما قال الشاعر الناقد إبراهيم عبد القادر المازني رحمه الله :
عزوفاً عن الدنيا... ومن لم يجد بها
مراداً لآمال، تطل بالزهد؟! ..

* ■ *

الإمامة ولاية :

ونتساءل، أخيراً، ما هي في الحقيقة، قيمة الوظيفة الدينية في الإسلام؟...
وما هو دور الإمام والخطيب وغيرهما من الموظفين الدينيين، ضمن
الوظائف التي يشغلها بعض الموظفين في جهاز الدولة ؟..

* ■ *

— من المعلوم أن الإمامة تعد من الخطط الدينية الشرعية، إذ الخطط
الدينية الشرعية من الصلاة والفتيا والقضاء والجهاد والحسبة كلها
مندرجة، كما يقول العلامة أبو زيد عبد الرحمن ابن خلدون، تحت الإمامة
الكبرى التي هي الخلافة، فكأنها الإمام الكبير، والأصل الجامع، وهذه كلها
متفرعة عنها، داخلة فيها لعموم نظر الخلافة وتصرفها في سائر أحوال الملة
الدينية والدنيوية، تنفيذ أحكام المشرع فيها على العموم...

إذا السلطان أحق بالإمامة في الصلاة، إلا أن يأذن لغيره في ذلك...
قال ابن العربي في الأحكام : «ولاية الصلاة أصل في نفسها، فإن
النبي ﷺ كان إذا بعث أميراً جعل الصلاة إليه، ولكن لما فسدت الولاية،
ولم يكن فيهم من ترضى حالته للإمامة بقيت الولاية في يده، بحكم
الغلبة، وقدم للصلاة من ترضى حالته سياسة منهم للناس، وإبقاء
على أنفسهم»، فقد كان بنو أمية حين كانوا يصلون بأنفسهم يخرج أهل
الفضل من الصلاة خلفهم، ويخرجون من الأبواب، فيأخذهم سياط الحرس،
فيصبرون عليه... (3)

وقد نص الإمام الشافعي على أن الإمامة ولاية حيث يقول : «ولا أكره
الإمامة إلا من جهة أنها ولاية، وأنا أكره سائر الولايات. (4)» ويعد سحنون

(3) التراتيب الإدارية ص : 1/63.

(4) طبقات الشافعية الكبرى، ج : 5. ص : 215.

أكبر شخصية قضائية ظهرت في عصر الأغالبة، ويعد أول قاض جعل في الجامع إماما راتبا يصلي بالناس، وكان قبل ذلك للأمراء... (5)

* ■ *

فإمامة الصلاة أرفع هذه الخطط كلها، يشهد لذلك استدلال الصحابة في شأن أبي بكر رضي عنه باستخلافه في الصلاة، (6) على استخلافه في السياسة في قولهم : «ارتضاه رسول الله ﷺ لديننا، أفلا نرضاه لدينانا. (7)

* ■ *

إمارة التفويض :

ولما نهض المسلمون للفتح كانوا إذا أرسلوا قائدا إلى فتح بلد، ولوه عليه قبل خروجه إلى فتحه... أو شرطوا عليه إذا فتحه، فهو أمير عليه... كان ذلك شأنهم من أيام النبي عليه السلام، فإنه أرسل في السنة الثامنة من الهجرة أبا زيد الأنصاري، وعمرو بن العاص، ومعهما كتاب منه يدعو الناس إلى الإسلام، وقال لهما : «إن أجاب القوم إلى شهادة الحق، وأطاعوا الله ورسوله، فعمرو الأمير، وأبو زيد على الصلاة، وأخذ الإسلام على الناس، وتعليمهم القرآن والسنن، وكذلك كان. (8)

كما كان العمال في عهد الخلفاء الراشدين قواد الجند الذين افتتحوا تلك الأعمال الإسلامية، فذلّلوا أعرافها، وألّانوا أعطافها، وواجباتهم الرئيسية مراقبة سير الأحكام في البلاد التي افتتحوها، وإقامة الصلاة، واقتضاء الخراج... (9)

(5) رابع بونار ص : 77.

(6) في «الدر المنظم» لأحمد بن محمد بن أحمد اللخمي العزفي، قال ابن حبيب الهاشمي : صلى أبو بكر بالناس في مرض رسول الله ﷺ، سبعة عشر صلاة، وقال : هكذا روى الدولابي...

(7) مقدمة ابن خلدون ص : 2/565.

(8) «فتوح البلدان». للبلاذري ص : 76.

(9) «تاريخ التمدن الإسلامي» ص : 1/153. كان رستم، قائد جيوش الفرس في موقعة القادسية، إذا رأى المسلمين يجتمعون للصلاة/يقول : «أكل عمر كبدي، يعلم الكلاب، الآداب». (مقدمة ص : 2/458).

وكانت إمارة التفويض أو الإستكفاء، وهي تلك التي كان يعقدها الخليفة لمن يختاره من رجاله الأكفاء، فيفوض إليه إمارة الإقليم على جميع أهله، ويجعله عام النظر في كل أموره، ويشتمل نظره فيه على سبعة أمور :

- 1 - حماية الدين، والدفاع عن الحريم...
- 2 - الإمامة في الصلوات.
- 3 - تسيير الحج.
- 4 - إقامة الحدود.
- 5 - النظر في الأحكام، وتقليد القضاة والحكام.
- 6 - قبض الصدقات، وجباية الخراج، وتقليد العمال فيهما وتفريق ما استحق منهما... (10)



بل إن أصل الدعاء للخلفاء على المنابر في الصلاة أن الخلفاء، أنفسهم، كانوا يتولون إمامة الصلاة، فكانوا يختمون فروض الصلاة بالدعاء للنبي والرضي عن الصحابة... فلما فتحوا البلاد، وبعثوا إليها العمال، صار الولاة أنفسهم أيضا يتولون إمامة الصلاة في ولايتهم، فكانوا إذا صلوا، ختموا الصلاة بالدعاء للخلفاء...

وأول من فعل ذلك منهم، ودعا للخليفة على المنبر، عبد الله بن عباس لما تولى البصرة على عهد الإمام علي، فإنه وقف على منبر البصرة، وقال : «اللهم انصر عليا على الحق»... (11) واتصل العمل على ذلك فيما بعد، فكان الخطيب يشيد بذكر الخليفة تنويها باسمه، ودعاء له، مما جعل الله مصلحة العالم فيه، ولأن تلك الساعة مظنة للإجابة، ولما ثبت عن السلف في قولهم : «من كانت له دعوة صالحة، فليضعها في السلطان». وكان الخليفة يفرد بذلك.



(10) المصدر السابق ص : 1/154.

(11) مقدمة 1958 ص : 2/651.

رواتب العمال :

قدر عمر بن الخطاب رواتب العمال بعد تدوين الدواوين، وتعيين أرزاق الجند، ففرض لأمرء الجيوش والقرى في العطاء على قدر ما يصلحهم من الطعام، وما يقومون به من الأمور... (12)

وأول ما فعل ذلك، لما وجه عمار بن ياسر إلى الكوفة، وولاه صلاتها وحيوشها، فجعل له ستمائة درهم في الشهر... وعين الرواتب لولاته وكتابه ومؤذنيه، ومن كان يقوم بالأمر معه...

وبعث عثمان بن حنيف على مساحة الأرض، وأجرى عليه ربع شاة، وخمسة دراهم كل يوم، وجعل عطاءه خمسة آلاف درهم في السنة.

وعبد الله بن مسعود على قضاء الكوفة، وأجرى عليه مائة درهم في الشهر، وربع شاة في اليوم...

وبعث شريحا على قضاء البصرة، وأجرى عليه مائة درهم (13) وعشرة أجربة في الشهر من الحنطة، وظلت رواتب القضاة على نحو ذلك في سائر أيام الراشدين، ثم تصاعدت في أيام بني أمية، مثل تصاعد رواتب الجند وسائر العمال، فصار راتب قاضي مصر عام 88 هـ ألف دينار في السنة... (14) فلما كانت أيام العباسيين أصبح راتب قاضي مصر ثلاثين دينارا في الشهر، وأول من اقتضى هذا الراتب ابن لهيعة الذي ولاه المنصور... (15)

فترى مما تقدم أن عمر بن الخطاب فضل عمار بن ياسر عليهم أجمعين، لأنه كان على الصلاة والجند، وهي الإمارة يومئذ، ولما ولي عمر معاوية بن أبي سفيان على الشام جعل له ألف درهم كل سنة... (16)

(12) «الخراج» لأبي يوسف ص : 55.

(13) «سراج الملوك» للطرطوشي ص : 108.

(14) السيوطي ص : 2/115. والجريب هنا مكيال، ومقداره يختلف باختلاف البلدان.

(15) التمدن الإسلامي ص : 1/248.

(16) المقرئزي، خطط : ص : 1/95.

ثم تصاعد الراتب تصاعدا عظيما في أيام المأمون، فبلغ عطاء عيسى ابن المكندر قاضي مصر يومئذ 4000 درهم، أو نحو 270 دينار، وهو راتب كبير، وربما جعل كذلك لغرض خاص...

وعاد راتب قاضي مصر، بعد ذلك ببضع وعشرين عاما إلى ألف دينار في السنة، وأول من اقتضى هذا الراتب بكار بن قتيبة الذي تولى قضاء مصر على أحمد بن طولون عام 345 هـ.

وكان راتب القاضي في زمن المعتضد نحو خمسمائة دينار في الشهر، بما فيه أجور عشرة من الفقهاء وخليفة القاضي... قال الحسن : كان عمر وعثمان يرزقان الأئمة والمؤذنين والمعلمين والقضاة. (17)



حقيقة الخلافة نيابة عن صاحب الشرع :

إن حقيقة الخلافة نيابة عن صاحب الشرع في حفظ الدين، وسياسة الدنيا... وحصول المصالح إنما تكون أكمل في العمران إذا كانت بالأحكام الشرعية، لأن الشارع علم بهذه المصالح التي يحصل بها النظام والإئتلاف والمساواة والمؤاخاة - والشارع أعلم بمصالح الكافة فيما هو مغيب عنهم من أمور آخرتهم - ولقد كان ذلك الاشتراك في هذه المعاني داعيا إلى زيادة الاتحاد، وأعمال الدولة يومئذ في صدر الإسلام، محصورة في النبي ﷺ، وتشمل السياسة والإدارة والدين، ففرضت الصلاة والزكاة وغيرهما في الفروض التي تعد من قبيل الدين.

ولما شيد الدين للعرب السياسة بالشرعية وأحكامها المرعية لمصالح العمران ظاهرا وباطنا، وتتابع فيها الخلفاء، عظم حينئذ ملكهم، وقوي سلطانهم. (18)

فصلاة الجماعة كانت تبعث على الاتحاد والنظام والطاعة للنظام العام في الناحية الاجتماعية...

(17) ابن الجوزي ص : 91.

(18) مقدمة : ص : 2/458.

وأما الزكاة، فكانت من أول الأمر مظهرا من مظاهر التساند الاجتماعي بين طبقات الأمة، وطد عرى الاتحاد بين أفراد المجتمع الإسلامي... فكان أساس الدولة الإسلامية هذه الآية، ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاٰكِعِينَ﴾. (19)



أجور الموظفين الدينيين :

تحدث العلماء والفقهاء في موضوع أجور الموظفين الدينيين، وتضاربت أنظارهم وأراؤهم في الموضوع، ومن الذين تحدثوا فيه وأشبعوه بحثا بحثا، العلامة ابن خلدون في سياق حديثه عن الأرزاق التي يتقاضاها القائمون بأمور الدين في الإمامة والخطابة والتدريس والفتيا والقضاء والأذان، ونحو ذلك، حيث ذكر بأن الذي يهتم بإقامة مراسمهم صاحب الدولة بما له من النظر في المصالح، فيقسم لهم حظا من الرزق على نسبة الحاجة إليهم، فلا يساويهم بأهل الشوكة، ولا بأهل الصنائع من حيث الدين والمراسم الشرعية، لكنه يقسم بحسب عموم الحاجة وضرورة أهل العمران، فلا يصح في قسمهم إلا القليل...

وهم لشرف بضائعهم أعزة على الخلق، وعند نفوسهم، فلا يخضعون لأهل الجاه حتى ينالوا منه حظا يستدرون الرزق... بل ولا تفرغ أوقاتهم لذلك لما هم فيه من الشغل بهذه الصنائع الشريفة المشتملة على أعمال الفكر والبدن، بل لا يسعهم ابتذال أنفسهم لأهل الدنيا لشرف صنائعهم، فهم بمعزل عن ذلك، فلذلك، لا تعظم ثروتهم في الغالب، وقد ساق ابن خلدون قصة ذكر فيها أنه باحث بعض الفضلاء في هذا الموضوع، فأنكر ذلك عليه، فوقع بيده أوراق مخرقة من حساب الدواوين بدار المأمون تشتمل على كثير من الدخل والخرج، وكان فيما طالعه فيه أرزاق الأئمة والقضاة والمؤذنين، فوقفه عليه، وعلم صاحبه منه صحة ما قاله ابن خلدون، ورجع إليه،

(19) سورة البقرة : رقم الآية : 48.

قال ابن خلدون : وقضينا العجب من أسرار الله في خلقه، وحكمته في عوالمه... (20)



هكذا ذكر ابن خلدون بأن القائمين بأمور الدين لا تعظم ثروتهم في الغالب، لأن أهل هذه الصنائع الدينية لا تضطر إليهم عامة الخلق، وإنما يحتاج إلى ما عندهم الخواص ممن أقبل على دينه، وإن احتيج إلى الفتيا والقضاء في الخصومات، فليس على وجه الاضطراب والعموم، فيقع الاستغناء عن هؤلاء في الأكثر... ثم إن الكسب، قيمة الأعمال، وإنها متفاوتة بحسب الحاجة إليها، فإذا كانت الأعمال ضرورية في العمران، عامة البلوى به، كانت قيمتها أعظم، وكانت الحاجة إليها أشد...

مناقشة رأي ابن خلدون :

كلام ابن خلدون فيه نظر، إذ هناك حقيقة واضحة، هي أن معظم الخلفاء والحكام في العالم الإسلامي كانوا يعضدون نفوذهم بسلطتين هما : سلطة الأئمة والعلماء، والجند، ومن أجل هذا كانوا يغدقون على هؤلاء وأولئك بسخاء ليطول لهم السلطان، وإن ابن خلدون يريد أن يقرر حكما عاما، لأن مراتب المدرسين والقضاة والأئمة كانت ضعيفة في عهد المأمون تبعا لما رآه ابن خلدون، وقد علق الدكتور أحمد شلبي في كتابه «تاريخ التربية الإسلامية» بأنه لا يوافق ابن خلدون أولا على تقرير حكم عام أن توجد أمثلة كثيرة لعهود مختلفة... ثانيا، ما هي هذه الوثيقة أو الأوراق التي وقعت في يد ابن خلدون، لم يعطنا عنها تفاصيل ذات بال، في حين عندنا حقائق ثابتة عن مراتب القضاة وغيرهم ممن يشغلون مناصب دينية في عهد المأمون، وعن أجور الذين أسهموا في النهضة العلمية، والحركة الدينية، إبان خلافته، وتلك تتعارض مع ما ذكره ابن خلدون...

ومن الحق أن الدولة العباسية قد أيدت أهل العلم عما أظهرته لهم من الرفعة والإجلال والإكرام، والاعتماد عليهم، والمشاورة لهم، وما وصلتهم به من العطايا الوافرة، وشواهد ذلك كثيرة في عظماء خلفائهم...

فهذا أبو جعفر المنصور أكرم مالك بن أنس لما حل بالمدينة، واستشاره، ورغبه في تأليف الموطأ... وكذلك استدنى أبا يوسف، وجالس معاذا الفراء النحوي والكسائي وغيرهم.

ويروي الكندي أن أجرة الفضل بن غانم الذي ولي قضاء مصر عام 198هـ في عهد المأمون كان مائة وثمانية وستين ديناراً في الشهر... (21) وإن مرتب عيسى بن المكندر، الذي ولي نفس المنصب عام 212 هـ كان سبعة دنانير كل يوم، وذلك أيام ابن طاهر، أشار به عبد الله بن عبد الحكم، وأعلمه أنه فقير، وكان رجلاً صالحاً، وهو أول قاض أجرى عليه المرتب بمصر. (22)

وإن نظام الملك أنشأ عدة مدارس في العالم الإسلامي، سميت باسمه، ورتب فيها المدرسين والعلماء بأجور وافية سخية منتظمة، ورسم لهم أن يكافحوا المذهب الشيعي الذي كان منتشراً في عهد البويهيين، وأن يدرسوا مذهب أهل السنة والجماعة، ثم كان من تدخل الحكومة أن تبعد عن هذه المدارس كل مدرس يعطف على الشيعة، أو يعتنق مذهبهم... (23)



وقد يحصل العكس، فيصادف علماء الدين، ورجال السنة والجماعة حكماً مسلمين، لهم اهتمامات وتوجهات علمية وطبية، وفلكية وفلسفية غير دينية فيعاكسونهم في أرزاقهم، ويبخسونهم أشياءهم، ويبذلون أجوراً مجزية، وعطايا كريمة لمن يحاربهم، ويشغل بعلوم الحكمة والفلسفة...

فهذا نصير الدين الطوسي الوزير الذي قدم خدمات جليلة للتراث العلمي في عصره، وجعلت من معاصريه، والمتأخرين، أيضاً، يظهرون، بلا تحفظ، إعجاباً عظيماً به، وبشخصيته التي غلفتها الأسطورة، والمبالغة أحياناً، يقول عنه الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية»، «في تصنيف علماء وقته،

(21) «الولاية والقضاة» للكندي ص : 101.

(22) «تاريخ قضاة الأندلس» للنباهي ص 25.

(23) «معجم الأدباء» لياقوت الحموي ص : 415 / 5.

وما فرض لهم من الأجور : «... عين الخواجة نصير الدين الطوسي لكل من الفلاسفة ثلاثة دراهم يوميا، ولكل من الأطباء درهمين، ولكل من الفقهاء درهما واحدا، ولكل من المحدثين نصف درهم، لذلك أقبل الناس على معاهد الفلسفة والطب أكثر من إقبالهم على معاهد الفقه والحديث...

ويؤكد هذا موقف علماء عصره، وفي مقدمتهم ابن قيم الجوزية، خصمه اللدود، إذ يقول : (24) «واستشفى هو، أي الطوسي، فقتل الخليفة المستعصم، والقضاة والفقهاء والمحدثين، واستبقى الفلاسفة والمنجمين والطبائعين السحرة...!!»

وربما السبب، أن الطوسي كان فيلسوفا عالما، وليس برجل دين، ولأجل هذا، وضع الفوارق بين أصحاب الاتجاه العلمي الفلسفي، وبين علماء الدين، فاعتبره ابن قيم عملا شائنا... (25)



العلماء اعتمدوا على أنفسهم :

لقد كان أهل العلم المنتصبين للمحافظة على الدين وإقامة الصلاة في القرون الأولى لا يتقاضون رواتب وأجورا من الحكومات، فيما عدا ما نسمع عنه من الهبات والصلات والجوائز بين الفينة والفينة، أو فيما كان يفرضه الخلفاء الراشدون ومن بعدهم لبعض القائمين بشؤون الدين... وهذه على كل حال، ليست رواتب، بل إن هؤلاء العلماء اعتمدوا، كما قدمنا سابقا، على أنفسهم، وعلى الجماعة الإسلامية في شؤون معاشهم، ولا شك أن الجماعة تكفلت بمعاش هؤلاء القائمين بشؤون العلم والدين...

وقد كان مما يزيد في كفة العلماء بأنفسهم إلى جانب تقديرهم من لدن الخلفاء، فقد احترمو واحتراما سابقا من السلف الصالح الذي جعل لهم في بيت المال وريع الأوقاف نصيبا موفورا، حتى لا يضطروا إلى طرق أبواب قد توصلوا في وجوههم غدا، متى أصبح لهم موقف مغاير للذين يستولون على

(24) «إغاثة اللهفان» ط : مصر ص : 2/267 - 1939.

(25) انظر : «نصير الدين الطوسي» للأستاذ : عبد الأمير الأعسم.

أمر البلاد... فالأوقاف كانت أهم مورد مادي لشؤون الدين والتعليم الإسلامي على الإطلاق...

فالمعلم يعلم العلم ابتغاء الثواب، وأكثر ما كان ذلك في العلوم الدينية، كالذي حدث إبراهيم الحربي المحدث الفقيه، قال : «ما أخذت على علم قَطُّ أجرا إلا مرة واحدة... فإني وقفت على بقال، فوزنت له قيراطا إلا فلسا، فسألني عن مسألة، فأجبته، فقال للغلام : أعطه بقيراط، ولا تنقصه شيئا، فزادني فلسا...» (26)



جدل فقهي :

وقد أثارت مسألة أخذ الأجور على التعليم جدلا فقهيًا كثيرا بين المشتغلين بالعلم من المسلمين، فأباحه البعض، وتخرج منه البعض الآخر، وبالع قوم في التحرج حتى كرهوا هبات الملوك وهدايا الخلفاء، وذلك لاعتبارهم التعليم فريضة دينية، وعبادة كسائر العبادات... ومن القائلين بحرمة الأجر عليه الإمام أبو حامد الغزالي، ومن قوله في وظائف المعلم المرشد : «أن يقتدي بصاحب الشرع، فلا يطلب على إفادة العلم أجرا وجزاء، قال تعالى : ﴿قُلْ : لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ فالعلم مخدوم، وليس بخادم، (27) ولكنه يعدل رأيه بعض الشيء في كتابه : «فاتحة العلوم» فيبيح للمتعلم أو المدرس أن يأخذ جراية المدارس على أن لا يتجاوز في ذلك الضرورة، وأن يجعل العلم غايته الأولى، لا الجراية، فإذا عكس الوضع، فهو حرام، ليفرغ قلبه عن المعيشة ويتجرد للعلم. (28)

على أن ما يأخذه العلماء من أموال، مقابل قيامهم بالوظائف الدينية المعروفة إمامة وخطبة، وتدريسا، ووعظا، وإفتاء فهو لتفرغهم كما قلنا سابقا، عن العمل الذي يكسبون به، لذا كان أخذهم لهذا المال جائزا...

(26) معجم الأدباء ص : 1/40.

(27) ميزان العمل - الغزالي، 6 : الشيخ الكردي ص : 171.

(28) «فاتحة العلوم»، ص : 15.

حتى كان من غير الأوقاف التي وقفها أصحابها من المسلمين لصرفها في هذا الشأن...

إلا أن الذي يريده الإسلام هو أن هذه الأفعال والمرتبات التي يأخذها الموظف الديني، مقابل وظائفهم المعروفة، لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تكون أداة للسكوت عن منكر، والتقاعس عن بيان ما يروونه خطأ وضلالاً، فيواطئون على حوزة الإسلام علناً، ويأخذون عرض هذا الأدنى، ويقولون سيغفر لنا... فالرزق بيد الله وحده، والعلماء أعلم الناس بذلك...



الأجرة على تعليم العلم :

وقد فرق بعض الفقهاء بين قراءة القرآن وتعليمه، فأجاز أخذ الأجرة على تعليمه، كتعليم العلم، لأن الاشتغال بالتعليم يصد عن التفرغ للكسب من الوجوه الأخرى، فإذا لم نجزه، يتعسر علينا أن نجد من يتصدى لتعليم الأولاد، وليس زمننا كزمن السلف الصالح يتفرغ فيه الناس لنشر العلم، وإفادته تعبدًا لله، وتقرباً إليه...

قال الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده : «من علم العلم والدين بالأجرة، فهو كسائر الصنائع والأجراء، لا ثواب له على أصل العمل، بل على إتقانه، والإخلاص فيه والنصح لمن يعلمهم...» (29)

وذكر الشيخ رشيد رضا، أنه سمع في وقت آخر الشيخ محمد عبده يقول : «ينبغي للمعلم الذي يعطى راتباً من الأوقاف الخيرية أن يأخذ إذا كان محتاجاً، لأجل سد الحاجة، لا بقصد الأجرة على التعليم، وبذلك يكون

(29) تفسير المنار ص : 2/192. وقد وجه رئيس التحرير لجريدة «المسلمون» الأستاذ صلاح قبضايا رسالة مفتوحة إلى الشيخ عبد الباسط عبد الصمد يقول فيها: «بلغني أنكم تلقيتم دعوة من بلد إسلامي لقضاء شهر رمضان المعظم، وقراءة القرآن الكريم في مساجده وإذاعته، وقد استفسرتم عن الأجر، وبذل السفر، ونوع العملة، وعندما علمتم أن نصف البدلات يصرف بالعملة المحلية، وهي غير قابلة للتحويل، طلبتم تسديد الأجر والبدل بالدولار الأمريكي محولاً إلى الخارج، وقد فشلت المفاوضات في إقناعكم بغير ذلك، وأنكم أعلنتم أن أجركم عن القراءة في المأتم الواحد في القاهرة قد تضاعف بسبب انخفاض الجنيه المصري، وارتفاع الدولار، وأن عروضاً أخرى أكثر إغراء، قد وصلت من دول خليجية (انظر رقم العدد: 1985/3/16/6).

عابدا لله تعالى بالتعليم نفسه، وعلامته أن يستعف إذا هو استغنى، فلا يأخذ من الوقف شيئا. (30)

قال ابن العربي : كره السلف الأجرة وأخذها على كل ما هو من قبيل العبادات، كغسل الأموات، ودفنهم، وكذلك الأذان، وصلاة التراويح، وتعليم القرآن، وتعليم الشرع... وإن حكمنا بصحة الاستيجار على ذلك، لكن حق هذه الأعمال أن يتجر بها للآخرة، وأخذ شيء عليها استبدال بالدنيا عن الآخرة. (31)

وسئل الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي عن الاقتصار على المعيشة من الأوقاف للإمام، دون تكسب باليد... هل يخل بالمروءة... أم لا؟. فأجاب: إن المعيشة من الأحباس لمن كان من أهلها، وقام بوظائفها المشروطة فيها جائز، فلا تبعة فيه (32)...



إننا لم نسمع، ولم نقرأ أن الحكومات والدول قررت راتبا للمعلم (33)، أو شيخ إلا ابتداء من منتصف القرن الخامس الهجري عند ما قامت المدارس في المشرق، وبقيام نظام المدارس تحت الإشراف الحكومي في هذا القرن، تحول التعليم من حياة الاحتراف والهواية إلى حياة الوظيفة، فأصبح موظفا عند الدولة يؤدي عملا من أعمالها، ويأخذ عنه أجرا شهريا... وكانت هذه الخطوة ضرورة اجتماعية لتنظيم حياة الأساتذة والطلاب معا، ولكنها

(30) المصدر السابق ص : 2/192.

(31) المعيار للونشريسي ص : 1/279.

(32) المصدر السابق ص : 7/102.

(33) لم تكن كلمة، المعلم «لترضي المثقفين والمفكرين الجامعيين المسلمين الذين وجدوا فيها ضربا من عدم التقدير لارتباطها منذ القرن الأول الهجري بتعليم الصبيان حتى صارت لقبا لكل من يشتغل بتأديبهم، ومن طريف نوادرهم في ذلك ما قاله فخر الدين الرازي في تفسيره الكبير عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ﴾: لا يقتضى وصف الله تعالى بأنه معلم، لأنه حصل في هذه اللفظة تعارف على وجه لا يجوز إطلاقه عليه، بل كان يجب أن لا يستعمل إلا فيه تعالى، لأن المعلم هو الذي يحصل في غيره، ولا قدرة على ذلك لأحد، إلا الله تعالى (التفسير الكبير، الفخر الرازي ص: 2/239).

أفقدت التعليم جانبا كبيرا من حريته السابقة التي كانت له من قبل،
وخضع لميول الحكام وأهوائهم، ورغبات أصحاب الأوقاف
وشروطهم(34)...



التعليم حق للجميع :

وقد سبق لنظام الملك أن أعلن في القرن الرابع أن التعليم بمدارسه حق للجميع، بل عين مرتبا للطلاب المعوزين(35)... يقول ابن خلكان: إن نظام الملك هو أول من أنشأ المدارس فاقتدى به الناس(36)... ولكن ابن السبكي(37) والمقرئزي(38)، يلاحظان أنه ليس أول من أنشأ المدارس، فهناك المدرسة البيهقية بنيسابور، والمدرسة السعيدية بها كذلك بناها الأمير نصر بن سبكتكين أخو السلطان محمود، ومدرسة ثالثة بنيسابور لأبي إسحاق الاسفرايني، ويقول ابن السبكي(39): إن نظام الملك، كان أول من قدر المعاليم للطلبة، مع أن العزيز بالله الفاطمي سبق نظام الملك بقرن تقريبا في تقدير المعاليم للطلاب(40)، وفي نظامية بغداد كان 6.000 طالب يتعلمون بالمجان(41)، وقد أنشأ يحيى بن خالد الكتائب للأيتام بالمجان(42)... وأسست كذلك محاضر مجانية في الشام، أيام نور الدين بن واصل(43)... وفي بغداد أيام شمس الملك بن نظام الملك(44)، وصالح

(34) تاريخ الجامعات الإسلامية الكبرى، للأستاذ محمد عبد الرحيم غنمية ص : 188.

(35) طبقات ابن السبكي ص : 3/137.

(36) الوفيات ص : 1/202.

(37) الطبقات ص : 3/137.

(38) الخطط : ص : 3/363.

(39) الطبقات ص : 3/137.

(40) الخطط : ص : 2/341.

(41) «الإسلام والنصرانية» محمد عبده ص : 98.

(42) «الوزراء والكتاب» الجهشيار ص : 212.

(43) «مفرج الكروب» مخطوط.

(44) «تاريخ آل سلجوق» ص : 136.

الدين(45)، وكان العلماء في القرويين يتقاضون مرتبا طيبا، وتقدم لهم الكتب والإضاءة(46)...

* ■ *

بل إن بعض المعلمين كانوا يعلمون حسبة، لا يأخذون على تعليمهم أجرا، وروى ابن قتيبة، أن الضحاك ابن مزاحم، وعبد الله بن الحارث، كانا يعلمان، ولا يأخذان أجرا(47)... وبعضهم كان يأخذ أجرا... ومن هؤلاء من كان يأخذ خبزا من الصبيان، وقد هجا بعضهم الحجاج(48)، فقال :

أينسى كليب زمـان الهزال

وتعليمه، سورة الكوثر

رغيف له فلـكة، ما ترى،

وأخر كـالقمر الأزهر(49)

* ■ *

وبالمناسبة التاريخية، فقد أصبحت عبارة : «معلم صبيان» مثلا يضرب للضعفة والامتهان قديما، وفي الزمن الدابر، فقد روى ياقوت:(50) «أن صاحب بن عباد بلغه أن أبا حيان التوحيدي عاب رسائله، ورغب عن نسخها، فتوعده صاحب وهدده، فقال أبو حيان: «يتوعدني...». كأني طعنت في القرآن، أو رميت الكعبة بخرق الحيض، أو عقرت ناقة صالح، أو سلحت في بئر زمزم، أو قلت: مات النظام مأبونا، أو مات أبو هاشم في بيت خمار، أو كان صاحب معلم صبيان» فانظر إلى حد كان ينظر إلى معلم الصبيان حتى يقرن بمن يطعن في القرآن، أو عقر ناقة صالح(51)...

ولما قال المتوكل العباسي لأبي العيناء، أن ابن سعدان، زعم أنك رافضي، فأجابه أبو العيناء: «ومن ابن سعدان؟ والله ما يفرق ذلك بين الإمام

(45) ابن جبير ص : 52 و 272.

(46) «وصف إفريقية» للوزان ص : 230.

(47) كتاب المعارف ص : 185.

(48) كان الحجاج بن يوسف الثقفي وأبوه يوسف معلمين بالطائف.

(49) يريد أن خبز المعلم مختلف باختلاف ما يأخذ من الأطفال.

(50) «معجم الأدباء» ص : 397/5.

(51) د. أحمد، شلبي «تاريخ التربية الإسلامية» ص : 204.

والمأموم، والتابع والمتبوع، إنما ذاك حامل درة، ومعلم صبية، وأخذ على كتاب الله أجره، فقال: لا تفعل، لأنه مؤدب المؤيد، فقلت: يا أمير المومنين: «إنه لم يؤدبه حسبة، وإنما أدبه بأجرة، فإذا أعطيته حقه، فقد قضيت ذمامه (52)»...



ولما ألقى الشاعر الكبير المرحوم أحمد شوقي قصيدته في العلم والتعليم «في حفل قام به نادي مدرسة المعلمين العليا، والتي استهلها بقوله: قم للمعلم، وفيه التبجيلا كاد المعلم أن يكون رسولا أعلمت أشرف أو أجل من الذي يبني وينشئ أنفسا وعقولا؟ أجابه الشاعر إبراهيم طوقان بقوله:

شوقي يقول وما درى بمصيبتى :
قم للمعلم وفيه التبجيلا،
ويكاد يقتلني الأمير بقوله
«كاد المعلم أن يكون رسولا،
لو جرب التعليم شوقي ساعة
لقضى الحياة شقاوة وخمولا
حسب المعلم غمة وكأبة
مرأى الدفاتر بكرة وأصيلا
مائة على مائة إذا هي صححت
وجد العمى نحو العيون سبيلا
ولو أن في التصحيح نفعاً يرتجى
- وأبيك - لم أك بالعيون نحيلا
لكن أصح غلطة نحوية
- مثلاً - وأتخذ الكتاب دليلا
مستشهدا بالغر من آياته
وبالحديث مفصلاً تفصيلاً

(52) «معجم الأدباء» لياقوت الحموي ص : 1/154.

وأغوص في الشعر القديم وانتقي
ما ليس منتحلاً ولا مرذولاً
فأرى «حماراً» بعد ذلك كله
رفع المضاعف إليه والمفعول
لا تعجبوا إن صحت يوماً صحيحة
ووقعت ما بين البيوت قتيلاً
يا من يريد الانتحار وجدته
إن المعلم لا يعيش طويلاً

* ■ *

والمعلم قد يرمى بنقصان العقل والتفكير، فيبخسه الناس جهده
وتضحياته وأتعابه المضنية ولا يقدرّون ما يعانيه من مشاكل وعدم
الاعتراف بوظيفته وقد عقد الجاحظ لذلك فصلاً في الجزء الأول من كتابه:
«البيان والتبيين» ينال فيه من أقدار المعلمين ويأتي بعدة أبيات ونوادر
وحتى قال شاعرهم :

كفى المرء نقصاً أن يقال بأنه
معلم صبيان، وإن كان عاقلاً
ويقول الشاعر صقلاب :
وكيف يرجى الرأي والعقل عند من
يروح على أنثى ويغدو على طفل

* ■ *

العالم في امتحان دائماً :

ورغم ذاك التنظيم الإداري، فقد كانت الأمة الإسلامية تقوم متطوعة
محتسبة للنهوض بشؤون الدين والتعليم والإرشاد، إذ لو ترك العلم لرجال
الدولة، لما ظل العلم في بلاد الإسلام، دائماً، في ذلك المستوى الرفيع... فقد
كان على العلماء والقائمون على شؤون الدين أن يواصلوا الدرس، ليحافظوا
على مكانتهم العلمية أمام الناس الذين يستمعون إلى دروسهم... وإن اعتماد

العالم على الجماعة تطلب ممن أراد الالتحاق بصفوف العلماء، والاستمرار في جملة الفقهاء أن يكون عالماً حقاً وصدقاً، فما كانت هناك دولة تمنح الشهادات والإجازات... بل ما كانت هذه الإجازات التي يقدمها الشيوخ لطلابهم بمقبولة عند السواد الأعظم من الناس، إلا إذا ثبت بالفعل أن الرجل عالم حقاً، وذلك عن طريق دروسه التي تلقى في المسجد، ويسمعوها من أراد، فكان العالم في امتحان دائم، وكان عليه أن يثبت يوماً بعد يوم أنه لا يزال في مستواه الرفيع، وإلا فالجماعة تعرض عنه، وتنزع ثقتها من العالم إذا ضعف علمه، أو خرج عن الطريق، أو تخلص عن سمت أهل العلم، ولا شك أن أجلاء العلماء، على طول تاريخنا الماضي عاشوا كرماء مبجلين في مستوى طيب، وعلى دخول وافية بحاجاتهم... والحمد لله رب العالمين...



التعليم كان من اختصاص الجماعة عن طريق الوقف :

اتخذ المسلمون في بداية أمرهم وعهودهم الأولى المساجد معاهد للتعليم، فكانت الجماعة تتكفل بأرزاق ومعاش المعلمين عن طريق الوقف (53)، وسواء أكانوا معلمين صغاراً يعلمون الصبيان القراءة والكتابة ومبادئ الدين ويحفظونهم القرآن، أو شيوخاً يلقون محاضرات على طلابهم في المسجد في علوم القرآن والحديث والفقه واللغة والأدب...

ثم بعد ذلك لما تغيرت الأوضاع، وتبدلت الأحوال، وتطورت الحياة الاقتصادية والاجتماعية بات العلماء يتقاضون على تعليمهم أجرة حدها علماء التربية القدماء ويذكر القابسي الفقيه المالكي (ت403هـ) (54) «إن الأجر

(53) كان المدرسون من بلاد الأندلس لا يأخذون أجراً على التدريس كما ذكره المقري في نفح الطيب، بمعنى أنهم كانوا لا يتقاضون أجراً إلا من ريع الأوقاف المعينة لهم.

(54) «في رسالته المفصلة لأحوال المعلمين والمتعلمين» والتي تعتبر وثيقة فريدة من نوعها، وتوضح المناهج والأساليب التعليمية في إفريقيا، وقد أخرجها الدكتور الأهواني عام 1955 في كتاب ممتع عن : «التربية في الإسلام» (هدية العارفين ص : 5/685).

ضروري، لأنه لو اعتمد الناس على التطوع لضاع كثير من الطلبة والتلاميذ، ولما تعلم القرآن كثير من الناس، فتكون هي الضرورة القائدة إلى السقوط في فقد القرآن من الصدور، والداعية التي تثبت أطفال المسلمين على الجهالة...».



فكان الأساتذة يتقاضون علاوات، وكل ما يحتاجون إليه طوال السنة، ويتمتعون بحق السكنى مجاناً، كما ورد ذلك عن الحرشاوي أحد علماء الجزائر الذين درسوا بفاس في القرن التاسع عشر، فقد روى عنه «دلفار» زيادة على ما ذكر أن الأساتذة كانوا ملزمين بالمكث في فاس (55)...

وبنى أبو يوسف المريني المدارس والمعاهد، ورتب لها الأوقاف، وأجرى المرتبات على العلماء والطلبة في كل شهر (56)...

وأجرى المولى عبد الله الناس على معتادهم في المنازل، على ما قرره وتركه والده السلطان المولى إسماعيل، وكذلك المرتبات، وحافظ على ما أسسه والده رحمه الله من المناقب والمآثر والمكارم والمفاخر، وكان بذلك أهل الجانب المعظم كالعلماء، وحملة القرآن ومن والاهم من أهل المسكنة والديانة في أقوى منعة، وأعلى مكانة، وأعز رفعة (57)...

لقد كان العلماء والأساتذة والقائمون على شؤون الدين يعدون العلم عارية مقدسة، ووديعة من الله لا يبيعونه كسلعة في السوق، يتعاونون به على إثم آثم، وعدوان معتد، وكانوا لا يرضون أن يستعين به نظام ملحد، أو حكومة غير إسلامية (58).



(55) سئل المواق عن مسجد له وقف على مصالحه، وليس للمؤذن الذي يخدمه دار لإقامته... فهل يجوز أن تكرر دار للمؤذن من الوقف المذكور، ويعد المؤذن من مصالحه؟ فأجاب: من المصالح الراجعة إلى المسجد مؤذن يؤذن به، ويقوم بمؤونه، فلا بأس أن تكرر له دار من فائدة الأوقاف التي هي موقوفة على مصالح المسجد (المعيار : ص : 7/126).

(56) دفاعاً عن الثقافة المغربية ص : 194، للأستاذ حسن السائح.

(57) «نشر المثنائي» للقادري ص : 36.

(58) انظر : «تحرير المقال، في آداب وأحكام وفوائد يحتاج إليها مؤدبو الأطفال» لابن حجر الهيتمي (ت : 974هـ) (هدية العارفين ص : 5/146، و«تذكرة السامع والمتكلم، في آداب العالم والمتعلم» لابن جماعة، (ت : 733هـ) (هدية العارفين ص 6/148) كشف الظنون ص : 1/386، =

ماذا يكون جوابي غدا... إذا سألني ربي ؟ :

وقد حكى المؤرخون الثقات، وفيهم العلامة سماحة الشيخ السيد أبو الحسن على الحسنى الندوى (59) أن الشيخ عبد الرحيم الرامبوري (ت: 1234هـ) كان يعلم في بلدة «رامبور» براتب زهيد يتقاضاه كل شهر من الإمارة الإسلامية، لا يزيد على عشر روبيات (أقل من جنيه مصري) فقدم إليه حاكم الولايات المستر «هاكنس» وظيفة عالية في كلية «بريلي» راتبها مائتان وخمسون جنيها اليوم، ووعد بالزيادة في الراتب بعد قليل، فاعتذر الشيخ عن قبوله، وقال: «إنني أتقاضى عشر روبيات، وانها ستنقطع إذا تحولت إلى هذه الوظيفة، فتعجب الإنجليزي، وقال: ما رأيت كاليوم، أنا أقدم راتبا يزيد على راتبك الحالي بأضعاف أضعاف، وتترك الأضعاف المضاعفة، وتقنع بالنزر اليسير!! فتعلل الشيخ بأن في بيته شجرة سدر، وهو مغرم بثمرها، وأنه سيحرمها إذا أقام في «بريلي» ولم يفتن الإنجليزي بعد، إلى مقصود الشيخ، فقال: «أنا زعيم بأن هذا الثمر يصل إليك من «رامبور» إلى «بريلي»، فتشبت ثالثة بأن حوله طلبة وتلاميذ يقرأون عليه في بلده، فلو انتقل إلى هذه الوظيفة انقطعت دروسهم... ولم ييأس الإنجليزي المناقش من إقناعه، فقال: أنا أجري لهم جرايات في «بريلي»، ويواصلون دروسهم هناك... وهنا أطلق الشيخ آخر سهامه التي أصمى رميته، فقال: وماذا يكون جوابي غدا، إذا سألني ربي... كيف أخذت الأجرة على العلم؟ وهنا بُهِتَ الإنجليزي، وسُقِطَ في يده، وعرف نفسية العالم المسلم... وقضى الشيخ حياته على أقل من جنيه يأخذه كل شهر...



= وكتاب التذكرة من تحقيق د. حسن إبراهيم عبد العال، الأستاذ بكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض... وصدر الكتاب الدكتور محمد الأحمد الرشيد مدير عام مكتب التربية العربي لدول الخليج... وقد تناول بدر الدين ابن جماعة في مقدمة كتابه صنفا واحدا من التعلم، هو ذاك التعليم المنظم الذي قامت به مؤسسات التعليم المعروفة في عصره كالمساجد والمدارس، والربط، والخوانق.

(59) مجلة «البعث الإسلامي» التي تصدرها ندوة العلماء، لكنؤ، الهند في : ع : 4 / مج : 25.

ومن طريف ما يروى من قصص حج الملك الأشرف قايتباي من الممالك الأتراك الشراكسة (1410 - 1496)، أن إمام المسجد الحرام الشيخ محب الدين الطبري المكي، لم يكن ضمن مستقبله خارج مكة، وقد وشى به بعض حساده عند قايتباي، فأمر به، فحضر، فعاتبه في ذلك، فقال: «إني استقبلتك في أشرف بقعة، وهي المسجد الحرام»، فسر لجوابه، ثم بلغه أنه لا يتقاضى شيئاً لوظيفة الإمامة، فقال له: إني فرضت لك مائة دينار شهرياً لقاء امامتك، فقال: إن امامته حسبة لله، لا أقبل عليها جزاء، ثم ما لبث أن انسل من المجلس دون أن يأذن له «قايتباي» وقال، وهو يخرج: «سلام عليكم» فعلق بعض الوشاة على ذلك، وقال للسلطان: إنه أراد الآية: ﴿سلام عليكم، لا نبتغي الجاهلين﴾، فلم يسمع السلطان للوشاية وقال: «إنني تصورته أسداً، قوي الشكيمة في أول مقابلة لي»، ولما عاد السلطان إلى مصر، أرسل أمراً بتعيين الشيخ رئيساً للقضاة، ومشیخة الحرام، والإفتاء والتدريس والحسبة، فوصل الرسول مكة، وأراد تسليم الأوامر إلى الشيخ نفسه، فلما انتهى إلى بيته، قيل له: إنه ذهب يحمل عجين بيته ليخبزه في فرن في أقصى الشارع!!! فعجب الرسول من ذلك، واستخف بعمله، ثم انتظره إلى جوار البيت حتى حضر، وسلمه الأوامر، فأهداه الشيخ رغيفين من خبزه!! فصعب ذلك على الرسول، وقال: إن مثل هذه التعيينات لا تقل مكافأتها عن الألف، فأعاد الشيخ إليه أوراق التعيينات وقال: تفضل، فإنه لا حاجة لي بها(60).



وما من شك، أن أجلاء الموظفين الدينيين، من مؤذنين، وأئمة وخطباء، عاشوا، طوال تاريخنا الماضي، كرماء مبجلين، في مستوى طيب، وعلى دخول وافية تفي بحاجاتهم... فلقد كان هناك جماعة من رجال العلم شغلوا بالمناصب الدينية معظم وقتهم، وحاولوا أن يرتزقوا عن طريق حرف بسيطة كانوا يقومون بها مع التدريس، ولكنهم فشلوا في الحصول على

(60) «تاريخ مكة» أحمد السباعي ص : 338/1، نقلا عن «تاج تواريخ البشر» للعلامة الحضراوي/مخطوط.

مستوى مناسب من العيش، فلم يكن بد من إنشاء المؤسسات الوقفية والمدارس العلمية لتضمن لهم جريات تقوم بحاجتهم (61).

* ■ *

وقد خلف من بعد هؤلاء خلف، باتوا يتقاضون أجورا ومرتبات مقابل قيامهم بالشؤون الدينية من إمامة وخطابة وتدريس وأذان، وتنظيف من طرف الجهات المعنية المكلفة بشؤون الدين، ورعاية أموره في شخص ناظر الوقف الذي يتكلف بتلك المهام والذي يدخل في اختصاصه الاتصال بالقومة على تلك الوظائف...

ولقد كان ذلك مكروها لدى بعض الصحابة... فقد قال رجل من المؤذنين لابن عمر : «إني لأحبك في الله» فقال له: «لكني أبغضك في الله!!» فقال: «ولم يا أبا عبد الرحمن؟» قال: «لأنك تبغي في أذانك، وتأخذ عليه أجرة...».

وقد شهد رجل عند سوار بن عبد الله القاضي، فقال: «ما صناعتك؟» فقال: «أنا مؤدب...» فقال: «إني لا أجز شهادتك!!» فقال: «ولم لا؟» قال: «لأنك تأخذ على القرآن أجرا» (62) فقال له الرجل: وأنت تأخذ على القضاء أجرا... فقال: إني أكرهت على القضاء، فقال: «أكرهت على القضاء، فهل أكرهت على أخذ الدراهم، فقال لي: هات شهادتك، فأجازها، كما في المعيار...» وكان أبو بكر الأجري (63) رحمه الله يقول: «خرجت من بغداد، ولم يحل لي المقام بها، فقد ابتدعوا في كل شيء حتى في قراءة القرآن، وفي الأذان، يعني الإجارة والتلحين.

(61) «تاريخ التربية الإسلامية» للأستاذ أحمد شلبي، ص : 57.

(62) لمحمد بن محمد الجزائري مفتي الجزائر الحنفي الشهير بابن العنابي (ت 1267هـ - 1851م) كتاب: امعان البيان، في مسألة الإجارة على القرآن، راجع ترجمة المؤلف في معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ص: 5/ ج : 12 وقد ورد سؤال من بعض أعيان الديار الاسطامبولية... مضمونه: «ما قولكم في أجرة قراءة القرآن هل تجوز أم لا... يوجد في خ، ع تحت رقم 1880 حرف، د في مجموع من ورقة 29/ ب إلى 68/ 1. ولم يذكره بروكلمان، ولا بن سعيد فرج بن لب كتاب : «ينبوع عين الثرة في تفريع. مسألة الإمامة بالأجرة» نفح الطيب ص : 5/ 524.

(63) أبو بكر محمد بن الحسين الأجري المحدث الأثري، ذو التصانيف الحسان ككتاب الشريعة في السنة جاور مكة مدة (ت : 360هـ) وقد صنف هذا العالم كتابا في أخلاق العلماء وإقبالهم على الدنيا، وكيف أن ذلك كان يحرم العالم من حريته الفكرية، ويقوده إلى تعطيل حريته.

وقال سحنون : لأن أطلب الدنيا بالدف والمزمار، أحب إلي من أن أطلبها بالدين والعلم(64)... وكان يقول، وهو قاضي إفريقية: «ما أحب أن يكون عيش الرجل إلا على قدر ذات يده، ولا يتكلف ما في وسعه، وأكل أموال الناس بالمسكنة والصدقة خير من أكله بالعلم والقرآن(65)... وتوفي سحنون، ولم يأخذ لنفسه، مدة قضائه من السلطان شيئاً(66)... كما أن القاضي أبا القاسم حماس بن مروان بن سماك الهمداني الفقيه الزاهد، لم يأخذ على القضاء أجراً(67)... وكان القاضي نصر بن طريق اليحصبي، من زهده وورعه، إذا شغل عن القضاء يوماً واحداً، لم يأخذ لذلك اليوم أجراً(68)... وقد تعفف القاضي محمد بن الحسن النباهي عن قبول تحف أقاربه، فضلاً عن أجانبه(69)... ولم يأخذ النباهي قاضي مالقة على القضاء رزقا من بيت المال مدة حياته، وكان عن التعالي بالمرتب، في غناء، لكثرة ماله(70)... وكان القاضي أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي يصحب الرؤساء، ويقبل

(64) مختصر الرهوني لدى قول خليل في الأذان : «وكره عليها»، وكان القاضي أبو البركات المعروف بابن الحاج البلفيقي أخذاً بنفقته بقول سحنون بن سعيد، وكان يميل إلى القول بتفضيل الغني على الفقير، ويبرهن على صحة ذلك، ويقول: «وبخصوص في البلاد الأندلسية، لضيق حالها، واتساع نطاق مدنها، ولا سيما في حق القضاة، فقد شرط كثير من العلماء في القاضي أن يكون غنياً، ليس بمديان، ولا محتاج، وقد أراد الحكم المستنصر بالله رياضة إبراهيم بن أسلم فقطع عنه جراته، فكتب إليه عند ذلك :

تزيد على الاقلال نفسي نزاهة وتأنس بالبلوى، وتقوى مع الفقر

فمن كان يخشى صرف دهر فأنني أمنت بفضل الله من نوب الدهر

فلما قرأ الحكم بيتيه، أمر برد الجراية، وحملها إليه، فأعرض عنها، وتمنع من قبولها، وقال: «إني، والحمد لله، تحت جراية من إذا عصيته، لم يقطع عني جراته!! فليفلح الأمير ما أحب» فكان الحكم بعد ذلك يقول: «لقد أكسبنا ابن أسلم بمقالته مخزاة عظم منها موقعها، ولم تسهل علينا المقارضة بها (النباهي تاريخ قضاة الأندلس ص : 164 - 165).

(65) «تاريخ قضاة الأندلس» للنباهي ص : 30.

(66) المصدر السابق، ونفس الصفحة.

(67) المصدر السابق، ص : 32.

(68) المصدر السابق، ص : 44.

(69) المصدر السابق، ص : 114.

(70) المصدر السابق، ص : 92.

جوائزهم، فكثروا القائلون فيه من أجل ذلك (71)... وكان القاضي أبو جعفر أحمد بن المزدغي (ت: 669هـ) لم يأخذ على القضاء أجرا، ونحا فيما يختص به من الجراية منحى سحنون بن سعيد في وقته، وطلب أن يكون رزق وزعته من بيت المال، لا من قبل أرباب الخصومات (72).



كره السلف الأجرة على كل ما هو من قبيل العبادات :

عن عيسى عليه السلام : «إن الله يحب العبد يتخذ المهنة يستغني بها عن الناس، ويتبغض العبد يتخذ الدين مهنة» (73).

وقال مالك : يؤاجر نفسه في سوق الدواب أحب إلي من أن يعمل عملا لله سبحانه إجارة...

وفي نوازل ابن الحاج : «إذا اتفق الجيران على حرس حوانيتهم أو كرومهم أو جناتهم، فأبى بعضهم، فإنه يرجع عليه بما ينوبه ويجبر، قال: «وهذا بخلاف الأجرة على الصلاة للإمام، من أباه، لا يجبر، ولا يحكم عليه بها، لأنها في أصلها مكروهة».

ولهذا استحب الإمام النووي : «أن يكون المؤذن حسن الصوت، ثقة، مأمونا... خبيرا بالوقت، متبرعا» (74).

وقد سئل القاضي إبراهيم الزيناسني عن حكم الإمام إن أخذ أجرة على الصلاة من حلال... أو شبهة؟ هل في الصلاة خلفه خلاف؟ أم لا؟... وإن أخذها من الحرام... ما حكم الصلاة خلفه أيضا...

وقارئ الكتاب إن أخذ أجرة من الحرام؟ هل يسمع الكتاب الذي يقرأ؟ أم لا؟...

(71) المصدر السابق، ص : 95.

(72) نفس المصدر، ص : 130.

(73) المواق على شرح خليل ص : 1/454.

(74) الاذكار، للنووي ص : 36.

فأجاب : أما أخذ الأجرة من الحلال، فمختلف فيها، والمشهور أنها لا تجوز إن كانت على الصلاة فقط... وإنما تجوز إذا كانت تبعا لأذانه وقراءته للصبيان ونحو ذلك... وأما الحرام... فذلك فسق ظاهر(75)...

* ■ *

دراسة فقهية في موضوع الأجور الدينية :

تحدث ابن رشد في موضوع اختلاف الفقهاء في إجارة المؤذن، «فإن قوما لم يروا في ذلك بأسا، وقوما كرهوا ذلك، والذين كرهوا ذلك وحرّموه، احتجوا بما روى عن عثمان بن العاص قال: «قال رسول الله ﷺ: «اتخذوا مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجرا».

والذين أباحوه قاسوه على الأفعال غير الواجبة، وهذا هو سبب الاختلاف، أعني هل هو واجب؟ أم ليس بواجب؟(76).

نعم، لقد ورد أمر عثمان بن أبي العاص باتخاذ مؤذن لا يأخذ على أذانه أجرا، كما تقدم، قال الترمذي عقب روايته له: «حديث حسن، والعمل على هذا عن أكثر أهل العلم، كرهوا أن يأخذ على الأذان أجرا، واستحبوا للمؤذن أن يحتسب في أذانه...».

فمن صفة المؤذن المأمور باتخاذها، أن لا يأخذ على أذانه أجرا، وهل ذلك خاص بهذا الشخص، لأن النبي عليه السلام يريد التيسير عليه، وعلى قومه حتى لا يحتاجوا إلى مال لأجل إقامة عبادتهم؟ أو هو عام في كل مؤذن؟ فيدل على أن من أخذ على أذانه أجرا ليس مأمورا باتخاذها، وإذا لم يكن مأمورا باتخاذها، فإذا وقع ونزل واتخذ مؤذنا، هل يجوز له أخذ الأجرة على أذانه؟

(75) المعيار للونشريسي ص : 131 - 132/1. وانظر موضوع أخذ الأجرة من المعيار للونشريسي الصفحات التالية : 226 - 236 - 238 - 246 - 247 - 248 - 252 - 254 - 259/8 - وص : 12 - 11/16 - وص : 131 - 149 - 158 - 162 - 12/58 انظر : «فتح الغشاوة، عن أخذ الأجرة على التلاوة» لابن حمزة الدمشقي. (هدية العارفين ص : 420/6) وانظر أيضا «تبصرة الحق على العيان، في حرمة الاستيجار على قراءة القرآن» لعبد الحميد بن الحاج عمر الخربوتي الرومي المدرس الحنفي (ت : 1320هـ) (هدية العارفين ص : 507/5).

(76) «بداية المجتهد، ونهاية المقتصد» ص : 223/2.

ذهب الشافعي إلى جواز أخذه الأجرة مع الكراهة، وذهبت الحنفية إلى أنها تحرم عليه الأجرة لهذا الحديث الأنف الذكر... قال الإمام الصنعاني: «ولا يخفى أنه لا يدل على التحريم، وقيل يجوز أخذها على التأذين في محل مخصوص، إذ ليست على الأذان حينئذ، بل على ملازمة المكان، كأجرة الرصد...»



وقد استنبط الإمام الأوزاعي من نصوص الشريعة: «أن لا صلاة لمن يأخذ الأجرة على الصلاة» وقال «خليل»: من المالكية بجواز أخذ الأجرة على الأذان، أو على الأذان مع الصلاة مع الكراهة عليها... أما استئجار الحاكم من بيت المال على الأذان أو غيره، فقال ابن شاس من المالكية: «للإمام أن يستأجر على الأذان من بيت المال، واختلفوا في إجاره غيره...»

وقد ذكر شراح المختصر: (77) «أنه إذا لم يجد أهل المصر من يؤذن لهم إلا بأجرة، فإنهم يستأجرون من يؤذن لهم» وأن البرزلي قال: «وقد أجرى السلف أرزاقهم من بيت المال من المؤذنين والقضاة وغيرهم، ولم يأت آخر هذه الأمة بأهدى مما كان عليه أولها...».

وقال بعض أئمتنا في جواب نقله الرهوني عن ابن زاغو (78) «لولا الجرايات على إقامة رسوم الدين في هذه الأوقاف، لم يكن من الدين شيء، ولولا مرتبات القضاة والأئمة والمؤذنين والمدرسين وأشباههم لم تجد لهذه الشعائر خيرا ولا أثرا... وحسبك بالمساجد التي لا جراية لمؤذن أو إمام فيها كيف تعطلت فيها الجماعات، وانطمست الصلوات فيها في كثير من الأوقات، وتوفرت الرغبة عنها...»

وفي طبقات ابن سعد أن عمر، زرق عياض بن غنم حين ولاه جند حمص كل يوم دينارا، وشاة ومدا...»

(77) «مواهب الجليل» للرعيني ص : 1/455.

(78) أبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الشهير بابن زاغو المغراوي التلمساني الإمام المحقق المتفطن الزاهد العابد، له شرح على التلمسانية في «الفرائض»، وتفسير على «الفاطحة» كثير الفوائد، وفتاوي في أنواع العلوم، نقل في المعيار والمأزونية جملة منها... (ت 845هـ).

وفي البخاري في «باب رزق الحكام والعاملين عليها... وكان شريح يأخذ على القضاء أجرا... وقالت عائشة: يأكل الوصي على قدر عمالته، وأكل أبو بكر وعمر...».

وروى ابن سعد في الطبقات : «بلغني أن عليا رزق شريحا خمسمائة، وأن عمر بن الخطاب استعمل زيد بن ثابت على القضاء، وفرض له رزقا... ولما تخلف أبو بكر أصبح غاديا إلى السوق، فلقيه عمر وأبو عبيدة، فقالا: «انطلق حتى نفرض لك شيئا، وأن أبا بكر لما استخلف جعلوا له ألفين فقال: «زيدونا... فزادوه خمسمائة...»

وروى أيضا أن عمر بن الخطاب رزق شريحا وسلمان ابن ربيع الباهلي على القضاء.



ومن مناقب صلاح الدين الأيوبي أنه كان قد رتب لكل هذه المساجد أئمة مرتبين، فمنهم من له الخمسة دنانير مصرية في الشهر، وهي تعادل عشرة دنانير من عملة بلاد العرب وقتئذ، ومنهم من له فوق ذلك أو دونه (79).



قال القاضي أبو بكر محمد بن العربي (80) عن قوله تعالى في الآية: ﴿وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾ وهذا يدل على مسألة بديعة، وهي : أن ما كان من فروض الكفايات، فالقائم به يجوز له أخذ الأجرة عليه، ومن ذلك الإمامة... فإن الصلاة، وإن كانت متوجهة على جميع الخلق، فإن تقدم بعضهم من فروض الكفاية، فلا جرم يجوز أخذ الأجرة عليها.

ونقل عبد الملك بن حبيب السلمي، أحد ناشري مذهب الإمام مالك بالأندلس، منع أخذ الأجرة عليها، ولعل مستنده في ذلك الحديث الذي أخرجه النسائي في سننه عن عثمان بن العاص، قال: قلت يا رسول الله: اجعلني إمام قومي، فقال: «أنت إمامهم، واقتد بأضعفهم، واتخذ مؤذنا لا

(79) رحلة ابن جبير ص : 215.

(80) «أحكام القرآن» ص : 1/393.

يأخذ على أذانه أجرا... لكن السيوطي في شرحه على السنن، ذكر أن الأمر في قوله عليه السلام: «واتخذ مؤذنا... محمول على الذنب عند كثير... وقد أجازوا أخذ الأجرة...

وفي المدونة الكبرى، وقال مالك: «لابأس بإجارة المؤذنين» وفي مختصر خليل في سياق العطف على الجائزات: «وأجرة عليه، أو مع صلاة» قال شارحه الزرقاني في معناه: «وجائز للمؤذن أخذ أجرة عليه وحده أو مع صلاة صفقة واحدة لأنها تبع له في المعنى...

ومن أجوبة الأستاذ الفاضل المرحوم السيد محمد الطنجي في الموضوع: (81)

«إذا نظرنا إلى أن الموظفين الدينيين يقومون بمصالح إسلامية حكمنا بجواز أخذهم لأجورهم من بيت المال قطعا، ولو من الزكاة الشرعية» وقد أدخل أبو عبيدة من كان في مصلحة عامة في العاملين، وأشار إليه البخاري حيث قال: «باب رزق الحاكم والعاملين عليها...» وأراد بالرزق ما يرزقه الإمام من بيت المال لمن يقوم بمصالح المسلمين كالقضاء، والفتيا والتدريس، فله الأخذ من الزكاة فيما يقوم به مدة القيام بالمصلحة، وإن كان غنيا كما نقله صاحب كتاب: «سبل السلام في باب قسمة الصدقات...



وفي الصحيح أن ناسا من أصحاب رسول الله ﷺ كانوا في سفر، فمروا بحي من أحياء العرب، فاستضافوهم، فلم يضيفوهم، فقالوا: هل فيكم راق؟ فإن سيد الحي لديغ أو مصاب، فقال رجل من القوم: نعم فأتاه، فرقاه بفاتحة الكتاب، فبرئ الرجل، فأعطي قطيعا من الغنم... الحديث... قال أهل العلم: فيه دليل على جواز أخذ الأجرة على الرقية والطب وتعليم القرآن، وهو قول الشافعي ومالك وأحمد وابن ثور وجماعة من السلف (82).

قال الخطاب (83) «إذا لم يجد أهل مصر من يؤذن إلا بأجرة، فإنهم يستأجرون من يؤذن لهم...» قال الشيخ يوسف بن عمر: «وتكون أجرته

(81) «الأحباس وموظفو المساجد»: مجلة «الإرشاد الديني» ع : 2 س : 1.

(82) أزهار الرياض، ص : 219/1.

(83) شرح المختصر ص : 457/1.

على أهل الموضع كلهم، وكذلك من كان خارجاً منه، وله ربيع أو عقار في ذلك الموضع... وهذا بخلاف إجارة التعليم، فإنها لا تجب إلا على من له صبي...».

وقال ابن ناجي شارح المدونة : «استمرت الفتوى من كل أشياخي القرويين وغيرهم بجواز أخذ من يصلي أو يؤذن من الأحباس الموقوفة على ذلك، من غير اختلاف بينهم لما ذكر من إنها إعانة أو لضرورة الأخذ، ولو لا ذلك لتعطلت المساجد...»

وفي مقدمة ابن رشد :

وَأَخَذَ عَلَى الصَّلَاةِ أَجْرًا

فِي كُلِّ ذَا، كَرِهَ يَسِيرُ يَدْرِي

إِلَّا إِذَا يُعْطِيهِ بَيْتُ الْمَالِ

فَذَاكَ قُلٌّ : مِنْ أَطْيَبِ الْحَالِ

وفي القوانين الفقهية لابن جزي : «وأما الواجب كالصلاة والصيام، فلا تجوز الأجرة عليه، وتجوز الإجارة على الإمامة مع الأذان، والقيام بالمسجد لا على الصلاة بانفرادها» ومنعها ابن حبيب مفترقا ومجتمعاً، وأجازها ابن عبد الحكم مفترقا ومجتمعاً...

وفي لب الباب : لأبي عبد الله ابن رشد : نجد أنه : «لا يصح الاستئجار في العبادات كالصوم والصلاة، فإن أوضح بحج فله أجر النفقة ويجوز أن يعطى المؤذن والإمام من بيت المال، ومن الأحباس، ويجوز للمؤذن أن يأخذ الأجرة من أجائر الناس، وفي جواز ذلك للإمام ثلاثة أقوال:

(1) المنع لابن حبيب.

(2) الجواز لابن عبد الحكم.

(3) والتفرقة... فإن أضاف لذلك أذانا، أو إقامة، جاز، وبه العمل...

وفي أخذ الإمام والمؤذن الأجرة على أذانه وإمامته، يقول سيدي محمد بن أحمد الفاسي ميارة في شرحه على المرشد المعين: «إن كان من بيت المال أو من الأوقاف فجائز إجماعاً، سواء قلنا إن ما يؤخذ من الأحباس إعانة أو إجارة لضرورة الآخذ، ولولا ذلك لتعطلت المساجد، وإن كان من عند الناس، ففي أخذها على الأذان قولان، بالمنع والجواز، وعلى الإمامة ثلاثة أقوال:

(1) المنع.

(2) والجواز إن كان تابعا للأذان.

(3) والكراهة إن كان على الإمامة بانفرادها...

والمشهور من ذلك ما اقتصر عليه خليل، فقال عطفاً على فاعل جازت «وأجرة عليه أو مع صلاة» وكره عليها ابن شاس، جازت الإجارة على الأذان، لأنه لا يلزمه الإتيان به، وهو تحمل بكلفة، فإذا جمع مع ذلك الصلاة، فإنما الأجر على الأذان خاصة...

وقال ابن عاشر موجهها قول ابن عبد الحكم بجواز الإجارة على الصلاة وحدها، إن الإجارة عليها إنما هي في الحقيقة على الإمامة، والإمامة غير متعينة، وغير المتعين لا تكره الإجارة عليه، لقول خليل في كتاب الإجارة: «ولا متعين كركعتي الفجر بخلاف الكفاية» ولذا قال ابن يونس: إنه القياس...

* ■ *

الصلاة خلف من يأخذ الأجرة :

وأما الصلاة خلف من يأخذ الأجرة عليها فجائزة من غير كراهة كما في الخطاب عن سماع أشهب.

* ■ *

وقد وجد بخط الإمام ابن مرزوق ونحوه في نوازل البرزلي (84)...
إن الشيخ الولي الصالح الزاهد أبا عبد الله محمدا الدكالي رحمه الله
كان بمدينة تونس في حدود التسعين وسبعمائة، فكان لا ينتسب للخلق،
ولا يخالطهم، لا عامتهم ولا خاصتهم، ولا يحضر الجمعة ولا الجماعات،
ولا يصلي مع الناس في الجامع في جماعة، فرموه بالزندقة، وشنع عليه
الإمام الأوحى أبو عبد الله بن عرفة الذي كان إمام جامع الزيتون أقبح
التشنيع، وصار يبحث على امتناعه من الصلاة مع الناس لماذا؟ ف قيل له:
«إنما امتنع لأخذ الأئمة على الصلاة الأجرة، فزاد بذلك إغلاظا
في القول والتشنيع، وتبعته العامة والخاصة في ذلك، فرحل الإمام أبو
عبد الله الدكالي إلى المشرق فارا بنفسه، فأنكر عليه ذلك ابن
عرفة وكتب إلى أهل مصر في شأنه:

يا أهل مصر، ومن في الدين شاركهم،
تنبهوا لسؤال معضل نـزلا،
لـزوم فسقكم، أو فسق من زعمت
أقواله، أنه بالحق قد عدلا
في تركه الجمع والجمعات خلفكم
وشرط إيجاب حكم الكل قد حصلا
إن كان شأنكم التقوى فغيركم
قد باء بالفسق حقا عنه ما عدلا
وإن يكن عكسه فالأمر منعكس،
قولوا بحق، فبان الحق معتدلا

(84) «نوازل البرزلي» خ : الحسنية : 8441 - أوائل السفر الأول، ونقل ذلك الخطاب في :
شرح المختصر الخلي ط : دار العادة بمصر 1328هـ، ص : 457 - 1/458

فاجتمع رأيهم، ورئيسهم إذ ذاك الحافظ ابن حجر على أن كتبوا له
بأبيات منها :

ما كان من شيم الأبرار أن يسموا
بالفسق شيخا على الخيرات قد جبلا
لا، لا، ولكن إذا ما أبصروا خللا
كسوه من حسن تأويلاتهم حلا
ومنها، وهو المقصود :

هذا، وأن الذي أبداه متضح
أخذ الأئمة أجرا منعه نقلا
وهب بآنك راء حله نظرا

فما اجتهدك أولى بالصواب... ولا (85)
وهذا الجواب من نظم سراج الدين البلقيني حسبما ذكره ابن القاضي في
التكملة...

قال البرزلي في أول كتابه : «وعندي أن كلا منهما حكم بما يقتضيه
حاله... فإن الدكالي كان بعيدا من الدنيا، وزاهدا فيها، فالتلبس بها عنده في
غاية البعد عن الآخرة... وكان شيخنا يرى أن الدنيا مطية الآخرة، وأنها نعم
العون على ذلك كما في مسلم، فاكسب منها جملة كثيرة، وأخرج جلها
للآخرة، نفعه الله بذلك يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب
سليم.

* ■ *

وبعد، فهل الأحباس الموقوفة على الموظف الديني تعتبر رزقا؟ أو أجرا؟
أو إعانة باعتبار أنها بذل مال وعطاء. بإزاء المنافع من الغير... مع أن
الأرزاق، أدخل، كما يقول القرافي، في باب الإحسان، وأبعد عن باب

(85) «الدر الثمين، والمورد المعين» لمحمد بن أحمد ميارة ص : 200 - 201. «محمد الدكالي» أقام
بتونس في طريق الحج، كان يحفظ الموطأ للإمام مالك («فهرست الرصاع» ص : 73، نشر المكتبة
العتيقة بتونس عام 1967) وهو صاحب المناقشة مع ابن عرفة في تونس، ثم مع البرزلي
بالإسكندرية (نوازل البرزلي خ. الحسنية: 8441 - أوائل السفر الأول، ونقل ذلك الخطاب ص:
457 - 458/1) ومات بها عام 799هـ (أنباء الغمر : بأبناء العمر» لابن حجر ص : 1/543
ط : القاهرة عام 1969).

المعاوضة... وباب الإجارة أبعد من باب المسامحة، وأدخل في باب المكايسة... أو يعد ما يقدم للموظف الديني كسبا أو معاشا...؟

يقول الفقه : «اختلفوا في الأحباس الموقوفة على من يؤذن أو يصلي؟ فقل إنها إجارة، وهذا هو الذي فهمه بعضهم من أقوال الموثقين... وقل إنها إعانة، ولا يدخلها الخلاف في الإجارة على الأذان والإمامة(86)»

وفي نوازل الأحباس من المعيار : أن القاضي أبا عمر ابن منظور سئل عن نازلة إمام قرية شارطه أهلها بإجارة معلومة في العام، ومن الأجرة عدد «سموه عن التراويح، ثم إن الإمام إطلع على أن الحبس المعين عندهم في التراويح أكثر من العدد الذي سموه له... هل تجب له الزيادة إن طلبها؟..

فأجاب بما نصه : إن الأحباس المحبسة على وظيف ديني هل مجراها مجرى الكراء ؟ أو مجرى الرزق؟ فيها خلاف... فإن قلنا بأنها مجرى الكراء فليس للإمام إلا ما اتفق به مع القيم، لأنه إن قلنا بأنها مجرى الكراء فليس للإمام إلا ما اتفق به مع القيم، لأنه على ذلك دخل، ولا يلزم القائم بأمر الأحباس أن يعلمه بشيء، وإن قلنا بأنها مجرى الرزق، فإنه يرجع بما نقصه من الأحباس لوظيفه الذي أقامه، إلا أن يكون أعلموه بمقدار الأحباس، ورضي بما نقصوه منها، فلا قيام له، وكون الأحباس تجري مجرى الرزق هو المرتضى عند المحققين من المتأخرين، وبه كان يفتي إمام الفتوى الأستاذ أبو سعيد فرج بن قاسم أحمد بن لب الغرناطي(87)، وبكونها مجرى الكراء كان يفتي مفتي الوقت سيدي أحمد السرقسطي... والقاضي حيث التحاكم في النازلة يجتهد رأيه... والخلاف في الأحباس الموقوفة هل هي إجارة؟ أو رزق؟ أو إعانة، نقله الحطاب في فصل الأذان في مختصر الشيخ خليل(88)...

* ■ *

ومن نوازل الشيخ ابن هلال، رحمه الله، ما نصه، سؤال وجوابه: «الذي جرى به العمل في أخذ الإمام والمعلم، ومن في معناهما ما حبس من النخل،

(86) «مواهب الجليل» للحطاب ص : 1/457.

(87) لابن لب الغرناطي : «ينبوع الثرة، في تفريع مسجلة الإمامة بالأجرة» (هداية العارفين ص : 5/816

(88) ص : 1/455.

على ذلك، وإن كان مجهول القدر، والجواز عملاً على أن ذلك من باب الأرزاق والإعانة، لا من باب الإجارة والمعاوضة، فإذا بنينا على جواز ذلك كان له الدخول على ما تغله الأشجار المحبسة بالغاً ما بلغ، وبهذا أفتى بعض أسيادنا في المسألة...

وفي نوازل الشيخ ابن هلال، أيضاً، سؤال عن معلم بأحباس المسجد... هل يجوز ذلك مع ما فيه من الغرر أم لا؟ فكان الجواب : الأمر إن شاء الله واسع، لأن ذلك إعانة على رأي...».

ونسب في محل آخر الجواز في هذه المسألة إلى ابن رشد في أجوبته... وإلى هذا الرأي ذهب صاحب العمل المطلق حيث قال :

وأخذ كالإمام ما حبس من
نخل على ذلك جـائز وإن
جهل قدر ما تغله النخيل
إذ جعلوا ذلك الأخذ من قبيل
باب الإعانة، والأرزاق... لا
باب الإجارة، بهذا عملاً

* ■ *

قال السجلماسي : «وقفت في المعيار على فتاوي موافقة لما جرى به العمل في هذه المسألة من الجواز، منها قوله في نوازل الصلاة. وسئل ابن سراج عن إمام قرية أم بها مدة من عامين بطعام معلوم وفائدة أحباس المسجد، ومن جملة أحباسه أصول الزيتون، لم يكن فيها في العام الأول غلة، وجاءت العام الثاني بغلة كاملة على العادة، وخرج هذا الإمام في أكتوبر بعد تمام العامين، ودخل غيره... لمن تكون الغلة؟ فأجاب: إذا كانت الغلة في العام الذي خرج فيه الإمام، فله منها بحساب ما أم فيه من شهور العام...».

وسئل بعضهم أيضاً، عن دمنة محتبسة، وفيها أصول زيتون، والإمام ينتفع بفائدتها، فلما كان هذا العام، زال الإمام، ورجع في موضعه آخر، وذلك في أول شهر أكتوبر... فلمن يكون فائد الزيتون في هذا العام؟ فأجاب: «الغلة مشتركة بين الإمامين بنسبة ما أم كل واحد منهما... وهذا القول نقله مثله

في المعيار، عن الحفار، ومثله، أيضا، عن السرقسطي في غلة كروم، قائلا:
على أنها إعانة على إقامة وظيف المسجد...

ونقل عن السرقسطي، أيضا، في نوازل الصلاة جوابا بالمنع، قال فيه:
«إن ما يأخذه الإمام إجارة على عمله، فيمتنع كونها ثمرة لم تخلق، أو
خلقت، ولم يبد صلاحها».

فالسرقسطي يختلف في قوله، فهو تارة يقول بأن ما يأخذه الإمام
إجارة... وتارة إعانة... والمسألة فيها خلاف بين الفقهاء.

* ■ *

ويعترضنا في هذا العرض الفقهي جواب طويل لسيدي إبراهيم اليزناسي،
عن مسألة وقف، على مدرسة ضاق عن مرتب الخدام والطلبة، والإمام...
فقال : «لا شك في تلمح الإجارة، والعوضية في كل من تعود منه منفعة على
المدرسة أو على مستغلاتها كالحواب والكناس، ومصلح المستغلات، وتتخالج
الظنون في الطلبة والفقير والمؤذن والإمام.. فمن حيث إن واحدا منهم لا تعود
منه منفعة على نفس المدرسة ولا على مستغلاتها كانوا أهل إرفاق وصلة،
ولا عوضية في ذلك... وحيث إنهم حسبوا أنفسهم على مقتضى لفظ الواقف
اشبهوا الأجراء لبيعهم منافع أعيانهم المواقيت التي حدها المحبس...

* ■ *

ويأخذ بعض الفقهاء أن الوقف المرتب على أهل الوظائف الدينية إجارة
كوظيفة المؤذن والإمام، والمدرس والقاضي، والمفتي، سواء على رأس كل شهر
أو يوم، أو أسبوع أو سنة... فإذا عزل القائم بالوظيف قبل تمام المدة، فإنه
يكون له منه بقدر عمله، أي بنسبة ما عمل من المدة لما بقي منها... فإذا
كان المرتب إعانة، أو ارتفاقا، فلا يكون له الحكم السابق، لأن حكم الإجارة
أنها إذا انفسخت كان للأجير من الأجرة بقدر عمله.

وإلى هذه الأحكام يشير صاحب العمل الفاسي بقوله :

وحبس مرتب لمن عزل

على الإجارة، بقدر ما عمل

* ■ *

وقد ذكر القرافي (89) أنه يجوز في المدارس الأرزاق والوقف والإجارة، ولا يجوز في إمامة الصلاة الإجارة على المشهور من مذهب مالك رحمه الله، ويجوز الأرزاق والوقف، وكثير من الفقهاء يغلط في هذه المسألة فيقول: إنما يجوز تناول الرزق على الإمامة بناء على القول بجواز الإجارة على الإمامة في الصلاة، ويتورع عن تناول الرزق بناء على الخلاف في جواز الإجارة، وليس الأمر كما ظنه، بل الأرزاق مجمع على جوازها، لأنها إحسان ومعروف وإعانة، لا إجارة... وإنما وقع الخلاف في الإجارة لأنه عقد مكايسة ومغابنة، فهو من باب المعاوضات التي لا يجوز أن يحصل العوضان فيها لشخص واحد، فإن المعاوضة إنما شرعت لينتفع كل واحد من المتعاضين بما بذل له، وأجرة الصلاة له، فلو أخذ العوض عنها لاجتمع له العوضان... والأرزاق ليست بمعاوضة البتة لجوازه في أضيق المواضع المانعة من المعاوضة، وهو القضاء والحكم بين الناس، فلا ورع حينئذ في تناول الرزق... والأرزاق على الإمامة من هذا الوجه، وإنما يقع الورع من جهة قيامه بالوظيفة خاصة، فإن الأرزاق لا يجوز تناولها إلا لمن قام بذلك الوجه الذي صرح به الإمام في إطلاقه لتلك الأرزاق...



ما يتقاضاه الموظف الديني... من الناحية القانونية...

وبعد، فكيف يمكننا أن نضع اليوم ما يتقاضاه الموظف الديني، من الناحية القانونية؟ فهل هذه الأرزاق، أو الإعانات، أو المساعدات التي أتينا عليها دراسة وفقها، تدخل ضمن طبيعة الأجر، وتعد من ملحقاته، وتختص بالدراسات الفقهية والقانونية، وتضمن الحق لأصحابه، وتنصب عليها أحكامه، أو تشبه المنح، والبدلات، والعلاوات، والمشاركة في الربح، والعمولة، والوهبة، التي يختص بدراستها قانون العمل، والتي تعد هي أيضاً، من ملحقات الأجر... والتي تعتبر في قانون العمل جزءاً من الأجر، فتطبق عليها نفس الأحكام التي تنطبق عليه، بل إن تلك الملحقات، في بعض صورها

(89) كتاب الفروق للقرافي، الفرق الخامس عشر والمائة ص : 3/6.

تصير كل الأجر الذي يحصل عليه العامل، ولا تصح تسميتها عندئذ بالملحقات، لأنها تصير الأصل فهل هي إجارة كما يفهم في أقوال الموثقين؟ أو إعانة؟ أو رزق؟ أو كسب؟ أو معاش؟... وإذا كانت إجارة، وهي الأصل، فما هي أحكام الإجارة في القانون الحالي الوضعي؟

إن كلمة «أجر» (90)، وردت في القرآن نحو ثمانية ومائة آية وكلها تفيد معنى الثواب والجزاء، وما يدفع مقابل الأتعاب...

وقد تطورت هذه الكلمة على مر العصور، وفترات التاريخ في الميدان الاقتصادي حيث كان أغلب اهتمام الاقتصاديين يتركز عادة في نظرية الأسعار... فليس من شك في أن القول بأن الأسعار تعتمد إلى حد كبير على العلاقة بين «الطلب» و«العرض» فكرة طبيعية مألوفة... أما الأجور والمرتبات، فكانت من بين أشياء أخرى... الثمن الذي يدفعه أصحاب العمل، مقابل العمل الذي يحصلون عليه...



تطور كلمة «أجر» على مر العصور :

فالأجر هو «كل ما يلتزم به صاحب العمل للعامل بموجب عقد العمل، كمقابل لقيامه بالعمل المتفق عليه» (91)، وهذا الطابع الحيوي للأجر مرده إلى

(90) الأجر والأجرة يقال فيما كان عن عقد، وما يجري مجرى العقد «المفردات، ص : 9)، والإجارة ما أعطيته من أجر في عمل. (اللسان 4/10) وهي شرعا: عقد على منفعة مقصودة معلومة قابلة للبدل والإباحة بعوض معلوم (إرشاد الساري ص : 4/126) وهي واسعة تشمل نواحي متعددة من فروع الاستيجار... والأجير : من يشتغل لغيره في مقابل أجر يدفع له، والأجرة الكراء، وهو ما يعطي الأجير في مقابلة العمل (تاج العروس مادة أجر : 7/3) منهم من يشتغل في الحرف مثل النجارة والحدادة والبناء وأمثال ذلك، ومنهم من يشتغل في الزراعة ومنهم من يستأجر لأداء أعمال لأجل مثل خدمة القوافل، أو حراسة زرع، وما شابه ذلك، فإذا انتهى الأجل، انتهى العمل...

وما يدفع إلى الأجير في مقابل عمله يتوقف على الشروط التي اتفق صاحب الأرض مع الأجير عليها، فقد يكون الأجر نقدا، وقد يكون حصة، أي نصيباً يتفق عليه مع الملاك يؤخذ من الحاصل، وقد يكون مقايضة بأن يدفع للأجير ما يحتاج إليه في حياته من ملبس أو غذاء أو حيوان، وأمثال ذلك في مقابل جهده وتعبه.

(91) ليس هناك ما يمنع من أن يكون الأجر ما لا غير النقود، وتنص على هذا الحل أي على إمكان اختلاف صور الأجر المادة 730 من العقود والالتزامات، فهي تقضي: بأن الأجر يجب أن يكون محدداً أو قابلاً للتحديد، ويمكن أن يقدر الأجر نصيباً في الأرباح أو المنتجات أو نسبة معينة في الإنتاج.

أن الأجر هو المورد الوحيد في أغلب الأحوال لطبقة فقيرة مضغوطة مكظومة مكروية كثيرة العدد تزداد كل يوم، هي طبقة العمال مع ملاحظة اتساع المعنى القانوني للعامل، فهو يشمل كل من يقدم جهداً نظير أجر مما يقتضي أن يكون هذا الأجر كافياً لإشباع الحاجات الأساسية للعامل وأسرته... ومبدأ ضرورة كفاية الأجر لحاجات العامل أصبح مبدأ مسلماً به في كل الدول... ولذا تضمن إعلان حقوق الإنسان بعد الحرب العالمية الثانية النص عليه (92)، كما تقدم النظرة الاجتماعية أن الالتزامات التي تنشأ على عاتق صاحب العمل في عقد العمل، بصفة عامة، تتناولها نصوص القانون المدني، أو نصوص مدونة الالتزامات والعقود... كما أن هناك نصوصاً أخرى كثيرة في التشريعات الخاصة تضع قواعد تنظيم بصورة أدق، الالتزامات التي يفرضها القانون المدني أو تضيف على صاحب العمل التزامات جديدة لمصلحة العمال...



وبالإضافة إلى قواعد القانون المدني توجد في التشريعات الخاصة المنظمة لعلاقات العمل، قواعد أخرى كثيرة تطبق في النطاق الخاص الذي يكون لكل من هذه التشريعات، ويتناول بعض هذه القواعد تنظيم تقدير الأجر، وحماية حقوق العامل فيه وقواعد الوفاء به، وكذلك تتناول تنظيم التزام صاحب العمل باتخاذ احتياطات سلامة وأمن العمال، وتعويضهم عن إصابات حوادث العمل تنظيمًا تفصيليًا... كما تتضمن التشريعات الخاصة قواعد تقضي بتعميم التزام صاحب العمل بتقديم الخدمات الطبية للعمال، بصرف النظر عن إقامتهم لديه، وكذا تقديم بعض الخدمات الأخرى للعمال في أحوال معينة، كما تنظم التزام صاحب العمل بتعويض العامل عما يصيبه من أمراض ناتجة عن ممارسة حرفته بالإضافة إلى التزامه بالتعويض عن

(92) لقد قرر إعلان حقوق الإنسان أن لكل عامل الحق في أن يحصل نظير عمله على مقابل عادل وكاف لحاجاته.

إصابة العمل، كما تقضي التشريعات الخاصة بإلزام صاحب العمل بمنح العمال راحة أسبوعية، وإجازات سنوية مدفوعة الأجر، وإجازات مرضية في بعض الأحوال... وكذا، إلزام صاحب العمل بالاشتراك لمصلحة عماله في صندوق المعاونة الاجتماعية، والمساهمة في أعباء الضمان الاجتماعي...



حماية حق العامل في الأجر :

وإلى جانب التدخل التشريعي سعت المنظمات العمالية إلى حماية حق العامل في الأجر بوسائلها الخاصة، فنظمت الاتفاقات الجماعية للعمل كثيرا من الشروط المتعلقة بتحديد الأجر وحمايته (93).

ولقد كان إخضاع الأجر لقانون العقد، وحرية الإرادة المبدأ السائد خلال القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين... ولكن الواقع أن حرية الإرادة كانت من جانب واحد فقط هو جانب صاحب العمل، أما بالنسبة للعامل، فقد كان التعاقد على العمل إذعانا منه لشروط صاحب العمل في تحديد الأجر، وإلى وضع نظامه القانوني... ونتجت عن ذلك كل المظالم التي حاقت بالعمال، والتي حفزت الشارع في كل الدول إلى حماية حق العامل في الأجر بطائفة هامة من قواعد قانون العمل بالنظرية المالية إلى علاقات العمل نظرة اجتماعية تضحى بفكرة حرية الإرادة والقواعد التعاقدية إن لزم ذلك لتحقيق مصالح الجماعة، وفي ذلك هذه النظرية الاجتماعية يصبح الاعتبار الرئيسي للعوامل الاجتماعية دون انحصاره في نطاق الأفكار القانونية التعاقدية، ومن مقتضى ذلك أن يراعى أن للأجر طابعا حيويا بالنسبة للعامل شبيه به المبالغ المخصصة للنفقة والتي يحوطها القانون بحماية خاصة ولا بد من تحديد الأجر في عقد العمل، ونفيه في العقد يزيل عنه تكييف عقد العمل، ويصبح عقدا غير مسمى، موضوعه العمل بلا مقابل (94)...

(93) مذكرات في «قانون العمل» للدكتور جميل الشرقاوي، غير مطبوعة...

(94) تنص المادة 723 من مدونة الالتزامات والعقود في تعريفها لعقد العمل : بجعل الأجر التزاما ضروريا على عاتق صاحب العمل».

فعدم الاتفاق على الأجر في عقد العمل لا يعني انتفاء هذا الأجر، إذ يفترض الاتفاق على الأجر، رغم عدم ذكره عند التعاقد(95)، كما يحدد الأجر طبقاً لما تقضي به مدونة الالتزامات والعقود(96).

ولا بأس من أن نشير في الأخير إلى ملحقات الأجر، والتي تعتبر في قانون العمل جزءاً من الأجر، ولذا تنطبق عليها نفس الأحكام التي تنطبق عليه... على أن هذه الملحقات في بعض صورها تصير كل الأجر الذي يحصل عليه العامل، ولا تصح تسميتها عندئذ بالملحقات لأنها تصير الأصل(97).



والأجور في النظام الاقتصادي هي الثمن الذي يدفع مقابل العمل بداخل حدود يعينها الإنتاج، ويقررها - إلى حد كبير - نوع التأثيرات نفسها التي تؤثر في غيرها من الأسعار، ويلعب، كما قلنا «العرض» و«الطلب» وقوة المساومة، والقوى التي تكمن خلف هذه العوامل، تلعب هذه جميعها دوراً هاماً...



حقيقة الرزق عند أهل السنة :

فالأجر هو ما يتقاضاه الإنسان مقابل عمله، فهو مردود أو عائد هذا العمل الذي يعتبر رأسمال كما عند «ماركس» في كتابه: «العمل رأس المال»، إلا أن «اليهودي» مسبوق بالنظرية الإسلامية التي عبر عنها أبو زيد

(95) تقضي المادة 732 من مدونة الالتزامات والعقود، بأن الاتفاق على الأجر يفترض دائماً في الأحوال الآتية : 1 - إذا تعلق الأمر بخدمات أو أعمال لا تجري العادة بأدائها مجاناً - 2 - إذا كان من سيقوم بهذه الأعمال يتخذها حرفة له. 3 - إذا تعلق الأمر بأعمال تجارية أو أعمال يمارس بها التاجر حرفته.

(96) تقضي المادة : 733، بأنه : «عند عدم الاتفاق على مقدار الأجر تحدد المحكمة الأجر حسب العادات، وإذا وجدت تعريفة للأجر يفترض أن الطرفين أحالا عليها.

(97) لهذه الملحقات تسميات متعددة، فهي تشمل :

1 - البدلات، أي نفقات السفر لفائدة العمل.

2 - المنح كالشهر الثالث عشر.

3 - العلاوات، أي تلك المبالغ التي تدفع فوق الأجر، لغلاء المعيشة، أو علاوات الأقدمية.=

عبد الرحمن ابن خلدون في مقدمته (98) عندما أكد أن الكسب أي «العمل هو رأس مال» وقارن بين الكسب، وبين الرزق الذي هو استغلال بدون عمل. فابن خلدون له نظر اقتصادي في مسألة الرزق والكسب، فعنده أن المكاسب تكون معاشا إن كانت بمقدار الضرورة والحاجة، ورياشا ومتمولا إن زادت على ذلك... والحاصل أو المقتنى إن عادت منفعتة على العبد، وحصلت له ثمرته من إنفاقه في مصالحه وحاجاته سمي ذلك رزقا... قال عليه السلام: «إنما لك من مالك، ما أكلت فأفنيته، أو لبست فأبليت، أو تصدقت فأمضيت...». وإن لم ينتفع به في شيء من مصالحه ولا حاجاته، فلا يسمى بالنسبة إلى المالك رزقا، والمتملك منه حينئذ بسعي العبد وقدرته يسمى كسبا، وهذا مثل التراث، فإنه يسمى بالنسبة إلى الهالك كسبا ولا يسمى رزقا، إذ لم يحصل به منتفع، وبالنسبة إلى الوارثين متى انتفعوا به، يسمى رزقا.

هذه حقيقة الرزق عند أهل السنة، وقد اشترط المعتزلة في تسميته رزقا أن يكون بحيث يصح تملكه، وما لا يملك عندهم لا يسمى رزقا، وأخرجوا الغصوبات والطاقم والمومن، والكافر، ويختص برحمته وهدايته من يشاء».



والفرق بين قاعدة الأرزاق وبين قاعدة الإجازات، كلاهما بذل مال بإزاء المنافع من الغير... غير أن باب الأرزاق أدخل في باب الإحسان، وأبعد عن باب المعاوضة، وباب الإجارة، أبعد من باب المسامحة، وأدخل في باب المكايسة (99).

- = 4 - المشاركة في الربح التي تنص عليها المادة : 383 من ق.ع.ن، و730، من م.ع.ن.
 5 - العمولة، الأجر الذي يدفع في صورة نسبة مائوية... والذي تقرر في نصوص التشريع الصادر عام 1937 في فرنسا وفي ق العربي م. 683 من، المصري وفي ق، م المغربي 730.
 6 - الوهبة: مبلغ زهيد من المال من غير صاحب العمل، أي يدفع من العملاء الذين يتصل العامل في قيامه بالعمل.

(98) في «المعاش ووجوهه من الكسب والصنائع، وما يعرض في ذلك كله من الأحوال كالكسب هو قيمه الأعمال البشرية ص : 3/895.

(99) «كتاب الفروق» لشهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي المشهور بالقرافي. ص : 3/ج : 3. ولمحمد بن الحسن بن واقد الشيباني الحنفي البغدادي (ت189 هـ) كتاب : «الاكتساب، في الرزق المستطاب» («هدية العارفين» للبغدادي ص : 6/8).

وقد صحت عن رسول الله ﷺ أحاديث استعملت كلمة «أجرة» مقابل العمل حيث قال عليه السلام: «أنا خصيم من لم يؤد أجرة الأجير، قبل أن يجف عرقه» وقال: «من أكل أجرة الأجير حبط عمله ستين عاما».

فالأعمال من قبيل المتمولات، وقد أشار ابن خلدون في مقدمته إلى هذا فقال: «ومن أشد الظلمات وأعظمها في إفساد العمران تكليف الأعمال، وتسخير الرعايا بغير حق... وذلك أن الأعمال من قبيل المتمولات... لأن الرزق والكسب، إنما هو قيم أعمال أهل العمران، فإذا مساعيتهم وأعمالهم كلها متمولات، ومكاسب لهم، بل لا مكاسب لهم سواها، فإن الرعية المتعلمين في العمارة، إنما معاشهم ومكاسبهم من اعتمادهم ذلك، فإذا كلفوا العمل في غير شأنهم، واتخذوا سخرى في معاشهم بطل كسبهم، واغتصبوا قيمة عملهم ذلك، وهو متمولهم، فدخل عليهم الضرر، وذهب لهم حظ كبير من معاشهم، بل هو معاشهم بالجملة... (100).

* ■ *

وقد أكد «آدم سميت» (101) الذي قام بتطوير النظريات الاقتصادية أهمية العمل معارضا في ذلك النظرية التجارية القديمة، ونظريات الاقتصاديين الزراعيين الذين يرون أن «الأرض» وحدها هي مصدر القيمة...

فلقد كان إهمال العمل قديما، ويمكننا تتبعه حتى نظرية أفلاطون وتمييزه بين اليد والعقل، أي النص على أن التفكير هو أرقى نشاط للإنسان، في حين يفتقر العمل اليدوي إلى الكرامة، ولا يقوم به سوى أفراد من طبقات دنيا ذوي قدرات ضعيفة، ويرجع هذا المفهوم الأفلاطوني إلى النظام الاجتماعي للعصور القديمة عند ما كان العمل مقصورا إلى حد كبير على العبيد، وعبر أرسطو عن اتجاه قديم مميز عندما أنكر على العبيد الخصائص

(100) ص : 3/895، ابن خلدون.

(101) مفكر اسكتلندي عرف بأنه : أبو المذهب الاقتصادي الرأسمالي له كتاب اسمه : «ثروة الشعوب» نشرت في عام 1776، الذي أعلنت أمريكا استقلالها فيه... كان «آدم سميت» رجلا متفائلا يؤمن بإمكان تحسين أحوال المجتمع الإنساني إذا أمكن تحريره من القيود التي فرضتها عليه الحكومات الاستبدادية، وكان مذهبه فيما يتعلق بالأجر يبشر بأمل عظيم مما كان يرتجى من المذهب السائد وقتذاك، أو النظرية التي وضعها «مالتوس» فيما بعد.

العقلانية للإنسان، ومن ثم اعتبرهم من المخلوقات الوضيعة... واستمرت هذه الثنائية الأفلاطونية للعقل واليد عبر العصور الوسطى حتى على الرغم من أن الرهبان كانوا يؤدون العمل اليدوي بارتياح كوسيلة لتمجيد الله... ويقول: «ملفين كرانز برج» (102): «إننا لندين بالفضل في كثير من التقدم التكنولوجي لهؤلاء الإخوة المتوحدين الذين اعتقدوا في أن العمل عبادة» (103).

وهذا محمود أبو الوفا الدمياطي (ت 1979م) يرى في العمل قيمة عالية من قيم الحياة، وكان رحمه الله يقول: «إن آدم لم يترك الجنة إلا لأنه كان يحيا بها حياة خالية. بلا عمل ولا جهاد.

آدم، قد قال : حتى م أظل ؟

في ربي الجنة مكتوف الأمل !!

ليس لي في غير حواء عمل

أي وربي، إنه عيش ممل !!

ويصرخ آدم في النهاية :

إنه لابد لي أن أشتغل.

إنه لابد لي أن أشتغل

ويعقب أبو الوفا على ذلك بقوله :

هو ذا العيش، ولا عيش سواه

إن يفتني منه أعلى مستواه

فاتني حظي من روح الحياه...



يخلص مما سبق أن الأجر يوزن بالعمل في مداه وكمه وقيمه، وبهذا وضع الإسلام مبدأ الحد الحيوي الأدنى الذي يضمن للعامل الحياة،

(102) في كتابه : «التكنولوجيا والثقافة»، ص : 4 - ترجمة : مهندس من محمد عبد المجيد نصار مراجعة. د. مهندس أنور محمود عبد الواحد.

(103) توجد عدة آثار قرآنية، وأحاديث نبوية تحض على العمل، وتكرم الأجير، أفردت لها كتب وأحاديث ودراسات تشهد للإسلام بالسبق والفلاح في تكريم العمل.

لأن مجهوده يجب أن يوازي في قيمته الدنيا ما يكفل للعامل العيش مع أهله وذويه (104)...



ومعلوم في دنيا الاقتصاد، أن للأجور باعتبار الربح الفعلي للعامل أثرا كبيرا، في رخاء هذا الأخير، إلا أن للأجور معاني وأشكالا أخرى كثيرة شائعة الاستعمال، فالأجر قد يحتسب بالساعة أو اليوم، أو بحساب القطعة، وقد يدفع كل أسبوع أو كل نصف أسبوع، أو مشاهرة، كما أن الأجور تتأثر فضلا عن ذلك باعتبارات كثيرة أخرى غير الاعتبارات الموجودة في النظريات العامة الاقتصادية...

ويحصل السواد الأعظم من العاملين بأجور، على أن أجورهم على أساس الوقت المخصص للعمل، أما العمال اليدويون، فتدفع لهم أجورهم عادة بالساعة، وأحيانا باليوم، وأما العمال الذين يعملون في الوظائف الكتابية، أو وظائف الملاحظين في المؤسسات الخاصة، فيحصلون على أجورهم إما أسبوعيا وإما شهريا، أو كل أسبوعين، أو كل نصف شهر أو - أحيانا - كل عام...

ويعتبر تقدير المرتب على أساس سنوي في الأمور المألوفة في الوظائف الحكومية، وإن كان الدافع يتم على فترات أقصر، كما هي الحال في الصناعة، والغرض من إطالة أمد فترات دفع المرتبات هو، فيما يبدو، تأمين حصول العمال على دخل ثابت، وإن كان استمرار العمل، هو في الواقع، العامل الحاسم في هذا الشأن...

وكان قياس الوقت سببا في قيام منازعات بين العمال وأصحاب الأعمال في كثير من الأحيان، ذلك أن الوسيلة التي كانت سائدة في بادئ الأمر هو أن يقدر الأجر الذي يتقاضاه العامل على أساس الوقت الذي أنفق فعلا في إدارة الآلة أو غيرها من العمليات.

(104) من فرط اهتمام الوزارة وعنايتها بشأن أجور الموظفين الدينيين، والرعاية لمصالحهم، وتحسين وضعيتهم المادية، فقد قررت رفع أجورهم قريبا بإذن الله تلبية لرغبة أمير المؤمنين الساهر الأمين على حماية الدين، والذب عن حماته وحراسه...

والأجير هو كل من يعمل عملاً في هيئة ما، أو دولة ما، لأنه يأخذ أجره عمله من خزانة الدولة التي هي للأمة في الحقيقة، ذلك أن الأجير هو الخادم أو العامل الذي يعمل بأجرة.

وإن كل متولي عملاً كيفما كان نوعه في أجهزة الدولة هو أجير عند الأمة، يأخذ أجره عمله من خزانة الدولة...

لقد دخل أبو مسلم عبد الله بن ثوب الخولاني التابعي الناسك العابد الشهير على معاوية بن أبي سفيان، فقال: «السلام عليك أيها الأجير، فقالوا: قل: السلام عليك أيها الأمير!! فقال السلام عليك أيها الأجير، فقالوا: قل: أيها الأمير... فقال معاوية رضي الله عنه: دعوا أبا مسلم، فإنه أعلم بما يقول... فقال: إنما أنت أجير استأجرك رب هذه الغنم لرعايتها، فإن أنت هنأت جرباها(105)، وداويت مرضاها، وحبست أولادها على أخراها، وفاك سيدها أجرك، وإن أنت لم تهناً جرباها، ولم تداو مرضاها، ولم تحبس أولادها على أخراها عاقبك سيدها(106).

هذا المعنى هو الذي أخذه شاعر الفلاسفة، وفيلسوف الشعراء أبو العلاء المعري الذي راقته، ولا شك، هذه التحية من شخص إلى ملك هو سيدنا معاوية، فراقه المغزى الدقيق في التحية التي لقبه فيها بأنه أجير، فنظمها قطعة شعرية، ذكرها في لزومياته، وصاغها قطعة رائعة في شعره المطبوع(107)...

(105) هنأت جرباها : عالجت جربها بالقطران.

(106) «السياسة الشرعية، في إصلاح الراعي والرعية ص : 24.

(107) اللزوميات ج : 1/ ص : 56.

الاستنابة في الوظائف الدينية..

هل تجوز الاستنابة في الوظائف الدينية ؟

نتحدث في هذه الحلقة عن ثلاث مباحث، لها ارتباط بالحلقة السابقة.(1) التي أتينا فيها عن نظر الفقه الإسلامي في مسألة الأجر الذي يتقاضاه الموظف الديني..

المبحث الأول : يتعلق بموضوع الاستنابة في الوظائف الدينية.

المبحث الثاني : ويتحدث عن الجمع بين وظيفتين دينيتين...

المبحث الثالث : وهو ذاك الذي يتناول موضوعا هاما، وهو :

هل يجوز لناظر الوقف أن ينفق من جهة إلى جهة أخرى ؟..



1 - المبحث الأول : هل تجوز الاستنابة في الوظائف الدينية ؟

بعض المؤذنين والأئمة والمدرسين والخطباء،(2) يكفون من طرف ناظر الوقف بمهام دينية، ويكون تعيينهم واختيارهم الشخصي محل تقدير واعتبار... بيد أنهم لأسباب أو لأخرى يكفون هم أنفسهم من ينوب عنهم، ويقوم مكانهم بالتزاماتهم الدينية : وقد يحدث تأخير، أو عدم حضور أو غياب.. أو استنكار الناس، نتيجة لعدم توفر الشروط المطلوبة في هؤلاء النواب فتثار عدة شكاوى من طرف الطائفة الإسلامية، وبالتالي تسبب هذه الاستنابة بعض الحرج للمسؤولين عن الشؤون الدينية، فيقع مشكل، سببه الخلاف بين النائب والمستناب والناظر..



(1) انظر : «دعوة الحق» عدد رقم 254.

(2) لأبي الإخلاص حسن بن عمار المصري الشرنبالي الحنفي (تـ 1069هـ) كتاب : «اتحاف الأديب» بجواز استنابة الخطيب (إيضاح المكنون» ص : 3/14) وانظر أيضا : «رسالة في استخلاف الخطيب وجوازه» لحسام الدين الحسيني أبي عبد الرحمن (تـ 926 هـ) كما في «كشف الظنون» ص : 1/845.

وبما أن الإمامة وغيرها ليست حقا (3) شخصا للإمام يفوته لمن يشاء، ورغبة من ناظر الوقف في قطع دابر جميع الشكايات التي تتوصل بها نظارة الوقف في الموضوع بما فيها النزاعات بين هؤلاء النواب، والذين ينوبون عنهم حول حصة كل واحد من الراتب (4)، قررت ما يلي :

- عدم السماح بالنيابة إلا بصفة مؤقتة، وبعد إذن النظارة وموافقتها.. وأن لا يكون ذلك إلا بعذر مقبول كالمرض..

* ■ *

وهذا المشكل القائم الدائم، هو الذي دعا المسناوي إلى تأليف كتاب (5) في الموضوع حيث قال : «دعا إليه ما أنا فيه، كغيري من هذه الحال، وما وقع فيه من مختلف النقول، ومضطرب الأقوال، مع عدم تحصيلها في ديوان، ولا جمع مفترقها في مكان» (6)...

وقد خرج أكثر الفقهاء عن الصواب في هذه المسألة شرعا، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا (7).

* ■ *

وقد تحدث الفقهاء عن معنى النيابة والاستنابة والوكالة، والفرق بينهما في المعنى والدلالة..

فالنيابة عرفا : هي وقوع الفعل عن الغير مع سقوطه عنه بفعل النائب.. والاستنابة وقوعه عنه من غير شرط سقوطه عنه بفعل المستناب، فهي أعم من النيابة، كما يفهم مما نقله «الخطاب» في شرح المختصر (8) عن ابن

(3) انظر : «هداية الطالب، لحقوق الإمام الراتب، للشهاب أحمد بن محمد بن عبد السلام المنوفي المصري ولد عام 847 هـ (كشف الظنون» ص: 30/2).

(4) مذكرة وزارية إلى نظار المملكة، رقم : 11، 24، جمادى الأولى 1398 - 1978/5/2.

(5) «القول الكاشف، عن أحكام الاستنابة في الوظائف»..

(6) المصدر السابق ص : 16.

(7) عز الدين بن عبد السلام.

(8) انظر الفرق بين الاستنابة والنيابة في شرح الخرشي على مختصر خليل ص : 2/213. وانظر التعريف «بالنيابة» التي هي نظام قانوني مؤداه أن تحل إرادة شخص معين، يسمى النائب، محل إرادة شخص آخر، وهو الأصيل، في إنشاء تصرف قانوني تنضاف آثاره إلى الأصيل لا إلى النائب، في : «مصادر الالتزام» للدكتور عبد الفتاح عبد الباقي ص: 118.

عبد السلام في شرح ابن الحاجب عن أبي بكر الطرطوشي (9)
في تعلقه بالخلاف (10) ..



ومما هو معلوم أن الصلاة جماعة من خصائص أمته ﷺ كما ذكره في «أنموذج اللبيب» (11) .. قال الروضي في شرحه : «قال العلماء : قد مكث عليه السلام بمكة ثلاث عشرة سنة يصلي بغير جماعة، لأن الصحابة كانوا مقهورين يصلون في بيوتهم، فلما هاجر عليه السلام أقام الجماعة» (12) .. وهكذا كان ﷺ إمام الأمة، وهو الذي يقضي بينهم... وهو الذي يصلي بهم، فالإقتداء به في كل مرتبة بحسب تلك المرتبة.. فإمام الصلاة والحج يقتدي به في ذلك (13) ...

ومن كان إماما راتبا في مسجد، فصلاته فيه إذا لم تقم الجماعة إلا به، أفضل من صلاته في غيره، وإن كان أكثر جماعة (14) ...

والنبي عليه السلام أمر في مرض موته، أبا بكر الصديق أن يصلي بالناس، فكان يصلي بهم... وفي «الدر المنظم» لأحمد بن محمد بن أحمد اللخمي العزفي : قال ابن حبيب الهاشمي : صلى أبو بكر بالناس في مرض الرسول ﷺ سبعة عشر صلاة... وقال هكذا روى الدولابي...

(9) أبو بكر محمد بن الوليد الفهري الطرطوشي، يعرف بابن أبي رندقة نشأ بطرطوشة، ورحل في طلب العلم في أقطار الأندلس، أخذ عن أبي بكر الشاشي المستظهري وغيره، وسكن الشام مدة، ودرس بها... ألف تواليف مهمة في الأصول، ومسائل الخلاف، وله كتاب في البدع، وله «سراج الملوك في السياسة» (ت 520 هـ بالإسكندرية).

(10) انظر شرح قول خليل في باب الحج : «ومنع استنابة صحيح في فرض، وإلا كره...»
(11) «أنموذج اللبيب، في خصائص الحبيب» لجلال الدين السيوطي، ذكر فيه أنه لخصه من كتابه الكبير في الخصائص، وجعله على بابين الأول في الذي اختص بها عليه السلام عن جميع الأنبياء، والثاني في التي اختص بها وتفرد بها دون سائر المؤمنين من أمته... وعليه شرحان لعبد الرؤوف المناوي، سمى أحدهما : «فتح الرؤوف الحبيب» وهو وجيز، والثاني سماه : «توضيح فتح الرؤوف المجيب».

(12) التراتيب الإدارية ص : 1/66.

(13) الفتاوي، لابن تيمية ص : 22/323.

(14) نفس المصدر ص : 23/252.

وروى الدارقطني من مراسيل الحسن البصري : أنا أبا بكر صلى
بالناس في مرض موته ﷺ تسعة أيام، وخرج النبي عليه السلام في اليوم
العاشر، وصلى خلف أبي بكر (15) ..

وعن عائشة (16) زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ قال : «مروا أبا بكر،
فليصل للناس، فقالت عائشة (17) : «إن أبا بكر يارسول الله، إذا قام في
مقامك لم يسمع الناس من البكاء، فمر عمر، فليصل للناس.. قال : «مروا
أبا بكر، فليصل للناس. قالت عائشة، فقلت لحفصة : قولي له : إن أبا بكر
إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء، فمر عمر، فليصل للناس،
ففعلت حفصة.. فقال رسول الله ﷺ : إنكن لأنتن صواحب يوسف (18) ..
مروا أبا بكر فليصل للناس.. فقالت حفصة لعائشة : ما كنت لأصيب منك
خيرا (19) ...

قال الحافظ ابن تيمية في رده على ابن مظهر الحلي : «ولم تكن الصلاة
التي صلاها أبو بكر بالمسلمين في مرض النبي عليه السلام صلاة ولا
صلتين، ولا صلاة يوم، ولا يومين، وأقل ما قيل : إنه صلى سبعة عشر
صلاة. صلى بهم العشاء الأخيرة ليلة الجمعة، وخطب بهم يوم الجمعة، هذا
ما تواترت به الأحاديث الصحيحة، ونقله الحافظ برهان الدين الحلبي في
نور النبراس وأقره.. (20)

وذكر المارودي في «حاويه» (21) في السير أنه عليه السلام، لما فتح مكة
استعمل عتاب بن أسيد عليها للصلاة والحج..

(15) قال الزرقاني في شرح المواهب : «ومدة مرضه عليه السلام اثنا عشر يوما، فيها ستون صلاة أو
نحو ذلك...»

(16) حديث عن مالك ابن هشام ابن عروة عن أبيه...

(17) وقد زاد الدورقي في مسنده : أن أبا بكر هو الذي أمر عائشة أن تشير على رسول الله ﷺ بأن
يأمر عمر للصلاة..

(18) قال الباجي : أراد ﷺ أنهم قد دعون إلى غير صواب، كما دعين، فهنَّ من جنسهن. -

(19) تنوير الحوالك، ص : 184 - 1/185.

(20) التراتيب الإدارية ص : 1/65.

(21) الحاوي الكبير كتاب عظيم ، للقاضي أبي الحسن علي بن محمد المارودي البصري الشافعي
(ت 450 هـ) في عشر مجلدات، ويقال إنه ثلاثون مجلدا، لم يؤلف في المذهب مثله.

وفي أحكام ابن العربي : وأما ولاية الحج فهي مخصوصة ببلاد الحج، وأول أمير بعثه عليه السلام أبو بكر الصديق بعثه سنة تسع قبل حجة الوداع، وأرسله بسورة براءة، ثم أردفه عليها...

* ■ *

ولا تجوز الوكالة في العبادات البدنية، وتجوز في المالية كالصدقة والزكاة والحج (22) إذ أن هناك ضربا من الأجور يأخذه المرء عن النيابة في بعض العبادات كالحج مثلا.. (23)

قال مالك : وهذه دار الهجرة لم يبلغنا أن أحدا منذ زمان رسول الله ﷺ حج عن أحد، ولا أذن فيه، والشاذ جوازه، قال الخرشي، (24) وكأنه رأى أن ذلك من التعاون على الطاعة. (25)

وفي المدونة (26) في كتاب الإجارة : وكره مالك الإجارة على الحج، وعلى الإمامة في الفروض والنافلة في قيام رمضان... (27) وقال الرعيني، أيضا: إن الإجارة على الحج مكروهة، فإذا وقعت صحت، وحكم بها كما صرح بذلك غير واحد..

ولا يجب الحج على الأعمى إذا لم يجد قائدا متبرعا، أو كان عاجزا عن أجرته، لأن ذلك من عدم الاستطاعة، ولا يجوز له الاستئابة عنه، وبه قال أحمد، وأبو يوسف ومحمد...

(22) «بداية المجتهد» لابن رشد، ص : 2/301.

(23) لابن ظهيرة المكي الشافعي (ت 889 هـ) «غنية الفقير، في حكم حج الأجير» («هدية العارفين» ص : 5/237).

(24) أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخرشي المعروف ببيتهم بأولاد «صباح الخير» فقيه صالح مصري شهير، انتهت إليه رئاسة مصر، وتولى مشيخة الأزهر، حتى لم يبق بها إلا تلاميذه، واشتهر في بلاد الإسلام كلها لصلاحه وورعه، له شرحان على المختصر، طبع أصغرهما بمصر وفاس، واعتنى المغاربة والمشاركة بالتحشية عليه، له من التصانيف جزء على بسملة في أربعين كراسا؛ «الدرة السنية، على ألفاظ الأجرومية» الفرائد السنية، «شرح مقدمة السنوسية» ولد عام 1010 هـ وتوفي في ذي الحجة 1101 هـ وأبو خراش قرية بالبحيرة من أعمال مصر.

(25) شرح الخرشي على المختصر ص : 2/213.

(26) يعد كتاب المدونة، أو المختلطة، أهم أصل من أصول مذهب مالك، بل هو الأصل الذي قام عليه الفقه المالكي المعروف اليوم، وقد كان «كتاب الأسدية» أهم مرجع اعتمد عليه سحنون في تأليفه للمدونة.

(27) انظر : الخطاب ص : 1/455، وانظر أيضا : «المعيار» للونشريسي ص : 1/444.

وقال أبو حنيفة رضي الله عنه في أصح القولين عنه : «الاستنابة فيه... قال الرافعي رحمه الله : «إذا وجد مع الزاد والراحلة قائدًا، يلزمه الحج بنفسه، لأنه مستطيع، والقائد في حقه كالمحرم مع المرأة...» (28)

* ■ *

وقد التقى أبو سالم العياشي صاحب الرحلة العظيمة الرائعة : «ماء الموائد» بإمام المحدثين الشيخ أبي الحسن علي بن محمد بن عبد الرحمن الربيع الشيباني (29) الذي أجازته بسائر مروياته، وكان هذا الشيخ كثير الحج، قلما يخلو له عام من حج مع أنه فقير لا مال له، إلا أنه لعلمه وصلاحه يقصده الناس كثيرًا من أهل بلده، للاستيجار على الحج، وكان رضي الله عنه يتأول في ذلك نص إمامه الشافعي رضي الله عنه، فقد روي عنه أنه قال : «أحل ما أكل المرء ما يأخذه في أجره الحج، قال لي رضي الله عنه: «فأنا أغتتم بركة شهود المشاعر العظام وأكل الحلال»؛ ولا غضاضة عليه في ذلك، فإن الإجارة على الحج عند الشافعية جائزة بلا كراهة، بل مرغّب فيها، بل واجب على العاجز الذي له مال، وعلى الميت الضرورة المستطيع...» (30)

ومن هذا الباب، اختلف الفقهاء في الرجل يؤاجر نفسه في الحج، فكره ذلك مالك والشافعي، خلاف ما يقول أبو سالم العياشي، كما تقدم، بل إن الإمامين الشافعي، ومالك قالا : إن وقع ذلك، جاز، ولم يجز ذلك أبو حنيفة، وعمدته: أنه قربة إلى الله عز وجل، فلا تجوز الإجارة عليه؛ وعمدة الطائفة الأولى إجماعهم على جواز الإجارة في كتب المصاحف، وبناء المساجد، وهي

(28) «نكت الهميان، في نكت العميان، للصفدي ص : 50.

(29) إمام المحدثين وأستاذ المقرئين، شيخ صوفي، أخذ الطريقة القشاشية (ت 1076 هـ) أجاز أبا سالم العياشي في الحديث وعلوم القراءات (راجع ترجمته في : رسالة اقتفاء الأثر، ص : 39، الرحلة العياشية ص : 315-320، «النشر» ص : 1/258 - «الالتقاط» : ص 167) وقد وقع سبق قلم، أو سهو ألم، للأستاذ عبد الله بنصر علوي الذي كتب في «دعوة الحق» ع : 248، ماي 1985 ص : 91 مقالا عن الزاوية العياشية وشخصية أبي سالم العياشي، فقد نسب المترجم هكذا : «أبو الحسن علي بن محمد الدبيع، بالبدال، والصواب : الربيع بالراء، ثم نسب بأنه زيدي، والصواب أنه من بلد زبيد باليمن، فهو شافعي المذهب، زبيدي الأصل والوطن أشعري المعتقد.

(30) «ماء الموائد» ص : 1/319.

قربة... والإجارة في الحج عند مالك نوعان : أحدهما الذي يسميه أصحابه البلاغ، وهو الذي يؤاجر نفسه على ما يبلغه من الزاد والراحلة... فإن نقص ما أخذه عن البلاغ، وفاه ما يبلغه، وإن فضل عن ذلك شيء رده؛ والثاني على سنة الإجارة، وإن نقص شيء وفاه من عنده، وإن فضل شيء فله. (31) فمالك وأبو حنيفة يقولان : أيضا، في وجوب الحج، باستطاعة النيابة مع العجز عن المباشرة، أنه لا تلزم النيابة إذا استصعبت مع العجز عن المباشرة، وعلى الشافعي، أنها تلزم، فيلزم على مذهبه، الذي عنده مال بقدر أن يحج به عنه غيره إذا لم يقدر هو ببدنه أن يحج عنه غيره بماله، وإن وجد من يحج عنه بماله وبدنه، من أخ، أو قريب سقط ذلك عنه.. وهي المسألة التي يعرفونها بالمعضوب، (32) وهو الذي لا يثبت على الراحلة، وكذلك عنده الذي يأتيه الموت ولم يحج يلزم ورثته عنده أن يخرجوا من ماله بما يحج به عنه...

وسبب الخلاف في هذا معارضة القياس للأثر...

وذلك أن القياس يقتضي أن العبادات لا ينوب فيها أحد عن أحد، فإنه لا يصلي أحد عن أحد باتفاق... ولا يزكي أحد عن أحد... وأما الأثر المعارض لهذا، فحديث ابن عباس المشهور خرجه الشيخان، وفيه : «أن امرأة من خثعم، قالت لرسول الله ﷺ : «يارسول الله، فريضة الله في الحج على عباده أدركت أبي شيخا كبيرا، لا يستطيع أن يثبت على الراحلة... أفأحج عنه؟.. قال : نعم، وذلك في حجة الوداع... فهذا في الحي...» (33) وأما في الميت فحديث ابن عباس أيضا، خرجه البخاري، قال :

(31) «بداية المجتهد، ونهاية المقتصد» للإمام أبي الوليد ابن رشد القرطبي ص : 1/321. وانظر «المعيار» للونشريتي ص : 1/444.

(32) في المصباح : ورجل معضوب : زَمِنَ لا حراك به، كأن الزمانة عضبته، ومنعته الحركة.. قال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» : المعضوب المذكور في كتاب الحج : العاجز عن الحج بنفسه لزمانة أو كسر أو مرض لا يرجى زواله، أو كسر بحيث لا يستمسك على الراحلة إلا بمشقة شديدة...

(33) انظر بداية «الحديث وتماه في» صحيح البخاري ص : 194 - 1/234 - المطبعة الخيرية بحوش عطا بجمالية مصر عام 1304 - كما رواه البخاري والنسائي بمعناه، وفي رواية لأحمد والبخاري بنحو ذلك. وفيها قال : جاء رجل، فقال إن أختي نذرت أن تحج... وهو يدل على صحة الحج عن الميت من الوارث وغيره حيث لم يستفصله أوارث هذا؟ أم لا؟ وشبهه بالدين...

«جاءت امرأة من جهينة إلى النبي ﷺ : فقالت : يا رسول الله، إن أُمِّي نذرت الحج، فماتت !! أفأحُجُّ عنها؟.. قال : «حجي عنها، أرأيت لو كان عليها دين، أكنت قاضيته؟» (34) «دين الله، أحق بالقضاء». (35) ولا خلاف بين المسلمين أنه يقع عن الغير تطوعاً، وإنما الخلاف في وقوعه فرضاً..

* ■ *

ومنع أستنابة صحيح في فرض.. وإلا كره..

هذا عنوان غامض اقتبسناه من الشيخ خليل في مختصره؛ وكلمات أبي الضياء خليل بن إسحاق الكردي المصري، كما هو معلوم، إشارات تلغرافية، فهي في حاجة إلى فك وإيضاح.. فقد اختلف الفقهاء في هذا الباب.. في الذي يحج عن غيره، سواء كان حياً أو ميتاً، هل من شرطه أن يكون قد حج عن نفسه أم لا؟.. فذهب بعضهم إلى أن ذلك ليس في شرطه، وإن كان قد أدى الفرض عن نفسه، فذلك أفضل، وبه قال الإمام مالك فيمن يحج عن الميت، لأن الحج عنده عن الحي لا يقع.. وذهب الآخرون إلى أن من شرطه أن يكون قد قضى فريضة نفسه. وبه قال الشافعي وغيره أنه إن حج عن غيره من لم يقض فرض نفسه، انقلب إلى فرض نفسه، وعمدة هؤلاء، حديث ابن عباس : «أن النبي عليه السلام سمع رجلاً يقول : لبيك عن شبرمة، قال : ومن شبرمة؟.. قال : أخ لي، أو قال : قريب لي، قال : أفَحَجَّجْتَ عن نفسك؟ قال : لا، قال : فحج عن نفسك، ثم حج عن شبرمة». (36)

* ■ *

(34) فيه دليل على أن من مات وعليه حج، وجب على وليه أن يجهز من يحج عنه من رأس ماله، كما أن عليه قضاء ديونه...

(35) انظر : باب الحج والنذور عن الميت، والرجل يحج عن المرأة : صحيح البخاري ص 1/233.

(36) بداية المجتهد. ص : 1/320. — والحديث رواه أبو داود وابن ماجه. وقال : فاجعل هذه عن نفسك، ثم احجج عن شبرمة... والدارقطني، وفيه قال : هذه عنك، وحج عن شبرمة [نيل الأوطار للشوكاني، شرح منتقى الأخبار، من حديث سيد الأخيار لعبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم أبي تيمية (ت 621هـ) ص : 4/287].

وبعد :

فما هو رأي الفقه الإسلامي في الاستنابة في الوظائف الدينية ؟
من المعلوم أن كل من جعل له مرتب على إمامة أو أذان أو قراءة أو غيرها،
ثم لم يقم بذلك لعذر مرض أو خوف أو لغير عذر، فإنه لا يستحق ذلك
المرتب... كالأجير على شيء. لا يقوم بحق المنفعة المستاجر عليها، فإنه
لا يستحق الأجرة، إلا أن يكون ماعطل مدة يسيرة، كخروجه إلى ضيعته،
وتفقد شؤونه، أو يمرض المدة اليسيرة، فإنه لا يحرم الأجرة... (37)

ولا يجوز للناظر، في الوقف، السكوت عنه، بل يجب عليه طلبه،
واستخلاصه منه، فإنه مطلوب بضم أموال الأوقاف واستخراجها من يد
مغتصبها، أو أخذها بغير حق...

وقد أفتى سيدي عبد الله العبدوسي بأنه لا يجوز أخذ المرتب إلا
بشرطين:

1 - أن يكون عن أمر من ولاة الله سبحانه النظر في مصالح المسلمين
على حسب ما أداه اجتهاده في ذلك...

2 - وأن يقوم بالمصلحة التي جعل له المرتب عليها، وإلا فلا يجوز له
أخذها...

وإن الواجب، كما قاله سيدي محمد آمال، أن يرد ما تحصل بيده من
مال الحبس، لأنه أخذ بغير حق، ولا وجه شبهة؛ وهو متعد في أخذ ما أخذ
من ذلك، لم يغن عن الحبس شيئاً، وعلى من تعين للنظر في النظر أن يقوم
لذلك، ويطلبه بذلك ولا يسعه ترك القيام في ذلك، لأن ذلك حق من جملة
حقوق الحبس، وهو دين متعلق بذمته أخذه من غير شك في ذلك ولا
ارتباب. (38)

يقول القرافي في كتابه. (39) «إذا وقف الواقف على من يقوم بوظيفة
الإمامة، والأذان والخطابة، أو التدريس، لم يجز لأحد أن يتناول من ريع
ذلك الوقف شيئاً، إلا إذا قام بذلك الشرط على مقتضى شرط الوقف، فإن

(37) المعيار للونشريسي ص : 298 / 7.

(38) المصدر السابق.

(39) «كتاب الفروق» الفرق الخامس عشر والمائة من قواعده : ص : 4 / 3.

استناب غيره عنه في هذه الحالة» دائما في غير أوقات الأعذار لا يستحق واحد منهما شيئا في ريع ذلك الوقف..

أما النائب، فلأنه من شرط استحقاقه صحة ولايته، وصحة ولايته مشروطة بأن تكون ممن له النظر.. وهذا المستناب ليس له نظر، إنما هو مؤذن أو إمام أو مدرس، فلا تصح النيابة الصادرة عنه...

وأما المستناب، فلا يستحق شيئا بسبب أنه لم يقم بشرط الواقف، فإن استناب في أيام الأعذار، جاز له أن يتناول ريع الوقف، وأن يطلق لنائبه ما أحب من ذلك الريع...».

وقد سئل الإمام النووي (40) عن إمام مسجد يصلي فيه بمرتبته، استناب من يصلي عنه مدة.. هل يكون المرتب للإمام؟ أم للنائب؟ فأجاب: ان استنابه لعذر لا يعد بسببه مقصرا، كان المرتب للإمام الأصلي، وأما النائب. فإن أذن له الناظر في الصلاة فيه استحق المرتب، وإلا فلا يستحقه... (41)

وقد أفتى بنحو هذا الإمام عز الدين بن عبد السلام، سلطان العلماء والشافعي رحمهما الله... فقال عز الدين بن عبد السلام : لا يجوز لمن جعل له الرزق على إمامة أن يتناوله إلا أن يقوم بالإمامة على مقتضى الشرط، أو مقتضى العادة فيمن يعد ملازما للمسجد، ولا يستناب إلا لعذر جرت العادة بالاستنابة فيه، كالمرضى والمحبوس ونحوهما، وإن استناب من غير إذن الناظر لم يستحق شيئا، لأنه لم يوله ناظر ولا نائب عن ناظر، وإن أذن له الناظر في الاستنابة جاز أن يستناب، ولاحق له فيما يجب لمن قام بالإمامة عن المستناب بل هو مستقل بالإمامة ليس نائبا فيها عن أحد، فإن

(40) أبو زكرياء يحيى بن شرف محيي الدين النووي إمام المسلمين المولود بنوى عام 631هـ أدرك درجة عالية في الحديث والفقه واللغة.. أخذ كثيرا من الأحاديث عن عمرو بن الصلاح الذي يعد مصدرا لتلك المجموعات مع أبي طاهر السلفي...

وانتشرت أحاديث النووي بسرعة لأنها جمعت بين الأصول ذات الأهمية، وحذفت كثيرا من الإسناد، وحوث قواعد الدين الأساسية، وقد شرحت مرارا...

له التصانيف المفيدة كشرح صحيح مسلم، ومختصر الرافعي، وهو الروضة والأذكار، ومختصر الروضة، وهو المنهاج، وله أحزاب وتآليف مهمة في الدين، وقد أدرك رتبة اجتهاد الفتوى، وهو الترجيح في الأقوال...

(41) «المعيار» ص : 1/278.

تواطؤ الناظر ووكيله والقائم بالإمامة في هذه الصورة نظر مبنى على أن المعلوم كالمشروط أو لا... وإن شرط ذلك في نفس التولية بطلت، فإن قام بالإمامة لم يستحق شيئاً.. إذا كان الاستحقاق منوطاً بالتولية الصحيحة، وإن وقع مثل ذلك من غير اشتراط، ولا تطاؤ على ذلك، فلا بأس بما يتبرع به الإمام على الوكيل، وهذا في غاية النذور، وقد خرج كثير من الفقهاء عن الصواب في هذه المسألة، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا. (42)

وقد ألف جلال الدين السيوطي كتاب : «كشف الضباب في مسألة الاستنابة» (43) وهو كراسة كتبها في سؤال تردد على السنة المتفقهين، وحكاها السيوطي في فاتحة هذه الكراسة، فقال : «وقع السؤال، كثيرا، عن الاستنابة في الوظائف، فقد عمت البلوى بها، وتمسك كثير من النظار في عدم جوازها... بما نقل عن النووي وابن عبد السلام أنهما أفتيا بعدم جوازها، وتمسك طائفة في جوازها بما نقله الدميري في شرح المنهاج عن السبكي وغيره. أنهم أفتوا بجوازها... وقد أفتيت بذلك غير مرة، وسئلت، الآن، عن تحرير القول في ذلك من جهة النظر والدليل، فوضعت هذه الكراسة...» (44)



قال السبكي في شرح المنهاج في باب الجعالة (45) ما نصه : «فرع : يقع كثيرا في هذا الزمان أن إمام المسجد يستناب فيه، أفتى ابن عبد السلام

(42) المعيار..

(43) نسبه حاجي خليفة إلى السيوطي في كشف الظنون ص : 2/1491، وجميل العظم في العقود، والبغدادي في هدية العارفين ص : 5/541، توجد مخطوطة بدار الكتب المصرية، وهي مما طبع ضمن الحاوي...

(44) «القول الكاشف» للمسناوي - «مكتبة جلال السيوطي» ص : 288 أحمد إقبال.

(45) الجُعْلُ : هو الإجارة على منفعة مضمون حصولها، مثل مشاركة الطبيب على البرء، والمعلم على الحذاق : وهو جائز، خلافاً لأبي حنيفة، والفرق بينه وبين الإجارة من ثلاث أوجه : [بداية المجتهد، لابن رشد ص : 2/235، القوانين الفقهية لابن جزي ص : 275] ولا خلاف في مذهب مالك أن الجعل لا يستحق شيء منه إلا بتمام العمل، وأنه ليس بعقد لازم، [بداية المجتهد : 2/235] وقال القرطبي : إنه من العقود الجائزة التي يجوز لأحدهما فسخه ولا يشترط في عقد الجعل حضور المتعاقدين، كسائر العقود، لقوله تعالى : ﴿وَلَمَّا جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ﴾ [الجامع لأحكام القرآن ص : 9/232].

والمصنف، بأنه لا يستحق معلوم الإمامة، لا المستنيب لعدم مباشرته، ولا النائب لعدم ولايته... قال : واستنبطت، أنا، من قول الأصحاب أن المجعول له إذا استعان بغير، وحصل من غيره العمل على قصد الإعانة منفردا أو مشاركا، أن المجعول له يستحق كمال الجعل إن ذلك جائز، وإن المستنيب يستحق جميع المعلوم، لأن النائب معين له، لكنني أشرت في ذلك أن يكون النائب مثل المستنيب، أو خيرا منه، لأن المقصود في الجعالة رد العبد مثلا، ولا يختلف باختلاف الأشخاص، والمقصود في الإمامة العلم والدين... وصفات أخرى، فإذا كان المتولي بصفة، ونائبه مثله، فقد حصل الغرض الذي قصده من ولاءه، فكان كالصورة المفروضة في الجعالة، وإذا لم يكن بصفته، لم يحصل الغرض، فلا يستحق واحد منهما إن كانت التولية شرطا، وإن لم تكن شرطا استحق المباشر لاتصافه بالإمامة المقتضية للاستحقاق... وفي معنى الإمامة.. كل وظيفة تقبل الاستنابة كالتدريس ونحوه... وهذا في القدر الذي لا يعجز عن مباشرته بنفسه.. أما في العجز عنه، فلا إشكال في الاستنابة..(46)



وقد تحدث سيدي حمدون بن الحاج في مدخله عن هذه المسألة فقال : «ومنها مسألة الاستنابة في الوظائف، وهي أن يتولى الوجيه بوجاهته الإمامة بمسجد، أو التدريس أو نحوهما، ثم يدفع من مرتباته شيئا لمن ينوب عنه... قال في التوضيح نقلا عن شيخه المنوفي(47) فأرى أن الذي أبقاه لنفسه حرام، لأنه اتخذ عبادة الله متجرا، ولم يوف بقصدها صاحبها.. إذ مراده التوسعة ليأتي الأجير لذلك مشروح الصدر، وأما من اضطر إلى شيء من الإجارة على ذلك، فإني أعذره لضرورته..(48)

(46) انتهى كلام السبكي، ونقله الشيخ كمال الدين الدميري في شرح المنهاج.

(47) علي بن محمد بن محمد بن محمد ابن يخلق المنوفي المصري نور الدين صاحب التصانيف الكثير «كعمدة السالك، على مذهب مالك» ومختصرها، وتحفة المصلي وشرحها، وستة شروح على الرسالة، وشرح القرطبية، وشرح المختصر، لكن لم يكمل، انظر تأليفه في «نيل الابتهاج» (ت: 739هـ).

(48) المعيار. ص : 1/279.

ومما جعل في المعيار عن الشيخ أبي عبد الله في المدخل، وهو من أشياخ المنوفي: ومقتضى قوله : فأرى، أن الذي أبقاه لنفسه حرام استحقاق النائب لجميع الوقف في الصورة المذكورة، لأنه إنما حكم بالحرمة على الذي أبقاه المستنيب لنفسه، لا على ما أخذه النائب، وهو خلاف قول القرافي في الفرق الخامس عشر والمائة، لا يستحق واحد منهما شيئاً... أما النائب، فلان من شرط استحقاقه صحة ولايته، وهي مشروطة بأن يكون لمن له النظر، والمستنيب ليس له نظر، وإنما هو إمام أو مؤذن أو خطيب، أو مدرس، فلا تصح الولاية الصادرة منه، وأما المستنيب، فلا يستحق شيئاً، أيضاً، بسبب أنه لم يقم بشرط الواقف أيضاً... وسلمه الفقيه المدرس أبو العباس أحمد بن سعيد بن الشاط والباقوري...

ولعل منشأ الخلاف كون توليته شرطاً في الاستحقاق أو غير شرط فيه، واختار على الأجهوري جواز ما يبقيه المستنيب لنفسه، وإن استتاب اختياراً، وأخذه من جواب القاضي ابن منظور...



وفي نوازل الأحباس من المعيار، ونحوه للقاني (49) في باب «الوكالة والإجارة» من حواشي التوضيح، واختاره المسناوي في تأليفه في المسألة حيث تكون الاستتابة على مجرى العادة وموافقة العرف من غير خروج في ذلك إلى حد الإفراط، والزيادة على المعتاد في البلد بين الناس من كونها دائماً أو غالباً أو كثيراً لغير سبب يعذر به غالباً... هذا حاصل ما نقله محشي الزرقاني، وهو مشكل في صورة ما إذا استتاب لعذر فضلاً عن الاختيار، لأن عادة الناس أنهم يحبسون ذلك على من يباشرك العمل، فمن لم يباشرك، لا شيء له مطلقاً، ولا تجد أحداً يحبس على قصد أن يوجه ذلك

(49) إبراهيم بن إبراهيم بن الحسن اللقاني المصري له سعة اطلاع في الفقه والفتوى والحديث، وله التأليف المفيدة كمنظومته في علم الكلام : «جوهرة التوحيد» و«خلاصة التعريف بدقائق شرح التصريف» للتفتازاني و«قضاء الوطر، من نزهة النظر، في توضيح نخبة الفكر» للحافظ ابن حجر، و«البدور اللوامع، من خدور جمع الجوامع» للسبكي، و«تفسير القرآن»، و«نصيحة الإخوان، باجتنب الدخان»، «شرح مختصر الشيخ خليل في الفروع»، «عقد الجمان في مسائل الضمان»، «منار أصول الفتوى، وقواعد الإفتاء بالأقوى». [هدية العارفين» ص : 30/5. «الفكر السامي» للحجوي ص : 4/111].

العمل حتى يصح أن يحل للمستنيب ما يبقيه لنفسه، وانظر ما جوابه إذا قيل : ما وجه أخذك لهذا الذي تبقيه لنفسك مع ما علم من لفظ المحبس وقصده، وقد رجع الشيخ المسناوي عما رجحه في ذلك التأليف، حسبما أخبر بذلك تلميذه الشيخ أبو عبد الله محمد جسوس... (50) لاستحقاق أخذ المرتب... وأما الصلاة فصحيحة... ولأجل ذلك قال الخطاب في باب القضاء ما نصه : «وفي مسألة الشيخ عز الدين بن عبد السلام : ما تقول في الائتتمام بالمستخلف في الإمامة، إذا لم يأذن الناظر في ذلك... هل يجوز ؟ أم لا ؟...»

أجاب : الائتتمام بالمستخلف صحيح، لأن الائتتمام لا يتوقف إلا على صحة الصلاة... وصلاته صحيحة مسقطة للقضاء، فجاز الائتتمام به...



الفرق بين الإجارة، والرزق، والوقف...

يقول الشيخ محمد بن أحمد المسناوي (51) في «القول الكاشف، عن أحكام الاستنابة في الوظائف» (52) ما نصه : «إعلم أن خراج الوظيفة

(50) أبوعبد الله محمد بن قاسم جسوس الفاسي أصلاً وداراً، فقيه محقق، مشترك، له شرح المختصر في تسعة أسفار، وشرح على «الرسالة» مطبوع بفاس وآخر على شمائل الترمذي، مطبوع بمصر، وشرح على توحيد ابن عاشر مطبوع بفاس وله «الفوائد الجليلة البهية، في شرح الشمائل المحمدية» في مجلد مطبوع بمصر [«هدية العارفين» للبغدادى ص : 6/320] وله غيرها... (ت 1182هـ).

(51) أبو عبد الله محمد المسناوي الدلائي (1072هـ / 1661م - 1136هـ - 1724م) كان من ذوي الخير والصلاح، ولي الخطابة والإمامة مدة بالمدرسة البوعنانية، ثم بحرم المولى إدريس، وقد فاق أبناء جيله، وتصدر للتدريس، فتزاحم حوله الطلبة، حتى إن أكثر كتاب التراجم في القرن الثامن عشر يعدون من تلامذته، ألف عدة كتب، منها : «جهد المقل القاصر، في نصرة الشيخ عبد القادر» و«نتيجة التحقيق، في بعض أهل الشرف الوثيق» أورد فيه بعد ترجمة الشيخ عبد القادر معلومات دقيقة عن الشرفاء القادريين الذين كانوا بمصر وبمدينة فاس، وقد ألف هذا الكتاب بإيعاز الطاهر أحد أبناء عبد السلام القادري الذي كان يود أن يأخذه معه إلى الحرم المكي ليثبت عند الاقتضاء نسبه الشريف، طبع بفاس عام 1309، وترجم منه القسم الخاص بالشيخ عبد القادر إلى الإنجليزية ونشر عام 1903، [انظر ترجمة المسناوي في الزاوية الدلائية ص 243]، النبوغ المغربي ص : 286؛ و«مؤرخوا الشرفاء» ص : 214.

(52) «القول الكاشف» مخطوط، وهو في مجموع من ص : 107/15، رقم : 2055. د. بالخرانة العامة، ذكره محمد مخلوف في شجرة النور الزكية» ص : 333، والقادري في نشر المثاني ص : 204 - 207/2، وبروكلمان في الملحق : 2/685/4 توجد منه بالخرانة نسختان مرتبتان تحت رقمين : 508 : 194، د، 537 : د، وتوجد نسخة أخرى من هذا الكتاب في مجموع من ص : 346 - 402، بخط مغربي لا بأس به...

وموقفها المجعول للقائم بها، إما رزق، أو إجارة، أو وقف. والفرق بينهما :

أن الرزق : وهو ما يعطيه الإمام من أموال بيت المال لمن فيه منفعة للمسلمين كالقضاة، وأئمة المساجد والمؤذنين وطلبة العلم والأمرء والأجناد والعمال، والقسام ونحوهم، أو بإزاء مصلحة من مصالحهم؛ وإن اشترك مع الإجارة في أنهما وقع فيهما... بذل مال بإزاء منافع، أدخل في باب الرفق والإحسان...

- والإجارة أدخل في باب العوض والمكايسة، ولذلك اختلفت أحكامهما في كثير من المسائل كما بسط ذلك الشهاب القرافي في الفرق الخامس عشر والمائة.. فمن ذلك جواز الرزق على القضاء، وعدم جواز الإجارة عليه، أي أخذ الأجرة من المحكوم له بالحق إجماعاً فيهما، لأن الرزق إعانة من الإمام للقضاة في مقابلة المصلحة التي قاموا بها... والإجارة توجب التهمة في الحكم بمعاونة صاحب العوض، ولكون ما يطلق لهم من بيت المال رزقا لا إجارة، جاز فيه الدفع والقطع، والتقليل والتكثير، والتبديل والتغيير، لأنه معروف يتبع المصالح، ولو كان إجارة لوجب تسليمه بعينه من غير زيادة ولا نقص، لأن الإجارة عقد لازم، والوفاء بالعقود واجب، ولذلك، أيضاً، لا يورث لعدم لزوم لجهة معينة بخلاف الإجارة، فإن الأجرة فيها تورث إمامات الأجير بعد استحقاقها.

- والوقف في هذا كالرزق في الجواز لمن ذكر، وكالإجارة في امتناع التغيير وفي الإرث.

فإن قيل هذا يخالف قول ابن رشد : «أرزاك القضاة والولاة والمؤذنين من الطعام، لا يجوز فيه البيع قبل القبض، لأنها أجرة لهم على عملهم...»

فالجواب ما قاله الخطاب : أن مراده أنها أشبهت الأجرة، لكونها أخذت في مقابلة عمل، لا أنها أجرة حقيقية، فلا مخالفة، وإن فهمه ابن عرفة عليها، وإنما امتنع فيها البيع قبل على المشهور المشار إليه بقول المختصر :

«ولو كرزق قاض للمشابهة المذكورة...» ومن ذلك أن أرزاق المساجد، أي ما يصرف من بيت المال على إقامتها وقومتها يجوز أن تنقل عن جهاتها إذا تعطلت، أو وجدت جهة هي أولى منها، كما يجوز تغييرها عما كانت، فيجوز للإمام أن يجعل لمتولي المسجد أن يستنيب دائماً، ويكون له الرزق على النظر لا على القيام بالوظيفة، وإن كانت لمن قبله على القيام بها بسبب أن الرزق معروف يتبع المصالح، فكيف ما دارت معها بخلاف أوقافها وإجاراتها، فإنه يتعذر ذلك فيها، لأن الوقف لايجوز تغييره، والوفاء بعقد الإجارة واجب، لأنها عقد لازم... وأيضاً، إذا كان الرزق على الإمامة لم يدخله الخلاف الذي في الإجارة عليها خلافاً لما يتوهمه بعضهم... بل هو مجمع على جوازه، لأنه إحسان ومعروف وإعانة... لا معاوضة. بخلاف الإجارة، فإنها عقد مكايسة.



ولجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي رسالة أسماها : «النقل المشهور في جواز قبض معلوم الوظائف مع عدم الحضور» (53) ويقوم مبنى هذه الرسالة على سؤال هذا نصه : «أمير وقف خانقاه، ورتب بها شيخاً وصوفية، وجعل لهم دراهم وزيتاً وصابوناً وخبزاً ولحماً، فضاق الوقف. فهل يقدم الشيخ على الصوفية أو يصرف عنهم بالمحاصة؟ وهل يقتصر على صنف من الأصناف التي عينها الواقف ويترك الباقي؟ أو يأخذون من جميع الأصناف التي عينها الواقف بالمحاصة، وقد اختصر السيوطي النقل المشهور في كتابه : «الإنصاف» الذي قال عنه إنه في نحو العشرة كراريس.



وهل لمن تولى المعونة الدينية ثواب الإعانة؟ وهل للمستنيب أجر وثواب على قيامه بالوظيفة الدينية؟ وهل قارئ القرآن يأخذ على قراءته أجراً مادياً، له ثواب وأجر أدبي على قراءته؟

(53) اختصره من كتابه : «الإنصاف في تمييز الأوقاف» الذي نسبه السيوطي لنفسه في «حسن الحاضرة»، ونسبه إليه خليفة في كشف الظنون، ص : 1/182 وجميل العظم في العقود، والبغدادي في هدية العارفين.. وقد أورد السيوطي في (الحاوي) الإنصاف في ص : 155-1/158.

فالمسألة الأولى لها وجهان : الأول : أن يكون مرتب الوظيفة على القيام بتلك القرية إعانة للقائم بها، وإرادة لإذاعتها من غير شرط أن يكون ثوابها لجاعله أو غيره... الثاني : أن يكون على ذلك، أيضا، مصحوبا بالشرط المذكور...

فأما الوجه الأول، فلا إشكال أن للقائم بها ثواب المباشرة، إن وجدت منه نية التقرب، ولمن تولى المعونة ثواب الإعانة والتسبب، لحديث : المعين على الخير كفاعله... وإن لم تلزم مساواتهما فيه.(55)

وقد سئل السيوطي في هذا المعنى، بما نصه نظما : (56)

ماذا جوابكم، لا زال فضلكم
يعم سائلكم، في كل ما سأل
في قارئ يقرأ القرآن، ليس له
قصد، سوى أنه في الوقف قد حصلا
لأخذ معلومه في الوقت لازمه
فصار مثل أجير لا زم العمل
فهل يثاب على هذي القراءة، أو
ثوابه في حضور يشبه العملا ؟
فقد تنازع فيه قائلان فمن
أصاب وجه صواب نلتهم نزلا

فأجابه بقوله :

الحمد لله حمدا، يبلغ الأمل
ثم الصلاة على المختار منتخلا

(54) يوجد «النقل» مخطوطا بدار الكتب المصرية، وهو إحدى الرسائل التي طبعت ضمن الحاوي للفتاوي.

(55) القول الكاشف ص : 74.

(56) أول كتاب نظم في الفقه، هو نظم الجامع الصغير، نظمه أبو حفص عمر بن محمد النسفي مفتي الثقلين، وأحد الأئمة المشهورين [الفكر السامي ص : 18/4 «هدية العارفين» ص : 5/763].

لا يطلق القول في هذا بأن له
قصدا سوى أنه في الوقف قد حصل

لا يطلق القول في هذا بأن له
أجرا، ولا فانتفاء الأجر عنه فلا

بل المدار على ما كان نيته
بالقلب، وهو على النيات قد حملا

فإن نوى قربة لله كان له
أجر، وإن ينو محض الجعل عنه، فلا

* ■ *

القسم الثاني

الجمع بين وظيفتين دينيتين

في الحياة العملية الدينية والعادية يحلو للبعض أن يشغل عدة مناصب في وقت واحد، ويتقاضى عن كل منصب أجراً مجزياً يستفيد منه، ويُدرُّ عليه منافع مادية وأدبية، ثم يباشر عمله في نقص ووقاحة⁽¹⁾، وفي غير عفة ومروءة.

* ■ *

ولقد كان بعضهم يقبض عدة مرتبات عن عدة مهن، في وقت واحد، فالزجاج، على ذمة ابن النديم، كان له رزق في الندماء، ورزق في الفقهاء، ورزق في العلماء...

ولا تعرف إن كان هذا الرجل يتقن هذه المهن جميعاً... لكنك تستطيع الجزم بأنه كان من الندماء الجيدين وإلا لما تمكن من إقناع من حوله بالسماح له بالحصول على ثلاثة مرتبات عن أعمال متناقضة، فمن يشتغل بالفقه، لا يمكن أن يقبل بوظيفة النديم، إلا إذا كان فقهه من النوع المسخر لخدمة من ينادمه وليس لخدمة الشريعة...

* ■ *

(1) إشارة إلى قول الشاعر :

سألت زمانى، وهو بالناس عارف
وبالطبع أستاذ، وبالعلم مختص
فقلت له : «هل من سبيل إلى الغنى ؟»
فقال : «طريقان» : «الوقاحة والنقص»
نعم، الوقاحة + النقص = الغنى، والحمد لله العالمين.

وهناك من هو موظف ديني في مسجد ما، أو مدرسة ما، مكلف بالقيام بوظيفة الإمامة أو الأذان أو قراءة الحزب... وبدلاً من أن يقوم بواجبه في نفس الأوقات والمكان، يهمل هذا الواجب، وينتقل لشغل مناصب دينية أخرى، مقابل تعويض مادي آخر في مسجد ثان، وفي بلدة أخرى، أو في مدينته بالذات... فهو يعيش حياة متنقلة مستفيداً من هذه الحركة التي تترك كثيراً من العلماء المخلصين الآخرين بدون شغل ذلك الموظف الذي يلحقه الإهمال...

* ■ *

وقد وجهت وزارة الوقف المغربية، في غير ما مناسبة، مذكرات (2) إلى المسؤولين عن النظارات في أنحاء المملكة تذكّره فيها بالظهير الشريف الذي ينص على نزع الوظائف الدينية من كل الموظفين المخزنين على اختلاف مراتبهم، بحيث لا يجتمع وظيف ديني، ووظيفة مخزني في شخص رجل واحد ماعدا وظيف الخطبة، وذلك لأجل الحالة الوقتية القاضية بالنظر في شؤون الضعفاء، وجلب المنفعة لهم.

وهناك أيضاً، من يكلف بعض أولاده العاجزين لتولي وظائف آبائهم مع عدم القدرة، والكفاية والصلاحية ؟

وبالتالي، هل يفتح للجهال التطرق إلى وظائف أهل العلم ؟ وهي يجوز للإمام، أن يشغل وظيفتين، أو أكثر في جهات متعددة، ويقبض المعلوم عن كل جهة على حدة... *

وهل يسوغ تولية الأطفال والعجزة، وظائف آبائهم مع عدم توفر الأهلية والصلاحية والكفاية...؟

* ■ *

لقد أفتى جماعة من المالكية والشافعية والحنفية والحنابلة بجواز رجل ولي تدريس مدرستين في بلدين متباعدتين. (3)

قال المسناوي : «قد أباح الله ورسوله وحملته الشرع من جميع المذاهب الاستنباطية في عدة مواضع، كل واحد منها يصلح على انفراد، دليلاً مستقلاً

(2) مذكرة رقم، 07157، بتاريخ 13، دجنبر عام 1960.

(3) القول الكاشف ص : 88.

لجواز الاستنابة في الوظائف، وهي قسمان : قسم تجوز فيه، وإن لم يكن عذر، وقسم لا تجوز فيه إلا مع العذر..

ولا يقتصر غالب شيوخ دور العلم على مهمة واحدة، وفي مؤسسة واحدة، بل كانوا يعملون في عدة مدارس، ويقومون بمهام إضافية أخرى، وربما ينتقلون من مدينة إلى أخرى، ومن قطر إلى آخر، كما يفعل أساتذة الجامعات في العصر الحاضر.

* ■ *

وقد وقعت مناظرة بين ابن عدلان وبين الشيخ تقي الدين السبكي في مسألة حسنة تقع كثيرا خالف فيها ابن عدلان ابن السبكي حيث أفتى ابن عدلان في واقف مدرسته على الفقهاء والمتفقهة ومدرس ومعيدين وجماعة عينهم، قال : ومن شروط المذكور أن لا يشتغلوا بمدرسة أخرى غير هذه المدرسة، ولا يكون لواحد منهم تعلق بمدرسة أخرى، ولا مباشرة بتجارة ولا بزازة يعرف بها غير تجارة الكتب، ولا ولاية بأنه لا يجوز للمقرر في هذه المدرسة الجمع بينهما، وبين إمامة مسجد قريب منها: ووافقه شيخ الحنفية في زماننا قاضي قضاة الحنفية بالديار المصرية علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني ابن التركمان...

قال تاج الدين تقي الدين السبكي : « وفيه نظر لنص الشافعي على أن الإمامة ولاية حيث يقول : «ولا أكره الإمامة إلا من جهة أنها ولاية، وأنا أكره سائر الولايات». (4)

* ■ *

إن شهاب الدين ابن تيمية رحمه الله، تولى وظيفة المدرس والواعظ، بجامع دمشق الأعظم إلى جانب مشيخة دار الحديث السكرية. (5) كما أن الحافظ الذهبي تولى مشيخة الظاهرية، والنفيسية، والتنكيزية، والفاضلية والسكرية، والصالحية، إلى جانب خطابة كفر بطنا، بحيث لم يتنازل عن هذه الأخيرة إلا حينما تولى مشيخة دار الحديث الظاهرية، وكان لغزارة علمه وكفايته في الحديث يخلف الشيوخ في مهماتهم الإشرافية على دور الحديث، فقد خلف الإمام ابن تيمية في مشيخة دار الحديث السكرية

(4) طبقات الشافعية الكبرى ص : 215/5.

(5) مجلة كلية الإمام الأعظم : العراق ع : 1، ص 316.

بعد موته عام 728 هـ وخلف ابن جهبل في مشيخة دار الحديث، الظاهرية عام 729 هـ كما خلف رفيقه البرزالي في مشيخة النفيسية وإمامتها عام 739 هـ (6) وبعدهما شغرت دار الحديث الأشرفية بموت رفيقه المزي عام 742 هـ أشار قاضي القضاة السبكي بتعيين الحافظ الذهبي مكانه، تقديرا له، وإيمانا منه بأن الذهبي هو علم العصر الذي يشار إليه بالأصابع، والجدير بأن يخلف الأعلام من العلماء في مناصبهم، ولكن العلماء كما قلت سابقا - ولما عرفوا من أنهم يتصدون لتطبيق شروط الواقف - عارضوا في ذلك قائلين : إنه ليس بأشعري وأن المزي نفسه، ما وليها إلا بعد أن كتب بخطه، وأشهد على نفسه أنه أشعري، وقد أدت هذه المعارضة في الأخير إلى تولية السبكي نفسه، من مشيخة أكبر دار للحديث لميله إلى الحنابلة، ولصلته القديمة بابن تيمية، وهو إذ ذاك شيخ المحدثين، ومشرف على السبعين، إلا أنه مازال محتفظا بنشاطه وملتزما بأرائه. (7) ولقد كان فخر الدين بن عساكر (8) شيخ الشافعية بالشام يدرس بمدارس بدمشق وبالقدس، يقيم بهذا أشهرا، وبهذا أشهرا... قال السبكي في طبقات الشافعية في موضوع الجمع بين وظيفتين في بلدين متباعدين :

«كان الشيخ فخر الدين بن عساكر مدرسا بالمدرسة العذراوية، وهو أول من درس بها، والنورية، والجروجية، وهذه الثلاث بدمشق، والمدرسة الصلاحية بالقدس، يقيم بالقدس أشهرا، وبدمشق أشهرا؛ وقد وقع في زماننا الترافع في رجل ولي التدريس في بلدين متباعدين : حلب ودمشق، وأفتى جماعة من أهل عصرنا بالجواز على أن يستنيب فيما غاب عنها... فمن أصحابنا القاضي بهاء الدين أبو البناء السبكي ابن العم، والشيخ شهاب

(6) «كنوز الأجداد» لكرد علي ص : 374، للراغب.

(7) صلاح الدين المنجد : محقق سير أعلام النبلاء ص : 22.

(8) ولد عام (556 - 620 هـ) تفقه بدمشق على يد الشيخ قطب الدين النيسابوري وسمع من عميه أبي القاسم والصائين هبة الله وجماعة، وبه تخرج الشيخ عز الدين ابن عبد السلام كان إماما صالحا [طبقات الشافعية الكبرى ص : 66 - 67 - 5/68] وانظر : الرحلة العياشية ص : 2/65. صدر أخيرا في دمشق، كتاب : أحمد عبد الكريم حلواني بعنوان : «ابن عساكر، ودوره في الجهاد ضد الصليبيين» مثال بين على الدور الذي يمكن أن يقوم به علماء الإسلام في تعبئة الناس ضد المخاطر.

الدين أحمد بن عبد الله البعلبكي، والقاضي شمس الدين محمد بن خلف الغزي، والشيخ عماد الدين إسماعيل بن خليفة الحسباني، ومن الحنفية والمالكية والحنابلة آخرون، وزاد شمس الدين الغزي، فقضى بذلك وأذن فيه، وحاولني صاحب الواقعة على موافقتهم، فأبيت، والذي يظهر، أن هذا لا يجوز، وأنا الذي ذكرت لهم ما فعل ابن عساكر، ومنى سمعه صاحب الواقعة، وليس لهم فيه دليل، لأن واقف الصلاحية جوز لمدرسها أن يستنيب على عذر، وهذا، وإن كان لا ينهض عذرا، لأن ابن عساكر كان يقيم بهذه البلد أشهراً، وبهذه البلد أشهراً... ومسألتنا فيمن يعرض عن إحدى البلدين بالكلية، ويقتصر على الاستنابة، وما ذكرت وإن لم يكن فيه دليل، لأن واقف الصلاحية أن يسوغ الاستنابة، فما يسوغ ذلك واقفوا العذراوية والنورية والجاروجية» ولا يجوز ترك بعض الشهور، كما لا يجوز ترك كلها، وبالجمل، في واقعة ابن عساكر ما يهون عنده واقعتنا، والمسألة اجتهادية، وابن عساكر رجل صالح عالم، والذي فعله دون ما فعله في عصرنا... والذي يقتضيه نظري أنه لا يجوز، وأكل المال فيه، أكل باطل، وغيبته عن واحدة ليحضر أخرى، ليس بعذر، فما ظنك بمن يغيب بالكلية... وقد اعتل بعض هؤلاء المفتين بأن الشيخ الإمام الوالد رحمه الله، أفتى بما إذا مات فقيه أو مدرس أو معيد وله زوجة وأولاد، إنهم يعطون من معلوم تلك الوظيفة التي كانت له ما تقوم به كفايتهم؛ ثم إن فضل من المعلوم شيء على قدر الكفاية، فلا بأس بإعطائه لمن يقوم بالوظيفة؛ ذكره في «شرح المنهاج»، في باب قسم الفئ أخذاً من قول الشافعي والأصحاب : إن من مات من المقاتلة أعطيت زوجته وأولاده، قالوا : فإذا كان هذا رأي الشيخ الإمام مع ما فيه من تولية من لا يستحق وتعطيل الوظيفة، فما ظنك بتولية مستحق من ينوب عنه يقوم بالوظيفة... وأنا أقول : إن هذا مما اغتفره الوالد رحمه الله بالتبعية، وقد صرح بأنه لا يجوز ابتداء تولية من لا يصلح، فكيف يجوز تولية من لا تمكنه المباشرة، ولا هو مغتفر في جانب أب له، أو جد، قد تقدمت مباشرته وسابقتة في الإسلام...

وقد أفتى ابن عبد السلام (9) والنووي في إمام مسجد يستنيب فيه بلا عذر أن المعلوم لا يستحقه النائب، لأنه لم يتول، والمستنيب لأنه لم يباشِر، وخالفهما الشيخ الإمام، فيما إذا كان النائب مثل المستنيب، أو أرجح منه في الأوصاف التي تطلب لتلك الوظيفة من علم أو دين... وقال في هذه الصورة تصح الاستنابة لحصول الغرض الشرعي، واقتضى كلامه حينئذ جواز الاستنابة بلا عذر، وعندي فيه توقف...



تولية الأطفال وظائف آبائهم...

من أسباب التدهور الذي أصاب الوظيفة الدينية، وأدى إلى إنهيار المدارس، النظام الذي كان يسمح بتوريث الوظائف من المشيخة حتى البوابة، مما أدى إلى تولي غير الأكفاء وظائف رئيسية حساسة كالمشيخة والتدريس، بحيث كانوا يعجزون عن القيام بأعبائها حتى لو أرادوا ذلك، ومن نتائج نظام التوريث هذا أن صارت الوظائف تقسم بين عدة أشخاص - هم الورثة - بحيث صار للمدرسة الواحدة ستة أو سبعة شيوخ في بعض الأحيان، وقد استشرت في القرنين الحادي عشر والثاني عشر عادة بيع الوظائف الموروثة بالطريقة التي كانت تعرف بالفراغ أو التنازل، وساعد ذلك كله على انحطاط مستوى التعليم.



قال ابن السبكي : أشاع كثير من الناس أن الوالد كان يرى تولية الأطفال وظائف آبائهم، مع عدم صلاحيتهم، إذا قام بالوظائف صالح، ويرجحهم على الصالحين، وتوسعوا في ذلك، ونحن أخبر بأبينا وبمقاصده...

(9) عز الدين بن عبد السلام، شيخ الإسلام المقدسي وسلطان العلماء، تفقه على الفخر بن عساكر، وأخذ الأصول عن السيف الأموي، وسمع الحديث من عمر بن طبرزد وغيره، وبرع في الفقه والأصول والعربية.. قال الذهبي في العبر : انتهت إليه معرفة المذهب مع الزهد والورع، وبلغ رتبة الاجتهاد.. ألف كتابا في «الفتاوي الموصلية» و«مجاز القرآن» و«الأمالي في أدلة الأحكام» و«مختصر النهاية»، و«شجرة المعارف»، و«القواعد الكبرى والصغرى».. (ت 660هـ) [حسن المحاضرة ص : 126 - 2/127 «الفكر السامي ص : 4/169].

لم يكن رحمه الله رأى ذلك على الإطلاق، إنما كان رأيه فيمن كانت له يد بيضاء في الإسلام من علم وغيره قد أثر في الدين آثارا حسنة، وترك ولدا صالحا أن يباشر وظيفة من يصلح لها، وتكون الوظيفة باسم الولد؛ ويقول التولية توليتان :

(1) تولية اختصاص.

(2) وتولية مباشرة.

أ - فالصبي يتولى تولية الاختصاص بمعنى : أن تكون له خصوصية بها، ويصرف له بعض المعلوم...

ب - والصالح يتولى تولية مباشرة يعني أنه يأتي بالمعنى المقصود من الوظيفة، فيحصل غرض الواقف، ومراعاة جانب الصغير لحق أبيه، ويقول أنا في الحقيقة إنما أولى المباشر، وهو ذو الولاية الحقيقية، فقلت له : فلم لا تصرح له بالولاية ؟ فقال : «أخشى على الطفل منه، فإنه متى استقرت له لم يعط الصغير شيئا؛ فقلت له : «اجعل المباشر هو المتولى، واشترط عليه بعض المعلوم للطفل، قال : يتأهل الطفل فلا يسلمه الوظيفة، وأنا مرادي أن الطفل إذا تأهل سلم الوظيفة له، فقلت له : «فما الذي يثبت للطفل الآن ؟» قال : «ولاية الاختصاص، بمعنى أن يصير آخذا بهذه الوظيفة استقلالاً من غير احتياج إلى تجديد ولاية متى تأهل، وأكلا لبعض المعلوم مادام عاجزا... فقلت له : «افعل ذلك فيمن لا يمكنه التأهل كزوجة وبنت وابن أيس من أهليته... فقال : «لا، بل الذين تركهم الميت أقسام، منهم من يمكن أن يتأهل، فهذا نوليه ولاية الاختصاص، ثم أنا في النائب الذي أقيم له على قدر ما يظهر لي من أمانته إن عرفت من ثقته ودينه، أنه متى تأهل الصبي يسلمه وظيفته، فقد أصرح له بالولاية المترتبة... فأقول وليتك مستقلا مدة عدم صلاحية هذا الطفل للمباشرة على أن تصرف عليه بعض المعلوم، ووليت هذا الطفل ولاية معلقة بالصلاحية... قال : وأنا أرى تعليق الولايات، وقد لا أصرح له خشية أن يموت، والوظيفة باسمه، فيأخذها من لا يعطي ذلك الطفل شيئا، وهذه أمور تخرج عن الضبط يراعي فيها الحاكم اجتهاده الحاضر، ودينه ونظره في كل جزئية...

ومنهم من لا يمكن أن يتأهل كبرت أو زوجة في إمامة مسجد، أو ابن أيسر أهليته، فهولاء لا أوليهم مطلقا، لا معلقا ولا ولاية اختصاص، وإنما أقول لمن نوليته: التزم بالنذر الشرعي أن تدفع إليهم «كيت وكيت» مادام كذا من معلوم هذه الوظيفة، فيصر له استحقاق يعطى المعلوم عليه بهذه الطريق، فقلت له، فهذا كله فيمن سبقت لأبيه سابقة، فما قولك فيمن لا سابقة لأبيه؟ قال : «فإن كان فقيرا أفهم من نص الشارع طلب إعانة مثله فعلت معه ذلك أيضا ولا أتركه يبيت جائعا قد عدم أباه والرزق الذي كان يدخل عليه مع أبيه إلى غير ذلك من تفاصيل كان يذكرها تقصر عنها الأوراق الله أعلم بنيته فيها...

* ■ *

تولية الجاهل...

وقد كان الرجل متضلعا في العلم والدين، وغرضنا مما سقناه أنه لا يطلق القول إطلاقا، ولا يفتح للجهل باب التطرق إلى وظائف العلم.. حاشاه ثم حاشاه.. لقد كان يتألم من ولاية الجاهل تألما لم أجد من غيره المعشار منه، ويذكر من مفسد ولاية الجاهل، ومن لا يباشر ما يطول شرحه وله فيه كلام مستقل... هذا ما أعرفه منه.. وليس هو من الواقعة التي ذكرناها وقد كنت أعرفه ينكرها بعينها غاية الإنكار، فإن الجامع بين التدريس المذكورين جمع بينهما في حياة الشيخ الإمام، وأنكر الشيخ الإمام ذلك.. ولم تكن له قدرة على دفعه، لأنه ذو جاه خطير.(10)

(10) طبقات الشافعية الكبرى : للإمام تاج الدين السبكي ص : 66 - 69/5 وانظر، أيضا : الرحلة العياشية ص 2/65.

القسم الثالث

هل يجوز لناظر الوقف أن ينفق من أوقاف جهة إلى جهة أخرى...؟

توجد مدن عتيقة في بلدنا، وفي بعض الأقاليم، تتوفر على عقارات ورباع وضياع... وقفها أصحابها لتسيير شؤون الدين، تدر عليها أموالا تكسبها ثروة طائلة في رصيدها وأوفارها، فتنفق في سعة ورخاء وسخاء على أبواب الخير، ووجوه البر والعرف، وتنهض بمسؤوليتها الدينية والاجتماعية على خير ما يكون النشاط والحركة والدؤوب. وتجد مندوحة للقيام بأعمال الإحسان، وفواضل المعروف...



كما توجد أقاليم أخرى من بلدنا، ومدن حديثة النشأة في قطرنا لا تتوفر على أي رصيد وقفي، ولم تنهض لها موارد مالية للإنفاق على شؤون الدين ومواساة المحتاجين، ومؤازرة المكروبين، ومساعدة الذين يحسبهم الجاهل أقوياء من الصبر، أغنياء من التجميل، لأنها أسست أخيراً، أو اكتظت بسكانها، واتسع عمرانها، ولم يعد لديها من أوفار دارة وقفية تفي بسد الحاجة لتسيير المرافق الدينية والاجتماعية...

فهل يسوغ للإقليم الغني بأوقافه وأوفاره الحبسية أن يمد يد العون والمؤازرة للإقليم الفقير الذي لا يتوفر على أوقاف مرصودة للنهوض بالشؤون الدينية والاجتماعية؟ ويزوده بما يحتاج إليه حتى لا تتوقف أمور الدين، وتتعطل شؤونونه؟

وهل تكتفي النظارة الموسرة إذا كانت تتوفر على رباع وضياع وأراض تدر عليها أموالا ذات عوائد ومردودية بالاكثفاء على نفسها دون أن تزود

وتمد أخواتها النظارات الجهوية في بقية القطر، والتي لادخل لها، أو لها دخل محدود لا ينهض بما تنوء به من أعباء جسام، ومسؤوليات ثقيلة، ولا يسد الحاجة والخلة والضرورة...



في عالم الاقتصاد والمال، أن التنمية الاقتصادية ارتبطت بالتجميع الرأسمالي. أي بادخار جزء من الدخل، وتخصيصه للاستثمار، ودراسة هذه التغيرات وقعت على النطاق الجزئي والكلي منذ نشوء علم الاقتصاد، ويعتبر التحليل الماركسي تطوراً هاماً في هذا المجال حيث نظر في فائض القيمة، وهو مازاد عن أجور العمال، إلا أن التطور انتهى في هذا المجال إلى استعمال مفهوم الفائض على نطاق الاقتصاد الكلي، وهذا المفهوم استعمله الماركسيون المحدثون، والذي نجده عند ابن خلدون، بل وعند عدد من الأئمة من قبله كابن تيمية والغزالي وابن القيم الجوزية وغيرهم... وقد ورد في الأدب الاقتصادي الإسلامي منذ القرن الأول الهجري، وتطور استعماله بعد ذلك..

فقد استعمل ابن المقفع في رسالة الصحابة مصطلح «الفضل» في المعنى المالي الصرف، وبصفة دقيقة في المالية العمومية حيث إنه نصح الخليفة المنصور العباسي بتخصيص «فضل» بيت المال في مصر والعراق للإنفاق على المسلمين في مكة والمدينة؛ أي إنه اقترح تحويل «فائض» بيت المال في أقاليم غنية، إلى بيت المال في أقاليم فقيرة، يعاني بيت المال فيها من العجز، بالنسبة للمهام المنوط به القيام بها...



إن الوقف التزام بالتبرع، ينشأ عنه قطع التصرف بالعين الموقوفة، وصرف المنفعة إلى الجهات التي حددها الواقف... وقد اشترط الفقهاء - لتحقيق الصيغة الشرعية لإنشاء الوقف - شروطاً عدة، منها أن تكون معينة المصرف، بحيث تكون جهة الوقف معلومة... فمن الفقهاء من اشترط التصريح بالمصرف، ومنهم من لم يشترطه...

فالشافعية، والحنفية(1) - إلا أبا يوسف - ذهبوا إلى اشتراط كون جهة الوقف معلومة، بذكرها صراحة في الصيغة، ليعلم مصرفه، وجهة استحقاقه... (2)

والمالكية والحنابلة والزيدية وأبو يوسف، ذهبوا إلى عدم اشتراط ذكر المصرف في صيغة الوقف...

فالمالكية ذهبوا إلى عدم اشتراط تعيين المصرف في صيغة الوقف، بالرغم من اشتراطهم تعيين الجهة في العمرى، كما هو مقرر في بابه عند الفقهاء... وفقهاء الفقه الزيدي، الذين ذهبوا مع الفقه المالكي، يعللون مسلكهم هذا في عدم اشتراط ذكر المصرف في صيغة الوقف، بأن لفظ الوقف يتضمن القرية بمجرد لوضعه شرعا لذلك... (3)

فإذا قال الواقف : داري وقف... ولم يزد على ذلك، صارت وقفا لازما، ويصرف ريعها وغلتها في غالب مصرف البلد، فإن لم يكن في تلك البلد غالب، فإن غلتها تصرف للفقراء وغير ذلك في وجوه البر والإحسان.. قال: هذا إذا تعذر سؤال الواقف... فإن أمكن سؤاله : فإنها تصرف في الجهة التي يراها هو. (4)



لقد كان السلف من العلماء والفقهاء يأذنون بالإنفاق من أحباس جهة إلى جهة أخرى متى كانت المصلحة الإسلامية تقتضي ذلك، ولا سيما إذا طالبت به جماعة المسلمين، وكانوا فوق ذلك كله ينفقون من بيت المال الذي هو مال الرعية، على ما كان يصلحها، ويصون دينها من الانحلال والبوار... كما كانوا يعتبرون الأوقاف الإسلامية تراثا خالصا لجماعة المسلمين، وتخصيص مداخيلها وأوفارها للقيام بشعائر الإسلام، وتعليم الدين، ومواساة المحرومين والمكروبين والمضطهدين !

(1) انظر محمد بن علي بن عبد الله الشوكاني في فتح القدير... ص : 5/39 ط : الحلبي ط : 1350؛ وحاشية ابن عابدين ص : 3/467.

(2) محمد عبيد الله الكبيسي - «أحكام الوقف» ص 1/252.

(3) المصدر السابق، ص 1/260.

(4) الخرشي ص : 91 - 7/92 - وحاشية ابن الحسن علي بن أحمد الصعيدي العدوي (ت 1189هـ) ص : 7/72.

وقد تحدث محمد الحسن الوزان في كتابه (5) عن ثروة جامع القرويين، وأوقافه الكثيرة، وكيف كان ينفق من فائض ميزانية الأوقاف على بقية المؤسسات الدينية، فقال : «ولهذا الجامع القرويين دخل، مقداره مائتا دينار يوميا، ولكن ينفق أكثر من نصف المبلغ على ما ذكرته...»
كما أن كل جامع أو مسجد لا إيراد له، يستمد من جامع القرويين الكثير من الأشياء التي يحتاج إليها.. وفضلا عن ذلك يقدم هذا الجامع ما هو ضروري للصالح العام من المدينة، إذ ليس للعامة «البلدية» أي دخل كان من أي نوع...



المساجد التي لا غلة لها :

ومما يروى في هذا الشأن أن الخليفة الحاكم بأمر الله أمر بعمل جرد عام للمساجد التي لا غلة لها، ولا أحد يقوم بها، وما له منها غلة، أي المساجد التي ليس لها أوقاف للصرف منها على كل ما تحتاجه من نفقات، والتي توقفت عن أداء رسالتها... وتلك التي أوقفت عليها الحبوس ليعلم كيفية إنفاقها، وما إذا كانت أموال ريعها كافية لسد كل نفقاتها أم لا... فلما تمت عملية الجرد، وجد الخليفة أن هناك ثمانمائة وثلاثين مسجد... ولا بد أن هذا العدد الكبير قد شمل المساجد الخاصة والجامعة على السواء تحتاج من النفقة عليها في كل شهر إلى تسعة آلاف وتسعمائة وستين درهما، بمعدل اثني عشر درهما لكل مسجد شهريا، كما ذكر ذلك المقرئ... فأوقف عليها جميعا الحبوس لكي يصرف في ريعها على فقهاءها وقرائها ومؤذنيها، وكذلك لإجراء الأرزاق على المستخدمين فيها... وقد بلغ من حرص الحاكم بأمر الله على مساعدة هؤلاء المحتاجين أن شملت هذه المعونات كذلك ثمن الأكفان. (6)



(5) «وصف إفريقية» لمحمد الحسن الوزان ص : 231. [انظر «المعيار»، فتوى : جواز جمع أحباس فاس كلها وجعلها شيئا واحدا، ص : 7/331].

(6) الخطط المقرئية ص : 2/295.

ومما جاء في الفقه الجعفري فيما يخص الإستعانة ببعض الوقف في
تعمير البعض الآخر، فقد ذكر المرحوم الموسوي في ذلك ما نصه : «إذا خرب
بعض الوقف بحيث جاز بيعه، واحتاج بعضه الآخر إلى تعمير، ولو لأجل
توفير المنفعة، لا يبعد أن يكون الأولى، بل الأحوط، أن يصرف ثمن البعض
الخراب في تعمير البعض الآخر...»

وفي العمل الفاسي :

وروعي المقصود في الأحباس...

لا اللفظ؛ في عمل أهل فاس

وفي العمل المطلق :

وقد أجاز صرف فائد الحبس

في غير مصرف له، في الأندلس...



طائفة من العلماء، ترى عدم خلط الأحباس :

وتوجد طائفة من العلماء، ترى عدم خلط الأحباس، وأن كل موقوف
يجب أن يصرف فيما وقف عليه، (7) وقد تكلم الأستاذ أبو إسحاق الشاطبي
على خلط الأحباس بكلام فيه التصريح بمنع نقل الحبس عن مصرفه... فقال
: غالب الأحباس مختلطة اليوم، إنما كانت معينة فافتقر إلى جمعها تحت
إشراف ناظر، ثم غفل عنها حتى اشتبهت، (8) فصارت بالنسبة إلى منافع
المساجد كبيت المال، ويحمل ما عين من الجملة لكل مسجد على أنه
بالاجتهاد (9) فيما كان يحصل من أحباسه لو تعينت، فجعل له ذلك المقدار
في المحاصة؟، وإن كان كذلك، فلا ينبغي لمن كان إماما في مسجد له أحباس

(7) انظر الصفحات التالية من «المعيار» للونشريسي : 69 - 126 - 139 - 156 - 160 - 164 / 7.

(8) الأحباس المجهولة يجب صرفها في أبواب الخير. «المعيار» ص : 7/91، وانظر رسالة أبي الحسن
علي اليوسي التي أجاب فيها على نقل أحباس مسجد قديم إلى آخر جديد [مخطوطة، خزانة
الرباط ق : 302 من ص : 209 إلى 211].

(9) الحبس غير المعين يصرف بالاجتهاد انظر المعيار ص : 7/159.

مختلطة مع أحباس غيره أن يطلب أو يأخذ على ما عين له في الاجتهاد القديم، لأن ما يزداد الآن، إنما يزداد من حصة غيره من المساجد، وذلك لا يجوز، لأنه في معنى نقل الأحباس إلى غير ما حبست عليه. ومما جرى به العمل جمع أحباس المساجد إلى حبس المسجد الأعظم، وكلها إلى نظر الناظر، وربما زيد في هذه الأزمنة القريبة بعض ما ليس إليه النظر فيه كالمدارس وغيرها، فتجمع الخراجات كلها، وتقام ضروريات المسجد الأعظم، ثم غيره بحسب تعيين الحبس أو كما اقتضت الحاجة... (10)

وهذا هو معنى قول صاحب العمل الفاسي :

«وجمع الأحباس له تنفيذ».

وفي نوازل الإمام أبي محمد عبد القادر الفاسي (11) رحمه الله ما نص المقصود منه من جواب لأبي عبد الله القوري (12) أن المسألة ذات خلاف في القديم والحديث... والذي به الفتيا جواز ذلك، عملاً بما رواه ابن حبيب عن أصبغ عن ابن القاسم، وبه قال ابن الماجشون، وأصبغ، وأن ما أريد به وجه الله، لا بأس أن يصرف بعضه في بعض.. (13)

وفي معيار سيدي المهدي الوزاني، مفتي الديار الفاسية من ضمن رده على ابن هلال رحمه الله في نفس الموضوع، لأن ابن هلال كان، أولاً، لا يرى صرف ما لبعض الأحباس على بعضه ما نصه :

«... ففي العمل الفاسي : روعي...».

(10) انظر «المعيار» الصفحات التالية : 12 - 40 - 43 - 44 - 52 - 112 - 133 - 135 - 143 - 145 - 149 - 187 - 200 - 218 - 231 - 233 - 265 - 275 - 433 - 431 - 7/477.

(11) أبو محمد عبد القادر بن علي الفاسي، انتهت إليه رئاسة الفتوى بالديار المغربية، كان شيخاً من مشايخ المغرب، له فقهية وعقيدة شهيرة، ويعد أكبر شخصية في الأسرة الفاسية الشهيرة وعلماء من أعلام المغرب البارزين الذين بلغت شهرتهم إلى المشرق، له : العقيدة المشهورة، وتعليقات على البخاري التي جمعها ولده عبد الرحمان، و«النتيجة المحمودة»، في الرد على زاعم ملكية وادي مصمودة» وأرجوزة في الأشهر، وأخرى في القلم الفاسي، وفقهية تحتوي على فقه العبادات ألفها لأفراد أسرته، (تـ 1091 هـ - 1680 م).

(12) أبو عبد الله محمد بن قاسم اللخمي المكناسي الشهير بالقوري الإمام المفتي المشاور الحجة الأنزه آخر حفاظ المدونة، بفاس له شرح على مختصر خليل (تـ بفاس 872 هـ) والقوري نسبة لبلدة قريبة من إشبيلية [الإتحاف ص 595/3] ذكر أبو الحسن المنوفي شارح الرسالة في شرح خطبة المختصر : أن القوري شرحه في ثمان مجلدات، لكن قال في نيل الابتهاج : لم أره لغيره، ولا ذكر له البتة عن أهل فاس.

(13) ما كان لله، فلا بأس أن يوضع بعضه في بعض، المعيار : ص 146/7.

وفي نوازل (14) العلامة أبي زيد عبد الرحمن الحايك (15) أنه سئل عن تصحيح ما أفتى به غيره من جواز إصلاح أسوار البلد مما جمع من أحباس مكة، فأجابه : إنه صحيح آت على ما به الفتوى، عملا بما رواه ابن حبيب عن أصبغ عن ابن القاسم (16) وبه قال ابن الماجشون (17) وأصبغ، أن ما أريد به وجه الله تعالى، فلا بأس أن يصرف بعضه في بعض كما

(14) نوازل الحايك، قال عنها الرهوني ما نصه : ومن تأليفه، نوازله الرفيعة التي اشتملت على الفتاوي التي صدرت منه، وقد نقلها شيخنا سيدي المهدي الوزاني في نوازله المسماة «بالمعيار الجديد».. وذكر الأستاذ محمد بن المرير، أنها في جزء واحد، وأن نسخة منها كانت بخزانة شيخ الجماعة بتطوان العلامة سيدي محمد البقالي التطواني، وأنه كثيرا ما كان يعتمد عليها في فتاويه... وأن الشيخ المهدي الوزاني، قد استعارها منه، وضمن كثيرا منها في «معياره الجديد» ونقل منها في حاشيته على شرح الشيخ التاودي للتحفة.. وذكر الشيخ أحمد بن الصديق دفين مصر عن تلميذه المامون أفيلال هو الذي جمع فتاويه المذكورة، وأنها مشهورة، يقول المقلدة عنها، أنها في غاية التحرير [تاريخ تطوان ص : 6/276].

(15) الفقيه العلامة المشارك القاضي عبد الرحمان بن محمد بن عبد الرحمن الحايك المصمودي التطواني، كما في تقرّظ له على بعض كتابات العلامة الرهوني محشي الزرقاني [حاشية الرهوني على حاشية المختصر ص : 7/463] ترجمه ترجمة وافية العلامة أبو عبد الله المرير، وذكر الأستاذ الرهوني أن أبا العباس ابن عجيبة ترجم له في كتابه «أزهار البستان» وترجم له تلميذه أبو محمد سكّيرج، كما ترجمه تلميذه أبو حامد العربي الدمناتي الفاسي (ت 1237هـ) له عدة تأليف انظرها في : «تاريخ تطوان» للعلامة المرحوم سيدي محمد داود ص 276 / مج : 6؛ و«اتحاف أعلام الناس» لابن زيدان ص : 3/11، والحايك أستاذ محمد بن الحسن الملقب بالجندي الحسني العمراني نزّيل مكناس [الإتحاف ص : 4/140].

(16) عبد الرحمن بن القاسم من كبار فقهاء المالكية، وله أكبر فضل في تدريس المذهب ونقله ولد عام 128، وت 191هـ.

(17) عبد الملك بن عبد العزيز ابن أبي سلمة «الماجشون» الأعمى الفقيه المالكي، مولى قرّيش، بحر لا تكدره الدلاء، كما قال فيه يحيى ابن أكثم، وأثنى عليه سحنون، وفضله، وهم أن يرحل إليه ليعرض عليه المدونة... وأثنى عليه ابن حبيب، وفضله في الفهم على كثير من أصحاب مالك، وتفقه عليه خلق كثير كأحمد بن المعدل وسحنون وابن حبيب، دارت عليه الفتيا في أيامه إلى أن توفي عام 212هـ (انظر المدارك للقاضي عياض، وانظر : «نكت الهميان، في نكت العميان» للصدفي ص : 197) وبنو الماجشون هم من أصل أصبهان، انتقلوا إلى المدينة المنورة، فكان أحدهم يلقي الآخر، فيقول : «شوني، شوني» يريد بذلك : كيف أنت ؟، فلقبوا بالماجشون، كذا ذكره يعقوب بن سفيان الفسوي، كما في أنساب السمعاني 428/ب، وأبو بكر بن مردويه في تاريخ أصبهان.. قال المجد : ماجشون : بضم الجيم وكسرهما وإعجام الشين علم محدث معرب (ماه كون) أي لون القمر وزاد عليه شارح القاموس الزبيدي البلجرامي فتح الجيم، هو أبو سلمة يوسف بن يعقوب بن عبد الله ابن أبي سلمة دينار مولى آل المكندر.. وعلى كسر الجيم اقتصر السمعاني، ثم النووي في شرح مسلم، وابن حجر في التّقريب، وقال السمعاني : «الماجشون»=

أجاب به الإمام القوري حسبما في أجوبة الفاسي، وفي الاستنابة وغيرهما، ونظمه في العمل المطلق بقوله : «وقد أجزى صرف فائد الحبس...».

وأحيانا ينفق منها على تحصين الثغور، وإنارة الدروب، وتنظيف الشوارع، وتوزيع المياه العذبة لري الظمان، وإغاثة الملهوف، ومساعدة المحتاج..

وقد جاء في بعض كتب الفقه الإسلامي ما يفيد أن ما كان لله، فلا بأس أن يستعان بفضله في بعض..

وفي نوازل ابن سهل : «ما كان لله، لا بأس أن يستعان بفضله في بعض، وينقل بفضله إلى بعض».

وعلى القول الراجح الذي جرى العمل به يقيد ما يصرف بأن يكون فاضلا عن كفاية المصرف المعين...

وبذلك أجاب ابن الإمام، إذ قد سئل عن صرف أحباس المساجد المحتاجة إلى الإصلاح إلى إمام مجسد آخر...

ونص الجواب : «الأحباس سنتها أن تكون موقوفة على ما حبسها عليها محبسها، ولا ينبغي نقلها، ولا يجوز أن تصرف إلى غير ما حبست عليه مادام المحبس عليه محتاجا إليها، وإنما يصرف الفاضل منها إلى نوع ما حبست فيه، فتصرف بالاجتهاد والتحري للعدل إلى ما لا حبس له، للضرورة الداعية إلى ذلك، إذ هي بيوت الله تعالى كلها، والمراد منها واحد فمن أخذ الفاضل على هذا الوجه طاب له...».

وأجاب، أيضا، ابن الإمام عن صرف فضل حبس مسجد فيما يحتاج إليه مسجد آخر بقوله : إذا فضل عن حاجته، وإقامة حاله والتوسع عليه، كما ذكرتم، ثم فضل، صرف في حاج مسجد آخر، وكان ذلك أولى من اختزانه وتعريضه لاغتيال يد خائنة... إذ المساجد كلها بيوت الله عز وجل...».

=بالفارسية : الورد«فلعله بين المعنى المستعمل عند الفرس، وهو حقيق بذلك تماما وتبعه محشي المذهب لفظا، وشارح الشفا معنى حيث إنه قال معناه : الأبيض المشرب بحمرة معرب : «ماه كون» معناه لون القمر (انظر : «المغانم المطابة في معالم طابة» للمجد الفيروزبادي ص : 366، تحقيق الأستاذ حمد الجاسر؛ ودراسة ونقد : «نظرات في كتاب» : «المحدث الفاضل، بين الراوي والواعي» للرامهرمزي للأستاذ أبو محفوظ، الكريم معصومي، البعث الإسلامي، ص : 87، ع : 7، مج، 30، دجنبر 1985 لكهنؤ (الهند).

من التشريعات التي وضعت في العصر المريني :

ومن التشريعات التي وضعت في العصر المريني ما أفتى به أبو محمد عبد الله العبدوسي في مسألة جمع أحباس فاس في نقطة موحدة، فقد قرر إباحة جمعها كلها في نقطة واحدة وباب واحد لا تعدد فيه، بأن تجمع مستفادات مختلف المساجد كلها، ويقام منها ضروري كل مسجد، ولو كانت أوقاف بعض المساجد قليلة، فيوسع من غنيها، ويقدم الجامع الأعظم قبل جميعها... ثم الأعر فالأعر...

وذهب بعض الفقهاء إلى أنه إذا كان الطريق العام ضيقا، والمسجد واسعا، لا يحتاج إلى بعض زادت الزيادة في الطريق من المسجد، لأن كلا منهما للمصلحة العامة... وقد سئل محمد بن الحسن عن الطريق إذا كان واسعا، فبنى أهل المحلة مسجدا للعامة، وهو لا يضر بالطريق ؟ فأجاب قائلًا : « لا بأس به، لأن الطريق للمسلمين، والمسجد للمسلمين... ».

وقال بعض أهل الشورى بقرطبة في الفاضل من غلة أحباس المساجد أنها تصرف في بقية سائر المساجد التي لا غلات لها، بعد أن يعلم أنها لا تحتاج إلى ذلك... وقال غيره : قول : ابن القاسم : انها لا تصرف لها وإنما يشتري بها أصول، يتوقف عليها، ويوسع من ذلك إليها من جميع ما يحتاج إليها في وقودها وحصرها وجميع آلاتها وقومتها، وغير ذلك من ضروريتها، وعليه أكثر الرواة...

وقال ابن الماجشون في العتبية: (18) «الأحباس كلها إذا كانت لله أنتفع ببعضها في بعض» كما ذكر ذلك ابن راشد البكري القفصي... ومن سماع ابن القاسم من كتاب الجنائز ما نصه :

(18) ألف كتابي المستخرجة أو العتبية محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن عتبة العتبي (ت 255 هـ) وهو قرطبي أندلسي سمع من سحنون، ويحيى بن يحيى، وسعيد بن حسان، كان حافظا جامعاً للمسائل.. والعتبية استخرجها من الواضحة لعبد الملك بن حبيب، وكانت محل ثقة الأندلسيين والإفريقيين وقتاً ما، حتى قال فيها ابن حزم : «لها عند أهل العلم بإفريقية القدر العالي، والطيران الحثيث، [الديباج ص : 239] وتكلم فيها محمد بن عبد الحكم، قال : رأيت جلها كذبا، وسائل لا أصول لها، قال ابن خلدون : واعتمد أهل الأندلس كتاب العتبية، وهجروا الواضحة، وما سواها ص : 1024 / 3، مقدمة[.

«... وأما بناء المسجد للصلاة فيه على المقبرة العامة، فلا كراهية فيه كما قال: لأن المقبرة والمسجد حبسان على المسلمين لصلاتهم، ودفن موتاهم» فإذا أعفت المقبرة، ولم يمكن التدافن فيها، واحتيج إلى أن تتخذ مسجدا يصلى فيه، فلا بأس بذلك، لأن ما كان لله، فلا بأس أن يستعان ببعض ذلك على بعض، على ما كان النفع فيه أكثر، والناس إليه أحوج... انتهى بنقل الشيخ الرهوني في حاشيته...

وعليه العقباني كما لمن ذكر... ولا يخالفه ما في «الفائق» عن ابن الحاج قال :

«ما جهل سبيله من الأحباس، أفتى ابن القطان بوضعه في بناء السور، بخلاف ما علم سبيله، لأن ذلك مبني على ما للقرويين، وهو خلاف ما عليه الأندلسيون الذي به العمل، وحجة غير واحد، وأيضا كما في أجوبة الفاسي: «بقاء فضلات الأحباس المستغنى عنها موفرة، عرضة لتلفها، وإمداد اليد العادية إليها، وقطع لأجرها عن المحبس، إذ هي صدقة، والصدقة لا ينتفع صاحبها بها إلا بإيصال نفعها إلى المحتاج إليه...».

وقد ورد أيضا، في الأجوبة الكبرى للشيخ سيدي عبد القادر الفاسي لما سئل عن وجه ضم أحباس المساجد والمدارس إلى الجامع الأعظم : القرويين، وجعلها جميعا إلى ناظر واحد، أن ذلك بناء على أن ما كان لله، فإنه يجوز صرف بعضه في بعض...».



الأحباس لله يجب أن ينتفع بعضها من بعض :

وهكذا نجد بعض العلماء استأنسوا بقول أصبغ وابن الماجشون : أن الأحباس، وهي لله، يجوز أن ينتفع بعضها من بعض كما هو مذهب الأندلس، خلافا لمذهب القرويين، كما أن في العلماء من شبه عملية الإصلاح هذه بحالة الحاكم الذي يجمع أموال أهل البلد جميعهم، ثم يأخذ في الإنفاق عليهم بالسوية...».

واستمر عمل تونس بصرف فواضل الأحباس بعضها في بعض، ومن ذلك جواز أخذ المدرس مرتبه من فواضل الأحباس لأنه من المصالح كما في المعيار.

ولأصبغ وابن الماجشون... أن ما يقصد به وجه الله تعالى يجوز أن ينتفع ببعض في بعض، وفي الواضحة (19) لابن حبيب، قال أصبغ : سمعت ابن القاسم يقول : لو أن مقبرة عفت فبنى قوم عليها مسجدا لم أر بأسا، وكذلك ما كان لله، فلا بأس أن يستعان ببعضه في بعض، فهذا ابن القاسم مثل قول ابن الماجشون وأصبغ، وهو أرجح وأظهر في النظر، لأن استيفاء الوفر في سبيل الخير أنفع للمحبس، وأنمى لأجره، ثم قال بعد البحث فيما يناسب لابن القاسم أولا وبيان ما يترتب عليه من الأشكال... فالراجح ما ذهب إليه ابن الماجشون وأصبغ، وبه أخذ القاضي ابن رشد في فتواه فجوز أن يرم مسجد من وفر مسجد غيره.

ونص المراد من جواب الثاني... المسألة ذات خلاف في القديم والحديث، والذي به الفتيا إباحة ذلك وجوازه وتسويغه لأخذه، وهكذا ما روى عن ابن القاسم، رواه ابن حبيب عن أصبغ عنه، وبه قال عبد الملك ابن الماجشون وأصبغ، وأن ما قصد به وجه الله يجوز أن ينتفع ببعضه في بعض إن كانت لذلك الحبس غلة واسعة ووفر كثير يومن من احتياج الحبس إليه حالا ومالا، وبالجواز أفتى ابن رشد في رم وإصلاح مسجد من وفر مسجد غيره، وإلى هذا ذهب الأندلسيون خلاف مذهب القرويين، والأصح، الجواز، وهو الأظهر في النظر والقياس، لأن إنفاق الوفر في سبيل الخير كمسألتنا أنفع للمحبس، وأنمى لأجره، وأكثر لثوابه، ثم قاله في بسط الكلام في توجيه هذا القول، وتزييف مقابله بمثل ما للعقباني سواء، فمن أجل هذه الأشياء كان الراجح ما قاله ابن الماجشون وأصبغ وابن القاسم، وأفتى به ابن رشد والأندلسيون ثم قال : وهذا كله في أحباس غير الملوك، وأما أحباس الملوك فلا خلاف في جواز صرفها في هذا.



(19) عكف أهل الأندلس على الواضحة، ومؤلف كتاب الواضحة الذي يعتبر من أهم أصول الفقه المالكي عبد الملك بن حبيب (ت 238 هـ) وهو أندلسي تعلم بالأندلس، ورحل منها عام 208 هـ، وأخذ عن كثير من أصحاب مالك، منهم عبد الله بن عبد الحكم، ثم عاد إلى الأندلس...

وسئل الشيخ التاودي ابن سودة عن قضية، وهي : أنه لما تهدمت مكناسة الزيتون، ورباع أوقافها بالزلزلة العظيمة، (20) ولم يكن وفر حينئذ، يصلح به ذلك، وتعطلت الخمس في كثير من مساجدها أذن من يجب أسماه الله، أن يباع بعض الأوقاف، ويصلح به مسجده أو يشتري مثلها حبسا، فاشترى أحد من الناس دارا من تلك الرباع الموقوفة دثرة خربة، كانت دار صابون، من ناظر الحبس المنتصب لذلك في حينه بعد إعمال الموجب في ذلك من صدع كثير من المساجد المذكورة وأوقافها، وعدم الوفر حينئذ، وإن في بيع بعض الأوقاف، وإصلاح مسجده أو شراء مثله مكانه صلاحا وسدادا، ولولا ذلك ما حصل نفع لواحد منهما، بموافقة من يجب، وبنائها دار صابون كما كانت، وأحدث عليها طرازا، وصير على ذلك نحوا من ألفي أوقية، حسب ما قومه أهل البصر بذلك الآن، وبعد مدة من عشرين سنة من يوم العقد، قام من ناب عن الحبس على المشتري المذكور، ورام نقض ذلك البيع، وإبطال تلك الموجبات، ونفى المشتري وما صيره على ذلك، فهل سيدي له مارام وطلب بعد فعل المشتري ما وجب أم لا ؟ وعلى فرض الحكم بطلبه، ورد الحبس إلى محله، فما الحكم في صائره ؟ فهل يأخذ المشتري قيمة بنائه قائما الآن أو منقوصا ؟ أو ما اشتراها به أو يستبد بالعلو الذي أحدثه طرازا ويأخذ قيمة بناء الباني ؟ أو يكونان شريكين، هذا بقيمة بنائه، والآخر بقيمة أرضه ؟ ... !

بينوا لنا...

فأجاب : الحمد لله صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا.

... إنه إذا كانت الدار التي بيعت لانهدامها وخرابها حبسا على مسجد بعينه، وتهدم ذلك المسجد أيضا، ولم يوجد ما يبني به، وتعذر الانتفاع بكل منهما، وثبت ذلك كما يجب، فما فعله القاضي رحمه الله سائغ ماض،

(20) انظر حديث الزلزلة العظيمة في : «اتحاف أعلام الناس» ص : 4/464؛ قال الضعيف، نقلا عن تاريخ الحاج المسناوي الرباطي : «في يوم السبت السادس والعشرين من محرم فاتح العام الموافق 1555/10/21، وقعت زلزلة عظيمة، ودامت نحو أربعة أدراج، وذلك قبل الزوال بثلاثين درجا...

لا سبيل إلى حله، ولا طريق إلى نقضه، لقول ابن رشد «وفيها لربيعه، أن الإمام يبيع الحبس، إذا رأى ذلك الخراب، وهي إحدى روايتي أبي الفرج عن مالك «مع فرض أن الدار المذكورة وقف على مصالح المسجد، ولا مصلحة له أعظم من عمارته، وإقامة بنائه، وإن كانت الدار المذكورة ليست حبسا على المسجد على العموم، بل على شيء معين كتدريس أو قراءة حزب، أو كانت حبسا على غير المسجد الذي أريد بناؤه بثمنها فبيعها في ذلك غير جائز ولا سائغ، ولا سيما على القول بأن الأحباس لا يجوز صرف بعضها في بعض، ولو كان وفرا فاضلا، كما هو قول ابن القاسم، وهو المشهور، قال ابن علال في نوازله : «الصواب أن لا يصرف ما حبس على صنف لصنف آخر» وقال ابن سهل ما ملخصه : «شاور بعض القضاة بقرطبة في مسجد أراد جيرانه الزيادة فيه من دار حبس مجاورة له ؟ فأجاب ابن عتاب : بأنه لا سبيل على مذهب مالك إلى تغيير شيء من الأحباس لتوسعة المسجد ولا غيره إلا في مسجد الجامع أو في طريق المسلمين، إلى أن قال : «ولا أقول بتغيير الحبس بوجه من الوجوه لما بينت ووقفت لك». وإذا لم يثبت أن بيع الدار كان على وجه سائغ، وقلنا إنه يرد، فللمشتري أن يرجع بالثمن، وبقيمة البناء قائما للقاعدة التي ذكرها ابن الحاجب وهي : «أن كل من أوصل نفعا لغيره من عمل أو مال بأمر المنتفع أو بغير أمره، مما لا بد له منه بعزم، فعليه أجره العمل ومثل المال». ولأن من أصلح بقصد المحاسبة، فله ذلك، حيث كان ذلك الحبس مفتقرا للإصلاح لوجوب إصلاحه بخلاف غيره، ولأن هذا المشتري ذو شبهة، فتكون له الغلة وقيمة البناء، وما زاده في الحبس قائما، ثم يبقى من النظر أن يقال : إن كان القائم في النازلة هو الحبس، أو وارثه، من يكون له إصلاح ذلك الحبس، ويقضي له دون غيره فظاهر، وإن كان القائم أجنبيا أو ناظرا أراد أن يعطي المشتري ما أنفقه على هذا الحبس من حبس آخر، ويجعل ما يأخذه بذلك المدفوع لحبس آخر مغاير له، فلا إخاله يلزم الباني... لأنه فضول بالنسبة لذلك، وحينئذ إن كان متطوعا بدفع المال على أن يبقى الدار بعد بنائها كلها محبسة فيما كانت محبسة فيه، فذاك، وإلا فلقاضي الوقت، أصلحه الله، أن يشرك الباني مع الحبس بما يعود عليه به من النفع أكثر من شركته مع حبس آخر... والله أعلم...

قال سيدي المهدي الوزاني في معياره : «قلت : الصواب إمضاء هذا البيع، وعدم البحث فيه، إذ لا خفاء أن للضرورة أحكاما، ليست تثبت في الاختيار... والشيخ المجيب رحمه الله تعالى، كأنه غفل عن قولهم : «الضرورات تبيح المحظورات» وعما في السؤال من كون الخمس تعطلت في المساجد وإن في بيع بعض الأوقاف لإصلاح المسجد صالحا وسدادا، ولولا ذلك ما حصل نفع.

وعليه، فلو فرضنا أن الحبس لا يسوغ بيعه أصلا، لجاز بيعه هنا لهذه الضرورة كأكل الميتة والخنزير، إذا اضطر إليهما، وكبيع الحبس المعقب إذا خيف الموت، ومعلوم من قواعد الشرع : أنه إذا اجتمع ضرران ارتكب أخفهما، فكيف إذا تعارضت مصلحة ومفسدة كما هنا، لأنه لانفع في ترك البيع أصلا، وفي البيع منفعة وأي منفعة، وبيان ذلك، أنه لو لم تبع هذه الدار لم تصل الخمس ولم ينتفع بها، أي الدار، ولما بيعت رجعت الصلوات الخمس تقام في المسجد كما كانت، وبطلت منفعة الدار فقط، ففي ترك البيع عدم الإنتفاع بهما معا، وفي البيع ترك الإنتفاع بالدار فقط... وما ذكره من أن الدار إذا كانت حبسا على شيء معين كتدريس أو قراءة حزب أو كانت حبسا على غير المسجد الذي أريد بناؤه بثمانها فبيعها في ذلك غير جائز...» يرد بقول المختصر : «لا عقار وإن حُرِبَ إلا لتوسيع كمسجد»، وظاهره سواء كان حبسا على معين أو غير معين، وأنه في ذلك كله لا يدخل في المسجد إلا بثمان، وهو ظاهر النقل في التوضيح والمواق وغيرهما...

وما نقله المجيب رحمه الله عن ابن هلال من أن ماكان لله لايجوز صرف بعضه في بعض...» خلاف المعمول به من جوازه، وهو اختيار المتأخرين، ومعلوم أن مابه العمل مقدم على غيره، ولو كان مشهورا، فكيف إذا اختاره، وأفتى به غير واحد كما هنا، فما كان من حق الشيخ المجيب أن يعدل عنه في فتواه لأنه أي المعمول به مقدم في الحكم والفتوى على غيره...

وقد أجاز جماعة من المتأخرين صرف فوائد الأقباس بعضها في بعض، وقالوا : «لا بأس بما هو لله أن يصرف فيما هو لله...» وكان ابن السليم قاضي قرطبة يرى هذا الرأي، وينقل فوائد الأقباس إلى غير مصرفها مما هو لله... ورأى ذلك غيره من القضاة، ورخصوا فيه، فعلى هذا يصح صرف الزيت من مسجد إلى مسجد آخر محتاج إليه مثلا كما في الماضي...

وقال ابن لب في جواب آخر : قد قيل في الأحباس المعلومة المصرف، بجواز صرف فائدها في غير مصرفها مما هو داخل في باب الخير، وخفف ابن السليم في صرف الأحباس بعضها في بعض، وفعل ذلك غيره من القضاة بقرطبة، وهو قول ابن حبيب في كتاب المحبس من واضحته».

ولقد أجمل الصديق الأخ الدكتور محمد عبيد الله الكبيسي المدرس بجامعة بغداد بأنه ليس بين الفقهاء خلاف حاد في هذه المسألة : فالمالكية والحنابلة وأبو يوسف والزيدية لم يذهبوا إلى عدم اشتراط تعيين المصرف في الصيغة، إلا لأن للوقف مصرفا تنصرف إليه الصيغة عند عدم النص فيها على مصرف معين، وهو الفقراء والمساكين أو ما يحدده العرف من الجهات... وهذا المسلك ليس غريبا عن الشافعية على وجه الإجمال، فقد ذهبوا - من بعض وجوههم - إلى صحة ذلك أيضا، بل جزم البعض بترجيح صحته... وجعلوا جهة الصرف حينئذ جهة من جهات البر، أو الفقراء والمساكين، وهو ما ذهب إليه متأخروا الحنفية، وعليه الفتوى عندهم، وبذلك لا يكون في المسألة خلاف يذكر... (21)



وباعتبار الأوقاف الإسلامية تراثا خاصا لجماعة المسلمين وتخصيص مداخلها وأوقارها للقيام بشعائر الإسلام، فقد كان ملوك المغرب عموما، وملوك الدولة العلوية خصوصا، أكبر حراسها، وأحرص الناس على حفظها وحياتها من العبث الضياع، وعدوان الأيادي الأثيمة يأذنون بالإنفاق من أحباس جهة على جهة أخرى متى كانت المصلحة الإسلامية تقتضي ذلك...

ولقد كان من أهم ما تميز به السلطان سيدي محمد بن عبد الله، جرأته على الاسترشاد بروح النصوص، وعدم الوقوف عند حرفيتها، فيما يتعلق بأملاك الأوقاف، فقد كان رحمه الله يرى أن القصد هو روح التشريع

(21) أحكام الوقف ص : 1/260.

لا لفظه، ولهذا نراه يصدر أمره عند ماهد الزلزال مساجد مدينة مكناس ببيع بعض الأوقاف، كما قدمنا، من أجل إصلاح المساجد، وبهذا سن رحمه الله عادة جعل الوقف متحركا بحسب المصلحة العامة، لأنه أدرك أن جموده لا يحصل غرض الحبس.

* ■ *

وهذا مولانا الحسن الأول رضي الله عنه فقد وجه إليه السفير السيد الحاج محمد الطريس يعرض على أنظار جلالته حالة البيمارستان لمدينة طنجة الذي تداعى للسقوط، ودبت في أوصاله جراثيم الضياع والتلاشي، وعدم ملجأ آخر للمرضى والزمنى والعجزة، فأجابه المولى الحسن بظهير شريف مؤرخ بتاسع ذي الحجة عام 1306هـ يأذن فيه ببناء المارستان والزيادة فيه، وجعل مرتب للمرضى تقوم به ضرورياتهم، وجعل مرتبا لمن يبر بهم، ولمن يعالجهم... والإنفاق على ذلك كله، من أحباس جامع طنجة حيث لا أحباس للمارستان المذكور....».

* ■ *

وقد عبر المولى محمد بن عبد الرحمن عن الإذن بالإنفاق من جهة على جهة أخرى في ظهير بعثه إلى مندوب خارجيته بطنجة السيد امحمد بركاش بتاريخ 3 جمادى الأولى عام 1290هـ ففي هذا الظهير الشريف يقول سيدي محمد : «والمحبس قصد بما حبسه انتفاع المسلمين بمستفاده، وصرفه من مهماتهم الدينية، فلا وجه لمن يريد أن يحول بينه وبين ما قصده، وهذه أمور دينية، ينبغي الاهتمام بها....».

* ■ *

وفيما يخص استعمال أملاك الأحباس وإحالتها وصرفها في مهمات الفائدة الدينية والاجتماعية نجد أمامنا ظهيرا يوسفيا كتب بمراكش في 16 شعبان 1331 الموافق 21 يوليوز 1913 يقول : جرت العادة بتخصيص مدخول الأحباس في مصالح المحلات المحبس عليها طبق ما نص عليه المحبس... ومن العادة الجارية أيضا، أن يوخذ ذلك المدخول اللائق لإصلاح الأملاك المحبسة وتعهدها وصونها، كما يوخذ منه أيضا ما تقام به شعائر

الدين وتعليم العلم وإعانة العلماء والأعمال الخيرية والمصلحة العمومية
العائد نفعها على المسلمين....

وبناء على ذلك فإن الوزارة لها الحق في أن تستعمل الحبس في بناء
مسجد أو مكتب للعاجزين الفقراء أو مستشفى أو غير ذلك من الأعمال
بقصد نفع المسلمين... وذلك إما بثمان قليل، أو بلا ثمن أصلاً، لكن لا يقع
شيء من هذا إلا بعد صدور أمرنا به، وهذا التخصيص لا يدخل فيه ملكية
القصار، وليكن تمشيك على مقتضى أمرنا الشريف بكريم ظهيرنا هذا.
والله يعينك ويسددك...

والسلام



يخلص مما سبق أن الأصول والرباع، والبنائيات والأملات، التابعة
للأوقاف إذا تداعى جلها للسقوط، وآلت إلى التلاشي والضياع، يسوغ لمن
يسهر على شؤونها، ويرعاها حق رعايتها أن يقوم بترميمها، وتقويم
منآدها، لأن من المعلوم، أنه من مستفاد البعض يتلافى البعض، ويتدارك
الإصلاح، ويداوى ما عليها من عاهة التخريب والاجتياح...

وهكذا نجد أن الأولين من السلف الصالح كانوا أفهم لروح التشريع،
وأعمق وعياً لروح القانون، وأوضح رؤى لهدف الواقف الذي كان يتغيا
بعث الروح الإسلامي واستمراره وبقائه.

فبإحياء ما رصده الأولون من وقوف ومبرات دارة لفائدة الإسلام،
يناط بقاءه، ويعود رواؤه، وينضر إهابه، ويتجدد شبابه...

الجلسة - الجزاء - الزينة

إجارة الوقف :

الجلسة والجزاء والزينة ضرب من إجارة الوقف، وإجارة الوقف، كإجارة الملك، فيما يشترط لانعقادها وصحتها ونفاذها في العاقلين، وفي المعقود عليه، وفي الصيغة، وفيما يترتب عليها من الأحكام والحقوق، بيد أن الاحتياط لجانب الوقف، ورعاية مصلحته اقتضى أحكاما خاصة بإجارة الوقف في عدة مواضع...

والذي يملك استغلال الوقف بالإجارة ونحوها من مزارعة ومساواة إنما هو الناظر دون الموقوف عليه...

والفقهاء اختلفوا في مدة إجارة الوقف اختلافا كبيرا... وكان الأساس لهذا الاختلاف في وجهات النظر بينهم، هو اعتبار مصلحة الوقف، وتجنب ضياعه وخرابه وخوف إلحاق الضرر به وبالمستحقين.



فمنهم من يرى أن إجارة الوقف لا تصح مطلقا، بل يجب تحديدها بمدة معينة، وإلى هذا ذهب جمهور الفقهاء من الشافعية والحنابلة، والمالكية⁽¹⁾، وبعض متأخري الحنفية.

فإطلاق الإجارة في الوقف لا يجوز، وذلك نتيجة للأسباب التالية :
إن أحوال الناس متغيرة ومتطورة، وقد يزيد ذلك في أجرة الوقف أو ينقص منها، فالجمود على إجارة طويلة الأمد يضر بأحد الأطراف... ثم إن المدة في إجارة الوقف إذا طالت أدى ذلك إلى اندراس الوقف وخرابه. وبالتالي إلى الإضرار بالمستحقين⁽²⁾، كما أن إطلاق الإجارة قد يؤدي إلى أن يمتلك

(1) انظر شرح الخرشي ص : 7/99 ورسالة في حكم بيع الأحباس «لأبي زكريا يحيى بن محمد الحطاب، مخطوطة في دار الكتب المصرية. رقم : 427 فقه مالكي - ص 27.

(2) رسالة الحطاب ص 27.

المستأجر الوقف بطول المدة. فتندرس سمة الواقفين، ويتسم بسمة الملكية، خاصة في حال كثرة الظلمة، وتغلبهم واستحلالهم لما حرم الله (3).

* ■ *

فهل من المصلحة أن يبقى كثير من أراضي الوقف وبساتينه وعقاراته لا تدر إجارة على أهله إلا دراهم معدودات، في الوقت الذي أدخل فيه للمستأجرين الثروات الطائلة، والدنانير المؤلفة؟ وما ذلك إلا لأن إيجارتها الطويلة قد عقدت منذ زمن سحيق، حيث كانت الأيام على شيء كثير من العسر...

والناظر إذا أكرى العين الموقوفة بغير أجرة المثل، ضمن تمام أجرة المال إن كان ملياً، وإلا رجع على المستأجر. لأنه مباشر، وكل من رجع عليه لا يرجع على الآخر هذا ما لم يعلم المستأجر بأن الأجرة غير أجرة المثل، فإن كلا منهما ضامن، فيبدأ به (4).

وقد نص فقهاء الحنفية على صحة الإجارة فيها بأقل من أجرة المثل إذا كانت غير مرغوب في إيجارتها إلا بالأقل، كما إذا نابت الوقف نائبة، أو كان عليه دين، ويلاحظ بأن كون الوقف لم يرغب فيه الناس إلا بالأقل، لا يعتبر نزولاً عن أجر المثل، لأن المثل إنما تعتبر بالرغبات، فإذا كان لا يرغب فيه إلا بالأقل صار هو أجر المثل.

* ■ *

الجلسة، والجزاء، والزينة، والقانون المغربي :

حق الزينة، وحق الجزاء، وحق الاستيجار، سار على هذه الحقوق، القانون المغربي بأنها حق عيني أصلي، كحق الملكية، وحق الانتفاع، وحق الارتفاق...

وغير خاف أن الحقوق العينية تنقسم إلى قسمين رئيسيين :
(1) حقوق عينية أصلية.

(3) ص : 2/90 الكبيسي.

(4) حاشية العدوي على الخرشي ص : 7/99.

(2) وحقوق عينية تبعية...

والحقوق العينية الأصلية هي حقوق تقوم مستقلة بذاتها، فهي لا تستند في وجودها إلى حقوق أخرى، فهي تنشأ وتحيى مستقلة دون أن تتبع حقوقا غيرها، وهي في قانوننا المغربي ثلاثة أشياء أساسية هي :

(1) حق الملكية.

(2) وحق الانتفاع.

(3) وحق الارتفاق.

وذلك إلى جانب حقوق عينية أخرى، قليلة الأهمية، نسبيا، يسير عليها القانون المغربي كحق الاستيجار، وحق الزينة، وحق الجزاء.

وفي الظهير المحدد للتشريع المطبق على العقارات المحفظة (5). نجد أنه تعتبر عقارات بحسب المحل الذي تنسحب عليه :

أ - الحقوق العينية الآتية :

(1) ملكية العقارات.

(2) الانتفاع بهذه العقارات...

(3) الاحباس...

(4) حق الاستعمال والسكنى.

(5) الكراء الطويل الأمد...

(6) حق السطحية.

(7) الرهن الحيازي.

(8) حقوق الارتفاق والتكاليف العقارية.

(9) الامتيازات والرهن الرسمية...

(10) الحقوق العرفية الإسلامية كالجزاء، والاستيجار، والجلسة، والزينة،

والهواء...

* ■ *

... والأصل في الانتفاع بالوقف هو أن تستغل كل عين من أعيانه بما يليق بها لتنتفع بمنفعتها الجهة الموقوف عليها، ويكون أنفع للوقف، وأفيد

(5) 19، رجب عام 1333 / موافق 2 يونيو 1915.

للموقوف عليهم من غيره، أو بما تقتضي به الحاجة والضرورة بحيث يتحتم المصير إليه، إبقاء على العين الموقوفة، واستمرار الانتفاع بها قدر المستطاع، ولا يتأتى هذا إلا بالعمل على صيانتها، وحفظها من أن يلحقها الخراب والضياع!!

والانتفاع بالأعيان الموقوفة أو استغلالها، سواء كانت عقارات أو منقولات إنما يكون بحسب ما تصلح له العين الموقوفة من إيجارها أو زراعتها أو غرسها أشجاراً، أو المساقاة عليها مع الأخذ بمراد المحبس في حجة وقفه بنظر الاعتبار، وشرطه في كيفية الانتفاع...

ومما اتفق عليه الفقهاء المسلمون أنهم لا يجيزون إجارة الموقوف مطلقاً لمدة طويلة نسبياً، ولو بعقود مترادفة، وذلك لأن المدة الطويلة، قد تؤدي إلى إبطال الوقف، لأن من يرى المستأجر يتصرف في العين الموقوفة كيف يشاء أو كما يتصرف الملاك، على طول الزمان، يظنه مالكا للرقبة!!..

وهذا هو الأصل الذي قرره الفقهاء في إجارة الوقف، فقد وجدت استثناءات في بعض الأزمان والعهود أمكن معها إجارة الأعيان الوقفية لمدة طويلة لأجل الضرورة، وذلك بأن يكون الموقوف محتاجاً للتعمير والإحياء، أو الإصلاح والترميم، ولم يكن للوقف ما يعمر به، وليس هناك من يقبل استئجاره، وتعجيل دفع أجرته، وتعذر استبداله بغيره لسبب من الأسباب، فيدفع في هذا الحال الضرر المحقق بالضرر المحتمل، فيعطى الوقف لمدة طويلة الأمد...



مدة إجارة الوقف :

اختلف الفقهاء في مدة إجارة الوقف اختلافاً كبيراً، وكان الأساس لهذا الاختلاف في وجهات النظر بينهم هو اعتبار مصلحة الوقف، وتجنب ضياعه وخرابه، وخوف الحاق الضرر به وبالمستحقين...

وهكذا فقد أجاز الفقهاء إجارة الوقف إجارة طويلة، إذا كان في ذلك مصلحة للوقف، وبذلك يقول العلامة ابن القيم (6). بعد رده القول بجواز

(6) أعلام الموقعين ص : 226/3.

مخالفة شرط الواقف ما نصه : « فلا يحل لفت أن يفتي بذلك، ولا حاكم أن يحكم به، ومتى حكم به نقض حكمه، إلا أن يكون فيه مصلحة للوقف، بأن يخرب، ويبطل نفعه، فتدعو الحاجة إلى إيجاره مدة طويلة، يعمر فيها بتلك الأجرة، فهنا يتعين مخالفة شرط الواقف، تصحيحا لوقفه، واستمرارا لصدفته... »



فحينما تكثر الأملاك الحبسية، ويتسع نطاقها، ويحيط بها الإهمال من كل جانب، يعترىها نوع من التعطيل والجمود، لدرجة تكاد تضيع وتتلاشى أو تصبح أرضا مواتا، خرابا يبابا!!!.. وقد طفق الناس - اعتبارا لحالة الأراضي المهملة - يملكون العقارات الموقوفة تملكا محضا، وإن ظلت عليه شية من مسحة الوقف باسم الجزاء والاستيجار ونحوها من الحيل التي جرأت الظلمة فيما بعد، على اختلاس المدارس والمساجد وأعيان الوقف مباشرة مع عقاراتها الموقوفة عليها بدون التذرع بهذه الحيل في زمن أثر كثير من أبنائه الدنيا على الدين، والرديلة على الفضيلة لفرط جشعهم وشدة نهمهم وشرهم، فلم يفكروا في الحال ولا في المآل، فقل المحبسون، وكثر المترامون الطامعون، وعظمت غبطة المشتركين مع الأحباس في الاستبداد بالجميع، ومحو اسم الحبسية منها في مقابل النزر الضئيل من المال، وفتحت أمامهم أبواب عقود الزينة والجلسة والمفتاح بحق وبغير حق، وأبواب عقود الجزاء على التبقية، التي أتت على البقية الباقية، وباءت الأحباس فيها بصفقة المغبون، وقضية الاستغراق التي لا مبرر لها شرعا غير مجهولة، ثم أتت مشكلة المناقلة التي رخص فيها المتأخرون بشروط قلما توجد... فنخر جسم الأحباس لجهل بعض النظار، وتساهل القضاة والعدول في تطبيق شروط تلك المناقلة، وتلتها مصيبة البيع على ما فيه من خلاف!!

ولقد اتخذ التصرف بعقارات الأوقاف اتجاها عكسيا مناقضا لفكرة الوقف، وأسعفه الفقه بصيغ جديدة أخرى فيها التحايل على النصوص أكثر مما فيها التوسع لنطاقها، فإذا العقارات الوقفية تعود إلى نطاق الملكية الفردية كمن يعود إلى حظيرته بعد طول غياب إذا ما فرغ من مهمته...

فإذا الإجارة الطويلة والإجارتان، وما دار حولهما من أنواع الاستغلال كالجلسة والزينة والحكر وسواها من صور التصرف والاستغلال، تأكل الأوقاف وتكبلها عن مقاصدها.



ولقد اتخذت وزارة الأوقاف، قبل الاستقلال، في الشمال المغربي مواقف مشرفة في هذا الموضوع، حيث وجه الوزير أحمد الغنيمة كتابا يقول فيه : «يعلم من هذا الكتاب الممضي باسمنا بصفة رئاسة الوزارة، واعتماد رتبة الصدارة أنه نظرا للضرورة الملحة القاضية بتطبيق الظهير الشريف الصادر بتاريخ 29 محرم عام 1357 موافق 31 مارس عام 1938 في شأن تصفية الأملاك الحبسية من شوائب الجلسة والزينة وغيرهما... ونظرا إلى وجوب تعيين لجن تقوم بوضع حل لتلك الأملاك، وإجراء سداد مع المنتفعين، فإننا نأمر بأن تؤسس في كل من مدينة تطوان وشفشاون والعرائش والقصر الكبير وأصيلا لجنة توكل إليها هذه المهمة، وتؤلف على النسق الآتي :

الرئيس : قاضي المدينة.

العضو : عالم فقيه يختاره وزير الأحباس.

العضو : كاتب يعينه وزير الأحباس من إدارته، ناظر أحباس تلك المدينة عدلان يعينهما القاضي للشهادة على ما يقع إبرامه بين الطرفين...

والواقف عليه يجري على مقتضاه، ولا يتعداه لسواه. والسلام.

في 20 شعبان عام 1357 موافق 15/10/1938.



إجارة الوقف لمدة طويلة :

وتحت عنوان : «إبطال حيلة لتأجير الوقف مدة طويلة» كتب شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية (7) ما يأتي : «ومن الخيل الباطلة : تحيلهم على إيجار الوقف مائة سنة مثلا، وقد شرط الواقف ألا يؤجر أكثر من سنتين أو ثلاثا، فيؤجره المدة الطويلة

(7) «أعلام الموقعين عن رب العالمين» ص 303/3.

في عقود متفرقة في مجلس واحد، وهذه الحيلة باطلة قطعاً، فإنه إنما قصد بذلك دفع المفسد المترتبة على طول مدة الإجارة، فإنها مفسد كثيرة جداً، وكم قد ملك من الوقوف بهذه الطرق وخرج عن الوقفية بطول المدة، واستيلاء المستأجر فيها على الوقف هو وذريته وورثته سنينا بعد سنين؟ وكم فات البطون اللواحق من منفعة الوقف بالإيجار الطويل؟ وكم أوجر الوقف بدون إجارة مثله لطول المدة وقبض الأجرة؟.. وكم زادت أجرة الأرض أو العقار أضعاف ما كانت، ولم يتمكن الموقوف عليه من استيفائها؟.

وبالجملة، فمفسد هذه الإجارة، تفوت العد، والواقف إنما قصد دفعها، وخشي منها بالإجارة الطويلة، فصرح بأنه لا يؤجر أكثر من تلك المدة التي شرطها، فأيجاره أكثر منها سواء كان في عقد أو عقود مخالفة صريحة لشرطه مع ما فيها من المفسدة، بل المفسد العظيمة!!!

وبالله العجب ! هل تزول هذه المفسد بتعدد العقود في مجلس واحد ؟ وأي غرض للعاقل أن يمنح الإجارة لأكثر من تلك المدة، ثم يجوزها في ساعة واحدة في عقود متفرقة؟ وإذا أجره في عقود متفرقة أكثر من ثلاث سنين، أصبح أن يقال: وفي بشرط الواقف، ولم يخالفه؟ هذا من أبطل الباطل وأقبح الحيل!! وهو مخالف لشرط الواقف، ومصلحة الموقوف عليه، وتعريض لإبطال هذه الصدقة، وأن لا يستمر نفعها، وألا يصل إلى من بعد الطبقة الأولى وما قاربها، فلا يحل لمفت أن يفتي بذلك، ولا لحاكم أن يحكم به، ومتى حكم به نقض حكمه، اللهم إلا أن يكون فيه مصلحة الوقف، بأن يخرب ويتعطل نفعه فتدعو الحاجة إلى إيجاره مدة طويلة يعمر فيها بتلك الأجرة، فهنا يتعين مخالفة شرط الواقف تصحيحاً لوقفه، واستمرار لصدقته، وقد يكون هذا خيراً من بيعه والاستبدال به، وقد يكون البيع أو الاستبدال خيراً من الإجارة، والله يعلم المفسد من المصلح...

* ■ *

وعلى هذا فحينما تكثر الأملاك الحبسية، ويتسع نطاقها يكلف المكثرون - إنقاذاً لها - بترميمها وإصلاحها، والبناء أو الغرس لمدة طويلة عليها مقابل انتفاعهم بها، على شرط أن يأتوا بالإصلاح اللازم لإحيائها، أو يبنوا عليها، أو يحفروا الآبار، ويغرسوا الأشجار، وما إلى ذلك.

والمنافع الحبسية هذه تنقسم قسمين :

أولا : الجزاء أو الاستيجار، وهو كراء أرض حبسية، بوجيبة زهيدة، والمكثري يتحمل تحسينها أو البناء عليها، أو غير ذلك...
ثانيا : الجلسة، وهي كراء دار أو حمام أو حانوت أو فندق، وعلى المكثري أن يرمم ما تلاشى بالشيء المكثري أو يزينه...

الأصل في مشروعية الزينة والمنفعة والجزاء...

إن الأصل في مشروعية الزينات والمنافع والجزاءات هي فقط، المصلحة ببيع منفعة الوقف المعطل والمتلاشي بثمن مقسط على الشهور، أو السنين أبدا، بيعا معبرا عنه بالكراء المؤبد، ولولا عقده على ذلك في وقتها لاضمحل اسمه من الوجود، والمستند هو ما صرح به أئمة المذاهب رضي الله عنهم، في مسائل الخراج، فقال أبو العباس بن سريج وعلماء الشافعية: إن سيدنا عمر رضي الله عنه حين استنزل الغانمين على سواد العراق، وصار وقفاً، باعه للأكره والدهاقين الذين يقومون بعمارته بالقدر الذي يقبض منهم مقسطاً مؤبداً في كل عام... قال الأئمة : فكان ذلك المقبوض ثمناً في صورة الكراء...



فالجلسة والجزاء، كراء مؤبد أو غير مؤبد لأمد معلوم، جرت به فتوى علماء الأندلس، كابن سراج وابن منظور في أواخر القرن التاسع الهجري في أرض الحبس حين زهد الناس في كرائها للحرث لما تحتاجه الأرض من قوة الخدمة، ووفرة المعاريف لطول تبويرها، وقصر المدة التي تكون أرض الحبس لها، ولأن الناس يتمتعون من البناء والغرس فيها ثم يقلعون ما أحدثوه فيها من ذلك عند انتهاء المدة القصيرة التي تكرر لها، فأفتى ابن سراج وابن منظور بكرائها على التأبید، ورأيا أن هذا التأبید لا غرر فيه، لأنها باقية غير زائلة، ثم تبعهما على ذلك أهل مصر في القرن العاشر بفتوى ناصر الدين اللقاني في أحكام الأوقاف وجرى العمل بذلك في المغرب وتونس، وتسمى في تونس بالنصبة والخلو، وفي المغرب بالجلسة والجزاء... وقد قال بعض الفقهاء بأن الجلسة والجزاء من الباطل المضاد لنصوص

الشرع، وأنهما بدعة لا يوجد لهما ذكر عند الفقهاء المتقدمين كما سنذكر ذلك فيما يأتي...



الجزء في الأراضي :

لقد ذكروا أن الجزء لغة : الثواب والمكافأة، وعرفا هو ما يؤدي من المال مقابل البناء فوق أرض تملكها الدولة، وفي كل مدينة من مدن المغرب يوجد حي أو عدة أحياء تدعى «الجزء». كحي الجزء بالرباط، وجزء ابن عامر، وجزء برقوقة، وجزء بن زاكور بفاس، لأن أراضيها كانت في الأصل ملكا للدولة، فبنى الناس فوقها مؤدين «الجزء» عن البناء، فدعيت الجزء... وكان الإمام إدريس رضي الله عنه في أثناء تأسيسه لمدينة فاس أمر الناس ببناء الدور والغرس، ونادى فيهم، أن كل من بنى موصعا واغترسه قبل تمام بناء السور، فهو له هبة لله تعالى... قال على الجزنائي (8) تعليقا على هذا القول: «فيظهر من هذا والله أعلم، أن من بنى شيئا بعد تمام السور المذكور إنما يكون باستئجار الأرض، وهو سبب الجزء في بعض جهاتها».



والجزء، في الأراضي أصله شرعي، مؤسس على عقد أرض الوقف عند تعذر النفع بها بكراء مؤبد، وإن تغيرت الأسعار، وتطاولت الأعصار، لمن بنى أو غرس أو أحيى أو اعتمر بحيث لا يطالب إلا بالقدر المنجم على الأبد...

وقد عرف الأستاذ «ديكرو» حق الجزء بقوله : «حق الجزء حق عيني يقبل التصرف فيه بعوض، أو بغير عوض بين الأحياء، أو بسبب الوفاة، ويسمى الجزء أيضا، بحق الاستئجار» (9).

والدكتور مامون الكزبري يعرفه أيضا بقوله : «أما حق الجزء، ويقال له حق الاستئجار، فهو يشبه حق الجلسة مع فارق أساسي، وهو أن الجزء

(8) «جنى زهرة الآس في بناء مدينة فاس» ص : 26.

(9) «بول ديكرو»، القانون العقاري المغربي، ص 451/الفقرة 710.

يقع على الأراضي الخلاء والحقول، في حين أن الجلسة تقع على محلات مبنية (10).



ويسمى الجزاء عند المصريين بالحكر، وفي العرف يطلق على نفس العقار المحكر، وعلى الأجرة التي يدفعها المحتكر... وفي الشرع، فالحكر هو عقد إجارة يقصد بها استبقاء الأرض الموقوفة في يد المستأجر للبناء، أو الغرس مادام يدفع أجر المثل... وأن مستند عدم الفسخ هو كون عقد العقار لا يفسخ لأنه يكون إلا مبنيا على موجب كراء المثل أولا، وأن عدم الزيادة في الكراء مستنده دخول المعقود له أولا بأسباب العمارة على عدم الزيادة... قال علماء الشرع: وكل ما عثر عليه من ذلك قديما أو مذكورا في الرسوم بمحمول في الشرع على عقد التأييد، فالإثبات على من يدعي خلافه إن كان قريب العهد، وأما إن زادت المدة على ستين سنة، فلا تسمع الدعوى كما هو عند ابن عرفة... وكان دخل في جزآت تونس نوع من التعديل بسبب أنهم لاحظوا فيها ضعف عمل أصحاب الأراضي المجزية، وعجزهم عن عمارتها، وبقائها مفرطة، فتداركت الدولة ذلك بعمل منضبط عام 1303 هـ ولكن هذا صريح في أن الجزآت التي لم يتحقق تعطيلها وعجز أهلها عنها لا وجه لتغيير عقدها الأصلية...

... وإن في بيع الانقراض المقامة على أرض الجزاء بغير شرط القلع بل على التبقية خلافا... ذكر الفقهاء أن العمل جرى بالقول بجواز البيع، وهو منقول عن ابن القاسم في الأسدية، كما في أوائل البيوع من المعيار، والمشهور عن ابن القاسم أن ذلك لا يجوز وهو الصحيح عند ابن سهل.



خلو النصبية في أواخر القرن التاسع بتونس :

وقد حدث خلو النصبية في أواخر القرن التاسع وأوائل القرن العاشر بتونس، وذلك عندما تكونت في البلاد حالة قضى بها كثرة الوافدين على هذا

(10) الحقوق العينية الأصلية والتبعية 2/621.

القطر بسبب الاحتلال التركي، وكان أغلبهم من أصحاب الحرف التي لا عهد للبلاد بها، وبما أن الأسواق مخصصة بحرف معينة لا تقبل مباشرة صناعاتهم، احتاجوا إلى نوع محلات ملائمة، ولعدم وجودها اضطروا لكراء رباغ كيفما كان حالها، وأقاموا بها العمارات المناسبة من موازين وخزائن وآلات ومواعين، وذلك على نية البقاء بها أمدا طويلا على أقل تقدير، ولا سيما إذا كانت خسائرهـم باهظة، وآلاتهم صعبة التنقل، فهم عند تبوئهم للمكرى عازمون على البقاء به مع دفعهم الكراء الذي دخلوا عليه لحدوث حق لهم جديد بالانتصاب.

وكانت الخلافات في هذه الحالة أن المالك إذا أراد إخراج المتسوغ، وأبى عليه تلقاء ما خسره، أن عرض القضية على المحاكم... وهي تطلب من المالك قبول تلك الأشياء بما وقع صرفه عليها، وإذا أبى أبقت المتسوغ بكرائه، مانحة له حق الانتصاب، وذلك لأن المالك كان على علم غالبا مما أجراه المتسوغ، وذلك يعد منه رضاء بالتبقيّة، وإذّاك يكون محدث النصبة شريكا يتصرف بنفسه وبواسطة، وربما باع حقه في الانتصاب، وربما تكررت الانتقالات بحيث أن المالك لم يبق له من الحقوق على الربع إلا مقدار الكراء الواقع الدخول عليه يؤديه له المتسوغ أو من قام مقامه لا مطمع له، لا في تنهية الكراء، ولا في الزيادة فيه، اللهم إلا إذا أزال المتسوغ تلك النصبة أو إبدالها، فهناك يحق للمتسوغ تنهية الكراء، وطلب إرجاع المكرى... وبهذا جرى عمل القطر التونسي، وتقررت به أملاك لها بال في سائر أنحاء القطر، كما تقرر اعتبار صاحب النصبة متسوغا على التبقيّة مالكا للخلو المسمى بالنصبة، وصاحب الربع ليس له إلا أن يتقاضى منه الأداء الراتب في إبان حلّوله، والا يجري عليه ما يجري على مؤدي معين كرائه أن لم يدفعه(11)...



وما أشبه حق خلو النصبة بحق الملك التجاري، وإن خلو النصبة، حاول محمد باشا باي إبطال العمل به في القطر التونسي، وذلك خلال العقد السابع

(11) دراسة في النصبة، للأستاذ السيد محمد القلعي رئيس الدائرة المدنية الاستينافية بمحكمة الوزارة التونسية.

من القرن الماضي، تبعا لبعض من أشار عليه بذلك، عند وقوع نزاعات، وطلب المالكين لكراء المثل استنادا لفتوى حصلوا عليها، فلم يتيسر لما فيه في حقوق ضرر كبير على مالكي النصبات، وهم جم غفير، فاقصر على أن ذلك الحق لا يتكون بعد عام 1280هـ، وأصدر أمره بذلك، ومن ذلك التاريخ وجب قصر المتكاريين على اتفاقهما الصريح وعدم تكون حق للتسوغ بوضعه بالمكرى تجري عليها قواعد الكراء العامة...



اهتمام الفقهاء بمسألة الجزاء :

ومسألة الجزاء أطال الفقهاء في بحثها ودرسها، وتحتمل أبحاثا مطولة... ففي شرح كتاب المغارسة مسائل مفيدة تتعلق بأرض الوظيف وغيرها، وكذلك ما ذكره العلامة أبو عبد الله سيدي محمد بن القاسم السجلماسي الرباطي في شرحه على نظم العمل لدى قوله :

وهكذا الجلسة والجزاء جرى على التبقية القضاء

وقد سئل ابن منظور عن رجل جزا قاعة من أناس على العادة في ذلك، وابتناها دار عمل للفخار، وسكنها أعواما، ثم إنه باعها بعد ذلك، واشترط أن الجزاء هو لأناس سماهم والعدد، ثم بعد هذا بحث أصحاب الجزاء على الأعوام ليعمل العادة في ذلك، فوجد تاريخ بيعها منذ نحو ثلاثين سنة دون ما سكنها، فجزئها أولا، فوقع الاختلاف في حد الجزاء ما هو؟

فقال : من هي بيده أنه مجزية لأعوام كثيرة، وقال أصحاب الجزاء : ما هي إلا كيف جرت العادة الشرعية الثلاثين عاما فقط...

بينوا لنا سيدي ما هو حد الجزاء ليقع الفصل فيه بما تقتضيه الشريعة المحمدية...

فأجاب : الجواب : أن الجزاء كراء، فيجري في حكم الكراء أنه لا بد فيه من مدة معلومة، ولكنه جرت العادة أن الجزاء يمضي حكمه ويستمر (12) وسكنت نفوس الناس لذلك...

(12) انظر : الجزاء كراء جرت العادة فيه بين الناس أن يمضي حكمه ويستمر (المعيار : ص : 37 -

ولقد وقعت مناظرة في مسألة من الجزاء بين فقيهي مدينة فاس :
الشيخين أبي القاسم التازغدري (13)، وابن محمد عبد الله بن محمد بن
موسى العبدوسي (14)، ذكرها الونشريسي في المعيار (15) المغرب...



الزينة :

أما المنفعة المعبر عنها بالزينة ونحوها من الأسهم الاصطلاحية،
فالأصل فيها، أيضا هو عقد الكراء على التأييد الذي لا يفسخ، ولا تقبل فيه
زيادة إلا بالنسبة للسكة إن زادت في الصرف بطول الأعصار... وقد قال
علماء الشرع لأن المنفعة صارت ملكا لصاحبها، والملك لا يغير، ولا يعتبر فيه
أجل دخول المتعاقدين على التأييد...

وفي تعريفه لحق الزينة يقول الأستاذ «ديكرو»، حق يرد على قطعة
أرض مملوكة للدولة، ويمكن أن يرد على حق جلسة، وبمقتضى حق الزينة
يقوم صاحبه بتحسينات في العقار، وبناء منشآت فيه، أو إحاطته بأسوار
لاستخدامه حظيرة للماشية، فيسمى عندئذ «حق الزينة»، ويؤدى صاحب
حق الزينة أجرة إلى المالك أو إلى صاحب الجلسة بصفة دورية (16).



ويشمل حق الزينة الجاري به العمل في المغرب المبني على جواز بيع
الهواء المشار إليه في التحفة :

وَجَازَ أَنْ يَشْتَرَى الْهَوَاءَ

لأن يقام معه البناء (17)

(13) ترجمته ومراجعتها في «سلوة الأنفاس» ص : 123 - 124 / 2.

(14) ترجمته في نفس المصدر الأخير ص 302 - 303 / 3.

(15) «المعيار المغرب» ص : 204 217 / 6. وانظر عدة أحكام تتعلق «بالجزاء» في «المعيار» ص : 133 -

134 / 7 - وص : 53 - 52 / 7 وص : 463 - 465 / 6.

(16) ديكرو، ص 451، فقرة 711 ص : 452، فقرة 714.

(17) قال خليل : «وجاز بيع قدر ميلين» إلى أن قال : «وهواء فوق هواء» انظر شرحه باب البيوع ج :
8/ انظر شرح البهجة.

فحق الهواء، هو ذلك الحق المقرر لشخص في الإفادة من جزء محدود من الفضاء الطليق، أو العلو المرتفع، فوق بناء قائم يستطيع بمقتضاه إنشاء بناء له فوق البناء القائم فعلا...

فالشيخ محمد أبو زهرة عرفه بقوله : «حق الهواء هو الحق المقرر على عمود الهواء، فوق مبنى معين، ويقع في الغالب على الأملاك الخاصة في أحياء المدينة القديمة بالمدن الكبرى... ويتمتع صاحب هذا الحق العيني بحق إقامة محل فوق المنزل، أو فوق المحل المقرر عليه حق الهواء...»

وقد سار الفقهاء على هذا النحو، حيث ذكروا أن حق الهواء كثير الشيوخ في الأحياء القديمة في المدن، لذلك هو يقع أكثر ما يقع على أملاك خاصة، وقد أشار الدكتور مامون الكزبري في هذا الصدد، أن المشرع المغربي عرض لحق الهواء في الفصل 483 من قانون الالتزامات والعقود حيث قال : يقع صحيحا حق بيع جزء محدد من الفضاء الطليق أو الهواء العامودي الذي يرتفع فوق بناء قائم فعلا، ويسوغ للمشتري أن يبني فيه، بشرط تحديد طبيعة البناء وأبعاده، ولكن لا يسوغ للمشتري أن يبيع الهواء العامودي الذي يعلوه بغير رضى البائع الأصلي(18)...

وإذا جاز بيع الهواء جاز كل عقد عليه بطريق الإرادة المنفردة أو المزدوجة كما يشمل حق الجلسة وحق الجزاء المشار إليهما بقول صاحب العمل السابق ذكره، وهكذا الجلسة...

الجلسة :

ومن جملة الأسامي المندرجة في المنفعة المملوكة اسم «الجلسة» وتسمى عند المصريين «بالخلو» لأنها بمعنى الجلوس كما نص عليه الأئمة وأن من ظنها ذات الأرض، فإنه غلط غلطا فادحا، لأن ذات الأرض داخلة في الأصل بل هي المقصود من الأصل الذي انعقدت التبقية عليه أولا، فاعتبار قدر آخر من الكراء زيادة على ما يعطى على الأصل غلط ليس له مساغ شرعي...

(18) انظر الحقوق العينية الأصلية والتبعية 2/ 619 - 620، للدكتور مامون الكزبري.

ولم يكن في الخلو نص صريح للفقهاء الأقدمين حتى قال القرافي : إنهم لم يتعرضوا إليه، لكن الحوادث أولدته فجرى به العمل في أنحاء كثيرة مثل القطر المصري، والشام وتونس والمغرب الأقصى، ويوجد في صورته اختلاف باختلاف الأقطار، ولذا نرى علماء كل قطر خرج به على المسائل الملائمة لصورته عندهم...

وقد عقد أبو زهرة مقارنة بين الجلسة، وما يقوم مقامها في مصر فقال : «وتشبه الجلسة ما يسمى في مصر بالجدك أو الكدك، وأصله ما يقوم به مستأجر الحوانيت من إصلاحات بزيادة أعيان قائمة فيها على وجه القرار، وإن لم تكن متصلة بالأرض، مثل ما يركب في العقارات من أبواب ورفوف ومد أنابيب الماء. وتوصيل التيار الكهربائي(19)».

ويشير إلى حق الجلسة «بول ديكر» بقوله : «صورة الجلسة إذن هي عقد إيجار مقابل مبلغ معلوم، وتقع عادة على المحلات الصناعية والتجارية، لكي يقوم صاحب الجلسة بتجهيزه بالمعدات اللازمة لهذه الحرفة(20)»...

وقد بسط القول في الجلسة(21) أو الخلو، الأجهوري في شرحه للمختصر، ووردت فيه فتوى ناصر الدين اللقاني، وشمس الدين اللقاني، وكتب فيه صاحب الأشباه، وصاحب رد المحتار، والقاضي السوسي في «لقط الدرر» وغيرهم وأفردته كثير بالكتابة فيه، ومنهم الفيومي من علماء المالكية...



(19) محاضرات في الوقف، محمد أبو زهرة ص 116.

(20) القانون العقاري المغربي ص 451، فقرة 708.

(21) نشر العالم الفرنسي السيد «ميشوبلار» بحثاً مستفيضاً عن : «الجلسة والزينة» في مجلة : «العالم الإسلامي» في عام 1911 رقم المجلد 13، في صفحات تبلغ من 197 إلى 215... ولأبي عبد الله محمد بن أحمد التماق الأندلسي الغرناطي كتاب بعنوان : «إزالة الدلسة، عن أحكام الجلسة»، وهي ما يسمى بالكراء على التبقية، ويقال : الزينة والجزاء (الفكر السامي : ص : 4/122). ولي قضاء فاس بعد امتناع، والخطابة بالقرويين عام 1040هـ فعدل في الأحكام، له من المؤلفات : حواشي على شرح الحصن، و«جمع الأقوال، في لبس السروال» (ت : 1151هـ).

منشأ الجلسة سببه تجزئة المنفعة :

ومنشأ الجلسة إنما سببه تجزئة المنفعة، بحيث إن مالك المنفعة إذا شارك غيره فيها، فمن كان منهما ملازماً للجلوس بها يتسمى مالك الجلسة، ويبقى الآخر مسمى بمالك المنفعة تمييزاً بينهما، فالأساس المصطلح عليها في ذلك ترجع لجانب المنفعة فقط، فإذا باع ذلك الجالس حصته يسمى أنه باع الجلسة أو المفتاح، وإذا باع الآخر حصته يسمى أنه باع المنفعة بالاسم العام، أو الزينة باعتبار الاسم الخاص...



المنفعة المملوكة.. روح الاعتماد :

ومعلوم أن المنفعة المملوكة هي روح الاعتماد، وإذا انضاف إليها مواعين في المحل من الآثار المحسوسة، سمي ذلك الأثر: زينة، وهو قد يكون وقد لا يكون، وإنما المدار الأصلي على تملك المنفعة، وقد اتفق الشرعيون العرفيون على أن مالك المنفعة أقوى من مالك الأصل... ثم قال الأئمة ما نصه :
«ويكون ذلك البيع الذي هو في صورة الكراء موجبا للتمليك، يعني تمليك المنفعة، قالوا، وإنما يسمى كراء مؤبداً، حرمة للوقف من التعبير بالبيع، وحفظاً لبقاء تسميته، ثم نصوا على مالك المنفعة له أن يبيعها كما يبيع ما أحدثه من بناء أو غرس، وثبت في أحوال الأدلة الشرعية أن مالك الأرض بالإحياء إذا زاد عليها غيرها من يقوم بحراثتها وعمارتها يكون المحيي مالكا للرقبة، والمعتمر مالكا للمنفعة، فإن أراد كل منهما بيع ما اختص به جاز له بيعه...»

قال الإمام مالك رضي الله عنه : «بيع المنفعة جائز على كل حال من الأحوال كما نقله الإمام الماوردي وغيره، ولهذا قرر الفقهاء أن الرقبة، والمنفعة شيئان لا شيء واحد، وكل واحد منهما له حكم يخصه كما ذكر ذلك عبد القادر الفاسي وغيره نقلاً عن أئمة الشريعة، وتنبنى على هذا فروع كجواز التبرع بالمنافع دون الرقاب صدقة أو عمرى أو تحبباً كما هو منصوص...

فالجلسة كراء محض، وذلك أن أرض الحبس، أو غيرها تكرر لمن يغرسها أو يبني فيها بدراهم معدودة في السنة مثلاً لمدة محدودة أو بدرهم في كل سنة إلى أجل غير محدود، ويغرم الكراء، انتفع أو عطل، وضمايرهم منعقدة على أن المكثري لا يخرج إلا برضاه، لجريان عاداتهم بذلك، فإذا وقعت عليه زيادة في الكراء كان أحق بالأخذ الذي زاد عليه... وإن شاء أخذ انقاضه، ورفع نزاعه...



... وسئل بعض أهل العصر عن كان بيده وقف حانوت أو غيرها على قدر يؤديه للناظر الأول مدة سنين، ثم مات عن ورثة، فطالبهم الثاني بمفتاح ما كان بيد موروثهم... أله في ذلك متكلم أم ليس له إلا ما كان يقبضه من قبله؟ وعلى الثاني... ليتصرف فيه من صار إليه بعده بأنواع التصرفات أم لا؟

فأجاب، أن لا متكلم له إلا في قبض ما كان يؤديه موروثهم لا غير، وأن لا موجب لفسخ عقد الكراء المنعقد في الضمائر على التأييد لما علم أن من هو بيده أحق به بالزيادة، فلم يزد في الغالب عليه أحد لعدم الفائدة، فوجب تبقية الوقف بيد الورثة على القدر المقرر أولاً، لقول العمل :

وهكذا الجلسة والجزاء جرى على التبقية القضاء



العرف.. أصل من أصول المذهب :

والعرف أصل من أصول المذهب، ومن خالفه، ناظر الأحباس كان أو غيره وحاز المفتاح من الورثة، وإن سفلوا، ضمن لهم، لتعديده أجره المثل، وأن للورثة التصرف في المفتاح المعبر عنه في العرف بالجلسة، وفي آخر، بالجزاء والأحكام والحلاوة بأنواعه بأن يقتسموه على فرائضهم، وأن يتخلوا عنه لبعضهم بعضاً، ولغيرهم بعوض أو بغير عوض، وأنه يباع، ويوفى منه دينه، وأنه يصير إلى بيت المال إن لم يكن وارث...

هذا محصل مالهم... (22) لتعلم وتتيقن صحة ما قلناه، والله يهدي من يشاء إلى صراط المستقيم... وكتب عبد ربه تعالى علي بن منصور لطف الله به «قلت : ما ذكره من أن المفتاح هو الجلسة والجزاء والأحكام والحلاوة الخ غير صواب، بل الجلسة هي الكراء لمدة معينة، فإذا انقضت جددت وهكذا على التأييد نصا وإعادة... كالأوقاف... والجزاء هو كراء أرض الحبس مثلا للغرس فيها أو البناء على أن يدفع قدرا معيناً في كل سنة مثلا كلما انقضت جددت نصا أو إعادة على الدوام أيضا. والمفتاح هو التخلي عما يملك منفعته بمال يقبضه من المتخلي له، فمن كانت بيده وظيفة مثلا وتخلي عنها لغيره بمال قبضه منه لذلك فهذا هو المفتاح وهو الحلاوة ويسمى بالخلو عند أهل مصر، وبخلو الرجل، وليست الجلسة هي الخلو بمصر كما توهم، وكذا يطلق الخلو عندهم، أيضا، على المال المقبوض لرفع اليد عن التصرف في المنفعة المملوكة.

وإن امتنع ذوو الأصل من إبقائه بالكراء الأول وتقديمه على غيره، وانعقاد ضمائرهم عليه عند العقد هو المعبر عنه في الاصطلاحات بالكراء على التأييد وجرى القضاء على التبقية فيه، فإذا مات صاحب الجلسة يرثها عنه وارثه، ويقوم مقامه، وهكذا مادام هو أو وارثه، ولو سفل، قائما بحياطته وصيانتها، فإن فرط فيها حتى اندثر بناؤه وغرسه، فقد بطل حكمها، وصاحب الجزاء هو صاحب البناء المقام على أرض غيره، تكون فيه الشفعة لأنها شرعت لرفع الضرر، وهذا هو الذي أشار إليه أبو زيد عبد الرحمن الفاسي حيث قال في نظمه :

وهكذا الجلسة والجزاء

جرى على التبقية القضاء

أي مما جرى به العمل كون الجلسة والجزاء على التبقية، وأن لصاحبها يدا يقدم بها على غيره، والعادة بعد ذلك جارية بفاس أن لا تقديم إلا برضى صاحب الأصل والجلسة معا، ولا يلزم أحدهما بما يراه الآخر من الكراء ولا من رفع اليد والانقاض ولو اندرست عدة صاحب الجلسة، إلا أن

(22) انظر نص البناني والزرقاني بعيد قول خليل : « لا مالك انتفاع » وقوله : « وقدم معير »، وشفعة.. البهجة على التحفة.

الكراء الواجب لذى الأصل لازم لذى الجلسة انتفع أم لا إلى غير ذلك من أمور غير منصوصة في الفقه، وغير جارية على المنصوص إلا أنه عرف مصطلح عليه.

* ■ *

العرف الجاري، وما وقع عليه العمل :

في جواب للشيخ القاضي ابن سودة بين فيه العرف الجاري، وما وقع عليه العمل، قال فيه : الجلسة جارية مجرى الغرس في أراضي الأحباس، وهي على التبقية في حوانيت الحبس، وقاعات الأراضي، فإذا انقضت المدة التي وقع العقد عليها، ووقع التشاح، ألزم ذو الجلسة بكراء وسط على المعروف وقت التشاح، وألزم ذو الأصل قبوله، وإن اتفقا على تقويم الجلسة، قومت قيمة عدل لا على أنها نقض منفصلة عن الأصل، وإن شاء صاحب الجلسة رفع أنقاضه التي لاحق لغيره فيها، فله ذلك، ولا مقال لرب الأصل في إلزامه المكث بكراء وسط، ولا في تقديم عليه ولا قلع، لأنها جارية مجرى الأجزية وعقودها، ولا يخفى حكمها الجاري في الأحباس.

* ■ *

وفي جواب لسيدي عبد الواحد بن عاشر لما سئل عن لزوم الكراء وعدمه حين غلق الحوانيت للشرع؟ قال «مسألة الجلسة التي حدثت، ولا أصل لها في الشرع ينبغي إذا تعذر سوى الحانوت ذات الجلسة أن لا يسقط الكراء عن صاحب الجلسة، لأنه على كون مواعينه في الحانوت، ألزم الكراء التافه بالنسبة إلى ما يقتضيه هو، وبذلك، أيضا، حجرها على المالك».

* ■ *

وسئل سيدي عبد القادر الفاسي رحمه الله عن الجلسة المتعارفة عند الناس في الحوانيت؟؟

فأجاب : أما مسألة الجلسة ففيها اصطلاحات وقوانين قلما يجرى ذلك على أصول الشريعة، والأصل الذي يصح في ذلك أن يعقد الحانوت أو غيرها، ويجعل فيها مواعينه إلى مدة معلومة معينة، فإذا انقضت المدة، احتال إلى العقد مرة أخرى، ومن ملك منفعة فله أن ينتفع فيها بنفسه

أو يوليها غيره، ما دامت مدة الكراء باقية، فإذا لم يجدد فلا يجوز له التحجير على صاحب الأصل، ويمنعه من تصرفه فيها، إذ ليس بشريك، ولا مالك معه، هذا صريح الفقه، وقاعدة الشريعة...».

وهذه الفتوى هي صريح الفقه كما قال، وما جرى به العمل، وقد نقل بعض الأئمة هذا المعنى فقال :

والجلسة التي جرت بفاس

لدى الحوانيت بلا التباس

ليس لها في الشرع أصل يعلم

ولا قياس قاله من يفهم

قال العلامة أبو عبد الله سيدي محمد بن قاسم السجلماسي الرباطي في شرحه على نظم العمل :

«... قلت مسمى الجلسة بفاس، هو المسمى بالخلو بمصر، والحكم الذي أفتى به الشيوخ في الخلو موافق لما ذكر الناظم في الجلسة... والله أعلم... قال سيدي علي الأجهوري : «الخلو : اسم لما يملكه دافع الدراهم من المنفعة التي وقع في مقابلتها الدراهم، ولذا يقال : أجره الوقف كذا، وأجرة الخلو كذا.

* ■ *

الحانوت إذا أسقطت لايبقى فيها لصاحب الجلسة.. جلسة :

وسئل العلامة القاضي سيدي العربي بردلة عن المجلس التي تملك حوانيت الأحباس بالحواضر كانت أصولها على مهيع الوظائف والقبالات في الآماد المعينة...، ومن ملك المنفعة في مدة معينة، إكراها على يده له مازاد، وعليه ما نقص، ثم إنهم تجاوزوا ذلك، وأخذوا يساهمون الحبس في الكراء مناصفة أو مثالثة من غير أن تكون لهم وجيبة ولا مشاركة في الأصل بوجه... أذلك وجه ؟ وهل يمكنون مشاركة الحبس في الكراء بخط مما ذكر ونحوه أولا وجه لذلك شرعا؟ وإنما لهم المنفعة بعد التزام كراء الأصل لينتفعوا أو يملكو المنفعة لمن أرضاهم ما بقي من أمد الوجيبة بقية؟

فأجاب : الحمد لله، ليعلم الواقف عليه أن أصل الجلس ومصلحتها التي روعيت في إحداثها هي أن الذي تملك له الجلسة ويمكن منها، وحاصلها المربوط عليه، ومعناها الذي يرجع إلى حالها هو الكراء له على التبقية لا يخرج إلا أن رضي بالخروج أو يخل بالمصلحة التي روعيت في إحداثها، وهي أن يكون من تملك له الجلسة، ويمكن منها أن يجعل الأصل بيده على التبقية بكرء المثل يكون على الحانوت مثلا بمثابة الناظر عليها، ويقوم بأمورها، ويحوطها، ويناضل على حقوقها ومرافقها، ويسعى في عمارتها ويقف لإصلاحها وقوف المالك على ملكه العزيز عليه، ويكون مع ذلك متكفلا بوجيبتها للحبس على النصف أي الانصاف من التمكين من الوجيبة غير مما طل ولا مسوف، عمرت الحانوت أو خلت، نفقت أو كسدت، كانت مرغوبا فيها أو مرغوبا عنها، فلا جل ذلك أي ما وصف من مراعاة مصلحة حياطتها، والتكفل بوجيبتها مطلقا، كان يسامح في الكراء عن غيره الذي يكتريها مدة معينة، لأن شأن هذا الاقتصار على استيفاء منفعته في تلك المدة، ولا عليه فيما وراء ذلك بخلاف الأول، فانها لما كانت باقية له، مستمرا تصرفه فيها، حتى إنها بمثابة شيء له يختص به لعدم إخراجها منها ودوامها بيده، أي مادام قائما بالمصلحة المذكورة مراعيًا لها، محافظا عليها، وإذا علم ذلك أي ما قرر من معنى الجلسة أي وهو مجرد كون الكراء التبقية، ومن مصلحتها التي أحدثت من أجلها، وهي القيام بأمورها وحياطتها، والتزام وجيبتها على الإطلاق، فإذا اختل شيء من ذلك، كما إذا تغافل صاحب الجلسة عن الحانوت وأهملها وتركها للخراب أو نحو ذلك، فلم يبق له فيها جلسة... وقد وقفت فيما سلف على جواب شيخنا سيدي حمدون المزاور في حانوت على مقربة من باب السلسلة سقطت!! بأن الحانوت إذا سقطت لا يبقى فيها لصاحب الجلسة جلسة!! وهو رحمه الله، ما هو من شدة الاقتداء بمن سلف، وكثرة الاطلاع، وعدم التصرف في مثل هذا، وما ذاك، والله أعلم، إلا لأن سقوطها مظنة لإهمالها وعدم حياطتها، وترك القيام بمصالحها، وذلك مناقض لما جعلت الجلسة له، وكذلك إذا لم يلتزم للحبس الوجيب وتلكأ عن ذلك، وذهبت نفسه إلى المشاركة والمساهمة، فإن هذا من المحدثات المبنية على غير أساس، ومن الجهل المبني على ما تمالأ

عليه العامة من اعتقادهم أن الجلسة لها شأن وخطر، وأن أمرها قريب من الأصل، حتى أن شاهدنا من يحبسها ويجعلها من الأوقاف، وربما دفعت فيها الأثمان الطائلة... وأصل ذلك كله التمالق على عدم الاهتمام بالحبس، وعلى محاولة الاستبداد به... والحاصل أن من لم يلتزم وجيبة الأصل على ما وصف، وقدر وامتنع من ذلك، فلا جلسة إذ لا تدوم له الجلسة، إلا إذا اكترى الأصل من متولي النظر عليه، وكذلك إذا أهمل الحانوت، وتركها للضياع، ولم يقم بمصلحتها والنظر عليها وحياطتها، واشتغل بمحاولة ما يجبي منها من غير اهتمام بحالها فلا يستحق جلسة أيضا إذا تقدم إليه فاستمر على الإهمال... والله سبحانه أعلم بالصواب... وكتب العربي بن أحمد بردلة.

وسئل عنها، أيضا، بما نصه : «جوابكم عن جلس الحوانيت التي عمت بها البلوى ودخلت بيد ملاكها بالثمن الوافر، وطال الأمر فيها في الأزمنة الكثيرة حتى صار الناس يتنافسون في شرائها، وكادوا يلحقونها بالأصول، حتى إنها تشتري للآيتام والمحاجر لكونها مأمونة، فإن أرباب أصول الحوانيت راموا الآن فسخ عقدة الجلسة وتخلص جميع الحوانيت لمالك أصلها وخروج ملكية أرباب المجلس عن ملكيتهم، وتذهب أثمانها مجانا، فيضيع في ذلك المحاجر وغيرهم!!!»

فهل الحكم بقاء ما كان في الأزمان الطويلة ولا يفيد إذ صار عرفا، ترتبت عليه حقوق مالية أم لا ؟... وعلى الأول فما الحكم إذا وقع النزاع بين مالك الأصل والجلسة في قدر الوجيبة؟

فأجاب : الحمد لله... الجواب عن الأمر الأول من الأمرين اللذين تضمنهما السؤال أعلاه، أن ذلك لا ينزع من أيديهم ماداموا قائمين بالمصلحة التي أحدثت الجلسة من أجلها، وهي حياطة الحوانيت، والقيام بأحوالها والاعتناء بإصلاحها، والتزام كراء منفعتها، عمرت أو خلت، فما دام صاحب الجلسة قائما بتلك المصلحة فكراؤه على التبقية لا يخرج ولا ينزع ذلك من يده، وهو معنى الجلسة... وعن الأمر الثاني أن صاحب الجلسة يسامح في الوجيبة عن غيره وينقص عن قدر مصلحته، ولا يكلف بجميع ما يعطيه غيره الذي يريد منفعته في وقت معين كعام مثلا، ويتركها لما جرت

عليه العادة من التخفيف على الأول الذي يكون على البقاء فيها دائما لأنه يراعي مصالحها ويحوطها، ولا يغفل عما تحتاج إليه من إصلاح وغيره لأنها عنده بمثابة أصوله، فهو يناضل عنها ما أمكن، ويبذل جهده في عمارتها وذلك ذريعة إلى ما هو المطلوب من بقاء الحبس ودوامه وعدم تغيره والله أعلم... وكتب العربي أحمد بردلة.

وسئل القاضي المجاصي عن رجل ملك أصل حانوت، وآخر، ملك جلستها فقال رب الأصل : «لا أكرى حانوتي إلا بكيت وكيت أو أسدها» فمنعه رب الجلسة من سدها، وحتم عليه كراءها بالمعتاد طوعا أو كرها...

فهل القول رب الأصل ؟ أم رب الجلسة ؟ وهل يجوز لرب الجلسة أن يقبض شيئا من الكراء؟ وإذا قال له رب الأصل : لا اكرىها إلا بكذا أو أتركها؟ هل يكون القول قوله ؟ أم لا ؟ وهل يجوز تملك هذه الجلسة أم لا؟ فأجاب : «إن أمر المجلس مما ابتلي الناس بها، ولا أصل لها في الشريعة، ولا جرى لها ذكر للأقدمين. أراح الله الناس والأحباس من بدعتها، فإنه من الباطل المضاد لنصوص الشرع على ما تضمنته أجوبة شيوخ مشائخنا رحمهم الله، منهم سيدي أحمد بن ملال، وسيدي عبد الواحد ابن عاشر، وسيدي أحمد المقرئ، وتابعهم على التصحيح في ذلك سيدي محمد بن سودة».

لكن حيث كانت من العوائد المحكمة ذهب من له نظر سديد إلى إجراءاتها على وجه علمي... وقد وقفت على جواب شيخنا أدام الله حفظه وعافيته يسند عمدته عن شيخه العارف بالله سيدي عبد الرحمن إلى سيدي شقرون بن هبة التلمساني: أنها من باب دفع العوض لمن ملك المنفعة، فالذي وقع عليه العقد هو الاختصاص قياسا على مسألة المعدن ورد الشابل، وأشباه ذلك... فهم يميلون إلى أنها على التبقية، إذ الساكن أحق من غيره، فلا ينتقل للغير إلا برضاه بعوض أو غيره، وهذا في الأحباس لكونها لا تراد إلا الكراء، فهو إذن كالجزاء، وإن اختلف الأجل، ففي المجلس، السنة. وفي الجزاء العشرون، وقد صرحوا في الجزاء أنه على التبقية ان كان للأحباس والسلطان، لا للعامة لأجل أنه قد يعمر ربه بنفسه فافترقا... ويظهر من كلام شيخنا إذا كان الناس يجرون الأصل مجرى الحبس

في عادة بلدهم، وعلى كل حال: فالجلسة كراء لأمد معلوم، فإذا انقضى الأمد، إن أرضى المكثري المكري فيما يطلبه منه من الكراء في الأمد المستقبل، وإلا رفع يده، فيكري لمن يشاء، هذا الذي رأيت في جوابه أيضا، بارك الله في عمره، وشافهني به غير ما مرة في جلس الأحباس، وهو عندي في مجلس العامة أوجب... اللهم إلا أن يظهر من حال المكري تعنيت المكثري، واتضح في فحوى خطابه، أنه لا قصد له إلا الإخراج، فمثل هذا يخلى لمراده، بل إن طلب زيادة تقرب من كراء المثل بحسب المكان والزمان أجيب إليها، وإلا فلا... وهذا أيضا في الأوقاف وما في معناها... وأما أصول العامة... فمتى انقضت المدة ولم يحصل الرضى أخرجه إن شاء، ولا تحجير عليه رأسا للتعليل السابق. هذا الذي انقدح لي، ولا أخرج عنه... والله أعلم بالصواب...

* ■ *

خلو الحوانيت :

سئل الشيخ ناصر الدين اللقاني عن خلو الحوانيت الذي صار عرفا بين الناس في مصر وغيرها، وورث الناس فيه مالا كثيرا... من مات يستحق خلو حانوته وارثه إن كان ؟ أو بيت المال إن لم يكن وارث أولا ؟ وهل يوفي منه دين الميت أولا ؟

فأجاب : «إذا مات شخص، وله وارث شرعي يستحق خلو حانوت موروثه عملا بعرف ما عليه الناس... وإذا مات من لا وارث له يستحق ذلك بيت المال، وإذا مات شخص وعليه دين لم يخلف ما يفي بدينه، فإنه يوفي ذلك خلو حانوته...».

وسئل السنهوري عن بيده خلو، فتعدى شخص آخر على المحل الذي به الخلو، واستأجره من الناظر على الوقف... فهل يلزمه فيما سكن أجرة المثل، وتفض على الخلو والوقف أم لا؟ فأجاب : «يلزم الساكن أجرة المثل تقسم بين الوقف ورب الخلو، بحسب مالهما» نقله الزرقاني عن الأجهوري في كبيره، ونقل من لفظه قوله: «وكذا أفتى معظم شيوخنا. أن منفعة مافيه الخلو شركة بين صاحب الخلو والوقف بحسب ما يتفق عليه صاحب الخلو والناظر على وجه المصلحة كما يوخذ مما أفتى به ناصر الدين».

عقد خلو المفتاح بتونس :

وقد حدث عقد خلو المفتاح بتونس، على ما قصه مؤرخو البلاد في خلال عهد الدولة الحفصية عند ما بنت أسواقا حوالي معندها الديني المؤسس بقلب البلاد... وقد أرادت أن تخصص كل صناعة بسوق على حدة، فجعلت لبائعي العطور سوقا، ومثله لباعة البز، وآخر للأحذية، ومثله للشاشية، ولكل من القطن والصوف وخياطة الملابس سوقا، وكان قصدها تحسين حالة البلاد الاقتصادية، وترويج بضائعها ومصنوعاتهما على أكمل وجه، ولما أتمت ما عازمت عليه، أقرت أصحاب كل جهة بسوقها على أن يدفع قدرا معيناً مالا، وآخر بصفة أبدية، ويتولى رم محل خدمته وإصلاحه، وإحداث ما يروم إيجاده به من آلات ومواعين، وبذلك يصير مالكا لدكانه، والدولة شريكة له بتملك الأصل، ويكون لمالك الخلو الحق في التصرف في كامل الربع بالرهن والكراء للغير، والبيع، وذلك لمن يحترف فيه، وهذا يتنزل منزلته، ويدخل مدخله، يدفع ذلك الكراء المعين، وهذا النوع من العقود الصحيحة، ولا مانع منه.



وقد صدر ظهير محدد للتشريع المطبق على العقارات المحفظة في التاسع عشر رجب عام 1333/2 يونيو 1915 يقول في فصله الثاني:
تعتبر عقارات بحسب المحل الذي تنسحب عليه.

1 - الحقوق المعينة الآتية :

الأحباس.

الحقوق العرفية الإسلامية كالجزاء والاستئجار، والجلسة، والزينة، والهواء.

وقد حدد الظهير الشريف المؤرخ بـ 16 شعبان 1331هـ موافق 1913/7/21 الذي ينظم تحسين حالة الأحباس العمومية، وهو ظهير مهم وشامل لجميع الضوابط المتعلقة برفع دخل الأحباس كما حدد الظهير الشريف المؤرخ بـ 3 محرم 1332 - 1913/12/2 عدم الإذن في معاوضات وكراء أملاك الأحباس المعقبة وغيرها...



الفرق بين الحلاوة... والجلسة في مدينتي فاس ومراكش :

لقد كان، في حلاوة حوانيت مدينة مراكش أنها كراء على التبقية لكون هذه المدينة لا جلس بحوانيتها، بخلاف مدينة فاس، فالجلس بها وحدها دون الزينة المسماة بالمفتاح عندهم الآن، ونقل مضمونه عن السادات العلماء كالشيخ ميارة وسيدي عبد القادر الفاسي، وصاحب العمل، وشرحه، وسيدي محمد بن سودة، ويشهد لذلك أمور :

1 - كون صاحب الجلسة إذا رثت وبليت، فإن صاحبها يجددها، وهي في مراكش كذلك لازال أهلها يجددون أبواب حوانيتها التي بداخلها، وإصلاح غير ذلك...

2 - إن شراؤها تكتب بشهادة العدول.

3 - إن أربابها يتصرفون فيها المدد الكثيرة بالبيع والشراء، والهدم والبناء، وجميع تصرفات أرباب الأملاك حسبما يرى ويشاهد من أربابها والرسوم للبياعات والشراآت التي بيد أربابها، لا سيما والحياسة وحدها قاطعة للمدلى بها. ويشهد لذلك...

وقد جاء في كتاب «الرماح، في بيان تملك الحوانيت التي للحبس بالبيع والشراء» للمرحوم أحمد بن العباس الشرايبي (23).

«... فالجلسة صارت في عرف أهل فاس من الأصل تحبس وتباع، وعرفهم الآن في الزينة والمفتاح... وفي هذه الحضرة المراكشية تسمى بالحلاوة، ويشهد لذلك ما في نوازل سيدي المهدي الوزاني :

ونصه : «وسئلت، أيضا، عما كثر اليوم، وشاع وذاع من بيع زينة الحوانيت في جميع المدن، ويسمونه بالمفتاح أيضا... هل له أصل ؟ أولا ؟..

فأجبت : الحمد لله قال الفقيه سيدي محمد بن أحمد التماق (24) في تأليفه الذي سماه : «إزالة الدلسة، عن وجه الجلسة» ما نصه : «ومما سمعنا عن بعض الأسواق المغبوبة في هذه الأزمنة كالقيسارية والعطارين أن من تكون بيده الحانوت يبتغي أن يعطيه الداخل لها برضاه ما يتفقان

(23) مخطوط تحت حرف : د. رقم : 1113 ص : 68.

(24) التماق : محمد بن أحمد الفاسي : سلوة الأنفاس ص : 125/2.

عليه فيما بينهما ليرفع له يده عنها، ويسمون ذلك شراء المفتاح من الساكن، ولا يدخل في ذلك لذى الأصل الذي عقده أولا للساكن أو ذي المنفعة، فانظر هنا هذا الحادث، فهو غير الجلسة على كل حال، وتأمل هل هو من معنى الخلو، أيضا عن المشاركة، أو الخلو قطعا، وكما تقرر نظير الجلسة... والله أعلم...».

وإذا كان شراء المفتاح من معنى الخلو، فقد قال الزرقاني فيه، أفتى الشيخ شمس الدين اللقاني، وأخوه ناصر الدين، بأن الخلو معتد به، لكون العرف جرى به، ونص ما رأيته: «سئل الشيخ ناصر الدين اللقاني : ما تقول السادات العلماء في خلو الحوانيت الذي صار عرفا بين الناس في هذه البلدة أي مصروفي غيرها، ووزنت الناس في ذلك مالا كثيرا حتى وصل الحانوت في بعض الأسواق أربعمئة دينار ذهباً جديدا!!! فهل إذا مات شخص، وله وارث يستحق حانوت موروثه عملا يعرف ما عليه الناس؟؟ وإذا مات من لا وارث له يستحق ذلك بيت المال؟ وإذا مات شخص، وعليه دين، ولم يخلف ما يفي بدينه، فإنه يوفى ذلك من خلو حانوته؟؟

فأجاب : إذا مات وله وارث شرعي يستحق خلو حانوت مورثه عملا يعرف ما عليه الناس... وإذا مات من لا وارث له يستحق ذلك بيت المال... وإذا مات شخص وعليه دين، ولم يخلف ما يفي بدينه. فإنه يوفى ذلك من خلو حانوته...».



ويشبه حق خلو النصبه بحق الملك التجاري، وقد حاول محمد باشا باي إبطال العمل به في القطر التونسي، وذلك خلال العقد السابع من القرن الماضي تبعا لبعض من أشار عليه بذلك عند وقوع نزاعات، وطلب المالكين لكراء المثل استنادا لفتوى تحصلوا عليها، فلم يتيسر لما فيه من لحوق ضرر كبير على مالكي النصبات؛ وهم جم غفير، فاقترصر على أن ذلك الحق، لا يتكون بعد عام 1280، وأصدر أمره بذلك... ومن ذلك التاريخ وجب قصر المتكاريين على اتفاقهما الصريح، وعدم تكون حق للمتسوغ بوضعه نصبته بالمكرى بحيث تجري عليها قواعد الكراء العامة...



ثم نقل مثل هذا الكلام عن السنهوري، وعن معظم شيوخه... وقال بعده : بمقتضى أنه ليس للناظر إيجار لغير صاحب الخلو، وبه أفتى والدي قائلًا : إنه مقتضى فتوى الناصر، ونحوه للبدر القرافي برسالته «الدرر المنيفة».

ولا مفهوم للحوانيت، لأن المسألة مبنية على العرف، وهو جار في الحوانيت والأرحية، وبيوت الفنادق ونحو ذلك، فظهر بهذه النقول أن صاحب المفتاح اليوم له التصرف التام فيه بالبيع وغيره لثبوت ملكه لكون العرف بذلك اليوم شائعاً في فاس وغيرها، وتقدم قول التماق : «لا مدخل في ذلك لذى الأصل والله أعلم، وقيده المهدي لطف الله به...».

* ■ *

وما تردد فيه التماق من أن الخلو نظير الجلسة أو غيرها خلاف ما في حاشية بناني من أن الخلو هو الجلسة... انظره عند قول المختصر في كتاب العارية : «لا مالك انتفاع...».

وفيما تردد فيه التماق، وجزم بناني من أن الخلو عند أهل مصر هو الجلسة بفاس نظر... لأن الجلسة بفاس هي الكراء على التبقية، والخلو بمصر هو ما يقتضيه مالك منفعة الحانوت مثلاً على رفع يده عنها، ولا يبقى له تصرف فيها، بل يمكن مفتاحها لدافع الخلو، ويصير له التصرف دونه، فالخلو بمصر هو شراء المفتاح بفاس...

قال الإمام بدر الدين القرافي في كتابه : «الدرر المنيفة، في الفراغ من الوظيفة» ما نصه :

وهنا فائدة انجر الكلام إليها لتعلقها بهذا لمقام، وهي كثيرة الورود، وحديثه العهود، لم يقع في كلام فقهاءنا فيما أعلم التعرض إليها... وقال عمر بن عبد العزيز: «تحدث للناس أقضية بحسب ما يحدثونه من الفجور... والمسألة الواقعة : أن حوانيت الأوقاف بمصر جرت عادة سكانها أنه إذا أراد أحدهم الخروج من ذلك الحانوت أخذ من آخر مالا على أن ينتفع بالسكنى في ذلك الحانوت، ويسمون ذلك القدر المأخوذ من المال «خلوا» ويتداولون ذلك بينهم واحداً بعد واحد، وهكذا... وليس يعود على تلك الأوقاف من ذلك نفع أصلاً غير أجره الحانوت، بل الغالب أن أجره ذلك

الحانوت أقل من أجره المثل بسبب ما يدفعه الآخذ من الخلو، والذي يدور عليه الجواب في ذلك : أنه إذا كان الساكن الذي يأخذ الخلو يملك منفعة الحانوت مدة ما سكنها غيره، وأخذ على ذلك مالا، فما يأخذه إن كان بيده عقد إجارة بأجرة المثل، فهو سائب له، وأخذه أخذ على تلك المنفعة التي يملكها، والدافع دفع ذلك المال لانتفاعه بذلك، ولا ضرر على الوقف لصدور الأجرة على وقف أجره المثل، وهذه الصورة عزيزة الوجود، وأما إن لم يكن مالكا للمنفعة بإجارة، وهو الكثير الوقوع فلا عبرة بذلك الخلو، ويؤجره الناظر لمن شاء بأجرة المثل، وبذلك أفتى بعض مشايخنا، وبناء على ما تقدم من قول ابن رشد : ولا يجوز بيع أصل العطايا لأنه يبطل بموته... لكن نقل بعض من يوثق به أنه وقف على إفتاء لبعض شيوخ شيوخنا الشيخ ناصر الدين اللقاني باعتماد الخلو، وأنه حق يورث، ولم أقف في فروع المذهب على ما يقتضيه...

إن حوانيت الأوقاف بمصر جرت عادة سكانها أنها إذا أراد أحدهم الخروج من الدكان أخذ من الآخر مالا على أن ينتفع بالسكنى فيه، ويسمونه خلوا، ويتداولون ذلك بينهم واحدا بعد واحد، وليس يعود على تلك الأوقاف نفع أصلا غير أجره الحانوت، بل الغالب : أن أجره الحانوت أقل من أجره المثل بسبب ما يدفعه الآخذ من المال.

* ■ *

المفتاح... وحق الإيجار...

هذا ما بسطه الفقهاء في المفتاح الذي يعبر عنه في الفقه المعاصر «بالمحل التجاري» أو «حق الإيجار».

فهل هناك فرق بين أحكام الجلسة والزينة والمفتاح وبين ما درج عليه الناس اليوم من تمسكهم «بحق الإيجار».

وما هي القواعد العامة التي تحكم القوانين والظواهر التي تنظم بيع ورهن المحل التجاري والذي صدر في 13 ديسمبر 1914 والمعدل 1932 وظهير 24 ماي 1955 الخاص بإيجار العقارات المعدة للاستعمال التجاري والصناعي.

المحل التجاري في الفقه المعاصر :

إن المحل التجاري : هو مجموعة من الأموال المعنوية والمادية تكون للمتجر وحدة قانونية مستقلة معدة للاستغلال التجاري...
وقد استقر الرأي في الفقه والقضاء حاليا على أن المحل التجاري أو المتجر يتكون من عناصر مختلفة : معنوية :

- (1) كالزبائن...
- (2) وحق الإجارة...
- (3) والاسم التجاري...
- (4) والعلامة التجارية والصناعية...
- (5) وبراءة الاختراع وغيرها...

مادية :

- (1) كأدوات.
- (2) والمهمات.
- (3) والبضائع.
- (4) والآلات.
- (5) والأجهزة والمنقولات المادية الأخرى التي يستخدمها التاجر من أجل مزاولة تجارته.

ولكل عنصر من هذه العناصر قيمته الذاتية، وكيانه القانوني الخاص...
غير أن اتحاد جميع هذه العناصر كوحدة قائمة بذاتها هو الذي يحدد طبيعة المحل التجاري، ويكون له بدوره قيمة اقتصادية خاصة، وكيانا قانونيا متميزا...

وبالإضافة إلى ذلك فإن اتحاد هذه العناصر يعتبر أمرا ضروريا للاستثمار التجاري، وعن طريقه يستطيع التاجران يكون له مجموعة من الزبائن الذين يختلفون فيما إذا تفرقت هذه العناصر، لأن تفرق العناصر المكونة للمحل التجاري يؤدي إلى اختفاء المحل التجاري نفسه... وهذا يعني أن وحدة هذه العناصر المختلفة هي الصفة الجوهرية للمتجر...

فالمتجر يعتبر فقها في الوقت الحاضر وحدة قانونية من الأموال أي ذمة مستقلة قائمة بذاتها، وعلى أساس هذا الاستقلال يجوز أن يكون المتجر موضوعا لبيع أو رهن أو إيجار(25)...



وحق الإيجار يعتبر أشبه بدين للمستأجر في ذمة مالك العقار الذي يقام عليه المتجر، غير أنه لا يعتبر عنصرا جوهريا لقيام المحل التجاري، إلا أنه يكون ذا أهمية كبيرة إذا وجد... ذلك أن البناء الذي نشأ فيه المتجر يعتبر وسيلة من الوسائل الهامة يحذب الزبائن وترددتهم...

والمعروف أن صاحب «المحل التجاري» يكون في الغالب مستأجرا للعقار الذي يقيم عليه مؤسسته التجارية، أي متجره، ويصدق ذلك خصوصا بالنسبة لتجارة المفرد... إلا أنه قد يكون مالكا للعقار أيضا، ففي حالة استئجاره لهذا العقار من أجل ممارسة نشاطه التجاري تكون الإجارة عادة لمدة طويلة، ويشترط صاحب المتجر في الطالب في عقد الإيجار إمكانية التأجير من الباطن من أجل أن ينتفع من سمعة المحل التجارية بعد أن يكون قد مارس أعماله التجارية مدة لا بأس بها، وكَوْن هذه السمعة لمتجره...



الحق في الإيجار من مقومات المحل التجاري :

ويعتبر الحق في الإيجار في الوقت الحاضر من مقومات المحل التجاري، رغم أنه ليس شرطا لازما لوجوده... إلا أنه يكون أحيانا أهم العناصر المكونة للمحل إذا اشترط مقدما، وهذا هو الواقع في أغلب الأحوال... وكثيرا ما يحرص مشتري المحل على التمسك بحق الإجارة هذا من أجل أن ينتفع بموقع المحل والاتصال بالزبائن الذين يترددون عليه...

والجدير بالذكر أن القانون المغربي الصادر في شوال 1374 الموافق 24 ماي 1955 والتعلق بإيجار المحلات المعدة للتجارة والصناعة يشير

(25) انظر ظهير 13/11/1914 المعدل 1932. والخاص ببيع ورهن المحل التجاري. وظهر 24 ماي 1955 الخاص بإيجار العقارات المعدة للاستعمال التجاري والصناعي.

في المادة 22 إلى عدم إمكانية الإجارة في الباطن ما لم يرد في ذلك نص صريح في عقد الإجارة يسمح للمتاجر بإيجار العقار الذي استأجره للتجارة أو الصناعة إلى شخص آخر... ولا يستطيع مالك العقار أن يعترض على الإجارة من الباطن إذا كانت قد اشترطت في العقد، ويتمتع المستأجر من الباطن وفقا للمادة 23 من القانون المذكور بنفس الحقوق التي يتمتع بها المستأجر... وعند انتهاء مدة الإجارة المنصوص عليها في العقد الأصلي، فإن المالك لا يلزم بتمديد عقد الإجارة ما لم يكن قد وافق صراحة أو ضمنا على الإجارة من الباطن.

والجدير بالذكر أيضا أن إحدى المحاكم في الرباط قد أصدرت قرارا في 8 جوان 1924 قضت فيه بأن التنازل عن الحق في الإجارة باعتباره لاحقا للتنازل عن المحل التجاري، فإنه يؤلف عملا تجاريا، في علاقة التنازل بالتنازل إليه، وبالعكس فإن علاقة التنازل إليه بمالك العقار تخضع للقانون المدني.

وقد صدر أيضا ظهير شريف فيما يتعلق بالجزاء والاستئجار والجلسة والمفتاح والزينة اذن بنشره بالرباط في السادس عشر من مارس عام 1914 بالجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 29 ربيع الثاني 1332).

وهذا نصه :

«يعلم من هذا المنشور الكريم المتلقى أمره بالإجلال والتعظيم، أننا لما رأينا ما عليه الأحباس العامة بمملكتنا الشريفة من الضياع والتفريط في هذه الأعوام المتأخرة خصوصا فيما يرجع للجزاء والاستئجار والجلسة والزينة، وشبهها مما يسمى بالمفتاح والغبطة والعرف والحلاوة ونحو ذلك اقتضى نظرنا الشريف عرض ذلك على لجنة من العلماء، تنظر في حقيقة أمرها لينفتح ما يتعين شرعا وعرفا في شأنها، وتحفظ بذلك حقوق الأحباس، وتراعى مصلحة من بيده من عامة الناس، فاجتمعت اللجنة المذكورة، وتفاوضت مع رجال دولتنا السعيدة فاتضح أن الحق والإنصاف زيادة واجب الأحباس في الكراء لأنه مغبون بلا نزاع ولا خلاف كما أن بيع تلك المنافع جائز لأربابها حسبما جرى به العرف في مملكتنا السعيدة.

لكن حيث كان الناس تسارعوا لشراء منافع أملاك الأحباس من غير علم منهم بما في ذلك من الغبن والتباس، وتهافتوا عليها متغافلين عما يلزمهم من درك عواقبها رأينا من المصلحة المتعينة والرفق والشفقة على الرعية أن نأمر بما لا يجحف بعامة الناس، ولا يبقى فيه غبن مجحف على جانب الأحباس، فأصدرنا شريف أمرنا بالعمل بالفصول الآتية :

الفصل الأول : أن منفعة الجزاء وما ذكر أعلاه باقية ثابتة على ما كانت عليه سابقا لمن بيده شيء منها على وجه مسلم في ذلك.

الفصل الثاني : يسوغ لمن بيده ذلك، أن يتصرف فيه بالبيع ونحوه على مقتضى ما تضمنته فصول هذا الظهير الشريف.

الفصل الثالث : يقسم الكراء المتحصل من الأملاك التي فيها الجلسة وما عطف عليها على النسبة الآتية : سبعون بالباء الموحدة في المائة لصاحب المنفعة، والثلاثون الباقية لجانب الحبس على حسب التدريج الآتي، في الفصل الخامس.

الفصل الرابع : يعفى الناس من كل زيادة، عما يؤدون الآن من واجب الحبس لمدة من عامين اثنين يأتیان من أول ربيع الثاني من عام تاريخه مراعاة للحالة الوقتية، والمصلحة العمومية لما هو حاصل من غلاء الأسعار.

الفصل الخامس : سيكون تدريج ما يأخذه الأحباس من الكراء الحقيقي، على الكيفية الآتية. فعند انصرام العامين المذكورين من أول ربيع الثاني عام 1334 إلى منتهى ستة أعوام، يدفع أصحاب الجلسة وما عطف عليها خمسة عشر في المائة، وعند تمامها يدفعون عشرين في المائة إلى ستة أعوام أخرى كذلك، وعند تمامها وهي منتهى العشرين سنة، تكمل للأحباس الثلاثون في المائة المذكورة في الفصل الثالث.

الفصل السادس : لا يزداد ولا ينقص في واجب الحبس على النسبة المتقدمة، ويستمر العمل بذلك دائما، بحيث تكون الثلاثون في المائة هي واجب الحبس من الكراء الحقيقي.

الفصل السابع : من كان يدفع أكثر من خمسة عشر أو عشرين أو خمسة وعشرين، أو ثلاثين في المائة في كل مدة من المدد المحدودة لذلك، فإنه يستمر على دفع ما كان يدفعه، فإنه تلزمه الزيادة.

الفصل الثامن : تقدير الكراء في المدد المذكورة، يكون بواسطة لجنة تعينها إدارة الأوقاف عند اقتضاء ذلك، في كل ثلاثة أعوام، فتقوم اللجنة في الجلسة وما أشبه ذلك من المفتاح والزينة الكراء الحقيقي.

إن الواجبات السنوية المتعين دفعها لجانب الأعباس من قبل الجزاء المترتب على أملاكها الخالية من البناء، يكون على نسبة ثلاثين في المائة من قيمة الكراء الحالي لمجموع العقار ويتمشى مؤقتا في استخلاصه على المنوال المبين في الفصل الخامس من الظهير الشريف المشار إليه المؤرخ بفتح ربيع الثاني عام 1332.

وأما تقويم ثمن الكراء هذه الأملاك فإنه يقع في كل ثلاث سنوات على يد اللجنة المشار إليها في الفقرة الأولى من الفصل الثامن الظهير الشريف المذكور.

هكذا وقع تتميم الضابط المذكور بالظهير الشريف المؤرخ في 9 محرم 1334 الموافق لـ 8 يوليوز 1916.

الفصل التاسع : جميع ما يلزم من الصوائر للبناء والإصلاح في نفس الجلسة والمفتاح وشبهها بخلاف الجزاء والاستئجار، فإنه يكون على الجانبين بحسب النسب المتقدمة، كل في وقته بعد الموافقة مع جانب الأوقاف، وكذلك الضرائب.

الفصل العاشر : المكلف بتنفيذ ما تضمنه هذا الظهير الشريف فيما يرجع للنظار أو مراقبهم، وهو خديمنا الحازم الأرشد مدير عموم الأوقاف بمملكتنا السعيدة، الطالب أحمد اللجائي سدد الله.

فنأمر جميع خدامنا من القضاة والعمال وولاة الأعمال، أن يعلموا ذلك ويعملوا بمقتضاه ويشدوا العضد في إجراءاته. صدر به أمرنا المعترز بالله في فتح ربيع الثاني عام 1332 الموافق 27 فبراير 1914.

كما وجه وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بتاريخ 26 رجب 1400 الموافق 10 يونيو 1980 منشورا إلى السادة نظار أوقاف المملكة في موضوع طريقة استخلاص أكرية الأملاك التي عليها المنفعة ومعا وضتها. وقد جاء في المنشور.

سلام تام بوجود مولانا الإمام.

وبعد، فقد أبانت الممارسة، وأظهرت التجربة أن استيفاء أكرية الأملاك الحبسية التي عليها المنفعة، تعترضه صعوبات يمكن - في غالب الأحيان - في عدم معرفة مالكي المنافع، سواء كانوا مالكين أصليين أو مالكين بالوراثة، كما أن معاوضة هذه المنافع تتعرض هي الأخرى إلى تأويلات مختلفة، خصوصاً عند إجراء تقويمها.

وإذا كانت بعض التشريعات قد ضبطت هذا النوع من أملاك الأوقاف، كالظهير الشريف المؤرخ في فاتح ربيع الثاني 1332 (17 يراير 1914) والظهير الشريف المؤرخ في سابع رمضان المعظم 1334 (8 يوليوز 1916) والظهير الشريف المؤرخ - أيضاً - في سابع رمضان 1334 (8 يوليوز 1916) والمنشور رقم 15698 المؤرخ في 22 محرم 1339 (6 أكتوبر 1920) والمنشور رقم 2 المؤرخ في 7 ذي القعدة الحرام 1361 (16 نونبر 1942) فإن الأمر أصبح يدعو إلى المزيد من التوضيح والتفسير وتحديد مسطرة واضحة المعالم. وبناء على الاستشارة المطلوبة منكم بمقتضى المذكرة رقم 6 المؤرخة في 3 ربيع الثاني 1400 (20 فبراير 1980) والأجوبة التي تلقتها الوزارة في الموضوع، والدراسة التي قامت بها لجنة خاصة، فقد تقرر إلغاء المنشور رقم 2 المؤرخ في 7 ذي القعدة الحرام 1361 (16 نونبر 1942) والعمل بالمقتضيات الآتية :

الفصل الأول في المقتضيات المبدئية :

أ - إن الكراء الواجب للأوقاف في المنافع والجزاءات يستخلص بنسبة ثلاثين بالمائة (30 %) من قيمة الكراء الحقيقي للملك، وإن اجتمع الأصل والجلسة فهو خمسة وأربعون بالمائة (45 %) فيما هو من قبيل المسلم، وما هو من قبيل المسدد فيه فالعمل على السداد الواقع فيه.

ب - إن المطالب بأداء واجب الأوقاف هو رب المنفعة إن وجد، وإن لم يوجد فيطالب به المعتمر.

ج - إن هواء محل المنفعة ملك خالص للأوقاف بدون منازع تتصرف فيه كما تشاء، ويمكن تعويضه لرب المنفعة أو لغيره.

الفصل الثاني في استيفاء الأكرية :

أ - في حالة اعتمار الملك من طرف رب المنفعة، فإن الكراء الواجب يقع تقديره طبقا للنسب المذكورة في الفصل الأول إما بالمرضاة أو عن طريق الاحتكام إلى الخبراء.

ب - في حالة اعتمار الملك من طرف الغير، فإن الكراء الواجب يستخلص طبقا لنفس النسب من قيمة الكراء الذي يؤديه المكثري إن كان هذا الكراء مناسبا للأحوال الوقتية، فإن لم يكن قدر بالمرضاة أو عن طريق الاحتكام إلى الخبراء.

الفصل الثالث في المعاوضات :

أ - يقع تقويم واجب الأوقاف في المنافع المطلوب معاوضتها طبقا للنسب المذكورة في الفصل الأول مع إضافة قيمة الهواء الخالص للأوقاف بأكمله.

ب يمكن زيادة غبطة على واجب التقويم كلما اقتضت الضرورة ذلك. وعليه، فالرجاء السهر على تطبيق هذه التعليمات بكامل الدقة، صيانة لحقوق الأوقاف، والله ولي التوفيق، والسلام.

* ■ *

أعمال قضائية...

هناك أحكام قضائية صدرت في بعض الحقوق العينية كالجزاء والجلسة والزينة...

الجزاء : هناك حكم محكمة الاستئناف بالرباط في 15 يناير 1930 : مجموعة الأحكام، المجلد الخامس الصفحة 629 يقول «إذا كانت وجيبة الجزاء تستوفي منذ أكثر من خمسين عاما سلفت، ثم انقطع استيفائها منذ ذلك العهد، فإن هذا الاستيفاء لا يكفي لإثبات تجزئة حق الملكية...

الزينة : هناك حكم محكمة الاستئناف بالرباط في 6 يوليوز 1916 : مجموعة الأحكام، المجلد الثالث، الصفحة 499 يقول هذا الحكم : «من المسلم به حسب العرف والفقهاء الإسلاميين أن حق الزينة يثبت إثباتا كافيا بواسطة

حيازة طويلة الأمد تصرف خلالها المدعي بذلك الحق عن حسن نية تصرف مالك الحق المذكور دون تعرض من طرف مالك الرقبة...».

وهناك حكم آخر حكمت به محكمة الاستئناف بالرباط في 25 نونبر 1930 مجموعة الأحكام، المجلد السادس. الصفحة 163 : يقول : «بما أن حق الزينة حق عيني من حقوق السطحية خاضع لأداء وجيبة عن العقار فإن الذي يدعى بهذا الحق لا يمكنه أن يتمسك بحيازته حيازة المالك في ملكه إلا إذا أثبت أنه كان يؤدي شخصيا الوجيبة...».

الجلسة :

الجلسة أو حق التمتع (بصورة مؤبدة) قابلة للتجزئة بحيث يمكن أن يترتب عن هذه التجزئة نقل حق الزينة لشخص آخر.

وهو حكم محكمة الاستئناف بالرباط في 26 يناير 1935، مجموعة الأحكام، المجلد الثامن، الصفحة 553.

في نظام الجلسة يناط حق الانتفاع بصاحب حق الجلسة الذي يستغل مباشرة العقار لفائدته وحده مقابل أداء وجيبة عقارية لمالك الرقبة.

استئناف الرباط : 17 ماي 1933 مجموعة 7 299.

«حق الجلسة يتصف بميزات حق عيني قابل للتجزئة».

استئناف الرباط في 26 يناير 1935 مجموعة 8 - 553.

ومن جهة أخرى، فقد تحدثت محكمة الاستئناف بالرباط، في قرارها عن عناصر الملكية، فأوضحت أن عناصر الملكية تتوزع بين المالك والوقف وصاحب الجلسة، بأن هناك : «ملكية شرفية، وملكية نافعة أو فعلية... وهكذا ذكرت ما يلي : «في قانون الجلسة الملكية النافعة من حق حائز هذا الحق الذي يستغل العقار مباشرة لمصلحته الخاصة مقابل أداء دخل عقاري لمالك الأصل(26)»...



(26) قرارات محكمة استئناف الرباط 299 / 7.

ما يعرف عند اليهود «بالحسكة» «LA HASSAKA» :

إن الخلو، مطلقا يقع على ملك المنفعة لدافع مال يختص بكراء رُبْع، وهو حق يورث عن صاحبه، ويبيع لخلاص دينه، ويرجع لبيت المال إن لم يكن له وارث، وذلك أن يتسلم شخص دارا أو دكانا أو مطحنة أو غير ذلك من الرباع من مالكة، أو ناظر وقفه أو مستحقه لينتفع بالسكنى، أو الاحتراف، ويكون ذلك على وجه لا يملك معه صاحب الربع إخراجه منه، ولا إزالة يده عنه، على أن يدفع له عوضا معجلا، وقدرًا معينًا من الكراء مسانهة أو مشاهرة بحيث لا يبقى لصاحب الربع أدنى حق له عليه، إلا ما يتقاضاه من معين الكراء في إبانته، وبذلك يكون المتسلم لذلك الربع مالكا لخلوه ملكا خالدا أبديا عليه إصلاحه وحفظه وتجديد ما اندرس منه مع المعين الذي التزم بأدائه، هذا النوع يسمى بخلو المفتاح إن كان في دكان، ويخص باسم «الحازقا» إن كان في دار يعمرها يهودي.

فالحازقة فهي حق خاص بطائفة اليهود بالمغرب، ولذلك تعتبر من الحقوق العرفية، ولكن لا توصف، هنا، بالإسلامية وقد اعتبرته بعض المحاكم من الحقوق العينية، بينما ضنت عليه محاكم أخرى بهذا الوصف (27).

وهو مما يرتبط بالزينة، والجلسة، والجزاء، تلك التي يطلق عليها في العرف اليهودي، والمصطلح القضائي العبري لفظة «حازقاه»، ومضمون هذا المصطلح يشمل عدة مفاهيم، إذ أنه يدل على نوع خاص للتملك والاحتياط بملك، والتقادم الشرعي، وحق الاستمرار الشرعي، أو حق شراء مفتاح ملك، وحق التمتع بملكية...

وكان اليهود يدعون في الأملاك الحبسية، ويحاولون، بشتى الوسائل استغلالها، ويعرف عندهم، هذا الاستغلال، كما أشرنا، «بالحزاقة». أو الحسكة.

(27) لم تعتبره محكمة مراكش في حكم 30 نونبر 1930 حقا عينيا، وقالت إنه لا يسجل في السجلات العقارية، بينما اعتبرته محكمة استئناف الرباط حقا عينيا في حكمها بتاريخ 7 يناير 1941 (ديكرو) الفقرتان 920 - 721.

وأصل هذه «الحزاقة»، عند اليهود فيما ذكر، هو أنه لما كانت سكناهم بحارات مخصوصة على وجه الكراء، وضائق عليهم، وتنافسوا في كرائها، وتشكوا من ذلك لأحبارهم، وقع اتفاقهم على أن المحل إذا دخله أول مكتر منهم، وأوقد فيه قنديله ينال الاختصاص بسكناه، بقدر كرائه من غير زيادة عليه من اليهود. وإذا تنازل عنه لغيره منهم، فله أن يأخذ شيئاً مقابلاً، وكان ذلك خاصاً بهم... وللمالك إخراج المكتري من ملكه إن شاء من غير أن يدعي بدعوى...

وقد صدر منشور عمومي في 18 صفر عام 1341، الموافق 10/10/1922 يتعلق بهذه الحزاقة التي يدعيها اليهود في المحلات الحبسية، لا يعمل بها يقول المنشور: «وبعد، فإن بعض اليهود ممن كان مكترياً لسكنى محل حبسي، صار يدعى فيه ما يعرف عندهم «بالحزاقة»، ثم بعد جعل الدعوى عليه في المحل الذي ادعى فيه تلك الحزاقة، وقع الحكم فيها للحبس، وذلك بعدم إمكان معاوضة جانب الأحباس بالحزاقة الجارية بين الإسرائيليين فيما اصططلحوا عليه خاصاً بهم، وحاز جانب الحبس المحل المتنازع فيه...

وعليه فحيث حكم لجانب الحبس بخلوص محله المشار إليه من شائبة تلك «الحزاقة» التي يدعيها اليهود، ولم يكن لها تأثير في الأملاك الحبسية المشار إليها...

وقد كانت هذه المسألة من أهم المسائل، فقد كتبنا لك بهذا، تنبيهاً وإرشاداً لتكون على بال مما عسى أن يدعيه اليهود في أملاك الحبس مما ذكر... وكن ترفع لنا قضايا دعواهم التي توجد بالقلم العبراني بعد تعريبها لأعمال المتعين.

«فالحازقا» تعني مضمونا يشمل عددا كبيرا من المفاهيم، من بينها على الخصوص ذلك المفهوم الذي يعني نوعاً من الاكتساب والتمتع والاحتفاظ بملك.

وحالات «الحسكة» جد معقدة، وللقانون الذي يحكمها خصوصياته التي ينفرد بها.



وقد عرض الأستاذ حاييم الزعفراني (28) في كتابه : «ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب - تاريخ - ثقافة - دين» (29) بعض النماذج وبعض الحالات، على سبيل المثال تلك التي تعبر عن اهتمامات مجتمع الأقلية اليهودية المغربية...

لقد استوحت السلطات الربية كل إجراءات الحماية المستمدة من نصوص الكتاب المقدس والتلمود، وذلك تحت هاجس منع المزايدات وإقصاء الصفقات الاحتياالية المجحفة بمصالح الطائفة أو أحد أعضائها. بل كان شغلها الشاغل إرادة ضمان أمن المجموعة تجاه الجيران الذين يشك في نياتهم أو الذين يشكلون خطرا...

وفي نطاق «انتهاك ملكية الغير» نتعرض بمقتضى عدة أحكام ربانية، صدر عدد متنوع من «الحازاقا» يتضمن بعض الامتيازات أو حق الارتفاق...

وهكذا جرت العادة بمنع أي يهودي، تحت طائلة عقوبة «الحرم»، - التكفير - من أن يستأجر منزلا أو دكانا في ملكية أحد الأغيار، إذا كان قد استأجره مسبقا، يهودي آخر، لأن المستأجر الأول، يملك «حازاقا» أي حق التمتع، مما يجعل حرمانه من هذا الحق بدون موافقته عملا غير مشروع، ولقد سبق أن أصبح هذا الاستعمال معمولا به بمقتضى «تقنه» في أروبا منذ القرن العاشر...

ويستعمل لإدانة مالك يهودي باع أو اكترى لأحد الأغيار ملكه الواقع في الحي اليهودي، وفي نفس الوقت أسند إلى أي مالك آخر من الجيران، حق

(28) أستاذ كرسي بجامعة السربون VIII مغربي الأصل من مدينة الصويرة، يدير الآن شعبة اللغة العبرية والحضارة اليهودية منذ تأسيس هذه الشعبة عام 1969، كما يشرف على شعبة الدراسات السلافية، والشرقية والأسبوية منذ عام 1976، له عدة مؤلفات حول الفكر اليهودي بأرض الإسلام، واللسانيات العبرية... ومن مؤلفاته : «يهود المغرب» الحياة الاجتماعية - الاقتصادية - الدينية؛ «اللغات اليهودية في المغرب»، مجلة الغرب الإسلامي والمتوسطي - «التربية اليهودية في أرض الإسلام»، تعليم اللغة اليهودية، والعبرية في المغرب؛ «الحياة الثقافية اليهودية في المغرب في نهاية القرن 15 إلى بداية القرن 20» مجلة الغرب الإسلامي والمتوسطي؛ - «تاريخ يهود إفريقيا الشمالية».

(29) ترجم هذا الكتاب الأستاذ أحمد شحلان وصديقه عبد الغني أبو العزم، عام 1987.

الشفعة. العبارة التي تثبت «حرم» أي يهودي متهم بهذه الجنحة، والعبارة هي : «لقد آويت أسدا في أعتاب ملكيتي».

ونجد أنواعا من «الحازقا» المتميزة في كثير من الفتاوي التي يعود عهدها إلى القرن السابع عشر، والثامن عشر، والتي تسمى بالعبرية : «حزقت إيشوب» وبالعبرية العربية : «حزقت الجلسة»، والتي تشبه : «حق الجلسة» في التشريع الإسلامي...



ومما لاشك فيه، فإن الاهتمام بـ : «الحازقا» يمكن أن يفسر انطلاقا من اعتبارات عقائدية، وهم مشترك يمس مجموع الطوائف في الشتات للحفاظ على هويتها، وحماية مصالح وأمن كل اليهود... غير أنه يجب أن لا ننسى هنا الظروف المحلية، والعلاقات الخاصة التي يقيمها اليهود والمسلمون فيما بينهم... ولاشك في أن واقع الملاح، وما يعرفه من ضيق. والقيود المفروضة على إقامة التجار والصناع اليهود في الضواحي الحضرية والقرى كانت تكون كلها بالنسبة للسلطات الربية المغربية كثيرا من الأسباب الإضافية لتغليب إرساء قوانين «الحازقا»، سواء كانت هذه «الحازقا» تسقند على الشريعة، أو تستمد فعاليتها من العادات المحلية، لتجعل منها أمرا يحترم الشروط والتطبيق، عند قيام المنازعات العقارية، وما أكثرهم...



وإليك ما جاء في مرسوم مؤرخ بـ 1603 : تظل «الحازقا» مكسبا لأي كان، إذا اظطر إلى بيع حقه التجاري لأحد الأغيار للاحتياج، أو أرغم على ذلك بالعنف... ويعد هذا عرفا مطابقا لمرسوم قديم نرى من المفيد أن نكملة كالتالي: يحتفظ بالحازقا» كل من تنازل عن ممتلكاته إلى أحد الأغيار، ذاك الذي قد يبيعها هو بدوره إلى أحد اليهود... عندما تعتمد السلطات المدنية إلى عرض أرض أحد اليهود، بسبب دين، تلك التي قد يشتريها يهودي أو أحد الأغيار، فإن لمالكها الأول أن يحتفظ بـ «الحازقا» على أرضه، ولهذا ينبغي عليه أن يقدم إشعارا بالاعتراض حسب القوانين المتبعة». وتوضح فتوى أخرى ما يلي : «يصدر «الحرم» في حق من اكرى أرضا بلا علم مالك «الحازقا»، وهذا القرار مطابق لمرسوم أقره أسلافنا...».

وفي هذا الصدد يضيف مرسوم 1603 الذي سبقت الإشارة إليه أنه :
«لا يمكن أن يدعي مستأجر الأملاك الموقوفة، والأملاك المخصصة للفقراء
والمؤسسات الدينية أي نوع من أنواع «الحازقا».

وتهتم مختلف النصوص بالوضع الدقيق لليهودي الذي أبعد عن
الجماعة بسبب اعتناقه الإسلام، دين معظم المغاربة، وهكذا نجد وثيقة،
تحدد في بداية القرن السابع عشر الوضع القانوني «للمومار» - المرتدين
في خصوص إقامة «الحازقا»، ويحتفظ المرتد بالحقوق التي ورثها أو
اكتسبها هو نفسه عند ما كان يهوديا، وإذا باع حقه التجاري بعد اعتناقه
الإسلام لأحد الأغيار، أو إلى أحد المرتدين مثله، فإن «الحازقا» تظل قائمة
بهذا الحق، وتسلم بعد موته لأحد أقربائه، ومن لهم الحق في إرثه...

وفي مرسوم آخر حرر بفاس مؤرخ في 1731، نقرأ ما يلي في نفس
الموضوع : «إذا باع اليهودي المعتقد للإسلام حقه التجاري لأحد المسلمين،
فإن للمالك اليهودي : «للحازقا» المرتبطة بهذا الحق، أن يطلب بإثبات أقامه
حقه، وعلى المحكمة أن تستجيب لطلباته...» (30).



هكذا كان يعامل اليهود في المغرب وفق أحكام الشرع، كأهل ذمة
يتمتعون بالحرية الدينية، وقد سمح لهم بالاستقلال القضائي فيما يتعلق
بالخلافات ذات الطابع الديني، أي الأحوال الشخصية...
وكان من المقبول، أيضا، إخضاع الخلافات ذات الطابع المدني والتجاري،
أيضا، إلى القضاء اليهودي عندما تكون هذه الخلافات بين اليهود أنفسهم...
أما من الناحية الجزائية فيخضع اليهود كباقي المغاربة لنظام الحق العام في
المغرب (31)...

وكانت أمور القضاء اليهودي ليد جماعة من رجال الدين، وكان هذا
القضاء ينطوي على عيوب كثيرة بسبب عدم وجوه قواعد محددة للصلاحيات
والأصول، وكان بالإمكان نقل الدعوى من قاض إلى آخر (32)...

(30) «ألف سنة من حياة اليهود بالمغرب» ص : 165، ط : بالمغرب 1978.

(31) انظر موضوع قضية يهودي ويهودية اختلفا في طلب التقاضي عن اليهود أو المسلمين في كتاب :
«المعيار المغربي» للونشريسي ص : 128 - 129/10. وكذلك ص : 10/56.

(32) DE LAUBADERE : P. 78

وقد صدر في 22 ماي 1918 ظهيران لإصلاح القضاء اليهودي، يعيد أولهما تنظيم المحاكم اليهودية والكاتب بالعدل، وينشئ الآخر المحكمة العليا...

وقد كمل هذان الظهيران بظهائر 17 مارس عام 1919 و 17 ماي عام 1919، وكان الغرض من هذه الظهائر إعطاء القضاء اليهودي نظاما نهائيا. ووضعه في مصاف المؤسسات القضائية الأخرى في المغرب، الدينية والعصرية (33)...

وبموجب هذه الظهائر صار القضاء اليهودي يشمل محاكم ابتدائية، وتتألف من ثلاثة قضاة، ومن كاتب قلم المحكمة، كما أنشئت محاكم القضاة المفوضين، ويقيم هؤلاء في بيوتهم الخاصة، ويعين القضاة اليهود، والقضاة المفوضون بقرار وزاري بناء على ما كانت تفرضه، في عهد الحماية، مديرية الشؤون الشريفة، التي تختارهم من لائحة مرشحين تقدمها الطائفة اليهودية... ويبدو أن هذه المحاكم كانت تحاول تجاوز اختصاصها، فتنظر في بعض القضايا المدنية والتجارية لذلك صدرت نشرة وزارية 15/12/1938، ذكرت مفوضي الحكومة والمراقبين المدنيين ومفتشي المؤسسات اليهودية بأن ينتبهوا إلى هذا الموضوع (34).

إن للكتابات القضائية المتمثلة في الفتاوي والمراسيم الربية قيمة ذاتية خاصة لدى اليهود المغاربة، بغض النظر عن المشاكل العقائدية، إلا أن علماء الشريعة اليهودية، كان همهم الأكبر على مر التاريخ، هو إبعاد كل تدخل أجنبي عن قضايا الطائفة اليهودية المغربية...

وقد أكد هذا الاتجاه عدة ظهائر صادرة قبل عهد الحماية حيث كانت المحاكم العبرية بمنأى عن أي تدخل فرنسي في الجنوب المغربي، أو إسباني في الشمال المغربي (المحاكم الخليفة) في الجهاز القضائي العبري المغربي، لا، بل نجد أن الحاخامات كانوا يمارسون عملهم بكل حرية، ودون تدخل مندوب الحكومة الفرنسية أو الإسبانية في شؤون الطائفة اليهودية...

* ■ *

RENAISSANCE DU MAROC : P. 195 (33)

(34) «تنظيم الحماية الفرنسية في المغرب» د. محمد خير فارس ص : 290.

وبالرجوع إلى مدارج الخزانة العامة بالرباط، ففيها ما يزيد عن مائة مؤلف باللغتين الانجليزية والفرنسية، وحتى العربية تعرض لليهود المغاربة عبر عقب التاريخ من الزمان والمكان إلى قوانينهم وأعرافهم وعاداتهم والوظائف التي شغلوها منذ غابر العهود وحتى إلى مآكلهم ومطبخهم، والكثير الكثير من حياة عيشهم وطقوسهم الدينية.

* ■ *

مقارنة وتنظير...

ولا بأس بأن نأتي هنا في هذه الدراسة بمقارنة فقهية وتنظير عرفي بما هو عند المشاركة من هذه الأنواع أو المصطلحات التي تقابل الجزاء والجلسة والزينة... عندنا... كالمرصد والقميص، والقيمة والجدك، والخلو والاحترام وحق القرار في البلاد الشامية... وقد تحدث بتفصيل عن هذه الأنواع والمصطلحات في دراسة فقهية منهجية الأستاذ الكبير المرحوم محمد كرد علي في كتابه القيم «خطط الشام» حيث قال: «وقد اخترع الناس انتزاعا على ما يقولون من قواعد ناصر السنة الإمام أحمد بن حنبل ما يدعى في الديار الشامية بالمرصد، وهو الدين الذي على ذمة العقار الموقوف أو الاستيفاء من أجرته بعد استيفاء المتولي عليه مقدارا ماليا معجلا من المستأجر يسمى «خدمة» وفرض مقدار معجل عليه يستوفى منه مساهنة يسمى دينا مؤجلا، بشرط أن يكون المستأجر على الموقوف لعمارتها أو ترميمه دينا بذمة شخصه، فإذا أيسر فللمتولي أن يؤدي إلى صاحب «المرصد» ما كان له على رقبة الوقف ليعيدها إلى جهته طوعا أو كرها، ومرمى هذا المخرج ومغراه تحرير العقارات الموقوفة بالحملة بمنح التصرف بها بيعا وشراء مرعاة للمصلحة الاقتصادية مع تقدير مرتب مقابل هذا المنح، ومع الاحتفاظ بحق الرجوع بعد أداء الدين حرمة للأحكام الشرعية، وبنسبة تكاثر العقارات الموقوفة مثلا تكاثر «المراسد»... هذا ما يتعلق بالعقارات المسقوفة...

أما الأرضون الصالحة للزراعة، فقد اخترعوا لمنح التصرف بها، فراغا أو انتقالا، مخرجا آخر، وهو سراية «شدالكة» من الأرض الأميرية الموقوفة، ومعناه استحقاق الحراثة في الأرض التي ليست مملوكة الرقبة للحرث

مقابل أداء العشر أو الخراج إن كانت أميرية، وأداء مرتب الوقف إن كانت موقوفة الرقبة بعد أداء حق قرارها...

* ■ *

ثم قال الأستاذ محمد كرد علي معقبا على هذه الأحكام : ونحن مع اعترافنا بضرورة هذا المخرج لعلمنا ببسر الشريعة واتساعها وملاءمتها لمقتضيات الزمان والعمران لا يسعنا إلا إنكار ما نجم عن اختراعه من اندثار الأوقاف الإسلامية، وانهيار معالمها، لأنه فسح مجالا لابتداع الحيل التي مهدت السبل لاختلاس الأوقاف، وطمس معالمها، ودرس معاهدها... ولما أدرك أرباب الطمع أن «المرصد» يملكهم العقار الموقوف ملكا باتا، لأن المتولي الوقف الرجوع على صاحب «المرصد» متى أدى إليه دينه على الوقف، كادوا للأوقاف الإسلامية بحيل ابتدعها بعض متفكها القرون الوسطى... ما عرفها الشرع ولا عرفته، ووضعوا أسماء لهم سموها، ما أنزل الله بها من سلطان، وهي: «القيمة». «الكذك». «الخلو». «القميص». «الحكر». «الاحترام»... ويشمل هذه الأنواع ما يسمى «حق القرار» في البلاد الشامية «والكردار» في بلاد خوازم، وهو غير حق القرار في الأرض، بل يريدون به تجوزا الأعيان القائمة، سواء كانت متصلة كالجدران والسقف أم منفصلة كالآلات والعدد.

وتختلف أسماؤها باختلاف ما حلت به من الأمكنة، فإن حلت في البساتين والحدائق، فاسمها في ديار الشام «قيمة»، والمراد بها جدران البستان، وما يشتمل عليه من جذور نجمه، وأن وجدت في الحمامات، فالمراد بها الفرش والأثاث كالسجاد والطاسات، وإن كانت في الحوانيت، فتسمى «جدكا» وهو ما يضعه المستأجر متصلا كالأبواب والرفوف، والكذك لفظ تركي الأصل يطلق على ما هو ثابت في الحوانيت الموقوفة، ومتصل بها اتصال قرار ودوام لعلاقته الثابتة بالعمل الذي يمارس في هذا العقار...

وقد جرت العادة أن ينشيء مستأجر عقار الوقف هذا الكذك فيه من ماله لنفسه على حسب حاجته بإذن متولي الوقف.

وأصل منشأ «الكذك» أن من يستأجر حانوت الوقف لأجل التجارة أو الصناعة قد يحتاج إلى بعض تأسيسات تتعلق بصناعته أو تجارته

كالرفوف والمصاطب والمواقد، وهذه تسمى كدكا، فلا يليها له متولي الوقف، لأن المستأجر قد يترك العقار في آخر السنة، ويأتي غيره من المستأجرين، فلا توافقه، لذلك يأذن المتولي للمستأجر أن يؤسسها من ماله، فإذا انقضت مدة الإيجار، وأراد الناظر إخراجه يتضرر المستأجر بما صرف عليها... وبما أن عقار الوقف معد للإيجار بصورة دائمة (بخلاف عقار الملك، فإن مالكة قد يحتاج إلى سكناه بنفسه) لذلك أفتى الفقهاء بعدم جواز إخراج المستأجر صاحب «الكدك» مادام يدفع للوقف أجر المثل، وفي أصل هذا التدبير نظرة انصاف واقعية...

ثم آل الأمر مع الزمن إلى أن أصبح أصحاب «الكدكات» كغاصبين لتلك الأوقاف كلها بسبب حق القرار المرتب لهم، فيتصرفون في العقار، كمالكين، وللوقف أجر سنوي ضئيل رمزي بنسبة اثنين أو ثلاثة في الألف من القيمة لا يستطيع تحصيله... (35).

وأما إذا كان منفصلا كعدد المقاهي وآلات الحلاقة، فيسمى «خلوا» أو حق السكنى، ويغلب على الظن أن هذا غير الخلو الذي اصطلح عليه متفقهة القطر المصري، بل الأوجح أنهم يعنون «بالخلو» ما يدعوه متفقهة الشام «بالمرصد»، ويقرب منه ما يدعوه متفقهة بلاد الروم «بذي الإجاريتين»، وهو بلا ريب غير «الخلو» المراد به وضع اليد والقدم...

وهذه الأعيان إذا كانت في المطاحن فإنها تسمى «قميصا» والمراد به آلات الطحن كالقطب وحجري الرحي ونحو ذلك من آلات الطحن المنقولة، وإذا كانت مادة بناء قائم في عرصة موقوفة، فتسمى «حكرا»، وصورة احتكارها أن يأذن متولي الوقف للمستأجر بالإنشاء في العرصة الموقوفة على أن يكون ما يبنيه ملكا له، بعد أن يؤدي إلى المتكلم على الوقف مقدارا معجلا يسمى «خدمه»، ويتعهد بأداء مقدار مؤجل يؤدي مساهنة يسمى دينا مؤجلا، وإن كانت غراسا، فيسمى غرسها «احتراما» وصورته أن يأذن المتولي على أرض موقوفة - ما عدا أرض الزراعة - يغرسها لإنسان على أن ما يغرسه يكون ملكه أو أن يكون البعض ملكه، والبعض الآخر ملك جهة الوقف على سبيل

(35) المدخل الفقهي العام : مصطفى الزرقاء ج : 3.

التابعة للأرض بعد أن يؤدي إلى المتكلم عن الوقف مقدارا معجلا يسمى أيضا «خدمة»، ويتعهد بمقدار مؤجل يؤدي مسانهه يسمى أيضا «أجرة» أو «دينا مؤجلا»....

هذا ما نص عليه الفقهاء المتأخرون...



هذه الحقوق أغلال في أعناق الأوقاف :

لقد كانت هذه الحقوق اغلالا في أعناق الأوقاف سلبت معظم منافعها بأجور زهيدة، في عهود اختل فيها ميزان الحكم وسلطان القضاء. وبسنة 1952 م صدر في سورية المرسوم التشريعي ذو الرقم/116، فحدد الأجور السنوية المؤجلة التي يستحقها جانب الوقف عن عقاره المثقل بأحد حقوق القرار العينية هذه بما لا يختلف كثيرا عن المقادير المقررة بالقوانين السابقة.

وأخيرا بعد قيام الوحدة بين مصر وسورية صدر القانون ذو الرقم 163/المؤرخ في 13 ربيع 1 1378هـ 27 أبريل 1958، والمعدل بالقانون في الرقم/189 لسنة 1960 فأوجب تصفية هذه الحقوق العينية جميعها نهائيا بين جانب الوقف وجانب حق القرار (أو حق التصرف) من أي نوع كان بصورة إلزامية على أساس الاستبدال بملكية الوقف مقدارا محددا بنسبة مئوية من قيمة كامل العقار الوقفي المشغل بأحد هذه الحقوق بما فيه من بناء أو شجر... فيأخذ الوقف هذا المقدار المحدد من قيمة العقار التي تقدر بمعرفة خبراء رسم القانون طريقة اختيارهم، ويصبح العقار ملكا حرا لصاحب حق القرار تنقطع منه كل علاقة للوقف... فإذا لم يتقدم صاحب حق القرار بطلب هذا الاستبدال خلال عشرة أيام من تبليغه قامت دائرة الأوقاف التابعة لها العقار بإجراء معاملة الاستبدال المذكور...

وقد حدد هذا القانون لجانب الوقف في كل نوع من هذه الحقوق نسبة من قيمة العقار تختلف عنها في النوع الآخر بحسب قوة كل من حق الوقف وحق القرار...

وقد نص القانون المذكور في المادة/21 منه على منح إنشاء أي حق عيني على عقار موقوف بعد هذا القانون، وذلك تحت طائلة البطلان.

وبذلك أنهيت أعظم مشكلة كانت مستعصية بين هذه العقارات الوقفية وبين أصحاب هذه الحقوق التي ابتلعت الأوقاف، وطمغت عليها... وفي هذا التخالص مصلحة للأوقاف، وإن كانت لم تأخذ فيه إلا جزءا ضئيلا من أصل حقها(36).



تنظيم الوقف... عرفته بلاد المغرب.. ومصر.. والعراق..

على أن تنظيم الوقف بصفة استقلالية عرفته بلاد المغرب ومصر. وذلك لوفرة المداخل، ورعاية توجيه ورغبة المحبين.

وعندما قامت الثورة في مصر عام 1952، وسلكت إلى الإقطاع سبل التصفية والإنهاء، وجدت أن بقاء الوقف الذري قد يتعارض وهذه الرغبة في الحد من الملكية الزراعية حيث كان الكثير من المستحقين يتمتعون في الواقع بمركز لا يختلف في جوهره عن مركز الإقطاعيين، فاتجهت الحكومة المصرية إلى الرأي القائل بعدم جواز الوقف الأهلي، فأصدرت القانون رقم 180 لعام 1952 الذي نص على إلغاء ما كان موجودا من الأوقاف الأهلية، وجعل الأموال الموقوفة عليها حرة طليقة، كما منع إحداث أوقاف أهلية جديدة، فأصبح الوقف بذلك قاصرا على الخيرات فقط.

وتسهيلا لأصحاب الاستحقاق، وتشجيعا لهم على إخراج أوقافهم من الوزارة وتداولها، جعلت الوزارة من اختصاصها أيضا، إجراء القسمة بين المستحقين، وأصبحت الوزارة حارسة على ما تحت يدها من أموال كانت وقفا تديرها حتى تتم القسمة، ثم قامت الوزارة في عام 1966 ببيع وتصفية ما تبقى في حراستها من أعيان كانت موقوفة وقفا أهليا، ولم تتم قسمتها، أو لم يتسلمها أربابها...

(36) المدخل الفقهي العام ص 55 - 56/3.

الفصل التاسع عشر :

مال الوقف من أطيب المكاسب

مسجد الرسول ﷺ في المدينة، وضع مخطط المساجد فيما بعد :

يلاحظ الدارس، من خلال العروض التي أتينا بها ضمن هذه الحلقات، بأن تسير المؤسسات الدينية والتعليمية في المدن والأرياف الإسلامية كان يعتمد على دخل الأوقاف الذي يتوفر على رصيد هائل من المال الطيب في مختلف العصور والأمصار، فكان العلماء والأئمة والطلبة والمؤذنون يؤجرون من ذلك الدخل؛ كما تؤخذ منه أيضاً، لوازم الإنارة والصبغة والترميم والبناء وما إلى ذلك في داخل المدينة الإسلامية بما اشتملت عليه من مؤسسات دينية واجتماعية...

وقد احتلت المدينة منذ أقدم العصور مكانة خاصة في التاريخ البشري، فبينما يمثل الريف والبادية مناطق الانتشار السكاني، إذا بالمدن تمثل مراكز الكثافة السكانية...، وتأتي هذه الكثافة السكانية مصحوبة، عادة، بتنوع العناصر والفئات والطبقات والطوائف والأمزجة المختلفة المتباينة التي يتألف منها البناء البشري للمدينة مما يترك أثره واضحاً في الحياة الاجتماعية داخلها.



وأول مدينة في الإسلام، هي مدينة الرسول ﷺ، ومدينة الرسول هي طيبة، ولطيبتها، قيل: تلفظ خَبَثُهَا، وينصع طيبها... وفي ريح ترابها، وَبَنَةُ تربتها، وعرف ترابها، ونسيم هوائها، والنعمة التي توجد في سككها، وفي حيطانها - دليل على أنها جعلت آيةً حين جعلت حرماً، كما قال الجاحظ في كتابه القيم : «الحيوان».



وقد تكونت العمارة الإسلامية، بعد ذلك، في بلاد الشام، وسواء أكانت هذه العمارة دينية أم مدنية، فإن العمارة العربية التي كانت منتشرة

في جنوبي الجزيرة العربية، والتي تحدث عنها الهمذاني، لم تكن أساساً لهذه العمارة...

ومع أن مسجد الرسول عليه السلام في المدينة، قد وضع مخطط المساجد فيما بعد، إلا أنه كان على وجه الدقة مجرد سقيفة، أقيمت على طرف من أطراف الصحن، وهي مبنية من الطين والأغصان، مرتكزة على جذوع النخيل... وهكذا، فإن هذا المسجد الأول لم يكن يحمل أية صفة معمارية، إلا أنه حدد المخطط الأول لمسجد المستقبل بأجزائه الأساسية، وهي الصحن الواسع جداً.. والحرم قاعة عريضة جداً، وقليلة العمق، إذ تحدت نسب أبعادها منطقياً مع نظام الصلاة الجماعية...

ولعل أول من شُعر بضرورة القيام بإصلاح المساجد، وإخراجها من طور البداوة إلى حظيرة الحضارة، ثالث الخلفاء الراشدين أمير المؤمنين عثمان، فإنه تناول مسجد الرسول ﷺ بالإصلاح والتحسين، وقد كان سقفه من الجريد، وعمده من خشب، وفرشه من الحصى. فبناه رضي الله عنه بالحجارة، وسقفه بالساج، وجعل أعمدته من الحجارة المنقوشة، بعد أن وسعه، وزاد في مساحته، وذلك سنة ثلاثين، ثم تلاه الوليد بن عبد الملك فزين مسجد الرسول ﷺ، وحلاه بالذهب والفضة، وفرشه بالمرمر، وفرغ منه عام تسعة وثمانين كما فعل في الحرم المكي، كما قام أبوه عبد الملك، فبنى المسجد الأقصى، وقبة الصخرة بعد أن رصد لعمله هذا خراج مصر، سبع سنين، وفرغ منه عام اثنتين وسبعين...

ويعتبر المسجد الكبير في بلاد الشام بدمشق أول نجاح معماري في الإسلام، وأصبح هذا المسجد الدمشقي الكبير نموذجاً لأكبر المساجد...



مال الأحباس، فيه كفاية :

وقد حرص الخليفة الراشد عمر بن الخطاب على أن يأمر ولاته في الأمصار المفتوحة أن يتخذوا مسجداً واحداً للجماعة. مع الإذن للقبائل ببناء مساجد أخرى خاصة في أحيائها، وخططها بالمدن المختلفة، فإذا كان يوم الجمعة انضموا إلى الجماعة لأداء الصلاة في المسجد الجامع،⁽¹⁾ وقد ظل

(1) وهو مذهب الإمام الشافعي في امتناع إقامة خطبتين في بلد واحد [حسن المحاضرة ص. 2/138].

المسلمون مستمسكين بهذا الالتزام في العصور التالية.. وكانت المؤسسات في المدينة الإسلامية تسير بما يجود به الواقفون، حتى تضخمت ثروة الوقف مع مرور الأعصار والأزمان، وغدت ميزانية الأوقاف في كثير من الأوقات تنافس في بعض الفترات ميزانية الدولة، بل إن الدولة استقرضت من خزينتها في كثير من الأحيان، كما كان الحال عندما وضع الأجنبي أول قدم له في المغرب أيام السلطان أبي سعيد عام 818هـ حيث استولى البرتغال على مدينة سبتة قبل أن يسلمها للإسبان... وقد حدث مثل هذا عام 961هـ كما تزيد ذلك الحوادث بما دفع لمولاي أبي حسون السعدي، وعند بناء المرافق والجسور، كما حدث عندما جرف سيل عظيم مدينة فاس في شعبان من عام 1009هـ، أيام السلطان أحمد الذهبي، فتحطمت الحوانيت، وتداعت المنازل والدور بسبب انهيار الوادي الذي طم حتى عم المدينة...



وقد اعتاد ملوك فاس في أيامنا، يقول محمد حسن الوزان، أن يقترضوا مبالغ ضخمة من إمام الجامع، بدون أن يردوها مطلقاً» (2) ولما قرر المنصور أن يعيد سد «وادي فاس» رأى أن خزينته لا تحتمل ذلك، فأحال جلّ المصاريف على وفرّ الأحباس...

وقد استشار الفقيه الشيخ الطيب الصالح أبو عبد الله بن أبي الصبر (3) الذي ولي خطة القضاء والإمامة بالجامع القرويين عام 688هـ، في تبويض صومعة القرويين وإصلاحها، أمير المؤمنين أبا يعقوب يوسف بن أمير المسلمين ابن يوسف بن عبد الحق، فأذن له في ذلك، وأمره أن يأخذ من أموال أعشار الروم ما يحتاج إليه، فقال له : ﴿إِنْ فِي مَالِ الْأَحْبَاسِ، مَا فِيهِ كَفَايَةٌ، إِنْ شَاءَ اللَّهُ﴾. (4)

وهذه رسالة من المولى محمد بن عبد الرحمن إلى الحاج قاسم حصار في 23 صفر الخير 1278، تقول :

«... خديمنا الأرضي الحاج قاسم حصار، وفقك الله، وسلام عليك ورحمة الله وبركاته، وبعد، فقد وصلنا كتابك أخبرت فيه بما بلغك من أنا

(2) «وصف إفريقيا» لمحمد الحسن الوزان ص : 213. - ط : المملكة السعودية. -

(3) قاضي السلطان يعقوب بن عبد الحق المريني (ت : 706هـ).

(4) «الأنيس المطرب» ص : 57.

وجهنا المعلمين للرباط بقصد تعيين محل مناسب ليبنى بقصد العسكر،
وذكرت، أنا، إن عزمنا على ذلك، فناظر الأعباس توفرّ عنده مال كثير يفي
ببناء ذلك وزيادة...

* ■ *

خزينة الأوقاف تنافس خزينة الدولة :

يحكى أن بيت مال أهل «برذعة» ببلاد القوقاز كان بالمسجد الجامع،
ويلاحظ أنه على رسم الشام، ويصف الأصطخري بأنه مرصص السطح،
وعليه باب حديد، وهو على تسعة أساطين... (5) وكان بيت المال في كل من
الشام ومصر يقوم بالمسجد الجامع، وهو شبه قبة مرتفعة محمولة على
أساطين، ولبيت المال باب حديد، وأقفال، والصعود إليه على قنطرة من
الخشب، وإذا صليت العشاء الآخرة أخرج الناس كلهم من المسجد، حتى
لا يبقى فيه أحد، ثم أغلقت أبوابه، وذلك لوجود بيت المال فيه... (6)

* ■ *

وعلى هذا جرى العمل بالأندلس، فكانت الأوقاف تحت إشراف قاضي
الجماعة، وكان المتحصل منها يوضع بالمسجد الكبير بقرطبة، ويسمى «بيت
المال» وتدفع منه رواتب موظفي المسجد، وتودع الصدقات في أماكن
خاصة. (7)

وقد بنى أبو عنان المريني مستودعات وثيقة المباني، وأمر القضاة
أن يجعلوا تلك المستودعات لأموال الأعباس، وأن يكون لكل باب من أبواب
المستودعات قفلان، لهما مفتاحان، أحدهما يستقر بيد القاضي، والآخر بيد
خطيبه.. (8)

وإن الثروة العظيمة التي كانت تنعم بها أوقاف القرويين، مثلاً.
وتكسبها من ثرواتها التي ما فتئ المومنون يصدقونها على هذا الجامع

(5) الأصطخري : ص 184 . -

(6) «الأعلاق النفيسة لأبي علي أحمد بن عمر بن رسته. ط : ليدن عام 1891؛ والمقدسي ص : 1823.

(7) «تاريخ الإسلام السياسي» للأستاذ حسن إبراهيم حسن ص : 3/489.

(8) «فيض العباب» لابن الحاج النميري، تحقيق الدكتور محمد بن شقرون.

الأعظم، حتى أخذت تنافس خزانة الدولة نفسها، إذ لجامع القرويين دخل، مقداره مائتا درهم يوميا، ولكي ينفق أكثر من نصف هذا المبلغ على مذكرات... كما أن كل جامع أو مسجد لا إيراد له يستمد من جامع القرويين الكثير من الأشياء التي يحتاج إليها...

وفضلا عن ذلك، يقدم هذا الجامع ما هو ضروري للصالح العام في المدينة، إذ ليس للبلدية أي دخل كان من أي نوع... وقد اعتاد ملوك فاس في أيامنا أن يقترضوا مبالغ ضخمة من إمام الجامع بدون أن يردوها مطلقا... (9)



الاحتياط الزائد على الأموال المدخرة :

وقد أصبحت الأموال الكثيرة الوقفية تقتضي من المسؤولين احتياطا زائدا على الأموال المدخرة... ومن هناك كانت فكرة «المستودع» الذي هو عبارة عن بيت حصين، بابه مسلح بالناحاس، وفيه صناديق متينة توضع بها مداخل العقارات الوقفية لتصرف على مصالح المسجد، وفي أرزاق العاملين به من العلماء والمؤذنين وغيرهم، لأن «المستودع» يعني الخزانة التي تجعل فيها الودائع القيمة، والمستودع المقصود بالكلام هو المخزن الحصين الذين يوجد الآن تحت الرواق الذي بنيت فيه بعد مكتبة أبي عنان العلمية في الركن الشرقي الشمالي لجامع القرويين... ويسمي الناس الرواق الذي يقع فوق المخزن بالمستودع مجازا، لكن المستودع هو «الهرى» الذي يوجد تحت.. ولقد جعل عهد الموحدين في أيام الفقيه أبي محمد يسكر الجوراني (558هـ) ليوضع فيه مال الأحباس وأوفاره... وكان الناظر المشرف على بناءه الفقيه أبو القاسم عبد الرحمن بن حمد (تـ 581هـ) وقد حفر قاعته، ونحتها إلى أن وصل إلى الأرض الصلبة، ثم بلط ذلك بالرمل والجير، وجعل أسفله طاقة من أحجار كبار مبسوطة، وطاقة من الرمل والجير، وحصن داخله وسقفه بخشب الأرز، وعمل له خمسة منافس بصفائح من حديد مقلوبة، وبابين

(9) وصف إفريقيا..

أحدهما محدد، كل ذلك على الوجه المحكم، والعمل الوثيق، وجعل على كل باب منها ثلاثة مفاتيح، وجعل في داخله صناديق كبار، عليها أقفال وثيقة، ثم وضع فيه أوقاف الجامع وأمانات الناس، (10) وقد احتيل على هذا المستودع في أيام الفقيه القاضي أبي عبد الله محمد بن عمران، وسرق منه مال كثير، واجتهد في البحث على ذلك، فعمي خبره.. (11)

وزيادة في الاحتياط جعل قفل باب منها ثلاثة مفاتيح، وأسند كل مفتاح إلى وكيل على حدة حتى لا يفتح المستودع إلا بحضور الثلاثة، وجعل في داخل المستودع صناديق كثيرة، عليها أقفال وثيقة، ووضع فيها أوقاف الجامع.. وقد اغتبط الناس بهذا البنك الجديد، فتهافتوا على القيم يطلبون منه إيداع أمانتهم في المستودع المذكور، فاستجاب لرغبتهم، فكان التجار وأرباب المال يطمئنون على مدخراتهم في «المستودع»، وقد استمر العمل بهذا المستودع ردحا من الزمن.. (12)

* ■ *

إبطال الوقف، على المعصية :

كل تلك الأوفار والأموال الوقفية المودعة في هذه الخزائن الضخمة والمستودعات الوثيقة مصدرها حلال، ومصرفها حلال، وموضوعها، أي الموقوف عليه، جهة بر وإحسان.. ودوافعها في أكثر الأحيان اجتماعية، وأهداف، دائما، اجتماعية أيضا...

ولقد ذكر الفقهاء، بأن الغاية من الوقف هي دوام المثوبة للواقف، بمعنى أن يكون الموقوف عليه جهة بر، أو أمر معروف غير مستنكر من الشرع، أي بأن لا يكون على معصية، فإن كان على معصية لم يجز، (13) فلا يصح الوقف إلا على بر ومعروف.. (14)

(10) «جنى زهرة الآس» للجزنائي ص : 70، المطبعة الملكية.

(11) نفس المصدر.

(12) «جامعة القرويين» للدكتور عبد الهادي التازي.

(13) «الحاوي الكبير» للماوردي ج : 7، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم : 962، فقه شافعي.

(14) «المهذب» ص : 1/441 - لابن إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف (ت : 476 هـ) من فقهاء الشافعي.

وعلة اشتراط عدم المعصية في الموقف عليه، عند الشافعية، هي أن الوقف طاعة تنافي المعصية، فلا تصح فيها، فالوقف على السراق، أو شراب الخمر، أو المرتدين عن الإسلام أو الحربيين لا يجوز، فإن الوقف على هذه الجهات باطل، لأنها معاص يجب الكف عنها، فلا يجب أن يساعد عليها... فإذا وقف على الكنائس والبيع أو حصرها أو قناديلها أو خدمها فالوقف باطل، سواء أكان الواقف مسلماً أو ذمياً، لأنها موضوعة للاجتماع على معصية، والوقف شرع للتقرب، فهما متضادان... وكما أيضاً، لو وقف على كتب الإنجيل والتوراة. فإن الوقف باطل، لأنها متبدلة، فصار وقفاً على معصية...



ويوجه الحنابلة مذهبهم في جواز الوقف على الذمي بما جاء في الشرح الكبير على «المقنع» من قوله : «ويصح على أهل الذمة، لأنهم يملكون ملكاً محرماً، وتجوز الصدقة عليهم. قال تعالى : ﴿لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ، وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ، إِنَّمَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ، وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ وَظَاهَرُوا عَلَى إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوهُمْ. وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾»، (15) فإذا جازت الصدقة عليهم، جاز الوقف عليهم كالمسلمين.

وروي أن صفية زوج النبي ﷺ، وقفت على أخ لها يهودي، ولأن من جاز أن يقف عليه الذمي جاز أن يقف عليه المسلم، كالذمي، ولو وقف على من ينزل كنائسهم من المارة والمجتازين من أهل الذمة وغيرهم، صح، لأن الوقف عليهم، لا على الموضوع... (16)



أما باب الصدقة فواسع ولا حرج على المسلم - إن شاء الله - أن يبذل لهم من المعروف ما يساعدهم على تخفيف شدة العيش، ويزيل الجفوة

(15) سورة «المتحنة» آية - 8 - 9.

(16) «المغني» بهامش الشرح الكبير ص 242/6.

من نفوسهم تجاه المسلمين، ويبين لهم سماحة الإسلام، وروح الشفقة والرحمة التي تتجلى في شريعته... وقد روى أبو يوسف في «كتاب الخراج» قصص الرحمة والمواساة والرفق بأهل الكتاب مما يعتبر النموذج الأخلاقي في السعي لدين الإسلام. وأنه لا يعرف التفرقة بين ذوي الحاجات، مسلمين كانوا أم مسيحيين أم يهودا، يقول أبو يوسف: حدث أن مر عمر بباب قوم وعليه سائل يسأل، وكان شيخا ضريرا، فضرب عمر عضده، وقال له : من أي أهل الكتاب أنت ؟ فقال : يهودي، قال : فما ألك إلى ما أرى ؟ قال : أسأل الجزية والحاجة والسن... فأخذ عمر بيده، وذهب به إلى منزله، وأعطاه مما وجدته، ثم أرسل به إلى خازن بيت المال، وقال له : أنظر هذا وَضُرَبَاءَهُ، فوالله ما أنصفناه، إذ أكلنا شببته، ثم نخذه عند الهرم، ثم وضع عنه الجزية.

وكان بيت عمر رضي الله عنه بيت تربية إسلامية راسخة الأصول، تجلى ذلك في الكثير من الحسنات الطيبة التي غرستها فيهم مبادئ الإسلام، روى الإمام البخاري في «الأدب المفرد» عن عبد الله ابن عمر أنه ذبحت له شاة، فجعل يقول لغلّامه : أهديت لجاننا اليهودي ؟ أهديت لجاننا اليهودي ؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول : «ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أن سيورثه»... هكذا تصرف ابن عمر أيام عز الدولة الإسلامية، وقوتها واتساع سلطانها، فلم يصرفهم سلطانهم عن النظر في حاجات ذوي الحاجات من جيرانهم، مسلمين كانوا، أم غير مسلمين، ولم تدفع صلة ابن عمر بالحاكم وسعة سلطانه أن يطرد اليهودي من جواره، بل مد عليه ظل العدل والبر الإسلامي، كما بين المولى تبارك وتعالى : ﴿أَنْ تَبْرُوهُمْ وَتَقْسُطُوا إِلَيْهِمْ﴾.



على أن المالكية لا يشترطون في الموقوف عليه أن يكون قرابة أو جهة بر، وإن كان ما يشترطونه فيه، بأن لا يكون على معصية، بل إنهم يجيزون الوقف على المكروه، وتصرف غلته على تلك الجهة المكروهة، حتى ولو اتفق على كراهته، كمن وقف على من يصلي ركعتين بعد العصر، أو على من يعمل ذكرا، يلزم عليه رفع الصوت في المسجد... وقال بعض المالكية في الوقف

المتفق على كراهته، تصرف الغلة إلى جهة قريبة من الجهة التي وقف عليها،(17) وفي إبطال الوقف على معصية يقول الدردير : «وبطل الوقف على المعصية، كجعل غلته في ثمن خمر أو حشيشة، أو سلاح لقتال غير جائز، ويدخل فيه، أي في الباطل، وقف الذمي على الكنيسة، سواء كان لعبادها، أو لمرمتها، لأن المذهب خطابهم بفروع الشريعة». (18)

ومع ذلك، فإن بعض الأقوال عند المالكية تشير إلى أن الاعتبار، في المعصية، يرجع إلى اعتقاد الواقف. (19)

وقد ذهب ابن رشد إلى أن وقف الكافر على عباد الكنيسة باطل، لأنه معصية، وأما على مرمتها، أو على الجرحى، أو المرضى التي فيها : فالوقف صحيح معمول به، فإذا أراد الواقف أو الأسقف بيعه ونازعه أحد في ذلك، وترافعوا إلينا، راضين بحكمنا، فإن للحاكم أن يحكم بينهم بحكم الإسلام : من صحة الحبس، وعدم بيعه.. (20)؛ بل إن من المالكية من ذهب إلى أن وقف الكافر على الكنيسة مطلقا صحيح، إلا أنه غير لازم، فللواقف الرجوع فيه، (21) وقد ذهب إلى هذا القاضي عياض... (22)



ومن التبرعات والقربات، مالا يتأثر باختلاف الملل والنحل والأديان، لأنها تعتبر أساسا خيرا، وإحسانا ومعروفا في جميع الشرائع السماوية، وذلك كالوقف على وجه البر والخير الذي يعم نفعهما، كأماكن العلاج، ومراكز التعليم، ومآوي اليتامى والمشردين...

ومن القُرَب التي أطبق عليها فقهاء الإسلام، وقف المسلم على فقراء المسلمين وغير المسلمين، ووقف غير المسلمين على فقرائهم وفقراء المسلمين، لأن الصدقة على الفقير مهما كانت ديانته تعتبر قرابة في اعتبار الإسلام،

(17) حاشية الدسوقي ص : 4/78.

(18) الدردير، الشرح الكبير، ص : 4/78.

(19) الكبسي، أحكام الوقف ص : 1/405.

(20) حاشية العدوي على الخرشي ص : 7/82.

(21) حاشية الدسوقي ص : 4/78، والشرح الصغير ص : 2/267.

(22) وانظر أيضا منح الجليل ص : 3/58.

وكذا في اعتبارات الديانات الأخرى. وكذلك ذكروا الاتفاق الحاصل بالنسبة لوقف المسلم واليهودي والمسيحي على بيت المقدس، لتحقيق معنى القربة في نظر الشرع الإسلامي، وفي اعتقاد الواقف...

ومذهب الحنفية أن وقف غير المسلم لا يجوز إلا إذا كان قربة في ذاته وعن الواقف، كما لو وقف مسيحي على بيت المقدس، فإن الوقف عليه قربة عند المسلم والمسيحي معا...

أما الحبس، فلا ينفذ من الذمي، قال مالك في نصرانية بعثت ديارا إلى الكعبة، يرد إليها...

وقال ابن القاسم في ذمي حبس دارا على مسجد، أن لا ينفذ، ولا ينفذ من المكره، ولا من المحجور...



الوجوه التي تصرف فيها أموال الوقف :

لقد أتينا في الحلقة السابقة، أيضا، على ما قاله العلماء في الوجوه التي تصرف فيها أموال الوقف، فلا تصرف إلا لمن قام بكل من جعل له مرتب على وظيفة وقفية، ثم من لم يقم بذلك، لعذر من مرض أو خوف أو لغير عذر، فإنه لا يستحق ذلك المرتب، فهو كالأجير على شيء لا يقوم بحق المنفعة المستأجر عليها، فإنه لا يستحق الأجرة، إلا أن يكون ما عطل مدة يسيرة... وقلنا، أيضا، بأن الواجب أن يرد ما تحصل بيده من مال الوقف، لأنه أخذ بغير حق، ولا وجه شبهة، وهو متعمد في أخذ ما أخذ من ذلك لم يغن عن الحبس شيئا...

وعلى الناظر أن يقوم وهو، يطلبه بذلك، ولا يسعه ترك القيام في ذلك لأن ذلك حق من جملة حقوق الوقف، وهو دين متعلق بذمة أخذه من غير شك في ذلك، ولا ارتياب، كما أنه لا يجوز للناظر، أيضا في الحبس السكوت عنه بل يجب عليه طلبه واستخلاصه منه، فإنه مطلوب بضم أموال الأحباس واستخراجها من يد مغتصبها أو أخذ آخذها بغير حق...



كسارقة الرمان.. ومطعمة الأيتام...

ولقد كانت مصادر الوقوف المودعة في خزينة الوقف، من المال الحلال، ومن أفضل المكاسب وأطيبها الخالصة من المفسدات والمحرمات، والمنزهة عن جميع النقائص والآفات... وقد رفضت منظمة الإسلامي الخيرية في بريطانيا هبة بقيمة مليون جنيه استرليني، قدمها رابع الجائزة الكبرى في اليانصيب الوطني البريطاني، لأن الإسلام يحرم ألعاب الميسر، ولا وجود لأي منفعة من هبة هذا النوع... فإله تعالى طيب لا يقبل إلا طيبا، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين، فقال تعالى : ﴿يا أيها الرسل كلوا من الطيبات واعملوا صالحا﴾، (23) وقال تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا كلوا من طيبات ما رزقناكم﴾... (24)

وصدق الله تعالى إذ يقول : ﴿قل : لا يستوي الخبيث والطيب، ولو أعجبك كثرة الخبيث، فاتقوا الله يا أولي الألباب لعلكم تفلحون﴾ (25) وقال تعالى : ﴿أم حسب الذين اجترحوا السيئات، أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات، سواء محياهم ومماتهم، ساء ما يحكمون﴾، (26) وقال تعالى في سورة القلم : ﴿أفنجعل المسلمين كالمجرمين، مالكم ؟ كيف تحكمون ؟﴾ (27)

وقال عليه السلام : «من أصاب مالا من مائثم، فوصل به رحما، أو تصدق به، أو أنفقه في سبيل الله، جمع الله ذلك جميعا، ثم قذفه في النار...!!».



وقديماً تجنب أهل الجاهلية بناء معابدهم، بمال حرام، فلما أرادت قریش بنيان الكعبة نادى مناديهـم : «لا تدخلوا في بنائها من كسبكم إلا طيبا...»

(23) سورة المومنون آية : 51.

(24) سورة البقرة آية : 172.

(25) سورة المائدة، آية رقم 100.

(26) سورة الجاثية رقم آية : 21.

(27) سورة القلم، الآية 36.

لا تدخلوا فيه مهر بغي، ولا بيع ربا، ولا مظلمة أحد من الناس(28)،
وهذا ما يذكره الإخباريون، ويروونه عن بناء البيت الحرام(29) ومن بنى
بيتا يقصد به وجه الله، وهو من حرام، يكون كمن :

بنى مسجدا لله من غير كده
فجاء، بحمد الله، غير موفق
كمطعمة الأيتام من بيع جسمها
فليتك لم تـزني، ولم تتصدق
رأيتك تبني مسجدا من جناية
فأنت، بحمد الله، غير موفق

أو كما قال الآخر :

كسارقة الرمان من روض جارها
تعود به المرضى، وترغب في الأجر
ومثله قول اسماعيل بن عمار :

كصاحبة الرمان لما تصدقت
جرت مثلا، للخائن المتصدق
يقول لها أهل الصلاح نصيحة :

لك الويل : لا تـزني ولا تتصدق
وعجز البيت الأخير كان عامة الأندلس في عصر ابن هشام اللخمي
يتمثلون به، كما يلي :

فياليت لم تـزني، ولم تتصدق... (30)
وتجدر الإشارة إلى أن مقولة : «ومطعمة الأيتام من كد فرجها» كانت
شائعة منذ العصر الأيوبي... (31)

(28) تاريخ العرب قبل الإسلام. د. جواد علي ص : 6/144.

(29) «الروض الأنف» ص 1/133 وما بعدها.

(30) انظر الأهواني : أمثال العامة في الأندلس ص : 275، وكتاب : «أمثال العوام في الأندلس» لأبي يحيى عبيد الله بن أحمد الزجالي القرطبي (ت 694 هـ) ص : 471/ق : 2، بدائع الزهور : ص : 317.

(31) «الشعر الشعبي الساخر في عصر المماليك» للأستاذ محمد رجب النجار... عالم الفكر، مج : 13/ع : 3، عام 1983.

وقد ردد الجبرتي (32) مرارا مقولة : «كمطعمة الأيتام...» وبخاصة، وهو يتحدث عن مظالم «مراد» حين شرع يعيد عمارة جامع عمرو ابن العاص في مصر القديمة، وكان قد هدم المسجد عن آخره بعد عام واحد من عمارته الظالمة....

وتروى للعباسة بنت المهدي أشعار تدل على ذكاء، وحسن تأث للموضوع الذي تقصد إليه... من ذلك ما رواه الجاحظ (33) لها؛ قال : «كتبت إلى وكيل لها، يقال له سباع، وقد بلغها أنه يجتاح مالها، ويبيني به المساجد والحياض :

ألا أيهذا المعمل العيس، بلغن
سباعا، وقل، إن ضم إياكما السَّفرُ
أتظلمني مالي، وإن جاء سائل
رققت له، إن حطه نحوك الفقر
كشافية المرضى بفائدة الزنى
تؤمله أجرا، وليس لها أجر

* ■ *

وكثيرا ما حدثنا التاريخ عما قام به بعض الولاة من إحداث المشاريع بالمال الحرام، فالجامع الذي بناه الملك «المؤيد» سنة 820هـ من مال حرام، اغتصبه بطرائق مختلفة، عددها لنا ابن إياس، في أسى عميق، مستشهدا بمقولة : «كمطعمة الأيتام»، وتشاء الأقدار أن تميل إحدى مئذنتي الجامع، قبل تمام البناء، فرسم بهدمها، فانتهز العامة ذلك، وشنعوا على السلطان، وخاضت فيه ألسنتهم، فكان ذلك مدعاة لسخرية الشعراء، وتهكم الفقهاء، ووجدوا في سقوط المئذنة بهذه السرعة، موضوعا طريفا لدعابة البعض الآخر؛ فمثلا حينما ألف الحافظ ابن حجر العسقلاني كتابه العظيم : «فتح الباري، في شرح البخاري» ألف، بعد أربع سنوات، محمود بن أحمد بن موسى، الملقب بالبدر العيني: (34) «عمدة القاري في شرح البخاري»، وكان

(32) «عجائب الآثار» ص : 5/254.

(33) نقله عنه السيوطي في نزهة الجلساء ص : 79.

(34) بدر الدين العيني (762 هـ = 855 هـ = 1360 - 1415م) ولد بعينتاب، ونسب إليها، فقليل له «عيني» وهي مدينة صغيرة تقع بين حلب وأنطاكية، اشتغل بالتدريس، وشغل مرة منصب القضاء، ومرة أخرى كان محتسبا، وطورا ثالثا ناظرا للأوقاف، وهي مناصب نافسه عليها معاصراه الشهيران : المقرئزي، وابن حجر.

العيني ينتقد كثيرا من آراء ابن حجر، ويعترض عليه، وقد انبرى ابن حجر للرد عليه وعلى اعتراضاته، وتعريضه به، ووضع في ذلك كتابا لم يتمه، فكان ذلك من الأمور التي أوجدت الجفوة الكبيرة بين العالمين، ولم تلبث أن انتقلت عدواها إلى تلاميذهما الذين عملوا على تعميقها...

فتلاميذ الحافظ ابن حجر الذين يتحاملون على «العيني» ينشدون في سقوط المئذنة :

بجامع مولانا «المؤيد» رونق
منارته، بالحسن تزهو وبالزین

تقول، وقد مالت عليهم تمهلوا :
فليس على حسن، أضر من «العيني»
يشيرون بذلك إلى البدر العيني...

ويجيب أصحاب العيني في تهكم ساخر، لاذع مقذع...
منارة كعروس الحسن قد جلّيت
وهدها بقضاء الله والقدر
قالوا : أصيبت بعين، ! قلت : ذا غلط
ما أوجب الهدى، إلا خسة الحجر
يشيرون إلى الحافظ ابن حجر...

يقول ابن تغري بردي معلقا على هذا الحادث العجيب : «وبلغت هذه الأبيات جميعا للسلطان، وأنشدت بين يديه، وصار لها في البلد أمر كبير...» (35)

ويرجع سبب هذه المنافسات، أيضا، إلى حسد أقران بدر الدين العيني إياه، على ما بلغ من حظوة ومكانة لدى الأمراء، وما ناله من مناصب عالية رفيعة، كانوا يطمعون فيها، ويرون أنهم أحق منه بها، كما كان الحال للمقریزی الذي حلّ «العيني» محله عدة مرات في تولي منصب الحسبة،

(35) «النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة» ص : 404 - 405/2.

ثم على كثرة ما ظهر بمصر في عصر العيني من المؤرخين الموسوعيين أمثال ابن إياس، والقلقشندي، والمقريزي، وابن تغري بردي، وابن حجر، والسخاوي، وابن السيرفي، وابن عربشاه، والسيوطي وغيرهم...

وكان ابن حجر يمدح سلطان مصر المؤيد، وله ديوان مخطوط في باريس ذكر فيه الأشعار الوطنية التي تنم عن حبه لوطنه مصر... ويمكن القول إن سبب سقوط صومعة : «المؤيد» لم تكن إصابتها «بعين»، ولا بناؤها «بخسة الحجر»، وإنما هو قضاء الله وقدره... وما أحسن ما أنشده نجم الدين بن النبية :

يقولون في تلك المنار تواضع
وعين وأقوال، وعنـدي جليها
فلا «البرج» (36) أخنى، والحجارة لم تُعب
ولكن عروس أثقلتها حليها
وقال أيضا :

بجامع مولانا المؤيد أنشئت
عروس سمت ما خلت، قط مثالها
ومـذ علمت أن لا نظير لها انتنت

وأعجبها، والعجب عنا أمالها... (37)
ومثال آخر أيضا، ما أطلقه العوام على المسجد الذي بناه السلطان
«قانسوه الغوري» (38) من المظالم والمال الحرام، فسموه : «المسجد الحرام»،

(36) إشارة إلى بهاء الدين البرجي ناظر العمارة التي بنيت بباب زويلة والتي كان ينفق منها على المدرسة المؤيدية، وقد أنشأ، أيضا، في سقوط المئذنة تعريضا بالناظر البرجي الأديب تقي الدين ابن حجة.

(37) «حسن المحاضرة» للسيوطي ص : 146 - 147.

(38) «قانسوه» اسم اثنين من المماليك البرجيين : الملك الظاهر «قانسو I» ولد 1470... ملك مصر (1498 - 1500) من أصل جركسي... خلع عن العرش... والملك الأشرف «قانسو II» الغوري (1430 - 1516) ملك مصر (1501 - 1516) من أصل جركسي بالغ في تقاضي مال المكوس، وخنق سبيل التجارة، فكان بيبا لتحويل حركتها من سوريا ومصر إلى الهند واقع السلطان سليم في «مرج دابق» عن حلب، فقتل، وكان شاعرا، خلف ديوانا، وله : كتاب المنقح الظريف، على الموشح الشريف الكواكب السائرة للغزي ص : 1/257).

وهي تسمية تنطوي على سخرية لاذعة، وفكاهة عدوانية، ونادرة تهكمية تشير إلى أن مصدر الأموال التي شيد بها هذا المسجد... (39)

قال حجة الإسلام أبو حامد الغزالي رضي الله عنه : «أرباب الأموال» والمقترون منهم فرق : ففرقة يحرصون على بناء المساجد والمدارس والرباطات والقناطر، وما يظهر للناس كافة، ويكتبون أساميهم بالآجر عليها، ليتخلد ذكرهم، ويبقى بعد الموت أثرهم، وهم يظنون أنهم قد استحقوا المغفرة بذلك، وقد افتروا فيه من وجهين : أحدهما، أنهم يبنون من أموال اكتسبوها من الظلم والنهب والجهات المحظورة، فهم تعرضوا لسخط الله في كسبها، وتعرضوا لسخطه في إنفاقها، وكان الواجب عليهم الامتناع عن كسبها، فإذا عصوا الله في كسبها، فالواجب عليهم التوبة والرجوع إلى الله، وردها إلى ملاكها، إما بأعيانها، أو برَدِّ بدلها عن العجز، فإن عجزوا عن الملاك، كان الواجب ردها إلى الورثة، فإن لم يبق للمظلوم وارث، فالواجب صرفها إلى أهم المصالح...



حتى لا يدخل في بناء البيت مال حرام :

لعل أول القيم الأخلاقية التي تخضع لها الإيرادات في النظام المالي الإسلامي، أولا وقبل كل شيء، أن يكون المال طيب المورده... ولقد حرص القاضي أبو يوسف أن يبرز لهارون الرشيد، وهو يكتب له عن النظام المالي الإسلامي باعتباره ولي الأمر، حرص أن يبرز له تشريع الإسلام، بأن يكون المال الذي يُجَبَى طيبا، ويُعْنَى بذلك أن يكون أساس الإلزام أساسا شرعيا صحيحا، وهذا هو عمل الرسول ﷺ، وعمل الخلفاء الراشدين من بعده، فهذا هو عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما يصل إليه مال العراق، يخرج إليه عشرة من أهل الكوفة، وعشرة من أهل البصرة، يشهدون أربع شهادات بالله إنه من طيب، ما فيه ظلم مسلم، ولا معاهد.

(39) «بدائع الزهور» ص : 716.

ولقد كانت قريش - مع حبها للمال، وتفانيها في جمعه، وتعاملها بالربا، تنظر إلى الكسب الذي يأتي عن طريق الربا، على أنه كسب حرام من الناحية الدينية، من ناحية الأخلاق، ولا أدل على ذلك من أنه عندما تهدم سور الكعبة، وأرادت قريش إعادة بنائه، حرصت على أن تجمع الأموال اللازمة لذلك من البيوتات التي لا تتعامل بالربا، حتى لا يدخل في بناء البيت مال حرام... ولما كانت هذه البيوتات حينئذ قليلة العدد، فإن ما جمع منها لم يكف لبناء السور كله، فبقي جزء منه غير مبني، وهو المسمى الآن بحجر إسماعيل.. فقد ذكر ابن إسحاق في السيرة عن عبد الله بن أبي نجيح أنه أخبره عن عبد الله بن صفوان بن أمية أن أبا وهب بن عابد بن عمران بن مخزوم، قال لقريش: لا تدخلوا فيه (أي في بناء البيت) من كسبكم إلا الطيب، ولا تدخلوا فيه مهر بغي، ولا بيع ربا، ولا مظلمة أحد من الناس...

وروى سفيان بن عيينة في جامع، عن عبيد الله بن أبي يزيد عن أبيه أنه شهد عمر بن الخطاب، أرسل إلى شيخ من بني زهرة أدرك ذلك، فسأله عن بناء الكعبة، فقال: «إن قريشا تقربت لبناء الكعبة بالطيبة (أي بالنفقة الطيبة) فعجزت، فتركوا بعض البيت في الحجر، فقال عمر: صدقت... وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: «سألت رسول الله ﷺ عن الجدر (وهي لغة في الجدار، وفي رواية، الحجر) أمن البيت هو؟ قال: نعم. قلت: فما لهم لم يدخلوه في البيت؟ قال: ألم تري قومك، قصرت بهم النفقة، (40) (أي النفقة الطيبة التي ليس فيها ربا) قالت: فما شأن بابه مرتفعا؟.. قال: فعل ذلك قومك، ليدخلوا من شاءوا، ويمنعوا من شاءوا، ولولا أن قومك حديثو عهد بالجاهلية، فأخاف أن تنكر قلوبهم أن ادخل الجدر في البيت، وأن ألصق بابه بالأرض! (أي لفعلت)...



(40) انظر فتح الباري على صحيح البخاري في شرح هذا الحديث في باب: «فضل مكة وبنائها» وقوله تعالى ﴿وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ، وَأَمْنًا﴾.

وقد ذكروا بأن السيدة مريم بنت محمد بن عبد الله الفهري اشترت أرض جامع القرويين بوجه صحيح، وأنفقت في ذلك مالها الموروث من أبيها... (41) وكان كثيرا طيبا. (42)

كما حفرت السيدة أم البنين فاطمة الفهرية القيروانية البئر التي في الصحن، فكان البناءون يسقون منها الماء لبناء الجامع المكرم، حتى فرغ من بنائه، ولم تصرف فيه سواء احتياطا منها، وتحريا من الشبهة... وقد احتاطت فاطمة في أن يكون المال من إرث حلال طاهر، حيث أنبط البناء البئر داخل حرمها، حتى لا يستعمل الناس في المسجد جرعة ماء مجهول النبع، لأن هذه الجهة يجب أن تخص بأفضل الأموال وأطيبها...



وقد ذكر ابن رشد نقلا عن «منتقى الباجي» أنه لو حبس ذمي دارا، مثلا، على مسجد، فإنه لا يصح، لأن هذه الجهة يجب أن تخص بأفضل الأموال وأطيبها، وأموال الكفار أبعد الأموال من ذلك، فيجب أن تنزه عنها المساجد... (43)

ويحكى أنه قدم إلى الفقيه الصالح أبي محمد يسكر رجل من جبال يازغة يعرف بموسى بن عبد الله بن سدان، وكان له مال كثير، واستوطن فاسا، ولزم صحبة الشيخ أبي محمد يسكر، وذكر له أن بيده مالا طيبا ورثه من أبيه، وأن أباه اكتسبه من حراثته بيده في أرضه، ومن ماشية توالدت عنده، ويريد أن يصرفه فيما يحتاج إليه جامع القرويين.. فتوقف الشيخ أبو محمد إلى أن ينظر في ذلك، وصار الرجل يلح عليه في أن يعمل سقاية ودار وضوء بقرب الجامع المذكور لتكون عوناً للمصلين، فلما رأى عزمه، وتوسم فيه الخير حمله إلى الجامع، وأوقفه بين المنبر والمحراب، واستحلفه أن ذلك المال طيب، فحلف له، ثم قال له : إشرع الآن فيما أردت من عمل الميضاة والسقاية، والله ينفعك بقصدك». (44)

(41) «جنى زهرة الآس» ص : 92.

(42) «جنى زهرة الآس» ص : 45.

(43) انظر عدم قبول تحبيس اليهود على مساجد المسلمين، وفتوى أبي عمران القطان عن يهودي حبس دارا على مسجد بقرطبة، [«المعيار المعرب» لأبي العباس الونشريثي ص : 7/75].

(44) الجزنائي ص : 71، «الأنيس المطرب، روض القرطاس» ص : 69، ط : دار المنصور، 1973.

ويذكر أن التراب والكدان الذي بنى هذه الزيادة لجامع القرويين في أيام أمير المسلمين علي بن يوسف ابن تاشفين، لما ضاق هذا الجامع بكثرة المصلين، كان يخرج من كهف عميق تحت بعض هذه البلاطات الثلاث؛ وللكهف، الآن، كما يقول الجزنائي، (45) باب مطبق بالقطعة التي بين المحراب وباب المدرج المحدث هناك، وأن الماء الذي صرف في ذلك كان يستقى من البئر الذي بصحنه، كل ذلك تحرياً من الشبهات، كذا نقل صاحب الأنيس...



وقد حدث ابن الأثير، (46) فقال : «وفي ذي القعدة من سنة تسع وأربعين وأربعمائة فرغت عمارة المدرسة النظامية ببغداد، وتقرر التدريس بها للشيخ أبي إسحاق الشيرازي، فلما اجتمع الناس لحضور الدرس وانتظروا مجيئه، تأخر، فطلب، فلم يوجد، وكان سبب تأخره أنه لقيه شخص، فقال له : كيف تدرس في مكان مغصوب، فتغيرت نيته عن التدريس بها، فلما ارتفع النهار، ويئس الناس من حضوره، أشار الشيخ أبو منصور بن يوسف بأبي نصر بن الصباغ صاحب كتاب «الشامل»، (47) وقال : «لا يجوز أن ينفصل هذا الجمع إلا عن مدرس، فجلس أبو نصر، ولما علم نظام الملك الخبر، لم يزل يرفق بالشيخ أبي إسحاق، ويزيل شكوكه حتى درس بالمدرسة، وكانت مدة تدريس ابن الصباغ عشرين يوماً...»

ومن المعتقد أن المدرسة النظامية كانت إحدى هذه المنشآت التي أتت عليها الحروب المتوالية، كما أحدثت هذه الحروب أزمة مالية كان من جرائها أن اغتصب الحكام والولاة أوقافها، ثم تهدمت، فأصبحت خربة، واستولى

(45) «جنى زهرة الآس» ص : 68.

(46) «الكامل في التاريخ» ص : 38 / ج : 10.

(47) «الشامل في فروع الشافعية» لأبي نصر عبد السيد ابن محمد المعروف بابن الصباغ الشافعي (ت 477هـ) وهو من أجود كتب الشافعية وأصحها نقلاً، وله شروح وتعليقات منها شرح للإمام أبي بكر محمد ابن أحمد البغدادي الشاشي (ت 507هـ) في عشرين مجلداً، سماه الشافعي، وكان بقي من إكماله نحو الخمس، هذا في سنة 494هـ.. وشرح لعثمان ابن عبد الملك الكردي (ت 738)، وشرح لابن الخطيب الجبريني الحلبي (ت 739هـ).

عليها أحد الولاة، وضمها إلى أملاكه الخاصة، وهكذا كانت النهاية التعسة لهذا المعهد العظيم. (48)

وقد كان السلف الصالح يبني دورا للعلم من مال حلال، ويؤسس بيوتا للعبادة من أطيب الثمرات والغلال، ويقوم، احتسابا، بشتى الوظائف الدينية والعلمية، ويقرض الله قرضا حسنا... وكثرة تلك الوقوف درت أموالا وثروات جعلت الموظفين الدينيين يتسلمون أرزاقا مجزية مقابل التزامات أدبية ودينية واجتماعية..



المال المجهول المصدر، يصرف في مصالح المسلمين :

إذا كان المال لمالك لا يدري مصدره، ويئس من معرفته، فينبغي أن يصرفه في مصالح المسلمين العامة كالقناطر، والربط وغير ذلك مما يشترك فيه المسلمون، مثل :

إقامة المدارس، والمستشفيات، والمساجد، والصرف عليها، أو يتصدق به على فقراء، أو لاجئين، أو من نزلت بهم كوارث، وله أن يصرف منه على نفسه وعياله إن كانوا في حالة فقر شديد، وليكن الصرف في أضيق الحدود الممكنة، بما يزيل الضرر والهلاك فقط، وليس له أن يشتري منه ما يركبه، لأنه لضرورة في ذلك.

وهذا الذي ذكرناه قاله بعض علماء الشافعية، ومنهم الإمام الغزالي رحمه الله تعالى، والإمام الغزالي نقل ذلك عن علماء السلف، ومنهم : معاوية، والإمام أحمد بن حنبل، والحاتر الحاسبي، وغيرهم من أهل الورع رضى الله عنهم.

وقال بعض علماء الحنابلة : يجوز الصرف على المسجد من المال النجس، وأيضا لأن المال الحرام لا يتعدى الذمتين : فهو حرام في اليد الأولى قطعا، ولا ثواب ولا أجر للتصدق بهذا المال، لأنه حرام في الأصل، ولكننا

(48) انظر مقالا للدكتور مصطفى جواد، مجلة : العلم الجديد ص : 115 عام 1949.

نرجو أن يتوب الله عليه إذا تاب توبة صادقة، ونندم على ما بدر منه، ولم يعد إليه ثانية.

ولا يجوز إتلاف هذا المال، أو رميه في البحر، أو ترك الفائدة للبنك إن كان المال موضوعاً بالفائدة... وإنما يصرف في مصالح المسلمين العامة، بذلك أفتت لجنة الفتوى بالأزهر، ودار الفتوى في لبنان، ويضيف سماحة الشهيد المرحوم الشيخ حسن خالد مفتي لبنان الأكبر قوله :

(وعليه فإن على من بيده مال حرام، ويئس من معرفة مالكه أن يتوب إلى الله تعالى، ويبرأ من هذا المال، ويصرفه في مصالح المسلمين العامة، كما ذكره الغزالي، ونقله النووي من الشافعية، وعليه أن يسعى لكسب عيشه وعيش أهله من الحلال الطيب، فإن كان مضطراً إلى ذلك - كما ذكر - فإنه يمكنه الإنفاق منه في حدود دفع الضرر. والهلاك عنه وعن عياله، ويدفع الباقي في المصالح العامة، كما ذكر، ولا يجوز له شراء ما يركبه من هذا المال، ولا أن يعمل به في تجارة أو غيرها... وهذا كله متى قصد البراءة والتوبة، وعدم معاودة الحرام، وإلا فلا يحل له شيء من ذلك، والله أعلم) اهـ.

وتذكر لجنة الفتوى بالأزهر : (أن الأئمة الأربعة رضي الله عنهم يرون أن الأموال التي تكتسب من غير الطرق المشروعة في الإسلام يجوز صرفها فيما يعود على جماعة المسلمين بالنفع العام، مثل : مسجد، مدرسة، ملجأ، مصنع، وجوز الإمام ابن تيمية، وابن القيم صرف هذه المبالغ أو بعضها للفقراء والمساكين متى تحقق فيهم شرط الفقر، والله أعلم. اهـ. (49)



وقد خصص الواقفون الكثير، لبيوت الله، ووجوه البر والإحسان، والشؤون الاجتماعية التي يفرزها المجتمع الإسلامي، أموالاً غزيرة عن طريق الوقف، فاضت عن الحاجة، وأعطت رخاء لحياة الناس لفرط ما أغدقه أولئك الواقفون حتى غدا الموظف الديني ينعم في جو من الدعة

(49) من أراد مزيداً من الاطلاع فليرجع إلى هذه المراجع : تفسير روح المعاني للألوسي 2/113. والتفسير الكبير للرازي 6/48. والزواجر عن ارتكاب الكبائر لابن حجر الهيثمي 2/189. والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 6/287. والمجموع شرح المذهب للنووي 9/351...

والاستقرار، بمرتبات مجزية أساسها المال الحلال، والطيب من الثمرات والغلال...

وتبارى الواقفون في كثير من الفترات التاريخية، وتراكت وقوف لا عداد لها في بعض الأقطار الإسلامية، ولا سيما تلك التي كان يعمها الظلم والقسوة والفساد، إلى وقف ثروات كثيرة لفائدة وحياة واستمرار المسجد وحياة المؤسسات العلمية.. حتى إن الأستاذ الكبير عباس محمود العقاد رحمه الله، كان يرى الأوقاف على كثرة في مصر ليست من نتاج البر والرحمة، ولكنها من نتاج الظلم والقسوة.. والدليل على ذلك أنها قلت حين قل الظالمون والقساة من الحكام، وكسدت سوقها حين كسدت سوق الرش والهدايا، وداخل الشك القلوب في أجر هذه الأوقاف والصدقات.. ولو كانوا يقفونها للفقراء رحمة بهم، وحدا عليهم لما قلت، والفقراء كثيرون، والبلاد على وفرها وغناها القديم.(50)

هكذا كان الأستاذ العقاد يشك في صفة الرحمة التي توصف بها هذه الأوقاف المحبوسة على سبل الخير، وهذه التركات التي يوصي بها تاركوها للفقراء والمساكين، فإنها صدقات لاتدل على عطف كبير، ورحمة صحيحة، ولو بحثنا في أكثرها، لعلمنا، يقول الأستاذ العقاد، أن واقفيها كانوا من أقسى خلق الله قلوبا، وأشدهم عيثا وظلما، واعتداء على الأرواح ونهبها للأموال.. ومنهم - يزيد الأستاذ العقاد، من قضى حياته في ابتزاز أرزاق الفقراء، حتى إذا أدبرت أيامه، وحانت منيته، ظن أنه مكفر عن خطاياهم بمسجد يبنيه للعبادة، أو تكية يفتحها لبعض المعوزين، لبعض المعوزين، أو ضريح من أضرحة الأولياء يعمره بالقراءة والجرايات تقربا من الله، والتماسا لرضاه، وخوفا من عقابه، فهو يرضي الله على الطريقة التي كان يرضي بها رؤسائه حين يقدم عليهم، وهي أن يرشوهم ببعض ما ارتشى به، ويهدي إليهم ببعض ما أهدي إليه... فما هذه بصدقات، ولكنها رشى مستورة، وثمان لما يرجوه باذلوها من المغفرة والمثوبة، وقربان منهم «لوجه الله...».

ومن ذا الذي لا يتقرب إلى الله، وهو قادم عليه ؟ ومقبل على عقابه ؟

(50) «مطالعات في الكتب والحياة» ص : 458، للعقاد.

لم تكن الأوقاف عند نشأتها معقبة :

إن الأوقاف لم تكن عند نشأتها الأولى معقبة، وإنما اخترع ذلك بعد الإسلام لسبب ترامي الظالمين القاسطين، والولاة المعتدين، للعصور المتقدمة، على أراضي الله، بحيث كثيرا ما كانوا يحبسونها على ذريتهم فرارا من تعدي ولاة الأمر... وأكد ابن خلدون ذلك في سبب نشر العلم وتعليمه وحفظه لما وقع لهذه العصور منذ مائتين من السنين في دولة الترك من أيام صلاح الدين بن أيوب وهلم جرا... وذلك أن أمراء الترك في دولتهم يخشون عادية سلطانهم على من يتخلفونه من ذريتهم لما له عليهم من الرق أو الولاء، ولما يخشى من معاطب الملك ونكباته، فاستكثروا من بناء المدارس والربط والزوايا، ووقفوا عليها الأوقاف المغلة يجعلون فيها شِرْكا لَوُلْدِهِمْ يُنْظَرُ عليها، أو يصيب منها مع ما فيهم، غالبا، من الجنوح إلى الخير، والتماس الأجر في المقاصد والأفعال، فكثرَت الأوقاف لذلك، وعظمت الغلات والوفائد، وكثر طالب العلم ومعلمه بكثرة جرايتهم منها، وارتحل إليها الناس في طلب العلم من العراق والمغرب، ونفقت بها أسواق العلوم، وزخرت بحارها. (51)

ولقد أصبحت الإدارة، في وقت من الأوقات، ولا سيما في العهد الذي تحدث عنه العلامة عبد الرحمن بن خلدون، في يد خونة مرتشين تفيض أردانهم بالنِّتَن الموبق، وتسيل أكفهم بالمال الحرام، وكان الحاكمون، في عهد المماليك وقبلة، كل شيء في جهاز الدولة... وكان أتباعهم من رؤساء الجند والأمراء، لا يتقيدون بدستور ملزم وملجم، إذ يكون الموظف موضع الرضا من السلطان حتى يقهر ويبطش، ويفرض الإتاوة كما يشاء، بل إن نهب المتاجر، وسلب الأموال، وتفتيش منازل من يتوهم لديهم الثراء للاستيلاء على كل ما يجدونه، وكأنه أمر مشروع... ودون اعتراض من السلطان، ومن بيدهم الأمر، إذ أنهم في أكثر الأمور، كانوا محرضين موجهين، فكيف

(51) مقدمة ابن خلدون ص : 3/991، تحقيق د. علي عبد الواحد وافي..

يحرصون، بعد ذلك على إحقاق الحق ونصرة المظلومين، ورعاية رغبات الواقفين...



إن الأوقاف عمل اجتماعي، دوافعه في أكثر الأحيان اجتماعية، وأهدافه دائما اجتماعية...

فالأوقاف الإسلامية، في الأصل عمل اجتماعي، ومحاولة الفقهاء والمتمولين المسلمين للحد من مشكلتين شائكتين : مشكلة الفقر.. ومشكلة المركزية الشديدة والاستبداد...

وقد ازدادت الأوقاف الإسلامية في جل بقاع العالم الإسلامي، سواء في المغرب أو غيره، ولا سيما في العراق بشكل ملحوظ، بعد ثورة الزنج أو «العبيد» بالبصرة في القرن الرابع الهجري، حيث ندرك أن رجال ذلك الوقت حاولوا الحد من خطورة الصراع الطبقي بإمداد المجتمع بشبكة من المؤسسات الاجتماعية الموقوفة التي تطارد الجوع والحاجة، وتخفف من حدة لأواء الحقد الطبقي...

أما المركزية، فقد كانت واضحة خلال العصور التي كان فيها الخليفة هو كل شيء في العالم، وكان عامله هو كل شيء في الملحقات... ولما تحول نظام الشورى إلى استبداد مطلق لجأ الفقهاء المسلمون المتمولون المومنون إلى إنشاء مؤسسات ثقافية وحتى سياسية في قلب الدولة، ووقع رجال السلطة في الشرك، فلجأوا، هم أيضا، إلى وقف دور وأموال من قبيل التفاخر والمنافسة، وكان ذلك كله خيرا على المجتمع، وخصوصا فئاته التحتية...

وكيفما كانت الدوافع التي حفزت هؤلاء على وقف تلك المؤسسات، فإنها مقبولة لا محالة، عامة النفع، ذات عائدة وفائدة وجدوى، وقد أكد هذه المقولة ودافع عنها، وناصح دونها، الوزير التركي عبد العزيز مؤلف كتاب : «نتائج الوقوفات» حيث قال : «إذا كان من الواقفين من هم على هذه الصفة، فإن أكثرهم على خلاف ذلك لا محالة، وقد رأينا في صكوك أحباسهم أنهم وقفوها على الجوامع والمدارس والكتاتيب والخانات والحمامات، وعلى إنشاء القلاع وإعاشة القائمين عليها من المرابطين، وعلى أبناء السبيل؛ إذا عرفت هذا، وشاهدت ما أبقوه من هذه الآثار الجسيمة النافعة التي أسعدوا بها

على نشر المعارف والعلم، وعلموا بها البلاد، فليس من الإنصاف أن تقدم الأصل على الفرع، وتذهب إلى سوء الظن. قال : «وإذا جئنا نبحت عن المبالغ التي أنفقت على هذه الأوقاف، وهل اكتسبت من وجوه محللة، فأنا معك بأن كل هذه الخيرات لم تتم بالمال الطيب، أما وقد جمعت تلك الأموال بصورة مختلفة، فإن إنفاقها بما ينفع الناس من الأعمال الصالحة أزين في العاقبة، وأدعى إلى المحمدة من صرفها في الإسراف والسفاهة، وحاسبها يذكر بالرحمة، ويستفيض اسمه المسجل في عداد المتصدقين...».

وفي أواخر العصر التركي صنعت الظروف هدفا جديدا للوقف، فقد بدأ الاستعمار الأوروبي يتغلغل في ممتلكات الدولة. تارة متاجرا، وتارة مستوطنا، وأمام إغراء المال الكثير، كان ورثة كثيرون يبيعون ما يملكون، جهلا منهم بالعملية الاستعمارية وراء هذا كله، فكان الوقف الذري مخرجا شرعيا لمنع البيع...



وإلى عهد غير بعيد كان الناس في بلدنا وغيرها من الأقطار الإسلامية يتبارون ويتفننون في أعمال العرف والبر والإحسان عن طريق وقوف يقدمونها، في وجوه شتى، بين يدي نجواهم صدقة وزكاة لفائدة البائس والمكروب، والفقير، والمحتاج، ولبناء المؤسسات الاجتماعية والمرافق الخيرية... ولعل أرق وأرقى. وأسمى هدفا، وأنبى غاية من أنواع الوقوف الخيرية والاجتماعية في العقود الأخيرة، ما وقفه المحسان الفقيه الأديب الأستاذ السيد أحمد (ت 1961هـ) ابن المرحوم بكرم الله شيخ الجماعة بالحضرة الرباطية سيدي محمد الروندة وزير العدل السابق الذي أوصى (52) ووقف بأن يصير الباقي من ثلث متخلفه بعد تجهيزه... على أقرب قريب من أسرته، بشرط أن يتوجه إلى الخارج طلبا للعلم، ولتابعة دروسه العليا، ويتخصص في العلوم العصرية الحديثة... ولقد كان من أول المستفيدين من هذا الوقف العلمي، أخونا الطبيب النطاسي القدير، الاختصاصي في أمراض الجهاز الهضمي وخريج كلية باريس، ورئيس قسم أمراض الجهاز

(52) انظر بحثا مستفيضا ودقيقا ومعمقا حول الفروق بين : الحبس، والوقف، والوصية، والهبة في بحث سابق من هذا الكتاب.

الهضمي بمستشفى ابن سينا الأستاذ السيد عبد الله بناني، وكذلك الأستاذ محمد رضا عبد السلام الروندة الذي تخرج من المعهد العالي للتجارة، وإدارة المقاولات، وهو بصدد تهيء دراسة عليا بكندا : وأخوه السيد محمد الذي يحضر دكتوراه في الفيزياء بتولوز - فرنسا، وشقيقتها الأنسة «سناء» خريجة المعهد العالي للتجارة بباريس... وكذلك استفاد من هذا الوقف الحي المتحرك الذي يساير مقتضيات العصر، ومستلزمات التطور الأنسة «مُنَى» بنت صديقنا الأستاذ السيد الصديق بن محمد الروندة، وقد تخرجت من كلية الطب والصيدلة بموناستير تونس، وشقيقتها الأنسة «أمينة» التي نالت شهادة الإجازة ودبلوم المالية والأعمال البنكية بمدينة - «إيكاس - آن بروفانس»، وأختها الأنسة «ريم» التي نالت بفضل هذا الوقف المتطور دبلوم من كلية الطب والصيدلة بموناستير - تونس (طب الأسنان في عام 1986) وهي الآن تتابع دراستها الطبية العليا وتدريبها بمدينة تولوز - فرنسا...

وهناك عدة وقوف من هذا القبيل، وقفها كثير من المحسنين الواقفين في الوقت الحاضر لقضايا وأهداف اجتماعية ودينية، فجزاهم الله، وإن لهم لأجرا غير ممنون...



الأحباس مقياس للحضارة والرقعة :

بيد أنه، وفي السنين الأخيرة جدا، التي كثر فيها البؤس والشقاء والحرمان، وفاض المال، وعم الرخاء، واتسع الغنى والثراء لأرباب التجارة والمال، انقبضت الأيدي عن البذل والإنفاق الخيري، فأصبحت مغلولة إلى العنق، ولم نعد نسمع أريحية لمحبس، ونخوة لواقف... ولقد أصاب شاكلة الرّمي صاحب الجلالة الحسن الثاني حيث أشار بموضوعية وذكاء، إلى هذه الظاهرة في خطابه لعيد الشباب (53)، ملاحظا أنه في السنين الأخيرة تناقص عدد المحبسين... وأن الأحباس لم تصبح متضررة من جراء ذلك فحسب، بل تقلصت مداخلها...

(53) من خطاب جلالة الملك في عيد الشباب 9 يوليوز 1985...

هل معنى ذلك أن فاعلي الخير لم يبق لهم وجود ؟ وهل معنى هذا أن الناس لم يعودوا يرغبون في أن يحبسوا على اليتامى وعلى العرائس اللائي لم يجدن ما ينفقن في زواجهن...؟!

فالأحباس هي مقياس للحضارة والرقّة... رقّة شعور الأمة أو الشعب الذي يحبس، وتنوع نيات ولفظ الحبس».



يقول الأستاذ أحمد رواجية في كتابه: (54) «من أجل النجاح على المستويين، الاجتماعي والديني، لماذا لايجري التفكير في إعادة الاعتبار إلى نظام الأوقاف القديم، ذلك النظام الذي ساد قبل الاستعمار، وأثناء العهد الاستعماري، وكان يضمن للذين يعطون أملاكهم للأوقاف كل الشروط الضرورية للدخول إلى الجنة في العالم الآخر، ويضمن لهم، كذلك، الحرمة الاجتماعية، في هذه الحياة الدنيا..! لكن التشريع الرسمي لايسمح بإعادة الاعتبار للأحباس أو الأوقاف الخاصة، لقد أدمجت هذه الأوقاف غداة الاستقلال في أملاك الدولة، باعتبار أن الإسلام دين الدولة، وفي هذا المجال اقتدت الجزائر المستقلة بالقانون الاستعماري الذي أصدر، في أول أكتوبر 1844، مرسوما، أكده من جديد قانون 16 يونيو 1851، يسمح بنزع الطابع الغير القابل للتفويت من الأوقاف الخاصة من أجل تمكين الأوروبيين من تملكها.

صحيح أن كثيرا من الناس لانراهم اليوم يقفون، ويحبسون كما كان غيرهم من المثرين السابقين، بالإضافة إلى نهب ثروات الوقف على بعض المتنفيذين، فالأقطار الإسلامية كانت قديما، تتوفر على رصيد هائل، وثروات ضخمة من الأراضي والعقارات والأموال... كما هو الشأن بالنسبة للأراضي الوقفية في مصر والعراق والمغرب، وغيرها من الأقطار الإسلامية... وقد زخرت هذه المؤسسات بثروات مالية ضخمة، مصدرها الحلال الطيب، تنفق منها بسخاء على الشؤون الدينية والاجتماعية، وتغدق على الموظفين الدينيين،

(54) «الإخوان والمسجد» ص : 94.

بيد أن هذه المؤسسة الوقفية، كما قلنا آنفاً، منيت بشيئين : كرازة اليد في عدم الوقف، والسطوة على ثروات الأوقاف...

لقد أعلن المجلس الإسلامي لولاية «جوهور» الماليزية عن فتح باب الاشتراك في نظام العقار للوقف الإسلامي عن طريق دفع الفرد المسلم حصة من ماله للمجلس، لتنفيذ مشروع الوقف الإسلامي الذي سيخدم فقراء وأيتام المسلمين، وقد صرح بذلك رئيس لجنة الشؤون الإسلامية لحكومة «جوهور» داتو أحمد عبد الله، لوكالة الأنباء الإسلامية الدولية، والذي قال : إن هذه الخطة تعتبر دليلاً على وحدة مسلمي ماليزيا. ووسيلة لتقويتهم اقتصادياً ومساعدتهم على تنفيذ شرع الله، وتطبيق أحكامه من خلال المساهمة في الأوقاف الإسلامية التي ستوجه لخدمة الفقراء المسلمين...



المغتصبون لأراضي الوقف :

وأسوقُ بين يدي نجوى هذه الدراسة مستشهداً بشهادة عيان، مارس العمل في هذا المجال الوقفي، زمناً طويلاً، حتى وضع كتاباً في إصلاح الوقف، بعد أن ساء ما يلقاه هذا المرفق الكريم من عبث العابثين، واستغلال المتنفذين حيث يقول المرحوم محمد أحمد العمر (55) في كتابه: (56) «المتنفذون كثيرون في هذه البلاد، وأقصد «بالمُتَنفِذِينَ» من كانت لهم صولة وجولة، ولهم تأثير وكلام مسموع لدى الرؤساء والوزراء... إما لثروتهم، وإما لسبق تسلمهم منصبا وزارياً، أو منصبا هاماً، وقد ابتليت بهم دائرة الأوقاف أكثر من أي مصلحة حكومية أخرى... لأن الأوقاف لها كثير من الأملاك والعقارات التي يستأجرها هؤلاء المتنفذون أو التي تجاور أملاكهم أو التي تتركز مطامعهم في سلبها... ولدى مديرية الأوقاف أسماء كثيرة ممن استغل نفوذه في الامتناع عن دفع بدل الإجارة مدة سنين طويلة حتى

(55) مدير الأملاك والحقوق في مديرية الأوقاف العراقية منذ 13/4/1946.

(56) «الدليل لإصلاح الأوقاف» ص : 93.

كاد يذهب بها مرور الزمن... وبعضهم اغتصب أرضا للوقف دون أن يدفع أجرها، وبعضهم اغتصب أرضا بحجج مختلفة، دون أن يدفع أجرها، وبعضهم اغتصب أرضا بحجج مختلفة، وهم كثيرون، وأساليبهم كثيرة.. وحيث إننا نكتب كتابنا متوخين أن يكون ذا صبغة علمية نهدف به الإسلام، لا الطعن في الأشخاص، فقد اكتفينا بالتنويه هذا...». يبقى علينا أن نفهم أن مهمة تقنين الأوقاف، ووضع تعليماته ومحاولات إصلاحه كانت توكل إلى هؤلاء وأمثالهم ومن يأتهم بأمرهم... ولك أن تتأمل أي مصلحة يمكن لأمثال هذا الفريق من الناس أن يحققوها للوقف.



وما قلناه عن العراق، مثلا، يمكن أن نسوقه إلى حالة الوقف بالنسبة إلى مصر، إن هناك الكثير من الأراضي والعقارات المملوكة لوزارة الأوقاف المصرية، والتي لا تزال مغتصبة منذ أكثر من 150 عاما، وما زالت ساحات المحاكم تشهد معارك قضائية وقانونية حامية الوطيس بسبب الإرث وتفتت حيازات الأوقاف المملوكة للغير...

وأموال وأملاك الأوقاف الضائعة والمغتصبة هي القضية الأولى التي تشغل المسؤولين في هيئة الأوقاف المصرية حاليا، وهو ما أدى إلى تدخل الرئيس حسني مبارك ومطالبته فضيلة الشيخ إبراهيم وزير الدولة للأوقاف سابقا بضرورة العمل الفوري، وبذل الجهد لاستردادها وتوظيفها في خدمة الدعوة الإسلامية والبر بالفقراء...

وتشير الدراسات والتقارير إلى أن قيمة أراضي المسلمين التي تشرف على إدارتها هيئة الأوقاف المصرية تصل إلى ما يقدر بـ 500 مليون جنيه أما الضائع والمغتصب فيصل إلى أضعاف هذا الرقم..

ويكفي أن ثلاث قضايا فقط كشف عنها النقيب ما بين يونيو 1982، غشت 1983 تشير إلى أن الضائع والمغتصب من أراضي وعقارات الأوقاف يقدر بما قيمته ستة مليارات جنيه...

وقد وجه الدكتور إبراهيم عوارة عضو مجلس الشعب طلب إحاطة إلى كل من وزيري الصحة والأوقاف حول وضع مستشفى الجمهورية، وعدم انتظام وزارة الصحة في دفع الأقساط المقررة لوزارة الأوقاف باعتبارها

مالكة المستشفى، فجاء في رد وزير الصحة أن هناك سيدة تركية اسمها «خديجة مظفر طورسيل» (90 سنة) حصلت على حكم قضائي بتملكها المستشفى.

ولم يكن مستشفى الجمهورية العقار الوحيد الذي تملكه الأوقاف، واستولت عليه السيدة التركية بالقانون، فقد تمكنت من الاستيلاء عليه السيدة التركية بالقانون، فقد تمكنت من الاستيلاء على 50 عمارة في قلب القاهرة، و 50 عقارا في الأسكندرية. و 18 عقارا في مدينة رشيد، من بينها مبنى وزارة الأوقاف، وقد بدأت هذه السيدة عدوانها في عام 1972 بادعائها أنها آخر ذرية أميرين عثمانيين كانا يعيشان في مصر منذ 400 سنة...

وقد ردت قيمة العقارات التي استولت عليها خديجة طورسيل، بمائة مليون جنيه، ومحاميتها هي ابنتها فاطمة رئيسة جمعية الأتراك المستحقين للأوقاف في مصر، وقد ادعت المحامية أن الأتراك لهم نصف القاهرة، ومن حق والدتها تسلم قصر عابدين كأحد العقارات التي تمتلكها...

ونظرا لخطورة ادعاءات السيدة التركية وابنتها شكل مجلس الشعب المصري لجنة لتقصي الحقائق، وبعد البحث والتمحيص حولت اللجنة القضية برمتها إلى المدعي الاشتراكي للتحقيق، والذي أثبت بدوره عدم صحة ادعاءات السيدة التركية بعد الاطلاع على الوثائق والحجج القديمة والرسمية، وأنها وصلت إلى ما وصلت إليه بالغش والتوزيع، وتواطؤ عدد من كبار الموظفين مع التركية العجوز...

والقصة الثانية التي كشفت عن عقارات وأملاك ضائعة ومغتصبة من وزارة الأوقاف المصرية لها قصة، بطلها مواطن أسكندري اسمه محمود إسماعيل محمود، وهو موظف على المعاش، كان يعمل رئيسا لقسم الأحكار في الأوقاف بالأسكندرية، طوال سنوات عمله لا يشغله سوى أموال وأراضي الأوقاف الضائعة. قدم الرجل العديد من الشكاوي للمسؤولين في الوزارة، ولم يلتفت إليها أحد... وقد قدم بلاغا إلى المدعي الاشتراكي بعد أن أفاض به الكيل، وأصدر المدعي الاشتراكي قرارا بانتداب لجنة من العاملين في هيئة للأوقاف للتحقيق في شكوى المواطن الأسكندري، وثبت من الدراسات والتحقيقات أن هناك ألفا وثلاثمائة وسبعة وتسعين فدانا وخمسة عشر

قيراطا، و 14 سهما مغتصبة من أوقاف المسلمين في كردون مدينة
الأسكندرية وقدرت قيمتها بثلاثة مليارات جنيه...

والقضية الثانية، فقد كشف عنها النقاب في شهر غشت عام 1985،
وهي في الواقع مؤامرة حيكت ضد وزارة الأوقاف، ولم تكتشفها إلا بعد
مضي 40 عاما، حيث تعدى بعض المواطنين على جزء من وقف سيدي محمد
الأنصاري الشهير سيدي كرير. ومساحته 28042 فدانا بصحراء مريوط من
الكيلو : 19. إلى الكيلو 47، طريق الأسكندرية - مرسى مطروح... وكان هذا
الوقف في رعاية نظار الأوقاف لسنوات طويلة، ثم أصبحت الوزارة ناظرة
عليه بحكم القانون 272، لسنة 1959.

وقد قام ورثة حميدة قبودان خلاف بتحويل وقف أهلي خاص بهم،
مساحته لا تتعدى 18 فدانا بأساليب متنوعة من الغش والتلاعب، إلى 8 آلاف
فدان، وتصرفوا في ما استولوا عليه بالبيع إلى أفراد وهيئات وجمعيات
إسكانية في غيبة من وزارة الأوقاف، والتي تعاني منذ سنوات من سكان
المنطقة الذين يسيطرون على أراضي الساحل الشمالي، ويدعون ملكيتهم لها
تحت ستار وضع اليد...

أما قيمة ما استولى عليه ورثة «حميدة خلاف» فقد قدرت وفقا لآخر
الأسعار بمبلغ ثلاثة مليارات ومائتي مليون جنيه، وهي أموال من حق
المسلمين وقفها أصحابها من أجل عمل الخير والدعوة الإسلامية، إلا أن
بعض الذين لا ضمير لهم انقضوا على الأرض على حين غفلة من الأوقاف،
وهم مثل غيرهم الذين استولوا على مبان وعقارات من حق المسلمين بطرق
ملوية غير مشروعة...

وهكذا كشفت ثلاث قضايا فقط في غضون عام واحد: ضياع واغتصاب
عقارات ومبان وأملاك من الأوقاف تصل قيمتها إلى ستة مليارات جنيه...
وما زال هناك المزيد الضائع.. والسؤال كيف ضاعت هذه الأموال والأراضي
على هيئة الأوقاف؟ وما هي الوسائل والإجراءات التي تتخذها وزارة
الأوقاف المصرية للتعرف على أملاكها؟ وما هي سبل المحافظة عليها من
الاغتصاب؟

يقول فضيلة الشيخ إبراهيم الدسوقي وزير الأوقاف المصرية سابقا :
إن الوزارة تعمل جاهدة للتعرف على الأوقاف، سواء كانت عقارات أو أرضا
زراعية بوسائل، من بينها الاستعانة بالصحف للإرشاد عن الأوقاف
المتناثرة في شتى المحافظات المصرية وتركيا واليونان، أو تقديم الوثائق
والحجج التي تدل على أن هناك أوقافا في أي موقع من المواقع... وفي سبيل
ذلك، فإن الوزارة قدمت لمن يحدد أماكنها مكافأة مجزية، لأمانتهم
وحرصهم على أوقاف المسلمين.. كما أن هناك لجانا من علماء الدين
المتخصصين تعمل في بحث حجج الأوقاف الموجودة بالوزارة، لاستخراج
الأعيان المرصودة على جهات البر أو لتشديد المساجد، أو لنشر الدعوة
الإسلامية، وتحفيظ القرآن الكريم.. فهذه اللجان تعمل بصفة دائمة، ولها
أثر كبير في الكشف عن كثير من الأعيان في الأراضي الزراعية، وكذلك
العقارات في شتى المواقع...

وفي هذا الصدد، فقد شكلت لجان أخرى على مستوى المحافظات
المصرية، كانت مهمتها متابعة تسلم الأوقاف التي يتبين صحة أحقيتها حتى
يتم وضع اليد عليها، وبناء عليه، فقد صدر قانون «الأحكار» بهدف حصر
الأحكار المنتشرة في القاهرة والأسكندرية وبقية المحافظات المصرية تمهيدا
لوضع اليد عليها أيضا، كما استعانت وزارة الأوقاف المصرية بأجهزة الدولة
المختلفة في تنفيذ هذا القانون، والحفاظ على الأوقاف من الاغتصاب،
ويساعدها في ذلك تعليمات رئيس الجمهورية، والذي طالب أكثر من مرة
بضرورة تسلم جميع الأوقاف، وتوجيه عائدها إلى مصارف الخير، تنفيذا
لشروط الواقفين...

وإذا كان ذلك بالنسبة لأوضاع الأوقاف في داخل جمهورية مصر
العربية، فإن هناك أوقافا أخرى خارج مصر، كما هو الحال في وقف «قولة»
باليونان وهذا الوقف يرجع تاريخه إلى ولاية محمد علي حاكم مصر في
بداية القرن التاسع عشر، وحتى الآن، لا تزال تجري مفاوضات بين
الحكومتين المصرية واليونانية بشأنه واستبداله حتى يمكن الانتفاع بثمنه في
أوجه البر المختلفة...

وفي وسط القاهرة، وبالتحديد في شارع «الجنينة» في حي العتبة، يجتمع صباح كل أحد، ولمدة ساعة ونصف فقط، بداية من التاسعة، عشرات من فقراء مصر، الذين تؤكد أوراق محفوظة من مآت السنين، أن كلا منهم مليونير يملك جزءا من القاهرة، أو أية محافظة مصرية أخرى.. هنا، حيث مقر اللجنة الخاصة بتقسيم أملاك الأوقاف على مستحقيها، وحيث تقف طوابير من المسنين، أصحاب القضايا الذين يطالبون بأحلام، لا تتحقق، إلا في أحوال نادرة للغاية، يعرف الجميع السيدة نبيلة محمود التي تقدر حقوقها في وقف الأمير عمر مستحفظاني بأنه يساوي، الآن، أكثر من 90 مليون جنيه.. ومثلها السيدة «نعمة الله» التي تطالب بملكية شارع طلعت حرب، وقصر عابدين حيث كان الخديوي إسماعيل يحكم مصر...



لقد استمر نظام الوقف معمولاً به في مصر بداية من العصر الفاطمي مروراً بالمماليك، وحتى عصر محمد علي وأسرته التي حكمت مصر إلى عام 1952...

وكان أصحاب الأوقاف يشترطون على من تؤول إليهم الأملاك تحفظات غريبة حتى ينتفعوا بها، فمثلاً، كان الواقف يكتب : أوقفت أنا فلان أملاكي على أبنائي الذكور والبطون، الإناث وزوجتي، على أن لا تتزوج من بعدي... وكان هؤلاء يحددون في كل وصية ناظراً يقوم بالإشراف على الأملاك وإدارتها لصالح المستحقين، فيوزع عليهم الأرباح سنوياً، بعد استقطاع حصة خيرية للصرف منها على أوجه الإحسان..

إلا أن توالي الأجيال، جعل الناظر هو المتصرف الحقيقي في الأوقاف، مما دفع الثورة لأن تحل هذه الأوقاف، وتوزع أصولها على المستحقين، إلا أن هذا القرار الذي صدر في عام 1958، أسفر عن مآت من المشاكل، فأنشئت لها محاكم خاصة للفصل بين الفرق من أولئك الذين يقولون إنهم يستحقون الأملاك، والآخرين الذين يدفعون بعدم صحة ذلك...



عشرات المطالبين بالأوقاف :

بسبب هذه المشاكل يمكن أن نصادف أمام مكتب الأوقاف عجائز كُنَّ يذهبن إلى نفس المكان بصحبة أمهاتهن، ولم تنته المشكلة بعده، والمثال هنا «للحاجة زوزوا محمود الخولاني» المطالب بوقف «الأمير شمس الدين العنبري وآخرين» التي تقول : «إن مستحقي الوقف كانوا خمسة أفراد، فقط، إلا أنهم بمرور الأجيال، تحولوا إلى عشرات لن يبلغ نصيب كل منهم إلا الشيء القليل، وهو نفسه ما يقوله «محمد صبري» أحد أصحاب شركات السياحة الذي يقول: إنه يخشى ألا يصل ليد أولاده شيء من هذا الوقف الذي يسعى وراءه...»

ومن كل مكان يصل أسبوعيا عشرات من المطالبين بالأوقاف من : رشيد، وأسيوط، والأسكندرية. والسويس، وكل أنحاء مصر، في يد كل منهم حجج وأسانيد قانونية، تعبئ خزائن من المستندات، والأوراق، حتى إن إحداهن تتندر بأنها تستطيع من عمق دراستها لهذا الأوراق أن تعد بحثا لنيل الدكتوراه في القانون عبر تجربتها المريعة أمام محاكم الأوقاف...!!

من بين هؤلاء طالب السيدة «نعمة الله الخواص» بوقف السادة الأشراف العظام الذين يمتد نسبهم إلى سيدنا الحسين رضي الله عنه، وهي تقدره بربع مصر كلها، ما بين أراض زراعية، وعمارات وشوارع بأكملها، ومناطق أنشئت عليها مبان ضخمة، وحفرت فيها آبار بترول، ورغم ذلك، فهي لا تملك أي شيء، بعد أن أنفقت كل شيء على السعي وراء هذه القضايا..

ومما يزيد من المشاكل أن النظار غالبا ما يبيعون أجزاء من هذه الأوقاف، ويضيفون لها مستحقين، لاحق لهم، بالتزوير في الأوراق، إلى درجة أن أحدهم أضاف خمسة آلاف اسم لاحق لهم في شيء.. وهو ما حدث في وقف الأمير عمر مستحفظاني الذي تعطلت إجراءات سيره بسبب ظهور مستحق جديد في كل جلسة يطعن الملاك الحقيقيون في أحقيته، فتتعطل الدعوى مرة وراء أخرى..



المثير أن ناظر هذا الوقف، كان دائما ينشر إعلانات في الجرائد يطالب فيه المستحقين بالظهور، مقابل مائة جنيه مكافأة، وأمام الجميع... ولا تنتهي المشكلة عند هذا الحد، فبعد أن يثبت صحة الاستحقاق، يبدأ توزيع الوقف، فيعين خبير زراعي، ومهندس لتقدير قيمة الأراضي، ثم تعلن وزارة الأوقاف عن مزايده لبيع الأملاك، وهي، غالبا، ما تتعرض لمشاكل وتواطؤات تزيد الأمر تعقيدا، وتدخل وزارة الأوقاف طرفا هي الأخرى في المشكلة، أيضا، ذلك أنها تستفيد من ريع الأوقاف الخيرية، وبالتالي تدخل، لتعطل إجراءات قسمة هذه الأملاك.. فتنتظر السيدة «نعمة الله الخواص» وغيرها..



تلك هي المشاكل التي تعيشها أوقاف مصر الضائعة المنهوبة التي حصل فيها من التفويت والخلط والنهب ما ذكرنا البعض منه آنفا، مع أن تنظيم الوقف بصفة استقلالية عرفته بلاد مصر والمغرب، وذلك لوفرة المداخل، ورعاية وتوجيه المحبسين..

فعندما قامت الثورة في مصر عام 1952، وسلكت إلى الإقطاع سبل التصفية والإنهاء، وجدت أن بقاء الوقف الذري قد يتعارض، وهذه الرغبة في الحد من الملكية الزراعية حيث كان الكثير من المستحقين يتمتعون في الواقع بمركز لا يختلف في جوهره عن مركز الإقطاعيين، فاتجهت الحكومة المصرية إلى الرأي القائل بعدم جواز الوقف الأهلي، فأصدرت القانون رقم 180 لعام 1952 الذي نص على إلغاء ما كان موجودا من الأوقاف الأهلية، وجعل الأموال الموقوفة عليها حرة طليقة، كما منع إحداث أوقاف أهلية جديدة، فأصبح الوقف بذلك قاصرا على الخيرات فقط...

وتسهيلا لأصحاب الاستحقاق، وتشجيعا لهم على إخراج أوقافهم من الوزارة وتداولها، جعلت الوزارة من اختصاصها، أيضا، إجراء القسمة بين المستحقين، وأصبحت الوزارة حارسة على ما تحت يدها من أموال كانت وقفا تديرها حتى تتم القسمة، ثم قامت الوزارة في عام 1966 ببيع وتصفية ما تبقى في حراستها من أعيان كات موقوفة وقفا أهليا، ولم تتم قسمتها، أو لم يتسلمها أربابها... ومن هنا حدث ما حدث من تجاوزات لأعيان الوقف، وضاع الكثير من العقار في غفلة عن أعين حراس هذه المؤسسة...

رابطة علماء المغرب، وموقفها الصامد إزاء المحافظة على الأوقاف :

ولحسن الطالع، فإن أوقاف المملكة المغربية الثرية وجدت لها حماة وحراسا من أقبالها وملوكها قديما وحديثا، يؤازرهم في ذلك الحفاظ والرعاية، العلماء وأهل الحل والعقد...

ولمواقف العلماء في هذا الصدد، مواقف جلية بناءة، فقد بادروا إلى الإعلان عن موقف الشريعة الإسلامية من مسألة الإصلاح الزراعي، الذي بمجرد إشاعته أن توزيع الأراضي الفلاحية يشمل أراضي الأوقاف الإسلامية، عبروا عن معارضتهم الشديدة لفكرة تفويت ممتلكات الأوقاف، حيث أصدرت رابطة العلماء بالمغرب في مؤتمرها المنعقد بمدينة مراكش 1972 توصية خاصة بأراضي الأوقاف جاء فيها مايلي : «حيث إن الأوقاف هي السند القوي لقيام الموظفين الدينيين بمهامهم المنوطة بهم، والضامنة لاستمرارها وبقائها.

وحيث إن وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي - على ما يظهر - قد تأثرت بالدعوة إلى توزيع الأراضي الفلاحية على الفلاحين بما فيها أراضي الأوقاف.. فإن مؤتمر رابطة علماء المغرب يذكر بعدم تفويت أراضي الحبس، وإن إصلاحها وترميمها، لا يكون سببا في هذا التفويت لا شرعا، ولا قانونا، ولذلك يوصي بأن تبقى هذه الأراضي تابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية التي تعمل على استثمارها واستغلالها لصالح الموظفين الدينيين ممن حبست عليهم... تنفيذا لوصية الحبس، لأن في تفويتها على الوجه الغير المشروع خرقا صريحا لأحكام الشريعة، وضياعها الأهداف الدينية العادلة.. وليس من المعقول، ولا من الإنصاف أن يعيش الموظفون الدينيون على حياة الكفاف طوال الأحقاب المتوالية حتى إذا جاء الوقت الذي تستصلح فيه الأراضي، وينمو دخلهم، يعوضون بالحرمان، ويعطى خیرهم لغيرهم».



كما وصى المؤتمر السابع لرابطة علماء المغرب الذي انعقد في جمادى الثانية عالم 1399 - ماي 1979 بمدينة وجدة : «برعاية الأقباس والممتلكات

الحبسية الرعاية المأمور بها شرعا، وتعهدها بالتنمية والاستثمار، وبعدم السماح بتفويت الأملاك الحبسية بغير موجب شرعي في الوقت الذي يستحب فيه تحبيس أملاك جديدة..



مقارنات ومفارقات...

تلك هي الرعاية التي كانت تحظى بها مؤسسة الوقف، سواء فيما يتعلق بمصادر ثروتها وأموالها وأوفارها؛ أو طرق إنفاقها وتسخيرها على وجه مشروع.

فلم يعرف في تاريخ الإسلام أو في العصور التي قبله أن أموال الوقف جمعت من أموال الحرام، أو بطرق غير شرعية، بل إن «الفاتيكان»، كان فيما مضى، وفي غابر الأزمان يعتمد على الصدقات ومبرات المومنين الطيبين التي يجمعها القساوسة يوم 29 يونيو من كل عام.

إن الأديان السماوية حرمت الربا، ويفيد استعراض تاريخ الربا في المجتمع الإنساني، بأن الربا في الحقيقة، كان في المجتمعات المتبعة للشهوات النفسية، والمحرومة من تعاليم الأديان السماوية..

إن الديانة المسيحية، حرمت الربا تحريما قاطعا بالنسبة للنصارى بعضهم مع بعض، وبالنسبة للنصارى مع غيرهم.. والإجماع منعقد بين الكنائس جميعها على تحريم الربا، وقد ثارت الكنيسة حين أراد بعض المرابين اليهود استباحة الفائدة الربوية، فلم ترض الكنيسة، ولم تسمح لهم بها.. ولقد ادعوا أن هذه الفائدة أجرة للتنظيم، وإدارة الأعمال، فأفتى بعض رجال الدين المسيحي بحلها وإباحتها، فلم توافق الكنيسة.. (57)

والربا محرم، كذلك، في اليهودية تحريما مطلقا بين اليهود وبعضهم فيما يقترضه بعضهم من بعض، ومن تعامل به مقرضا كان، أو مقترضا، فجزاؤه الخروج عن ملة اليهود... ومن المفروض على كل يهودي أن يقرض المال للفقراء، ويساعد المحتاجين، ويغيث المضطرين، ويمد يد المعونة في كل

(57) «الربا، والفائدة» لمؤلفه علاء الدين خروف ص : 46.

ما يطلب منه بدون أن ينظر لغاية ما، ولا لأقل نفع من عمله، ولا يشترط كون المحتاج فقيراً، أو مسكيناً، بل يجب، أيضاً، إقراض الغني الواقع في الضيق أو المحتاج إلى نقود لأي عذر كان..(58)

وقد نادى الفلاسفة بتحريم الربا، واعتبروه طريقاً غير مشروع، وغير طبيعي للكسب، من هؤلاء أرسطو... بل حتى الشعراء والأدباء كانوا يشجبون الربا والمتعاملين به، في شعرهم وأدبهم، ومثال ذلك، أن شكسبير، عرض مرابياً يهودياً، في مسرحية له، كان يسترد القرض بغاية من الغلظة والقسوة، بأسلوب قوي ومؤثر، يجعل القارئ يستبشع ويستكره الربا والمرابين..

بيد أن هذه الصدقات باتت، ولم تعد ذات قيمة تذكر، بالنسبة للفاتيكان، إذا قيست بالأعمال التجارية والمالية الضخمة التي يقوم بها «الفاتيكان» على كل المستويات، مما جعله يحتفظ اليوم بثروة هائلة من الذهب تفوق الخيال، في كل من كندا، والولايات المتحدة وعدد من البنوك، وأهما «بنك ريزرف» بأمريكا(59) بل إن ميزانية «الفاتيكان» السنوية تقدر بألف مليون دولار توضع تحت تصرف البابا مباشرة..



الفاتيكان هو عمود الاقتصاد الإيطالي :

فثروة «الفاتيكان» تعتبر سرا من الأسرار التي لا يعرفها إلا ستة أشخاص من الكرادلة برئاسة البابا نفسه..

إن كنز الفاتيكان الثمين، اليوم، ليس مجرد كنز مالي، ولكنه تراث لا يقدر بثمن، رغم قطع الفيروز والماس التي ترصع التيجان الذهبية المهداة

(58) «المقارنات، والمقابلات، بين أحكام المرافعات والمعاملات والحدود، في شرع اليهود، ونظائره في الشريعة الإسلامية» للأستاذ محمد حافظ، صبري ص : 478.

(59) «الإسلام في مواجهة أعدائه» للصديق الأخ د. توفيق علي وهبة ص 317، و«لدعوة الحق» ورئيس تحريرها فضل كبير في نشر هذا الكتاب القيم الذي امتنعت عن طبعه كل الجهات، وساهم السيد محمد بنعبد الله، بنشره في المجلة. فكتب له أن يطبع، انظر الكتاب [«الإسلام في مواجهة أعدائه» ص : ص 12 من الكتاب فيه تفصيل كيف تم طبع ونشر هذا الكتاب، فليراجع...].

من مختلف الملوك النصاري، وشعوب العالم المسيحي لعدد البابوات...
وحقيقة هذا الكنز تخفى حقيقته على الكثيرين في شتى أنحاء العالم حتى
على المسيحيين أنفسهم... (60)

إن مساحة «الفاتيكان» لا تزيد على 44 هكتارا، وأن عدد سكانه لا
يتجاوز الألف نسمة، إلا أن عدد إمكانياته تأتي في المقام الثالث بعد
الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، فهو أقوى دولة، وأغنى دولة في
العالم...

و الفاتيكان يملك كل الكنائس والأديرة في إيطاليا، ويملك مآت الألوف
من الأفدنة، ويملك شركات النقل المشترك، وله نصف أسهم شركة «إيطاليا
للطيران»، ويملك بنوكا كبرى في إيطاليا : «البنك التجاري الإيطالي»،
و«بنك الروح القدس» و «بنك روما»، ولها 150 فرعا...

ويوجد للفاتيكان عضو مجلس إدارة في جميع الشركات العقارية
والصناعية والكيمائية والمطاحن وشركة التأمينات العمومية «لترستا»..
وللفاتيكان مؤسسة اسمها : «مؤسسة الأعمال الدينية» وهي خاصة
برؤوس أموال رجال الدين فقط - وهي معاملات لا تخضع للدولة
الإيطالية، ولا ننسى أن أبناء «الفاتيكان» يتمتعون بالحصانة،
ولا يخضعون للجمارك، ولا للتفتيش الجمركي.. (61)



ويقولون بأن الفاتيكان هو عمود الإقتصاد الإيطالي، ولو سحب
الفاتيكان يده من المعاملات الإيطالية لانهارت إيطاليا فورا.. ولذلك فكل
الأحزاب تعتمد على رضاه، حتى الحزب الشيوعي الإيطالي يحسب للفاتيكان
ألف حساب، فعندما حاول «توليأتي» أن يعقد زواجا سعيدا بين الكاثوليك

(60) «المجتمع» العدد 512 - الثلاثاء 14 ربيع الأول هـ الموافق 1981/1/20.

(61) لقد أصبحت «مسألة المونسنيور مارشنكوس» تشكل إزعاجا دبلوماسيا حقيقيا قد تطالب
إيطاليا بتسليم كبير الأساقفة أمين خزانة الفاتيكان استنادا إلى معاهدة : «لاتران» ومن المرجح
جدا أن يستند الفاتيكان إلى نفس المعاهدة لرفض هذا الطلب... وقد صدر الأمر باعتقال رئيس
«بنك الفاتيكان» بعد اتهامه بالمساعدة في الإفلاس الاحتيالي «لبنوك أمبروسيانو برئاسة «روبيرتو
كالفلي»، وذكرت مصادر قضائية أن قضاة ميلانو يعدون طلبات بصدد تسليم المونسنيور
مارشنكوس» وهو كمواطن في دولة الفاتيكان واثنين من مساعديه المقيمين في الفاتيكان.

والشيوعية كان يقصد بذلك أن يكسب المزيد من الأنصار لحزبه، ولا يزال أتباع «توليأتي» في داخل الحزب الشيوعي الإيطالي يرون أن من الممكن أن يكون المواطن شيوعيا ومسيحيا في نفس الوقت، وأن الأوضاع في إيطاليا تعتبر جديدة من نوعها..

وبذلك أصبح «الفاتيكان» يعتبر دولة ذات سيادة مستقلة منذ توقيع الإتفاقية مع إيطاليا في 14 فبراير 1929، له ممثلوه في عدد من دول العالم، ويسمى ممثل «الفاتيكان» : «القاصد الرسولي»، وهو بمثابة سفير يتمتع بالحصانة الدبلوماسية التي يتمتع بها سفراء الدول..(62)



ثروة الفاتيكان :

إن للفاتيكان عدة أراضي يمتلكها في رقاع المعمور، وبقاع الأرض، فله أراض واسعة باسبانيا معفاة من الضرائب، وأراض أخرى رحبة الحدود واسعة الأطراف في أمريكا اللاتينية، وأراض واسعة ومؤسسات كثيرة منتشرة في أنحاء العالم، ومنه العالم العربي وديار الإسلام...

فثروة الفاتيكان وميزانيته السنوية تقدر بألف مليون دولار توضع تحت تصرف البابا مباشرة، ولعل أهم الشركات، والمؤسسات والبيوتات المالية والمصارف التي يمتلكها الفاتيكان أو يسهم فيها في مجالات الإستثمار هي في ميدان الشركات : «شركة السكك الحديدية بجنوب إيطاليا»؛ «شركة أدرياتيك للملاحة»؛ «الشركة السويسرية للأشغال العامة»؛ «شركة الكهرباء في زوريخ»؛ «الشركة الهولندية للمازوت»؛ «جزء كبير من صناعة الحديد في بلباو»؛ و «شركة نسيج الشمال بأمريكا اللاتينية»؛ «شركة المباني الخاصة بأمريكا اللاتينية»؛ «شركة أنتر ناسيونال بوست»؛ وعدد من الشركات في كندا... وفي مجال البنوك، فهناك عدد من البيوت المالية في إيطاليا : «البنك البريطاني الفرنسي للقروض بفرنسا»؛ مجموعة كبيرة من أسهم :

(62) في عام 1929م عقد اتفاق بين الحكومة الإيطالية برئاسة «موسوليني» و«البابا» منح البابا بموجبه سلطة مدنية، في نطاق الفاتيكان، وحق تبادل المبعوثين مع الدول الأخرى.

«بنك مورجان» في أغلب أسهم بنك باسبانيا، ويشترك الفاتيكان مع الولايات المتحدة في السيطرة على البنوك في أمريكا اللاتينية..
وللفاتيكان ثلاث منظمات تدير تلك الثروة :

- 1 - منظمة إدارة ممتلكات «الفاتيكان»، ومهمتها إدارة ممتلكات الفاتيكان في شتى أنحاء المعمور.
- 2 - منظمة الإدارة الخاصة للفاتيكان، ومهمتها إدارة دولة الفاتيكان الداخلية، وتنظيم شؤونها بما فيها الشؤون المالية.
- 3 - منظمة الأعمال الدينية، ومهمتها التخطيط والإنفاق على الأنشطة الدينية والأعمال التبشيرية في شتى أنحاء العالم...



اهتمام الكنيسة بالقارة الإفريقية :

ومن هذا القبيل ما قام به رئيس الديانة الكاثوليكية (63) إلى إفريقيا في ظرف وجيز زارها ثلاث مرات، كانت الجولة الأولى عام 1980، والجولة الثانية عام 1982، والجولة الثالثة كانت بين تسع دول، ذرع فيها إفريقيا من الغرب في «لومي» «وأبيدجان»، إلى الجنوب في «لييومباشي» «إلى الشرق» بنيروبي حيث أشرف على اختتام المؤتمر «الأفخارستي» العالمي، ثم إلى الشمال.

وإن اهتمام الكنيسة الكاثوليكية بالقارة الإفريقية اهتمام يفسره ما يتدفق من أموال لتنصير الأفارقة، والآفاق الروحية التي بدت لرجال الكنيسة من هذه القارة التي كبلها استنزاف خيراتها من المستعمر، والتحكم الاقتصادي الظالم للعالم المصنع والغالب كما وكيفاء... حولت الكنيسة ثقلها إلى هذه القارة، وقام الباب بتدشين كاتدرائية القديس بولس بـ«أبيدجان» يوم 10 غشت 1985 هذه الكاتدرائية التي تتسع لثمانية آلاف شخص،

(63) كلمة «كاثوليك» تمثل اصطلاحاً أطلق منذ القرن الثاني الميلادي على النصارى عامة، تمييزاً لهم عن معتنقي اليهودية، إلا أنها بعد الانشقاق أصبحت تطلق على أتباع الكنيسة الرومانية الغربية... كما أن كلمة: «أرثودوكس» تطلق على أتباع الكنائس الأخرى في الشرق كالكنيسة المصرية والأرمنية والسريانية... وكذلك الكنيسة الروسية...

وهي أوسع معبد مسيحي في إفريقيا، ولا يجاوزها في العالم إلا «الفاتيكان»..

ولعل هذه المؤسسة المسيحية لما أعجزها إصلاح وتقويم الانحراف الديني في أوروبا. ولم تستطع أن تملأ الفراغ الروحي الذي يعانيه أبنائها، لجأت بثقلها ومبشرها إلى القارة الإفريقية وإلى جنوب شرقي آسيا وغيرهما من الأقطار والديار...



إن الكاثوليكين لهم نشاطات متعددة بما تتوفر عليه من ثروات طائلة، وعقارات لا حدود لها، بل وحتى في البلدان التي لا يأخذ أغلبها بالذهب الكاثوليكي... (64) ومع ذلك فقد أصبح الكاثوليك في الولايات المتحدة الطائفة الثانية من ناحية الثروة والتعليم بعد الطائفة اليهودية... وأصبحت الكنيسة الكاثوليكية في الولايات المتحدة تمتلك خمسين ألف مليون دولار، معظمها استثمارات عقارية، مع أن الولايات المتحدة هي الامتداد الحضاري والوريث لبريطانيا العظمى التي قامت نهضتها على الانفصال لكنيسة مستقلة، وحيث كان التقليد هو عداء الكاثوليك، والحذر منهم، واتهامهم بالتبعية لدولة أجنبية، ومعاداة الكاثوليك وتحريم العرش أو أي منصب مؤثر على الكاثوليك.. وحتى القرن الثامن عشر كان الكاثوليك ينشقون في نيويورك، وقد خاضت الولايات المتحدة الحرب ضد أوروبا الكاثوليكية في أمريكا اللاتينية 95٪ كاثوليك... وأصدر البابا بيوس التاسع نداء للكاثوليك الأمريكيين بهجر الجيش والانضمام إلى المكسيكيين في الحرب الأمريكية المكسيكية (1948)، وعندما رشح كنيدي الكاثوليكي نفسه للرئاسة، اضطر إلى إصدار إعلان يلتزم فيه بفصل الدين عن الدولة، وعدم الخضوع لأي سلطة خارج الولايات المتحدة، فكأنه اعتنق البروتستانتية، ولما احتج رجال الفاتيكان، قال جون كنيدي مغتاظا : «الآن فقط عرفت لماذا انفصل هنري الثامن بكنيسة بريطانيا».

(64) أن عدد الكنائس في أندونيسيا بلغ 9319، لطائفة البروتستانت وحدهم، ورغم هذا الرقم المذهل فإن المؤسسات الكاثوليكية تفوق بكثير المؤسسات البروتستانتية.. وأن عدد القساوسة في تلك الكنائس بلغ 2397 يعاونهم مبشرون متفرغون بلغ عددهم 6504 مبشرين، هذا في بلد أندونيسيا الذي يشكل المسلمون فيها أغلبية ساحقة تتعدى الـ 90٪ من مجموع عدد السكان.

ورغم أن «كارثر» كان بوصفه رئيس أكبر دولة مسيحية كانت إلى سنوات قريبة معادية للكاتوليك، حتى إنها إحدى الدول القليلة في العالم إن لم تكن الوحيدة التي لاتعترف بالفاتيكان كدولة، ولا تمنح «القاصد الرسولي» صفة الدبلوماسي، فضلا عن لقب سفير الذي يتمتع به في معظم البلدان رغم أن «كارثر» اضطر لطمأنة الكاثوليك بقوله : «لقد اتفقت مع البابا على أن الكنيسة لا يجوز أن تتورط في السياسة، أو أن ترتبط بنظام سياسي...»

وهناك أعمال ضخمة، وأنشطة عديدة واسعة قام بها مبعوثو «الفاتيكان» ومبشروه في كل أنحاء العالم بواسطة ضخامة الثروة التي أتينا عليها، والتي تتمثل في النشاط التبشيري الشرس، والذي يضاف إليه النشاط السياسي الجديد، والانفتاح الذي يقوم به «الفاتيكان» على العالم، بدأ بزيارة القدس التي قام بها البابا الأسبق، ومرورا بزيارات البابا الحالي لأمريكا وعدد من دول أوروبا وبعض أقطار آسيا وإفريقيا وفق مخطط مسبق، وبرنامج محدد مدروس.



وعود على بدء، فهذه اللمة الدالة، والإشارة البعيدة التي أتينا عليها في هذه الدراسة التي تحدثنا فيها عن مصادر الأموال الوقفية، والتي تشير إلى ما يوجد في بعض المؤسسات الدينية الأخرى من نشاطات اقتصادية، وثروات مالية، ومضاربات بهلوانية في الأعمال البنكية، والأنشطة الخطيرة لها في رقعة العالم لا يوجد مثله عندنا في العالم الإسلامي، ولله الحمد، وفي ديار الإسلام ومؤسساته الاجتماعية والدينية...

ذلك أن الإسلام يحرم علينا التعامل الربوي، وما أصاب العالم اليوم، ولا سيما الدول النامية من ويلات ونكبات اقتصادية يعود أولا وأخيرا إلى هذه الآفة الاقتصادية المدمرة...

فكيف العيش مع هؤلاء المرابين ؟ وهل ننخدع بمظاهرههم وظواهرهم، وقد ذكر النبي عليه السلام ذلك الرجل يطيل السفر، أشعث أغبر، يمد يديه إلى السماء.. يارب.. يارب... ومطعمه حرام، ومشربه حرام... وملبسه حرام... فأني يُستجاب له !!؟

«فالدول الصناعية» مثلاً، اليوم، لا تريد مساعدة «الدول النامية» بالطبع، وإنما تريد أن تضمن تسديد القروض التي قدمتها هي، أو بنوكها بفائدة مرابين إلى هذه الدول الفقيرة...

إن «فيتنام» و«غايانا» عجزتا عن تسديد قروض في موعدها.. وإن «صندوق النقد الدولي» أوقف إعطاء القروض للمكسيك بسبب عجزها عن إصلاح أمر اقتصادها، وأن الأرجنتين حصلت على قرض جديد يبلغ 202 بليون دولار ثم أوقف، عاجزا عن التسديد، في الفترة الأخيرة!! كما هو معلوم في دنيا الاقتصاد...

وليس من بابنا، هنا في هذه الدراسة الوقفية، أن نتحدث عن شؤون الاقتصاد وشجونه، فذاك أمر له أهله وذووه، واندب لكل أمر أهل بلواه، وإنما أردنا أن نأتي بحوادث عن الموضوع تظهر استحالة الوفاء بالقروض من جهة، والبعد الذي يجب على المؤسسات الدينية أن تلتزمه في مؤسساتها حتى تكون أموالها من أطيب المكاسب.

ففي عام 1897، اقترض «هنري ستيوارت» مواطنه «جورج جونز» مبلغاً من المال بفائدة شهرية تبلغ 10 بالمائة، وأضاع «ستيوارت» ورقة القرض، فلم يحصل شيئاً حتى عام 1921 عندما عثر على الورقة صدفة، وذهب «ستيوارت» إلى المحكمة، فأجريت عملية حساب بسيطة تبين منها أن جونز أصبح مديناً «لستيوارت» بـ 300 بليون دولار، ولم يحصل «ستيوارت» غير 19 دولاراً هي كل ما كان «جونز» يملك، وبلغ حجم الدين لدى وفاة ستيوارت عام 1935 مبلغاً خيالياً هو 624 ترليون دولار، أي ما يزيد على قيمة العالم كله، آنذاك...



وصدق رسول الله حيث قال : «إن الله تعالى طيب لا يقبل إلا طيباً، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين، فقال تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾.

فالنظام الرأسمالي والنظام الشيوعي ليسا هما كل شيء، ولا يجب حتماً أن نتبع واحداً منهما، وأن نكون مطايا لأصحابه، وإن لنا، والله الحمد،

طريقاً مستقلاً، نظاماً كاملاً شاملاً يحل مشكلاتنا كلها على طريقتنا نحن، هو الإسلام الذي قال : ﴿وكذلك جعلناكم أمة وسطاً، لتكونوا شهداء على الناس، ويكون الرسول عليكم شهيداً﴾.

لقد قام من عهد قريب رجل مسلم، فصرح بهذه الحقيقة وسط «الكونجرس» الأمريكي هو «لياقت علي خان» قبل أن يقوم العلماء المسلمون، فيصرحوا بها في المساجد...

فمتى نعرف ثروتنا، فلا نمد أيدينا لنشحن أبدأ.. نشحن القوانين، وعندنا أعظم تشريع في الدنيا، ونشحن المبادئ الاجتماعية، ونشحن الأساليب الأدبية، كما نشحن الموضوعات وأدوات الزينة؟...



وبعد؛ فلقد حفزنا الإسلام إلى البذل الطيب، والعطاء الخالص في عدة مناسبات، وحثنا على الإنفاق للجهاد وإعلاء كلمة الله، وضاعف لنا من الأجر والثواب ما يصغر دونه كل ربح مادي دنيوي.. وقد حدث رسول الله ﷺ فقال : (65) «من أرسل بنفقة في سبيل الله، وأقام في بيته، فله بكل درهم سبعمائة درهم، ومن غزا بنفسه في سبيل الله وأنفق في وجهه، فله لكل درهم سبعمائة ألف درهم... ولما حث رسول الله ﷺ الناس على الصدقة حين أراد الخروج إلى غزوة تبوك، جاءه عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه بأربعة آلاف، فقال : يا رسول الله، كانت لي ثمانية آلاف، فأمسكت لنفسي ولعيالي أربعة آلاف، وأربعة آلاف أقرضتها لربّي»، فقال رسول الله ﷺ : «بارك الله لك فيما أمسكت، وفيما أعطيت»، وقال عثمان بن عفان : «يا رسول الله، علي جهاز من لا جهاز له» فنزل قوله تعالى : ﴿مثل الذين ينفقون أموالهم في سبيل الله، كمثل حبة أنبتت سبع سنابل، في كل سنبلة مائة حبة، والله يضاعف لمن يشاء، والله واسع عليم﴾. (66) صدق الله العظيم...

(65) روى هذا الحديث عن رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب، وأبو الدرداء، وعبد الله بن عمر، وأبو أمامة الباهلي، وعبد الله بن عمرو، وجابر بن عبد الله، وعمران بن حصين..

(66) سورة «البقرة» رقم الآية : 261.

فهل في الدنيا عاقل يعامل بنك المخلوق الذي يعطي 5٪ ربحاً حراماً، وربما أفلس أو احترق، أو طيرته قنبلة، ويترك (بنك) الخالق الذي يعطي في كل مائة ربحاً قدره سبعون ألفاً؟ وهو «مؤمن عليه» عند رب العالمين، فلا يفلس ولا يحترق ولا يأكل أموال الناس.

فلا تحسبوا أن الذي تعطونه يذهب هدرًا. إن الله يخلفه في الدنيا قبل الآخرة..

ولا تظنوا أن ما تعطونه يذهب بالمجان، لا، والله، إنكم تقبضون الثمن أضعافاً، تقبضونه في الدنيا قبل الآخرة..

إصلاح الوقف يقوم على أحكام الشرع الإسلامي...

- 1 -

الوقف الخيري يقصد به وجه الله تعالى، ويخصص للإنفاق على الشعائر الإسلامية والتعليم، ومساعدة فقراء المسلمين، ومعالجة مرضاهم، وهو صدقة من الصدقات المندوب إليها...

ويجب أن يقوم إصلاح الوقف بناء على أحكام الشرع الإسلامي، وأن يغترف من بحر الشريعة المحيط.. ومن كل مذهب من مذاهب الأئمة المجتهدين ما هو أصلح وأضمن لسعادة الأوقاف وارتقائها وإثرائها وصيانتها من عبث العابثين، واعتداء المعتدين، وجمود الجامدين، وما هو أكثر ملاءمة لروح الزمان، ومقتضيات العمران، ومستلزمات التطور، ووفقا لما يرمي إليه الشرع الحكيم وقواعده العامة، من انتقاء الأصلح، وترجيح الأحسن، وتحقيق الأسمى، وتفضيل الأليق، لأن مبنى الشرائع الإلهية، كما قال ابن القيم، رحمه الله على الحكم والمصالح، وكلها رحمة وحكمة، ومصلحة وعدل... وكل قضية خرجت عن الرحمة إلى النقمة، وعن الحكمة إلى العبث، وعن المصلحة إلى المفسدة، وعن العدل إلى الظلم، فليست من الشريعة، وإن أدخلت فيها بالتأويل، وأرى أن كل ما كان كذلك فهو من الشرع المبدل...

فليست المشكلة تنمية العقارات الوقفية تنمية اقتصادية، ولا تنظيم الهياكل الإدارية بطريقة أقرب إلى الحداثة، وهذه وسائل لغاية أهم، أو بالتعبير الفقهي لجهة أشمل في الهدف تتعلف بصنع المجتمع...



وقد ذهب بعض الفقهاء أن الذي أضر الشرق من محجة الترقى، الاستكثار من الأوقاف، ولا يزال مؤخرا لها، وكم في البلاد من مآثر ودور

وقصور ومحال عامة هجرت وتلاشت وتعطلت بضیاع أوقافها، وكثرة المتنازعين عليها، وكان من الأوقاف أن أضرت بالضرائب التي تصرف في مصالح الدولة...

قال بلوك : «إن العقار الموقوف على الأعمال الخيرية عند المسلمين لا يعفى من الضرائب فقط بل إنه لا يباع، وهو امتياز انتفع به كثير من رؤساء البيوت، واستخدموه في تدبير ثرواتهم، ولذلك كثرت الأوقاف كثرة زائدة، فأضرت كل الضرر بالمصلحة العامة، وذلك لأن إعفاء الأحماس من الخراج يسلب الحكومة جزءا مهما من ريعها وارتفاعها، وحظر بيع الوقف يعث بريعها على وجه الإجمال، لأن أموال الأوقاف وعقاره لا تستثمر استثمارا جيدا...»



أضحى نظام الوقف في بعض الجهات أداة لحبس المال :
إن تطور الأوضاع الإقتصادية، في عالم اليوم، كشف عن مسافة الخلف بين آثار نظام الوقف وبين ما تتطلبه الأوضاع الاقتصادية من حرية تداول المال، وما وجد في ثناياها من معاني البر... ولذلك أضحى نظام الوقف، في بعض الجهات، أداة لحبس المال عن التداول، وعقبة في سبيل تطور الحياة الاقتصادية على نحو يجعل الفقراء في طليعة ضحايا هذا النظام.. ذلك أن نصيبهم من خيرات الوقف تضاعل حتى أصبح عديم الجدوى فضلا عن أن حبس الأموال حال دون استثمارها على وجه يفسح مجال العمل في الكسب الكريم لهؤلاء الفقراء، وهذه أرفع صور البر وأبلغها في معنى التقرب إلى الله، وفي تحقيق أهداف الواقف...

لقد كانت أمور الأوقاف منذ القدم مضبوطة، وتصرفاتها بخصوص الأحكام الشرعية منوطة، وكان المتقدمون من النظار يحفظون حق الائتمان، ويقومون بالنصيحة في وظيفتهم بحسب الطاقة والإمكان، حتى إن بعضهم كان يتبرع بأجرته على الحبس خوفا من أكل الحبس، وتورعا عنه، وكانوا يبتعدون عن العبث بأعيان الأوقاف، الذي فشا بسبب فقدان وازع يزع القائمين عليه، أو مؤثر أدبي يردعهم، أو رأي عام يكبح جماحهم،

أو مؤاخذه حكومة تضرب على أيديهم، فكانوا يقتدون بمن مضوا من أمناء الأمة السالفين، ونظارها الذين لم يثبت عنهم خروج عن جادة الصواب في أمور الأوقاف وأطوارها، كما كان الملوك والولاة يبالغون معهم في المناقشة والمراقبة على أعمال الأوقاف حتى لا يدخلها تبديل، إلا بوجوه شرعية ليس فيها ازورار أو انحراف...



وقد صرح السلطان المولى سليمان في كتاب له بقوله : «وأما بيت المال، وأمر الأحباس، فالله حسيب من بدل أو غير» وقد شرحه فقهاء وقته، فبينوا ما كان لجانب المخزن من المحافظة والمراقبة على ذلك، حتى إنه لا يحدث فيها لا جزاء ولا معاوضة، ولا عنده منفعة مؤبدة إلا بوجوه شرعية، بعد توفر موجباتها المرعية...

وهكذا كان ملوك المغرب متمسكين بعدم تفويت أملاك الأوقاف وتعويضها عملاً بمبدأ : «إن الأحباس لا تباع ولا ترهن ولا تورث...

يؤكد هذا ظهير شريف بتاريخ 4 صفر عام 1279 وجهه سيدي محمد بن عبد الله إلى السفير السيد امحمد بركاش مندوب الخارجية المغربية بالثغر الطنجي : «... ولما ولانا الله سبحانه هذا الأمر اقتفينا أثر مولانا المقدس في ذلك، وسددنا الأبواب في وجوه طلاب المعاوضة على أن هذه المعاوضة إنما قال من قال بها من العلماء على شرط...! وأين تلك الشروط ؟ وما تقرر بهذه المدن فاس ومراكش أردنا أن يتقرر بذلك الثغر السعيد، وها نحن أمرنا القاضي هناك، وأكدنا عليه في عدم الموافقة على المعاوضة رأساً، كما أمرنا وصيفنا القائد محمد بن عبد الكريم الجبوري بأن لا يساعد أحداً عليها بوجه، وأعلمناك لتكون على بصيرة، وقد تواعدنا القاضي والعامل على ذلك...».



وهناك رسالة عزيزية تشير إلى إشراف الأمة على شؤون الأحباس مؤرخة في الثاني قعدة عام 1312هـ تقول : «جددنا بحول الله وقوته، وشامل يمنه ومنته إقرار خدامنا أهل العرائش حرسها الله على ما عندهم به إذن سيدنا الوالد قدسه الله من استنابهم أربعة من خيارهم يكونون

يحضرون في محاسبة ناظر أعباس العرائش، ومباحثته في تفقد أمورها، ويكون عدول الصائر يحضرون لمباشرة المحاسبة طبق ما أقروا عليه، تجديدا وإقرارا تامين، نأمر من يقف عليه من عمالنا وولاة أمرنا بإجرائهم على مقتضى ذلك والسلام...».

كما تصادفنا رسالة حسنية موجهة إلى القاضي أحمد بنسودة بتاريخ 11 رمضان عام 1292 تشير إلى تنظيم الأعباس تقول :
«وقد أذنا للناظر الطالب المعطي الغسال في الزيادة في أملاك الأعباس بحسب ما يقتضيه الوقت ليستعين بذلك على ما يلزم الأعباس من المصاريف، ومشاهرة أصحاب الوظائف، فشد عضده على ذلك...».



هكذا كان يفهم المسؤولون بهذه البلاد طبيعة الوقف بأنها مقدسة، تخضع لمقتضيات الشرع الحكيم، ومتحركة تستجيب لناموس التطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد مع المحافظة على أصولها ورباعها وجنانها ودورها حتى تحصل الفائدة المتوخاة من الوقف والأغراض القريبة والبعيدة من تحبسه...

وإننا لنجد المتنطعين الجامدين، الذين لا يفهمون روح التشريع، ولا يسترشدون بنصوص الفقه والقانون قد قيدوا الوقف بالتشديد والتحريف بقيود وشروط وحدود. حالت دون ارتقاء الأوقاف وعمرانها، ونمو تطورها وحركتها، وقضت على حكمة الوقف وإرادة الواقفين حتى آل حال الأوقاف إلى ما آل إليه من المصير المفجع المروع...

إن فقدان المحاسبة الحقيقية الصادقة الأميننة لإدارة معظم المتولين والنظار، وترك المتولين مطلقي العنان يفعلون ما يشتهون، يرسمون ويشرعون، ويرتعون في أموال الوقف، يبيحون ويفوتون، يحسنون ويقبحون، لا يقيدهم قيد، ولا يحكمهم قانون، أدى ذلك ومنذ القدم، إلى قيام منابر عديدة في كثير من بقاع العالم العربي والإسلامي بتوجيه الطعن إلى الوقف الأهلي، والمطالبة بإلغائه وتصفيته، بل تعدى ذلك إلى المطالبة بإلغاء الوقف بكافة أنواعه كنظام قائم في المجتمع، ومن هؤلاء محمد علي باشا وزير الأوقاف المصري سابقا، في محاضرة ألقاها في القاعة الكبرى بمحكمة

الاستيناف عام 1927، وقد رد عليها فضيلة الشيخ المرحوم محمد بخيت المطيعي مفتي الديار المصرية سابقا في محاضرة ألقاها مساء الخميس 8 شعبان 1345 (10 فبراير 1927). (1)



إن الواقف يقف أملاكه، أو شطرا منها لتكون من بعده وسيلة إلى التعارف والتعاطف والتراحم بين الذراري والأعقاب، فما هو إلا جيل أو جيلان حتى تغدو أوقافه ذريعة للتقاطع والتدابير والخصام، فتقوم نائرات الخصومات بين الأسر للاستئثار بإدارة الوقوف، واقتسام مغلها، خصوصا عند كثرة المستحقين، وقلة الأنصبة، وربما تكاثر النسل، وازدادت الذرية والاعقاب بعد، فلا ينال الفرد من الدخل إلا بضعة دراهم لا تسمن ولا تغني من جوع !! ولا تسل كيف تكون العقارات والأرضين من الإهمال ما الله به محيط !! فالوقف إذا كانت المصلحة تقتضي تعويضه بغبطة فيصح بيعه واستبداله إذا كانت هناك مصلحة، وإن تلاعب المتلاعبين المستغلين اللاعبين على الحبلين أدى إلى تبدل الأوقاف وضياعها وإهمالها.. فوقفت بالوقف حركة العمران وقوفا هو الجمود بعينه.. وفي الجمود الموت الزؤام، والعفء والفناء !!



لقد ذهب الفقهاء المسلمون إلى القول بلزوم احترام شروط الواقفين، وجرت على لسانهم العبارة المشهورة : «شرط الواقف كنص الشارع» وذلك من عدة وجوه سواء من جهة وجوب العمل به، أو من جهة فهمه، ودلالته على معناه، أو من جهة رعاية عرفه في فهم ألفاظه وعباراته...
وجملة القول في هذه المقولة : «إن شرط الواقف كنص الشارع» أنه كنص الشارع في وجوب العمل به، ما لم يخالف ما جاء به الشرع، كان يشترط صرف غلة الوقف فيما نهى عنه الشرع، أو يشترط لاستحقاق وقفه في الموقوف عليهم ما يتصادم مع ما جاءت به الحنيفية السمحة، فإذا خالف الشارع في شيء من هذا، فهو شرط مردود على الواقف.

(1) المحاضرة المذكورة - مطبوعة في المطبعة السلفية عام 1345.

وقد رد ابن القيم الجوزية الحنبلي قول من قال : «إن شرط الواقف كنص الشارع»، فقال : «إن شرط الله أحق وأوثق، بل يقولون ههنا «نصوص الواقف كنصوص الشارع»، وهذه جملة من أبطل الكلام، وليس لنصوص الشارع نظير من كلام غيره أبدا، بل نصوص الواقف يتطرق إليها التناقض والاختلاف، ويجب إبطالها إذا خالفت نصوص الشارع، وإلغاؤها، ولا حرمة لها حينئذ البتة، ويجوز بل يترجح مخالفتها إلى ما هو أحب إلى الله ورسوله منها وأنفع للواقف والموقوف عليه...».

وقال علماء الحنفية : إن قولهم «شرط الواقف كنص الشارع» لا في وجوب العلم به، والإثم بتركه، بل بالأخذ بمفهومه، وأنه لا يستحق المعلوم إذا خالفه...».



لقد ضج الناس، وجأروا بالشكوى، وعمت المصيبة والبلوى من قديم الزمن من نظام الوقف في كثير من البلاد الإسلامية، وتردد صدى شكايات المستحقين من تصرفات النظار، واستبدادهم وسوء إدارتهم، مما كان مثارا للشكوى، ومبعثا للتذمر والأسى، وسببا في كثير من الحيف والبلوى، فشغل المحاكم، واستغرق شطرا كبيرا من نشاطها، وما زال يشغلها.. وقد أخذ البحث والنقاش في موضوع الأوقاف وشأنها ومشاكلها شكلا جديا، ونطاقا واسعا، وتردد صدهاء في مجلس النواب المصري أثناء نظر ميزانية وزارة الأوقاف لعام 1926 حيث تعالت الأصوات بنقد نظامه في جملته وتفصيله، واشتد الجدل، وثار الخلاف، وحمي الوطيس، وقوي الحوار حول ذلك، واشترك فيه جمهرة من العلماء ورجال القانون، وذوي الرأي والمكانة في المجتمع...

وقد استعرضت لجنة الأحوال الشخصية آراء الباحثين والشكايات التي وصلت إليها، وإلى وزارة العدل ممن أصابهم حيف وتعسف بسبب تصرف الواقفين والنظار، وفهومهم لشرط الواقف.. ودرست ذلك كله دراسة عميقة على ضوء الحوادث والتجارب القضائية، وتلا ذلك تقديم اقتراحات بقوانين في مجلسي البرلمان ترمي إلى إلغاء الوقف عامة أو إلغاء الوقف الأهلي أو تنظيمه... وقام الجدل العنيف، والنقاش الساخن بين كثير من العلماء

ورجال القانون والباحثين، ورددت الصحف مختلف الآراء، وتكونت هيئة لتمثيل المستحقين للمطالبة بإلغاء الوقف الأهلي وتنظيمه، حيث انتهت الصيحات المدوية بالحكومة إلى وضع مشروع القانون الذي تتشرف الهيئة بعرضه على المجلس، وكان مشروعا لم يقصد به أن يكون شاملا لجميع حالات الوقف، بل أريد به أن يكون علاجا شافيا لمواضع الشكوى والتبرم.



وبشيء قليل من التفصيل الذي راج في البرلمان المصري في موضوع إلغاء الوقف الأهلي أو تنظيمه حيث ثار جدل عنيف محتدم بين العلماء ورجال القانون عكسته الصحف المصرية، وتردد صدها في جميع المحافل، فمجمل تلك الآراء أن نظام الوقف نشأ أداة لتشجيع التصديق على الفقراء من طريق حبس الملك على التأبيد، بيد أن تطور الأوضاع الاقتصادية، في عالم اليوم، كشف عن مسافة الخلف، وابتعاد النظر بين آثار نظام الوقف، وبين ما تتطلب الأوضاع الاقتصادية من حرية تداول المال، وما جد في ثناياها من معاني البر.. ولذلك أضحي نظام الوقف أداة لحبس المال عن التداول، وعقبة كؤودا في سبيل تطور الحياة الاقتصادية على نحو جعل الفقراء في طليعة ضحايا هذا النظام !! ذلك أن نصيبهم من خيرات الوقف تضاعل حتى أصبح نزر النصيب، عديم الجدوى، ضئيل العائدة، فضلا عن أن حبس الأموال حال دون استثمارها على وجه يفسح مجال العمل والكسب الكريم لهؤلاء الفقراء.. الدامعة عيونهم، المكومة قلوبهم، المجروحة عواطفهم ومشاعرهم، وهذه هي أرفع صور البر وأبلغها في معنى التقرب إلى الله.



وأمام مجلس النواب المصري قدم الأستاذ أحمد رمزي بك المؤرخ المحقق القائم بأعمال المفوضية المصرية ببر الشام عام 1926 مشروع قانون يقع في سبعة وعشرين مادة تتضمن إلغاء الأوقاف الأهلية حالا مع يترتب على إلغائها من الأحوال، وما يطبق على تلك الأحوال من أحكام..

وعقب عليه، أيضا، الشيخ بخيت الذي ألقى محاضرة قيمته ضد هذا الاقتراح الذي يدعو إلى إلغاء الأوقاف الأهلية، وذلك في قاعة «جمعية الاقتصاد والسياسة» حيث دعا إلى وجوب بقاء الأوقاف الأهلية في مصر...

وكان محمد علي عارض كما سبقت الإشارة إليه ما ذهب إليه الشيخ بخيت في محاضراته التي تدعو إلى وجوب بقاء الأحباس الأهلية، والتي ألقاها في «قاعة محكمة الاستئناف المختلطة» وأطبق العلماء جميعهم على وجوب بقاء الأوقاف الخيرية، والاحتفاظ بها، ولزوم تشجيعها حيث يقصد بها وجه الله تعالى، فيخصص ريعها للإنفاق على التعليم، ومواساة المرضى، ومساعدة البائسين والمكروبين، والمضغوظين والمكظومين، ومعالجة مرضاهم، لأن هذه الأوقاف صدقة من الصدقات المندوب إليها...



والحقيقة أن حل الأوقاف الأهلية أو المعقبة، كما نسميها في بلادنا، يصيب عددا كبيرا، وقسما مهما من الثروة العقارية بهزة عنيفة، وانكماش اقتصادي مروع، وصدمة مدمرة، تخلق ضربا من الصعوبات المالية، وتؤدي إلى إشكالات مزمنة، ومنازعات وخصومات لاحد لها. ونظرا لأن الوقف الأهلي بنظمه الحاضرة، وأحكامه الجاري العمل بها أصبح مثار الشكايات، ومنشأ الخصومات، ومبعثا لتشتيت العائلات، وعاملا من عوامل العلل الاجتماعية !!!

ونظرا لكون الوقف الأهلي ومشاكله التي تبتدئ من ابتداء تدوين صيغته، وترتيب إنشائه إلى الحصول على ريعه وصرفه في مصارفه. ونظرا لكونه يجلب العداوة والبغضاء، ويثير الحزازات والسخائم، والمنازعات والخصومات بين الأقارب لتسلط النظار عليه واستئثارهم بفائدته مما يترتب على كل ذلك ضياع للحقوق !! فما لبثت تلك الزوبعة البرلمانية أن ثارت مرة أخرى بعد تسع سنين.

وقد انعقد مؤتمر الوفد المصري الأول بالقاهرة عام 1935، وشارك فيه نحو ثلاثين ألفا، أثرت فيه : «شؤون الأوقاف وإصلاحها» وقامت بدرس هذا الموضوع لجنة خاصة... وألقى الأستاذ يوسف الجندي تقرير اللجنة في الجلسة الأولى من جلسات المؤتمر، وخلاصة الرأي الذي دافعت عنه هذه اللجنة داخل المؤتمر موضوع الوقف الذري أو الأهلي أدت إلى القضاء على كثير من أحكام المواريث والوصية، وأن واقفيها لأجل أن يبرروها أوصوا أن تنتهي إلى جهة بر لاتنقطع، مع أن جهة البر هذه لا تنال شيئا من برهم

إلا بعد انقطاع ذريتهم نهائيا، وهذه حالة نادرة الوقوع، على أن جميع التركات التي لا وارث لها تتول إلى بيت المال، بطبيعة الحال...

مضار الوقف الأهلي :

والمزايا التي تنسب إلى الوقف الأهلي من ضمان بقاء العين الموقوفة، وكفالة الأرزاق للموقوف عليهم لا تعادل مضار هذا النوع من الأوقاف، فمن مضاره تجزئة الوقف، وتضاؤل أنصبة المستحقين، لأن ريع الوقف يصل بعد طبقة أو أكثر إلى عدد وافر، وبذلك يتجزأ إلى أنصبة صغيرة لاتسمن ولا تغني من جوع.

ومن مضاره، أيضا، نشر البطالة بين المستحقين، لأن المستحق في الوقف لا يعمل، فهو يعتمد على ما أوقف عليه، ويقعد عن تدبير رزقه من موارد أخرى، وهكذا يتوارث الأبناء عن الآباء هذه الظاهرة.

ومن مضاره مخالفة الفرائض الشرعية بحرمان بعض ذوي الفروض أو إثثار بعضهم على بعض، ومخالفة أحكام الوصية.

ومن مضاره استعمال الواقفين للحرية المعطاة لهم في ذكر شروطهم استعمالا سيئا كاشتراط حرمان البنات، أو حرمان أولاد البطون، أو تزوج الموقوف عليهم من أهل الواقف، وحرمانهم من الاستحقاق إن لم يتزوجوا منهم.

كما أن مضاره جلب العداوة، وإثارة البغضاء والمنازعات بين الأقارب، ودليل ذلك مبلغ ما في المحاكم الشرعية والأهلية والمختلطة من قضايا الواقفين والنظار والمستحقين.

ومن مضاره تسلط النظار عليه واستئثارهم بفائدته وعجز المستحقين غالبا عن مقاضاتهم.

ومن مضاره إضعاف قوة الإنتاج فالمشاهد أن الأماكن الخربة والأراضي البائرة منتشرة في الأعيان الموقوفة أكثر من غيرها.

ومن مضاره حبس العين الموقوفة عن التداول، حيث إنها لاتباع ولا تشتري ولا ترهن، وبذلك تفقد الحركة الاقتصادية عنصرا مهما من

عناصرها الإنسانية، ولا يمكن انتقال العين من اليد العاطلة إلى اليد المصلحة المعمرة.

وهذه المضار وأمثالها كافية - في نظر اللجنة لوجوب المطالبة بإلغاء الأوقاف الأهلية إلغاء تاما...

* ■ *

وقد لاحظت اللجنة صعوبة هذا العلاج، وطالبت أن يبادر قبل كل شيء بإصلاحات تشريعية تخفف مضار الوقف الأهلي، وكانت تلك الإصلاحات تنحصر فيما يأتي :

(1) تجزئة النظر، بمعنى أنه إذا كان الموقوف عليهم جماعة محصورة أقيم كل واحد منهم ناظرا على حصته، وإذا كانت الأعيان الموقوفة تقبل القسمة أعطي للنظار القائمين عليها حق قسمتها، فإذا تعذرت القسمة يستبدل الوقف، ويشترى كل بما يخصه في الوقف عينا أخرى.

(2) تسهيل الاستبدال، بحيث تراعى فيه السرعة الواجب توفرها في معاملات البيع والشراء...

(3) حماية المستحقين في الأوقاف الأهلية من المرابين...

(4) تعديل أحكام الوقف الأهلي المعمول بها الآن، بحيث يؤخذ بالأصلح من أقوال الفقهاء، وبما تقتضيه المصلحة العامة عند عدم وجود النص.

ويستفاد من تقرير اللجنة الذي قدمته إلى المؤتمر أن الذي قوى نظرية إلغاء الأوقاف الأهلية في مصر هو وجود سوابق لهذا الإلغاء في التاريخ المصري.

* ■ *

إلغاء الوقف الأهلي منذ عهد بعيد :

لقد ألغي الوقف الأهلي على عهد الفاطميين، وألغي مرة ثانية في عهد المماليك، وألغي مرة ثالثة في عهد محمد علي باشا...

أ - فالغاؤه في عهد الفاطميين فلا يوجد عنه تفصيل في تقرير اللجنة.. وقد سجل جلال الدين السيوطي في حسن المحاضرة والعلامة الشيخ محمد أمين عابدين في حاشيته طائفة كبيرة من المكاتبات التي جرت في هذا الشأن

بين محيي الدين النووي وهو بدمشق، وببيرس وهو بالقاهرة.. فأبو الفتح الظاهر ببيرس، أحد سلاطين مصر، كان أحد المفكرين في امتلاك الدولة للأراضي، بعد أن وضع عليها ضرائب كثيرة في مصر والشام بسبب حروبه مع التتار.. وقد سلك إلى هذه الغاية مسلكا خفيا لا يدل في ظاهرة على فكرة الاستيلاء، فإنه أراد مطالبة ذوي العقارات بمستندات تشهد لهم بالملك، والا انتزعها من أيديهم، وهو يعلم أن أكثرهم لا يملكون هذه المستندات، فكان يصادر كل ما لم يملك صاحبه مستندا... وقد تصدى العلماء، وفي مقدمتهم الإمام النووي رحمه الله، للظاهر ببيرس، وأعلموه أن ذلك غاية الجهل والعناد، وأنه لا يحل لأحد الاعتراض عليه، ولا يكلف باثباته ببينة، وما زال النووي يشنع على السلطان ويعظه إلى أن كف عن ذلك... (2)

ب - وفي القرن الثامن فكر سيف الدين أبو سعيد برقوق أتابك «المعروف بالملك الظاهر أحد سلاطين مصر في زمن العباسيين (ت 801) بإبطال الأوقاف الأهلية، وقد عقد لذلك مجلسا من العلماء فيه شيخ الإسلام سراج الدين عمر بن رسلان البلقيني لاستفتائهم في ذلك، فلم يوافقوه، غير أن السيوطي يشير إلى أن فكرة برقوق كانت تقتصر على إبطال أوقاف الأمراء السابقين...

وقد نقل ابن عابدين في حاشيته ما نصه : «لما أراد السلطان نظام الملك برقوق في عام نيف وثمانين وسبعمائة أن ينقض هذه الأوقاف لكونها أخذت من بيت المال، وعقد لذلك مجلسا حافلا حضره الشيخ سراج الدين البلقيني، والبرهان بن جماعة، وشيخ الحنيفة الشيخ أكمل الدين شارح الهداية.. فقال البلقيني : «ما وقف على العلماء والطلبة لا سبيل إلى نقضه، لأن لهم في الخمس أكثر من ذلك، وما وقف على خديجة وعائشة ينقض، ووافقه على ذلك الحاضرون... (3)

هكذا كان إلغاؤه في عهد المماليك، فالتقرير يذكر أن الوقف انتشر في أيام المماليك انتشارا عظيما أدى إلى قيام أزمة مالية ببيت المال في عهد برقوق، فلجأ برقوق هذا إلى القضاة والعلماء، وجمعهم لبحث مسألة

(2) انظر : «حسن المحاضرة» ج : 2 / ص 101، وحاشية ابن عابدين ج : 355/3.

(3) أحكام الوقف في الشريعة الإسلامية ص : 45.

حل الأوقاف في شهر دي القعدة عام 780 وكان جواب سراج الدين البلقيني -
كما قدمنا - «إن ما وقف على خديجة وعيوشة وفاطمة يسوغ حله، وهذا
وقف أهلي، وإن ما وقف على المدارس والعلماء والطلبة لا سبيل إلى نقضه
وهذا هو الوقف الخيري».

* ■ *

ج : وأما إلغاؤه في عهد محمد علي باشا فالتقرير يذكر لنا عنه أن نطاق
الوقف الأهلي اتسع في وقته اتساعا كبيرا، وأن من الناس من اتخذ ذريعة
لحرمان بعض الورثة، ومنهم من اتخذ ذريعة للمماطلة بالدين في حياته،
ووسيلة للتخلص من أدائه بعد وفاته، فوجه محمد علي باشا عام 1262 هـ
1845 م إلى مفتي الإسكندرية في ذلك الحين الشيخ محمد بن محمود
الجزائري السؤال الآتي : «ما قولكم فيما إذا ورد أمر أميري بمنع إيقاف
الأماكن المملوكة لأهلها، سدا لذريعة ما غاب على العامة من التوسل به
لأغراض فاسدة، ومن حرمان بعض الورثة، والمماطلة بالديون في الحياة،
وتعريضها للتلف بعد الممات... هل يجوز له ذلك، ويجب امتثال أمره ؟
أم كيف الحال ؟ أفيدوا»

فأجاب الشيخ الجزائري قائلا :

«الحمد لله... الوقف من الأمور التي وقع فيها اختلاف أئمة الاجتهاد،
فإن منهم من وسع فيه، كأبي يوسف، فإنه قال بصحته ولزومه بمجرد
القول، ومنهم من توسط كمحمد بن الحسن، فإنه شرط لبقائه ولزومه
تسليمه إلى متول، كما بسط ذلك مع بقية شروطه في معتبرات المذهب... وأما
الإمام أبو حنيفة، فذكر الإمام أحمد بن الحسن أن الوقف باطل عنده سواء
كان مؤبدا أو غير مؤبد، وذكر شمس الأئمة الحلواني في شرحه المبسوط :
أن ظاهر الرواية عن أبي حنيفة أن الوقف باطل سواء وقفه في صحته أو في
مرضه، إلا أن يوصى به بعد وفاته، فيجوز من الثلث، ووجه قوله ببطلانه
ذهابه إلى أنه كان مشروعا في أول الأمر، ثم نسخ بآيات الميراث، لما جاء
برواية ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي عليه السلام أنه قال : «لا
حبس عن فرائض الله» وعن شريح أنه قال : «جاء محمد ﷺ بمنع
الحبس»، وجمع من المشائخ على أنه جائز عند أبي حنيفة لكنه غير لازم،

فيجوز له أن يرجع عنه في حياته، ويكون ميراثا عنه بعد وفاته كما بين
تفي مطولات المذهب. وقد ذكر جمع من أرباب المعتمرات، ومنهم صاحب
«الدر المختار» أن أمر الأمر متى صادف مجتهدا فيه نفذ أمره أي وجب
امتناله والامتناع عن مخالفته، وإذا عرف هذا، فإذا ورد أمر من ولي الأمر
يمنع العامة من إيقاف أملاكهم وتحبيسها فيما يستقبل من الزمان سدا
لذريعة أغراضهم الفاسدة كما ذكر، جاز ذلك لأنه مما تقتضيه السياسة
الشرعية».

واعتمادا على هذه الفتوى أصدر محمد علي إرادته بمنع الأوقاف الأهلية
منعا باتا...

ودعت اللجنة في آخر تقريرها إلى منع الأوقاف الأهلية - حسبما هي
عليه - منعا باتا، وأباححت انعقادها بشرط أن تكون مؤقتة، وغير لازمة
بمعنى أن للواقف أن يرجع عن وقفه إذا شاء، ولا يستمر الوقف أكثر من
مدة يحددها التشريع، ثم ينحل بعدها، ويصير ملكا للمستحقين، ما
يرد في الوقفيات من شروط مخالفة للفرائض الشرعية، أو أحكام
الوصية، فاللجنة تطالب باعتباره لاغيا باطلا ولا تتسامح فيه أدنى
تسامح...



لقد كانت نظارات الأوقاف، في مصر مبعثرة، إلى أن وحدها محمد علي،
تحت إشراف إدارة عامة، ولكن الإصلاح لم ينجح، إلى أن أعاد الكرة
الخدوي عباس الأول الذي قصر اختصاصات الإدارة المذكورة، على مراقبة
سير النظار، واستعزال القاضي لكل من ثبت عليه إهمال أو تقصير أو رشوة
منهم... وقد أسس الخديوي إسماعيل وزارة الأوقاف، وعوضها الخديوي
توفيق بإدارة عامة تخضع للسلطان مباشرة، ذلك مخافة تدخل إنجليزي في
شؤون الوقف، إذا ظل تابعا للحكومة إبان الاحتلال، وقد أعيد نظام وزارة
الأوقاف عام 1946، كما أصبح «المجلس الأعلى للأوقاف» متركبا من وزير
الأوقاف كرئيس، وشيخ جامع الأزهر، ووزير الأشغال العمومية، ووزير
الصحة، ووزير المالية، ورئيس لجنة النزاعات التابعة للدولة، ونائب كاتب
الدولة في وزارة الأوقاف، ومفتي مصر، وهذا المجلس هو الذي يتكفل

بتحضير الميزانية، وتقرير الاعتمادات والمصادقة على أعمال الترميم والبناء والتجديد، والاقتناء، والبيع والعقود التي تزيد قيمتها على 1500 جنيه..

* ■ *

الإمام الأعظم له الحق في أن يتخذ أي إجراء :

والإمام الأعظم له الحق في أن يتخذ أي إجراء يراه مناسباً ومحققاً لقصد الشارع من جلب مصلحة الشعب أو الجماعة أو الفرد في أي جانب من جوانب الحياة العامة، لأن الشريعة الإسلامية تجاري المصالح والمقاصد العامة والخاصة في كل عصر، وفي كل موقع من المواقع، ولأن العقل البشري يسير مع الشريعة من دون منافاة لأحكامها وشرائعها، ولأن الإمامة لها التصرف الكامل في نطاق التعاليم الشرعية التي توجب حماية المصالح ورعايتها...

* ■ *

وهكذا وجدنا أنه خلال الأعوام 1809 - 1815، استملك محمد علي، لصالح الدولة، أراضي الأوقاف، وأخذت الدولة على عاتقها الإنفاق لإعالة علماء الدين، وصيانة المساجد.. إلا أن هذا الإجراء أدى إلى إثارة التذمر في صفوف الموظفين الدينيين والعلماء، وهدد بعض الشيوخ بالإطاحة بمن كانوا قد رفعوا من قدره أي محمد علي، إلا أن هذا الأخير عمل على إبعاد الرؤساء من القاهرة، واتخذ إجراءات صارمة لقمع معارضتهم...

ولعل هذا الإجراء الذي أقدم عليه محمد علي باشا في شأن ضم الأوقاف إلى الدولة يدخل في نطاق الإصلاح الزراعي.. فقد استلم محمد علي مقاليد الحكم في غضون كفاحه ضد الإقطاعيين المماليك، ولم يتوقف عن القتال ضدهم خلال أربع سنوات (1804 - 1807) وأثناء الحملة الإنجليزية على مصر عام 1807 قام محمد علي بتنازل كرها عنه، فعقد الهدنة مع المماليك لكي يصد العدو الخارجي بنجاح أكبر، إلا أن الهدنة لم تكن وطيدة.. إذ أن المماليك بعد أن اعترفوا بمحمد علي كسيد لهم، احتفظوا بالسلطة في الوجه القبلي الذي أصبح بؤرة للمؤامرات والتمردات المتواصلة... وبعد أن سحق محمد علي الإنجليز شرع بتطبيق الإصلاح الزراعي.. لذلك أنزل ضربة

قاضية بملكية الأرض للمتزمين والممالك، وقام في عام 1808 بمصادرة أملاك المتزمين الذين امتنعوا عن دفع الضرائب، وفي عام 1809 حرمهم من نصف الفائض، وفي عام 1815 وضع يده على جميع الأراضي التي كانت في حوزة الممالك، وفي عام 1814 ألغى نظام الالتزامات برمته، وبصورة قطعية، فصار الفلاحون يدفعون الضرائب، لا إلى المتزمين بل إلى الدولة مباشرة... كما قضى على تبعية الفلاحين الشخصية للمتزمين، ولم تبق في قبضة الآخرين سوى أراضي الأواشي... أما الأراضي المحاصصة، فأصبحت أراضي أميرية... صحيح أن محمد علي أمر، كتعويضات، بدفع فائض للمتزمين على حساب خزانة الدولة، وذلك بشكل تقاعد سنوي، إلا أن الأساس الاقتصادي لسطوتهم كان قد تقوض. (4)



ومع ذلك فلم يقض محمد علي على نمط الإنتاج الإقطاعي... أن تصفية الالتزامات وتقسيم الأراضي المشاعة الذي شرع فيه عام 1813، كان في شأنهما، بدون شك، تغيير وضع الفلاح المصري، إلا أنه بقي معرضاً، كالسابق، للاستغلال الإقطاعي، بالرغم من أنه صار يعمل الآن لا للملاكين كفرادى، بل للدولة الإقصاعية ككل...

وفضلاً عن ذلك، فقسم كبير من الأراضي، التي كانت قد تحولت إلى أراض أميرية، غدت بسرعة أراض خاصة مرة أخرى، وفي عام 1829... وزع محمد علي، على نطاق واسع أراض أميرية على أقاربه ومقربيه وكبار الأعيان والموظفين وضباط الوحدات الألبانية والكردية والجركسية والتركية، ووزع خلال مدة قصيرة مآت الألوف من الأفدنة مع من كان يقطنها من الفلاحين، ومن تم، أي منذ عام 1854، صار ملاكو هذه الأراضي يدفعون ضريبة «العشر...».

وهكذا، بعدما حرم محمد علي الأشراف الإقطاعيين القدماء من ممتلكاتهم ونفوذهم، وبعد أن صفى طبقة المتزمين، أنشأ على أنقاضهم طبقة جديدة

(4) انظر «تاريخ الأقطار العربية الحديث» للمستعرب والمؤرخ السوفيياتي المعروف : «لوتسكي» 1906

- 1962 ص : 64.

من النبلاء الملاكين لها الإقطاعيين، الذي أصبحوا سند الأسرة الحاكمة الجديدة... (5)



وهكذا أصدر محمد علي إرادته بمنع الأوقاف الأهلية منعاً باتاً، ومصادرة الأراضي الوقفية ليوزعها على أقاربه وحاشيته... وفي عام 1858 صدر قانون الأرض، فمنح الفلاحين الذين كانوا يمتلكون أراضي الأثر، أو الأراضي الخواجية، الحق في بيع وشراء ورهن وتوريث أراضيها بحرية، وبكلمة أخرى، منحهم هذا القانون نفس الحقوق التي كان يتمتع بها مالكو الأراضي العشرية، للتملك الشخصي للأرض، وألغيت رسمياً أعمال السخرة والالتزامات الأخرى التي كانت قد انبثقت من عدم المساوات في الحقوق المدنية للفلاحين، وأصبحت جميع الأراضي مجرد بضاعة - فكون هذا الوضع ظروفا ملائمة لتطور العلاقات الرأسمالية في القرية، وأتاح للتجار والفلاحين الأثرياء شراء الأرض، فانتقلت مساحات كبيرة من الأراضي إلى أيدي المرابين والرأسماليين الأجانب. (6)



وقد ظهر أن الأوقاف الأهلية أحدثت أضراراً كثيرة في المجتمع المصري كما سجلت ذلك لجنة الأوقاف بمناسبة ميزانية عام 1926 كما سبق بيانه، وأثيرت مناقشة حادة عنيفة بالمجلس حول صلاحية الوقف الأهلي، فكان ممن دعا إلى إلغائه الأستاذ عبد الحميد عبد الحق، وطلب من مجلس النواب تأليف لجنة تدرس نظام الأوقاف الأهلية درساً جيداً، وتسترشد بما وضعته الأمم الإسلامية الأخرى من النظم في ذلك، وقام بالدفاع عن بقاء الأوقاف الأهلية الأستاذ محمود بك لطيف، وتدخل المرحوم زعيم مصر سعد زغلول، فأوقف تلك المناقشة، ودعا النواب إلى التفكير في المسألة تفكيراً كافياً، وكان ذلك في الجلسة المنعقدة بتاريخ 8 شتنبر عام 1926.



(5) المصدر السابق ص : 65.

(6) «لوتسكي» ص : 197.

وفي العراق :

وكانت أول خطوة نحو هذا الهدف الذي يتغيا إبطال الوقف الأهلي في العراق هي ما تم في عام 1929 عندما قدم جماعة من النواب في مجلس الأمة اقتراحا إلى الحكومة بسن تشريع يرمي إلى إلغاء الوقف الذري.. إلا أن هذا المشروع لاقى معارضة شديدة من العلماء أرغمته على الاحتجاب حتى عام 1952 حيث تشكلت لجنة لسن لائحة في هذا الموضوع...



وقد أشار إلى هذه المنازعات حول الأوقاف في مجلس الأمة الشاعر العراقي الكبير معروف الرصافي في قصيدة رائعة (7) يقول فيها :

للمسلمين على نـزورة وفـرهم
كنـز يفيض غنى من الأوقـاف
كنـز لو استشفوا به من دائهم
لتدجروا منه الدواء الشافي
ولو ابتغوا للنشء فيه ثقافة
لتتقفوا منه بخير ثقاف
ولو ارتقوا بجناحه في عصرهم
لأطـارهم بقـوادم وخـوافي
لكنهم قد أهملـوه وأعملـوا
في جانبيه عوامل الإـتلاف
فإذا نظرت رأيت ثمة أرضه
تجري الـرياح بها، وهن سـوافي
قد تابعوا الموتى عليه وما وقوا
أهل الحـياة به من الإجحاف
وقفوا به عند الشروط لواقف
وتغافلوا عن حكمة الإيقاف

(7) نشرت في ديوانه ص : 171 - 172، تحقيق محمد السقا.

تركوا له في العصر نفعا ظاهرا
وتعاملوا فيه بنفع خافي
لم يستجدوا فيه شيئا، واكتفوا
في كل حال منه بالسفساف
قل للذين تقيّدوا بشروطه
ماذا التوقف عند «رسم» عافي
غرسوه غرسا مثمرا، لكن جرت
غَيْرُ الزمان فعاد كالصفصاف
هل بين شرط الواقفين، وبين ما
نفع العموم، تناقض وتنافي
أزيد أن يقفوا الزمان أمورنا
وأموورنا، هي للزمان قوافي
الأرض مسجدا، فقيم مساجد
أمست تعد اليوم بالآلاف
كان الصلاة بمجسد وبغيره
في الحكم واحدة لدى الأسلاف
هلا جعلن مدارس فياضة
من كل علم بالزلال الصافي
ينتابها أبناءكم كي يأخذوا
من كل فن بالنصيب الوافي
فيفيخ العلم حتى يرتوي
منه بنو الأمصار والأرياف
إن لم يكن شرف البلاد محصنا
بالعلم، كان مهدد الأطراف
وإذا النفوس تسافلت من جهلها
لم يُعلها شَمَمٌ على الأناف
هذي الخزانة أنشئت فبنائها
للأمر فيه تدارك وتلاف

أيظن ذو عقل بأن بناءها
أمر لشرط الواقفين منافي
تالله، ليس بمنكر تشيدها
إلا امرؤ خال من الإنصاف
أحيوا بها عصر العلوم لدولة
خلفاؤها من آل عبد مناف
عصر الرشيد أبي الخلائف إذ غدت
بغداد رافلة بمجد ضافي

* ■ *

ناديت طلاب العلوم مؤرخا
حجوا بناء خزانة الأوقاف

* ■ *

كما أصدرت لبنان قانونا نظم بموجبه أحكام الوقف الذري وصدر هذا القانون في 10 مارس 1948، كما أقدمت سوريا على حل الوقف الذري عام 1949.

وعندما قامت الثورة في مصر عام 1952، وسلكت إلى الإقطاع سبيل التصفية والإنهاء، وجدت أن بقاء الوقف الذري قد يتعارض وهذه الرغبة في الحد من الملكية الزراعية، حيث كان الكثير من المستحقين يتمتعون في الواقع بمركز لا يختلف في جوهره عن مركز الإقطاعيين، فاتجهت الحكومة المصرية إلى الرأي القائل بعدم جواز الوقف الأهلي، فأصدرت القانون رقم 180 لعام 1952 الذي نص على إلغاء ما كان موجودا من الأوقاف الأهلية، وجعل الأموال الموقوفة عليها حرة طليقة كما منع إحداث أوقاف أهلية جديدة، فأصبح الوقف بذلك قاصرا على الخيرات فقط...

وتسهيلا لأصحاب الاستحقاق، وتشجيعا لهم على إخراج أوقافهم من الوزارة وتداولها، جعلت الوزارة من اختصاصها - أيضا - إجراء القسمة بين المستحقين، وأصبحت الوزارة حارسة على ما تحت يدها من أموال كانت وقفا تديرها حتى تتم القسمة.. ثم قامت الوزارة في عام 1966 ببيع وتصفية

ما تبقى في حراستها من أعيان كانت موقوفة وقفاً أهلياً، ولم تتم قسمتها
أو لم يتسلمها أربابها...



وإنه ليس من صواب أن الرأي إلغاء نظام لا تجهل مزاياه، ولا تنكر
المتاعب التي يجريها إلغاؤه لمجرد عيوب ظهرت في بعض نواحيه نشأت من
ضعف الوازع الديني والخلقي، وتغلب الشهوات على النفوس مما سبب آثاراً
سيئة، وأنتج بطالة في صفوف الفقراء، مما استوجب في نظر بعض العلماء
إلغائه لأنه يساعد على البطالة والتسكع بين المستفيدين... وكان الأمر يبدو
مقبولاً لو أن هؤلاء وضعوا الحلول لمواطن البطالة الأخرى بين الناس، تلك
التي خلفت لنا صفوفاً متراسة من المقاهي والحانات ودور اللهو التي
امتلأت بالعاطلين حتى كادت أن تتقيأ، وهي في ازدياد مستمر، ونمو مطرد،
غير أنهم لم يلحظوا غير الوقف الأهلي لذلك... وكأني أكاد أجزم بأنهم لم
يكونوا ليلحظوا ذلك فيه، لو أنه نظام مستورد من وراء البحار أو خلف
السهوب من شرق أو غرب... ولكنه الإسلام الذي أصبح غرضاً يرمي،
وهدفاً يصاب.



إن المصلحة تقضي بالإبقاء على الأوقاف الأهلية القائمة، والعمل على
وضع قانون تستمد أحكامه من المذاهب الإسلامية يكفل إصلاح نظام
الوقف، وتنقيته من الشوائب والعيوب، وتجعله مطابقاً لمقاصد الشريعة
السمحة، وملائماً للغرض المقصود منه..

إصلاح الوقف يقوم على أحكام الشرع الإسلامي

- 2 -

في المغرب...

نظرا للمشاكل التي يخلقها الوقف الذري، واعتبارا للخصومات التي يثيرها، والمنازعات التي تحدث بين أفراد العائلة الواحدة، فقد قامت وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية بتوجيه أسئلة، في عام 1970، في موضوع إشكالية الوقف الذري، للسادة العلماء، واستفتاء المجالس العلمية، ورابطة علماء المغرب، رغم أن الوزير الذي وجهت في عهده الأسئلة من العلماء وملم بالموضوع، ومحيط به من جميع آفاقه وسوحه ورحابه، ولأنه كتب في عهد الحماية الدابر، كتابة راقية وطنية صادقة، دفاعا عن الوقف وحماية المستحقين، فقد كانت أسئلة مركزة وواضحة لأنها لا ترمي - كما هو واضح في المذكرة التي قدمت لمشروع ظهير شريف يكون بمثابة قانون في موضوع الأوقاف الأهلية أو الأسئلة الموجهة للعلماء - إلى فرض التصفية إلا في ظروف خاصة ترتبط أساسا بمصلحة المستفيدين أو المصلحة العامة، كما أنه لا يمنع إقامة أحباس معقبة جديدة، كما يتيح للواقفين إذا كانوا على قيد الحياة فرصة التراجع فيما حبسوه على عقبهم...

* ■ *

وقد وقع خلط في أذهان كثير من الناس الذين فهموا أن وزارة الأوقاف المغربية قد أقدمت على بيع وتصفية الأحباس العامة الخيرية، كما يفهم ذلك من توصية رابطة العلماء التي انعقد مؤتمرها بمدينة وجدة عام 1979 فهذا غير وارد...

وللفائدة فإننا نورد المسعى الذي قامت به الوزارة التي وجهت استفتاء إلى المجالس العلمية في جميع المملكة، وإلى رابطة العلماء في شأن وموضوع نظر الشريعة الإسلامية في مصير الأحباس الأهلية (المعقبة) التي انعدم دخلها أو تضاعل موردها وأصبحت مصدرا للنزاعات ومثارا للشكوى، ومحلا للخصومات بين الموقوف عليهم...

* ■ *

ولقد قسم المحدثون الوقف إلى قسمين : الوقف الأهلي، وهو ما جعل في استحقاق الربيع فيه للواقف نفسه، أو لغيره من الأشخاص المعنيين بالذات أو بالوصف، سواء أكانوا من أقاربه أم من غيرهم، ثم من بعد ذلك يكون لجهة خيرية...

والوقف الخيري : وهو ما يصرف فيه الربيع الأول من أول الأمر إلى جهة خيرية كالفقراء والملاجيء والمساجد والمدارس، ونحو ذلك.. فمثلا، نجد للأوقاف المصرية إدارتين، إحداهما الأوقاف الأهلية، والثانية للأوقاف الخيرية.. والتسمية حديثة.. والحق أن الوقف كله خيري، لأنه التصديق بالمنفعة والغلة غير أن من الأوقاف ما يكون من أوله إلى آخره خيريا...

* ■ *

وقد أولت تلك المجالس العلمية ورابطة العلماء عناية خاصة واهتماما بالغاً، واحتفالا كبيرا بالموضوع حيث بادرت إلى عقد اجتماعات متوالية لدراسة الموضوع، ثم رفعت أجوبتها إلى الوزارة.. وهذا هو نص الأسئلة :

السؤال الأول : يحبس بعض الناس على عقبهم أحباسا خاصة، إما مع النص على صيرورتها ملكا لبعض طبقات العقب، وإما بدون نص على ذلك، قاصدين بعملهم، البرور بذريتهم وضمان العيش الرغيد لهم في مستقبل الأيام، ويمضي الزمن ويتغير الوضع لسبب أو لآخر، وتصبح تلك الأحباس في حالة لا يتأتى معها تحقيق الغرض الأصلي المقصود منها لدى المحبس، ويصبح أولئك المحبس عليهم عرضة للبؤس والضياع. فهل تسمح الشريعة الإسلامية بإبقاء تلك الأحباس على ما هي عليه، وترك أصحاب الحق في

الانتفاع بها في وضعهم المخرج، بالرغم من كونها أصبحت ضئيلة النفع لهم، أو عديمة النفع بالمرّة، بحيث لا تفي بحاجة، ولا تسد حلة.

كالعيس في البيداء يقتلها الظما والماء فوق ظهورها محمول
أم أن مقاصد الشريعة وقواعدها تسمح للإمام الأعظم باتخاذ تدابير فعالة تحقق غرض الحبس وتضمن منفعة المستحقين ومصلحتهم ؟

السؤال الثاني : إذا كانت مقاصد الشريعة وقواعدها تسمح باتخاذ التدابير الفعالة في هذا المجال، فما هي في نظركم أنواع التدابير المناسبة التي يمكن الالتجاء إليها لصالح المستحقين، رفعا للضرر النازل بهم ؟

السؤال الثالث : في حالة ما إذا كان لهذه الأحباس مرجع ديني أو خيري نص عليه الحبس، ودعت مصلحة المستحقين إلى اتخاذ تدابير لصالحهم، فما هي في نظركم الكيفية الشرعية التي تضمن بها مصلحة ذلك المرجع الديني أو الخيري ؟

* ■ *

وكان أول اجتماع للجنة المكلفة بتصفية الأحباس المعقبة والمشاركة، هو ذاك الذي رأسه وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية الدكتور السيد أحمد رمزي بمقر وزارة الأوقاف يوم الثلاثاء 24 شوال 1399م (16 أكتوبر 1979). وقد حضر هذا الاجتماع ممثلوا وزارات الداخلية، والمالية، والعدل، والسكنى، وإعداد التراب الوطني، والفلاحة والإصلاح الزراعي... وأكد السيد الوزير على أهمية المأمورية المنوطة بأعضاء اللجنة، وما يعلق عليها من كبير الآمال، في تحقيق الغاية التي يرمي إليها الظهير الشريف رقم 83 - 77 - 1، الصادر بتاريخ 24 شوال 1397م (8 أكتوبر 1977) في شأن الأحباس المعقبة والمشاركة، وبعد تدخلات السادة أعضاء اللجنة، تقرر أن تشرع اللجنة في عملها على الصعيد الإقليمي طبقا لمقتضيات الظهير المشار إليه، وحسب المسطرة المنصوص عليها في المرسوم رقم 150 - 79 - 2 بتاريخ 8 أبريل 1979 المتعلق بتشكيل اللجنة ومسطرة عملها، كما تم تعيين مستشار شرعي ومقرر اللجنة خلال هذا الاجتماع..

ويمكن أن ندرج هنا تلميذا للفائدة، وبعد أجوبة السادة العلماء والمجالس العلمية، نص مذكرة تقديم لمشروع ظهير شريف بمثابة قانون في شأن الأحباس المعقبة والمشاركة قدمته الوزارة المعنية.. تقول المذكرة :

من المؤكد أن نظام الحبس المعقب هو وليد ظروف اقتصادية واجتماعية تختلف تماما عن ظروف المجتمع الحاضر، فقد كانت هذه المؤسسة تلبي حاجيات مجتمع تسوده علاقات اقتصادية مختلفة تركز أساسا على تكتلات عائلية تحرص كل الحرص على المحافظة بين أفرادها على ثرواتها المتكونة بصفة رئيسية من عقارات فلاحية.

ولقد أدى التطور الاقتصادي والاجتماعي في العالم الإسلامي إلى إبراز ماينطوي عليه هذا النظام من عيوب، وما يترتب عنه من مشاكل يمكن تلخيصها فيما يلي :

(1) عرقلة تداول الأموال التي تعد من أهم عوامل الازدهار الاقتصادي، خلافا لما ترمي إليه الشريعة الإسلامية الغراء من نظام الميراث الذي يهدف بصفة خاصة إلى إعادة توزيع الثروات، زيادة على كون الحبس المعقب يشكل عقبة كأداء تحول دون أي استغلال أو استثمار معقول يعود بالنفع على الإقتصاد العام للبلاد. فالمستفيدون الذين يشعرون بأنهم ليسوا هم المالكين الحقيقيين للعقارات المعقبة، وأنهم لا يستفيدون منها إلا بصفة مؤقتة كثيرا ما يعارضون في تحمل النفقات اللازمة لصيانة وتحسين تلك العقارات التي تصبح من جراء ذلك عرضة للضياع والخراب، وهذه هي الحالة التي يوجد عليها بالفعل أكثرية الأحماس المعقبة والمشاركة.

(2) تضاعف عدد المستفيدين وتكاثرهم بتوالي الأجيال يؤدي حتما إلى تفتيت الحصص وجعلها تافهة لا تستجيب لحاجيات المستفيدين الفعلية، ولا تحقق مقصد الحبس الذي كان يريد بعمله إسعاد ذريته، كما أن قلة الدخل وكثرة المستفيدين تجعل هذه الأحماس منشأ للخلافات والنزاعات بين أفراد ينتسبون لنفس العائلة، ويتجسد هذا الواقع المؤلف في كثرة الشكايات التي تتوارد على الدوائر العليا، وعلى مختلف الوزارات بدون انقطاع، والتي يرجع السبب فيها لسوء تصرف أغلبية المكلفين بتدبير هذه الأوقاف واستبدادهم واستئثارهم بمداخلها.

(3) بث حب الإخلاد إلى الراحة وروح التواكل والكسل في نفوس المستفيدين إذا كانت الحصص الموزعة عليهم كافية لسد حاجياتهم

المعاشية، الشيء الذي أدى ببعضهم إلى الانحراف في الأخلاق والسلوك، وهذا يتنافى والغاية التي يقصد إليها النظام الحبسي في الإسلام. .
(4) حرمان الإناث في أغلبية الأحباس المعقبة مخالف لأحكام الميراث في الشريعة الإسلامية، قال تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ، لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ...﴾ وكما هو معلوم فالتركة فرض والتحبيس إرادة شخص، والفرض يقدم على الإرادة الشخصية.

لهذه الأسباب ولغيرها أقدمت بعض الدول الإسلامية كتركيا وسوريا ومصر والعراق ولبنان وتونس على تصفية هذا النوع من الوقف.
أما في المملكة المغربية فإن التجربة برهنت على أن النصوص التشريعية الحالية لا تمكن من حسم المشاكل والنزاعات التي تتخبط فيها الأحباس المعقبة والمشاركة.

لذا فإن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، تنفيذا للأمر المولوي المطاع وبعد دراسة وافية لأجوبة وآراء المجالس العلمية من جهة، واعتبارا لما آلت إليه من جهة ثانية الأحباس المعقبة والمشاركة التي أصبحت وضعيتها تستوجب إيجاد حلول مرنة في إطار تشريعي يضمن صيانة المصلحة العامة ومنفعة المستفيدين في آن واحد، قامت، بعد استشارة وزارة العدل فيما يتعلق بالجوانب المسطرية، بوضع مشروع الظهير الشريف المرفوع إلى أنظار الجانب العالي بالله.



مضمون المشروع :

يشتمل النص على أربعة أبواب :

يتضمن الباب الأول مقتضيات عامة تتعلق بالتعريف بالحبس المعقب والمشارك والمستفيدين منهما، ويفتح المجال لإمكانية تصفية هذا النوع من الحبس. ومما تجدر الإشارة إليه، أن المشروع لا يفرض التصفية إلا في ظروف خاصة ترتبط أساسا بمصلحة المستفيدين أو المصلحة العامة، كما أنه لا يمنع إقامة أحباس معقبة جديدة، ويتيح للمحبسين، إذا كانوا على قيد الحياة، فرصة التراجع فيما حبسوه على عقبهم.

وبما أن الأحباس المعقبة والمشاركة تؤول عند انقراض المحبس عليهم إلى مرجع ديني، أو خيري، فقد نص الفصل الخامس من مشروع هذا الظهير الشريف على تخصيص ثلث المحبس، عند التصفية، للمرجع صيانة له وليبقى صدقة جارية وعملا نافعا للمحبس.

أما الفصول الباقية من هذا الباب فقد خصصت لتحديد أحكام التصفية، سواء كانت بالمرضاة أو عن طريق القضاء، وقد روعيت في ذلك أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بالميراث عند ما تكون طبقة المستفيدين منحصرة في الطبقة الأولى من ورثة. أما إذا انقضت هذه الطبقة وتشعبت الأصول والفروع من المستفيدين، وهذه هي الحالة السائدة، فقد تبين أن أيسر الحلول العملية هو قسمة المحبس على جميع الأحياء من ذرية المحبس ذكورا وإناثا على أساس أن للذكر مثل حظ الأنثيين.

هذا فيما يتعلق بالمستفيدين من ذرية المحبس، أما إذا كانوا من غير ذريته، فقد حدد نصيبهم حسب حصة الانتفاع المنصوص عليها برسم التحبیس.

وهذه المسطرة ترمي إلى غايتين اثنتين.

(1) رفع الحيف الناتج عن الحجب وحرمان الإناث اللذين يطبعان أغلبية الأحباس المعقبة والمشاركة، نظرا لما في ذلك من مخالفة صريحة لأحكام الشريعة الإسلامية.

(2) انصاف المستفيدين غير المنحدرين من ذرية المحبس بإعطائهم حصصا وفق ما اشترطه المحبس.

وفيما يتعلق بمسطرة التصفية، فإن المشروع اتبع في ذلك طريقتين هما:

(1) **التصفية بالمرضاة** : وقد أسند أمرها إلى السلطة المكلفة بشؤون الأوقاف، محافظة، من جهة على نصيب المرجع الديني أو الخيري، ومن جهة ثانية، على حقوق المستفيدين القاصرين، وهذه الطريقة يمكن سلوكها كلما تعلق الأمر بحالات بسيطة يسهل فيها التوفيق بين الأطراف المعنية دون اللجوء إلى المحاكم.

(2) **التصفية القضائية** : إذا تعذر على الأطراف المعنية الوصول إلى إتفاق بالمرضاة على يد السلطة المكلفة بالأوقاف، أحييت القضية على المحكمة

المختصة التي يمكنها بدورها دعوة الأطراف إلى التصالح في بداية الأمر، طبقا للشروط والمقتضيات المتعلقة بأحكام التصفية وإذا استعصى عليها إجراء التصالح، فالنص يخولها حق البث في النزاع بإصدار حكم ابتدئي قابل للاستئناف.

وقد تضمن الباب المتعلق بالتصفية القضائية مقتضيات مسطرية تضمن حقوق الأوقاف بصفتها إدارة عمومية تسهر على تدبير شؤون الأوقاف.

أما الباب الرابع فقد خص لمقتضيات مختلفة تتعلق ببعض الإجراءات الضرورية بتسهيل تطبيق النص كالقيام بالإحصاء العام للأحباس المعقبة والمشاركة والعقوبات التي يتعرض لها كل من خالف مقتضيات الفصل السابع عشر الذي يلزم من يتولى تدبير حبس معقب أو مشترك بتقديم الوثائق المطلوبة في أجل المحدد، كما يشتمل هذا الباب على التدابير المتعلقة بمصاريف التصفية وضمان حقوق الغير، ويسند تنفيذ الظهير إلى كل من وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية كل في نطاق اختصاصه.



وقد صدر ظهير شريف بمثابة قانون رقم : 83. 77. 1 بتاريخ 24 شوال 1397 (8 أكتوبر 1977) في شأن الأوقاف المعقبة والمشاركة وهذا نص الظهير :

الحمد لله وحده ،

الطابع الشريف - بداخله -

(الحسن بن محمد بن يوسف بن الحسن الله وليه).

يعلم من ظهيرنا الشريف هذا أسماء الله وأعز أمره أننا، بناء على الدستور ولا سيما الفصلان 19 و 102 منه. أصدرنا أمرنا الشريف بما يأتي :

الفصل (1)

يعتبر حبسا معقبا ما وقفه المحبس على أولاده ما تناسلوا ذكورا أو إناثا أوهما معا أو على شخص معين وأولاده مع تعيين في كلتا الحالتين للدرجة التي تملك ما تم تحبيسها أو للمرجع الذي يؤول إليه.

يعتبر حبسا معقبا أيضا ما وقفه المحبس على أولاده ما تناسلوا ذكورا كانوا أو إناثا أو هما معا وعلى شخص معين وأولاده إلى أن ينقرضوا حيث يرجع الحبس إلى جهة بر وإحسان سواء عينها المحبس أو سكت عنها.

يعتبر حبسا مشتركا ما وقفه المحبس على أولاده ما تناسلوا ذكورا كانوا أو إناثا أو هما معا وعلى جهة بر وإحسان في آن واحد.

ويعتبر حبسا مشتركا أيضا ما وقفه المحبس على أولاده ما تناسلوا ذكورا أو إناثا أو هما معا وعلى شخص معين وأولاده أو على جهة بر وإحسان في آن واحد.

الفصل (2)

يمكن لمن أقام حبسا معقبا أو مشتركا أن يتراجع فيه بإشهاد عدلي غير أنه لا يمكنه أن يتراجع أبدا في الحصّة المخصصة لجهة البر الإحسان في الحبس المشترك.

الفصل (3)

يمكن تصفية الحبس المعقب أو المشترك بمبادرة من السلطة المكلفة بشؤون الأوقاف إذا تبين فيها المصلحة العامة أو مصلحة المستفيدين تستوجب ذلك.

الفصل (4)

تتم التصفية في هذه الحالة وفقا لمقتضيات الفصول الآتية :

الفصل (5)

تستحق الأوقاف العامة من كل حبس معقب أو مشترك تقررت تصفيته نسبة الثلث.

غير أنه إذا تعلق الأمر بدار يسكنها الحبس عليهم ولا يملكون غيرها. أو بأرض فلاحية لا تتجاوز مساحتها عشرة هكتارات وكانت هي المورد الوحيد الذي يتعيش منه الحبس عليهم، فلا ينوب الأوقاف العامة في هاتين الحالتين أي حصة.

الفصل (6)

إذا كان ورثة الحبس مازالوا كلا أو بعضا على قيد الحياة، سواء كانوا هم المستفيدين وحدهم مع غيرهم، أو كان بعضهم مستفيدا وبعضهم محروما، فلا يقسم الثلثان الباقيان إلا بين الورثة ذكورا وإناثا طبق الفريضة.

إذا انقرض ورثة المحبس، يقسم الثلثان الباقيان على المستفيدين من الحبس حسب الحصة المحددة لكل واحد منهم في رسم التحبيس.
يعتبر الحجب في هذه الحالة ملغى بقوة القانون، ويستحق المحجوبون نصيب آبائهم في القسمة.

الفصل (7)

يعهد بإجراء التصفية إلى لجنة خاصة يحدد تشكيلا ومسطرة عملها بمقتضى مرسوم.
يعتبر القاضي المكلف بشؤون القاصرين عضوا بقوة القانون في هذه اللجنة كلما تعلق الأمر بمستفيد قاصر تحت ولايته.

الفصل (8)

ينشر هذا الظهير الشريف بمثابة قانون بالجريدة الرسمية.

وحرر بالرباط في 24 شوال 1397 (8 أكتوبر 1977).

وقعه بالعطف
الوزير الأول
الإمضاء : أحمد عصمان.

* ■ *

وهذه نسخة من قرار تعيين أعضاء لجنة الحبس المعقب،
ونسخة من محضر اجتماعها التمهيدي.

سلام تام بوجود مولانا الإمام.

وبعد، يشرفني أن أخبركم بأنني ترأست اجتماعا تمهيدا للجنة المكلفة
بتصفية الأحباس المعقبة والمشاركة تم عقده بمقر الوزارة يوم الثلاثاء 24
شوال 1399 (16 أكتوبر 1979) حضره ممثلوا جميع الوزارات المشاركة في هذه
اللجنة المنصوص عليها في الفصل الأول من المرسوم المتعلق بتطبيق ظهير
التصفية.

وقد تقرر خلال هذا الاجتماع تعيين السادة الممثلين للوزارات المهنية
أعضاء دائمين في اللجنة حسب القرار الصادر تحت رقم : 23 وتاريخ 16 ذو
القعدة 1399 (8 أكتوبر 1979) الذي تجدون طيه نسخة منه بقصد الاطلاع
مع نسخة من محضر الاجتماع السالف الذكر.

هذا، ونظرا لجسامة المسؤولية المنوطة بعاتق هذه اللجنة وما يعلق عليها
من كبير الآمال في تسوية المشاكل وجعل حد للخلافات الناتجة عن الأحباس
المعقبة والمشاركة في مختلف أقاليم المملكة، فإنني أهيب بكم أن تمدوا لها
كافة المساعدات الممكنة لتسهيل مهمتها وتعملوا بكل جدية وحزم على جمع
الوثائق المرغوب فيها من أجل تهيئ ملفات التصفية بالنسبة للأحباس
المعقبة التي تستدعي المصلحة العامة أو مصلحة المستفيدين تصفيتها.

وإذ أذكركم بمقتضيات المنشور إليه بالمرجع أعلاه الصادر إليكم في هذا
الشأن أثر انتباهكم إلى ضرورة ربط اتصالاتكم مع كاتب اللجنة بالوزارة
السيد عبد الهادي التراب من أجل التنسيق والتعاون معه على جمع الوثائق
واستقصاء المعلومات والبيانات التي يتطلبها إعداد كل ملف تقرر عرضه
على لجنة التصفية لدراسته واتخاذ القرار الحاسم بصدد.

والسلام.

* ■ *

قرار لوزير الأوقاف والشؤون الإسلامية
رقم : 23 بتاريخ : 16 ذي القعدة 1399 هـ
موافق : 8 أكتوبر 1979م بتعيين أعضاء اللجنة المكلفة
بتصفية الأوقاف المعقبة والمشاركة

إن وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية.

بناء على الظهير الشريف بمثابة قانون رقم : 83 - 77 - 1 بتاريخ 24 شوال 1397 الموافق 8 أكتوبر 1977 في شأن الأحباس المعقبة والمشاركة.
وبناء على المرسوم رقم : 150 - 79 - 2 بتاريخ : 20 جمادى الأولى 1399 الموافق 18 أبريل 1979 الذي تحدد بموجبه كيفية تشكيل اللجنة المكلفة بتصفية الأوقاف المعقبة والمشاركة ومسطرة عملها.
وباقتراح من الوزراء المعنيين بالأمر والمنصوص عليهم في الفصل الأول من المرسوم المشار إليه أعلاه.

يقرر ما يلي :

الفصل الأول : يعين أعضاء في اللجنة المكلفة بتصفية الأوقاف المعقبة والمشاركة السادة الآتية أسماؤهم :
- السيد محمد الشرقاوي، رئيس قسم الاتصالات الإدارية بوزارة الداخلية بصفة عضو.
- السيد عبد الرحيم العبودي رئيس مصلحة مساعدتي القضاء بوزارة العدل بصفة عضو.
- السيد عبد الرحمان البردعي، نائب مدير مصلحة الأملاك المخزنية بوزارة المالية بصفة عضو.
- السيد عبد العزيز القادري، رئيس مصلحة التحفيظ بمديرية المحافظة العقارية والأشغال الهندسية بوزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي بصفة عضو.

– السيد محمد موثق، رئيس قسم البرمجة والشؤون العقارية بوزارة السكنى وإعداد التراب الوطني بصفة عضو.

الفصل الثاني : يعين السيد مصطفى العلوي مدير ديوان وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية مستشاراً شرعياً للجنة.

الفصل الثالث : يتولى السيد عبد الهادي التراب، رئيس مصلحة الشريع بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية كتابة اللجنة.

ويجري العمل بمقتضاه ابتداء من 16 ذي القعدة 1399هـ الموافق 8 أكتوبر 1979م.

وحرر بالرباط في : 16 ذي القعدة 1399هـ (الموافق 8 أكتوبر 1979م).

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية
إمضاء : الدكتور أحمد رمزي

* ■ *

لجنة تصفية الأحباس المعقبة :

انعقد في الساعة الرابعة من بعد زوال يوم الثلاثاء 24 شوال 1399 (16 أكتوبر 1979) بمقر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أول اجتماع للجنة المكلفة بتصفية الأحباس المعقبة والمشاركة برئاسة السيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية وبحضور السادة أعضاء اللجنة وهم :

- السيد الكاتب العام ممثلاً للسيد وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية بصفته رئيساً للجنة.

- السيد مصطفى العلوي مدير ديوان السيد الوزير بصفته مستشاراً شرعياً للجنة.

- السيد موتيق محمد ممثل وزارة السكنى وإعداد التراب الوطني بصفة عضو.

- السيد عبد الرحمان البردعي ممثل وزارة المالية بصفة عضو.

- السيد عبد الرحيم العبودي ممثل وزارة العدل بصفة عضو.

- السيد محمد الشرقاوي ممثل وزارة الداخلية بصفة عضو.

- السيد عبد العزيز القادري ممثل وزارة الفلاحة والإصلاح الزراعي بصفة عضو.

- السيد عبد الهادي التراب رئيس مصلحة التشريع بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بصفته كاتباً للجنة.



وقد استهل السيد الوزير هذا الاجتماع بكلمة رحب فيها بأعضاء اللجنة وذكر بأهمية الظهير الشريف الصادر في شأن الأحباس المعقبة والمشاركة وكذا المرسوم المتعلق بتطبيقه مع التنويه بالمجهودات التي بذلت في إعدادهما، وإبراز الدور الفعال الذي ينتظر من أعضاء اللجنة القيام به في نطاق المأمورية المنوطة بهم وما يعلق عليهم من كبير الآمال في تحقيق الغاية التي يرمي إليها الظهير المشار إليه ولن يخامرني الشك. يقول السيد الوزير في أن أعمالكم متى سادها التفاهم والتحاور الموضوعي إلا وستكل بالنجاح إن شاء الله وتتحقق على أيديكم آمال طبقات من المواطنين حرمت من التمتع

بحقوقها بسبب استبداد أقلية من أبناء عموماتهم بالتصرف في شؤون الأملاك المعقبة عليهم. وأضاف سيادته قائلاً بأن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية علما منها بقيام بعض الأفراد من المعقب عليهم - ومن بينهم على الخصوص الذين ينفردون بالاستغلال - بمحاولات لتفويت بعض الأملاك المعقبة عليهم، بادرت بمكاتبة كل من وزارة العدل ووزارة الداخلية ملتمسة منهما التدخل لتجميد كل عملية تتعلق بهذا الحبس ريثما يتم الشروع في تصفيته بواسطة لجننتكم الموقرة التي تم تشكيلها بصفة رسمية وأصبحت منذ الآن تتمتع بشخصيتها القوية. وإن الوزارة ستهتم عما قريب بوضع برنامج عمل يتعلق بتنقلات هذه اللجنة عبر أقاليم المملكة كلما دعت الضرورة إلى ذلك وربما تقتضي المصلحة الشروع بادئ ذي بدء بتصفية الحبس المعقب على أبناء سيدي بوزكري الموجود بمكناس لما له من أهمية وما نتج بصدد من تعدد المشاكل وتكاثر الشكايات. وبعدما قام سيادته بإلقاء نظرة مختصرة على محتويات الملف الذي يتوفر كل عضو من أعضاء اللجنة على نسخة منه تكفل بتلاوة القرار الوزيري الذي تم بمقتضاه تعيين أعضاء اللجنة بصفة رسمية، وكذا المنشور الصادر إلى السادة نظار المملكة في موضوع هذا الحبس. ثم فتح باب المناقشة، فتدخل السيد ممثل وزارة الداخلية قائلاً : إن وزارة الداخلية بمجرد ما توصلت بالمراسلات الصادرة إليها من وزارة الأوقاف والشؤون في موضوع الأحباس المعقبة والمشاركة بادرت بتوجيه تعليماتها إلى السادة العمال بمختلف أقاليم المملكة لحثهم على مؤازرة الأوقاف وتعزيز جانبها في هذا المجال، ولكي يتأتى للعضو الذي يمثل هذه الوزارة أن يساهم بكامل الفعالية فقد طلب الحصول مسبقاً على جميع المعلومات والبيانات الشاملة لتكوين فكرة عن كل حبس قر العزم على الشروع في تصفيته، فأجابه السيد الوزير بأن الأمور ستسير وفق طلبه وأن ملفات التصفية لا يمكن عرضها على اللجنة إلا إذا كانت جاهزة ومشملة على كافة المعلومات والإيضاحات اللازمة. ثم تدخل السيد ممثل وزارة السكنى وإعداد التراب الوطني مطالباً إعطاء توضيحات عن تنقلات اللجنة عبر الأقاليم وعن المدة التي يمكن أن تستغرقها في مهمتها خارج العاصمة، ونظراً لما لكل عضو من مسؤوليات ومهام داخل وزارته والتي

ربما تتعارض أحيانا مع أوقات عمله في هذه اللجنة. ثم عقب السيد الوزير بقوله : المفروض في إعضاء هذه اللجنة أن يزنوا هذا النوع من الحبس ويعيروه من الإهتمام ما يستحق لما له من علاقة وطيدة بالحياة الإجتماعية وحتى السياسية إذا صح التعبير بل ربما قد يكون من بين العوامل التي تتسبب في إحداث الفوارق الطبقيّة التي أثارها صاحب الجلالة نصره الله في خطابه الأخير الذي ألقاه أمام مجلس النواب بمناسبة افتتاح دورته البرلمانية.

وكدليل على أهمية أعمال هذه اللجنة يقول السيد الوزير - إن وزارات أخرى لم تكن معينة فيها، فأعربت عن رغبتها الأكيدة للمشاركة في أعمالها، وأن وزارة العدل ووزارة الداخلية على الخصوص لأعلم بخطورة تلك الأعمال.

لذا فإنني أهيب بكم جميعا حضرات السادة أعضاء اللجنة الى ضرورة وضع عمل هذه اللجنة على رأس الأعمال التي تتحملون مسؤوليتها، والسير على بركة الله بخطى ثابتة وفي صف متراس تسود بينكم روابط الاتصال المستمر والحوار المتواصل وتحذوكم آمال كبيرة في النجاح والتوفيق، غير مبالين بكل ما يتعرض سبيلكم من ضغوط، ودن ادخال أي اعتبار للأشخاص أو جانب من الجوانب التي تحاول أن تنال من عزيمتكم ويمكننا جميعا في هذه اللجنة أن نعاهد أنفسنا على السير في هذا النهج وكأننا قد أديننا قسما على ذلك.

وأخيرا وقع الإتفاق على أن تشرع اللجنة في عملها على الصعيد الإقليمي، فتقرر تحديد موعد لاجتماعها المقبل بمقر عمالة إقليم مكناس وذلك يوم الخميس 22 نونبر 1979 على الساعة الحادية عشرة صباحا من أجل تهيء الجو، وربط الإتصال بالسلطات المحلية ودراسة الترتيبات التي يمكن اتخاذها للشروع في تصفية الأحباس المعقبة على بناء سيدي بوزكري.



وتلقت الوزارة جميع الأجوبة الموجهة إلى السادة العلماء من مراكش وتارودانت وتطوان، والرباط، ومكناس، وفاس، بيد أن هذه الأسئلة، ولا سيما التي اتسمت بالطول، لم تركز على موضوع السؤال بل أجابت إجابات عمومية ونقلت ما في كتب الفقه بما يتعلق بالوقف وكل ما ذكره الفقهاء في ميدان الوقف.

وقد اقتصرنا على بعض الأجوبة مكتفين بها عن بقية العروض الأخرى.

* ■ *

جواب الأمانة العامة لرابطة علماء المغرب

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه

الجواب عن أسئلة الحبس المعطل المرفوع إلى رابطة العلماء من طرف وزارة الأوقاف والشؤون الدينية والثقافة أنه وقع خلاف بين الفقهاء قديما في المعاوضة والبيع للأصول المحبسة، فذهب الإمام مالك وأصحابه إلى المنع وإن خربت. ووقع في كتاب : الحاوي لأبي الفرج المالكي : أن قول مالك اختلف في بيع الوقف إذا خرب، نقله في المعيار أواخر نوازل الأحباس. ونقل أوائلها أن ربيعة هو الذي رخص أن يعاوض الربع الذي خرب بربع آخر غير خرب، أو بجعل الثمن في حبس غيره، و أفى جماعة من الشيوخ منهم أبو الحسن القابسي. ونقل في المعيار عن العبدوسي أن ذلك إنما يجوز بشروط : أن يكون خربا، وأن تكون له غلة يصلح بها، ولا يوجد من يتطوع بإصلاحه، ولا رجح عودته إلى حاله بإصلاح أو غيره انتهى، وهذا ما أشار له في العمل الفاسي بقوله :

كذا معاوضة ربع الحبس على شروط أسست للمؤتسي

لاكن قال في شرحه : وجرى العمل أيضا حبسا يوجد في مسطرة الشهود لوقتنا بعدم مراعاة الشروط المذكورة كلها بعد وجود الخراب وقلة المنفعة، إلا أنهم ينظرون ما هو أغبط وأحسن بعد تقويمه بأكثر من قيمة العوض اهـ

وإذا كان هذا في المعاوضة، وتسمى أيضا المناقلة، فإن البيع كذلك، وإن كان الشارح قال إنه لم يجر به عمل، ففي مجالس المكناسي ما نصه : وسئل الفقيه ابن علال عن جنان حبسي لا تفي غلته بخدمته، فأجاب بأنه يباع ويعوض بثمنه ما هو أغبط للحبس منه. قلت وبفتواه جرى العمل اهـ.

ومرجع العمل في هذه المسألة هو النظر إلى مقصد الحبس، إذ من المعلوم أنه قصد المنفعة واستمرارها بحبسه، فإذا عرض ما يعطلها نظرنا فيما يحقق مقصده من جديد، وذلك بمعاوضة الحبس المعطل أوبيعه وجعل ثمنه في مثله مما لو كان الحبس حيا وعرض عليه لرضيه واستحسنه كما قال العبدوسي. وهذا ما ضمنه صاحب العمل في قوله :

وروعي المقصود في الأحباس لا اللفظ في عمل أهل فاس

فظهر بهذا أن الشريعة الغراء لا تسمح بإبقاء الأحباس المعطلة على ما هي عليه، وهذا جواب السؤال الأول، وإنها تأذن باتخاذ التدابير الفعالة من معاوضة وبيع لهذا الأحباس كي تبقى منفعتها مستمرة حسب مقصد الحبس، وهذا هو جواب السؤال الثاني.

وأما السؤال الثالث وهو ما إذا كان لهذه الأحباس مرجع ديني أو خيري. فإن كان ذلك باستقلال، فالحكم هو ما سبق. وإن كان بمشاركة الغير، جاز اتخاذ الإجراء الذي يضمن بقاء منفعة نصيب الحبس الديني أو الخيري، ولو مع عدم رضى ذلك الغير، كما في مسألة وقف جزء شائع في ملك مشترك، فإنه يجوز مطلقا إذن الشريك أم لا، كما هو ظاهر المدونة وسماع ابن القاسم ونص السيد زرب وقول ابن الماجشون وبه العمل. هذا إن لم يقبل الحبس القسمة، وأما إذا كان يقبلها فلا إشكال، والله أعلم وتنظر النقول المذكورة في شرح العلامة سيدي عبد الصمد كنون للعمل ص : 77 و 81 و 87، وكتبه :

عبد الله كنون الأمين العام لرابطة العلماء
ووافق الرحالي الفاروق
مستشار الرابطة ورئيس المجلس العلمي بمراكش
محمد الطنجي نائب الأمين العام للرابطة
والحاج أحمد بن شقرون
مستشار الأمين العام لرابطة العلماء

المجلس العلمي

مراكش

الحمد لله ولا إله إلا الله والصلاة والسلام على رسول الله

وبعد، فاستجابة للأمر الشريف المطاع، وعناية بالأسئلة جهد المستطاع، نعرض بادئ ذي بدء بعض الحقائق المقررة في أصول الشريعة الإسلامية ليلتقي الفرع بالأصل، وليتبين الوجه في الفصل، والله المستعان.

(1) من القواعد القائمة في الأصول أن «قضايا الشرع لا تخالف قضايا العقل»، فليست بينهما مسافة بعيدة، ولا منافاة شديدة، بل بينهما غاية الاتصال والارتباط، وكيف يقع التنافي بينهما - والشريعة ما نصبت إلا لتتلقاها عقول المكلفين حتى يعملوا بمقتضاها، ويسيروا على هداها، ولو نافتها لم تتلقها، فضلا أن تعمل بمقتضاها - ولكن التكليف تكليفا بما لا يطاق، أي بما لا يقبله العقل ولا يتصوره، على أن مورد التكليف هو العقل حتى إذا فقد ارتفع التكليف رأسا، وعد فاقده كالبهيمة المهملة.

وليس معنى قولنا أن العقل لا ينافي الشرع - أنه حاكم على الشريعة بمقتضى التحسين والتقبيح العقلي، بل بمعنى أنه يصدقها وينقاد لها ويؤيدها، فسلطان الشرع وسلطان العقل على وفاق تام.

(2) ومما لا ريب فيه أن الشريعة الإسلامية وضعت على رعاية المصالح، وإزالة المفاسد فهي في كل زمان وفي كل مكان جالبة للمنافع، وناقية للمضار، كما أنها تتجه إلى المعاني والمقاصد ولا تتعبد بالألفاظ، ولا تتقيد بالآراء، فهذا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهو من علماء الصحابة رضوان الله عليهم، ومن خلفاء الرسول ﷺ، وقد شهد التنزيل، وعرف من رسول الله ﷺ التأويل، وكان وقافا عند كتاب الله - قد أزال حصّة المؤلفة قلوبهم عن الزكاة، مع أنهم من جملة الأصناف الثمانية المنصوصة في كتاب الله، وما ذلك إلا لأنه رضي الله عنه فهم المقصود من

النص الكريم، وأن الداعي إلى ذلك هو ما كان من ضعف الإسلام، وحاجته إلى من يقف بجانبه، ويكثر سواده أمام أعدائه، ولما عز جانب الإسلام واتضح وجه نظامه وانضوت القبائل العربية تحت لوائه، وفتح الله على المسلمين البلدان التي كانت تقف في طريقه، لم تبق حاجة بالمؤلفة قلوبهم، إذ قد يكون فيهم من تكثر عيوبهم.

ومن أجل اعتبار المقاصد والمصالح - كانت الأحكام الشرعية تنفذ كرها لتحقيق هذه الأغراض مع العلم أن إكراه الشرع طوع وكانت تتغير كلما تغيرت المصالح بتغير الأزمنة والعصور، حسبما وضح ذلك في مسألة النسخ في الإسلام، وكما صرح بذلك علماؤنا أمثال الإمام الشاطبي في موافقاته، وشهاب الدين القرافي في فروقه.

ولو تتبعنا مقاصد ما في الكتاب والسنة لعلمنا أن الله سبحانه أمر بكل خير دقيقه وجليله، وزجر عن كل شر قليله وكثيره، والخير يعبر به في الشرع عن جلب المصالح ودفع المفسد، والشر يعبر به عن جلب المفسد ودرء المصالح.

وقد قال الله سبحانه : ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره﴾، وهذه مسألة الخمر والميسر حكم الله بتحريمهما ترجيحاً للمفسدة على المصلحة فقال - وإثمهما أكبر من نفعهما - أيضاً، وأيضاً، أكثر من منفعتهما، وحكم الناس تبعاً لأهوائهم بجوازهما، ترجيحاً للمصلحة على المفسدة، وإلى الله المصير، وإلى الله ترجع الأمور.

(3) ومما لا مرأى فيه عند أهل الشرع أن الإمامة الشرعية خلافة تامة عن رسول الله ﷺ، ورياسة عامة في أمور الدين والدنيا، وسياسة واعية تنظر في مصالح الجمهور، وترفض مفسد الشرور، وتبعث الجيوش للجهاد والثغور، وتحمي النفوس والحقوق من مشاكل الظلم والزور، وتنفذ حكم الله على أصحاب التمرد والتسور، فلها التصرف المطلق من دون استثناء، ويرجع هذا التصرف في معناه الإجمالي إلى جلب المصالح الخالصة أو الراجعة، ورفض المفسد الخالصة أو الراجعة، وإلى جريان ذلك على مقاييس الأوضاع الشرعية، والدلائل الأصلية.

وبناء على هذا القدر المقرر - من أن الشريعة تجاري المصالح والمقاصد العامة والخاصة في كل عصر من العصور وفي كل موقع من المواقع - وأن العقل يسير مع الشريعة من دون منافاة لأحكامها وشرائعها - وأن الإمامة لها التصرف الكامل في نطاق التعاليم الشرعية التي توجب حماية المصالح ورعايتها، بناء على ذلك كله - فإن الإمام الأعظم له الحق في أن يتخذ أي إجراء يراه مناسباً ومحققاً لقصد الشارع من جلب مصلحة الشعب أو الجماعة أو الفرد في أي جانب من جوانب الحياة العامة.

وعلى ضوء هذه الحقائق الشرعية والمقاصد الأصلية نرد إلى سيادتكم جوابنا عن السؤال الأول بما حاصله :

إن الحبس المعقب إذا أصبح في حالة لا يتأتى معها تحقيق الغرض الأصلي المقصود لدى الحبس، وأصبح الحبس عليهم في ضيق وخرج للبؤس والضياع لضالة الدخل والريع أو لانعدامه بالكلية ولا يوجد من يبنيه أو يرممه - فإن الشريعة الإسلامية تسمح بل تأمر باتخاذ الوسائل التي تحقق قصد الحبس ونفع الحبس عليهم، لقوله ﷺ : «ألا كلكم راع، وكل راع مسؤول عن رعيته»، فالإمام الذي على الناس راع وهو مسؤول عن رعيته. ولا يسوغ، إبقاء الحالة على ما هي عليه إذ ذلك - من الجمود الذي لا يليق بدولة متفتحة متفكرة تنتمي إلى الإسلام - ومن إضاعة المال التي نهى عنها رسول الله ﷺ، ومن إضاعة المال إهماله وإغفاله، والغالب أن المال المشترك معرض للضياع لما يقع فيه من تشعب الآراء واختلاف الأهواء - ومن الضرر الذي يجب على من قدر عليه رفعه لقوله ﷺ : «لا ضرر ولا ضرار»، أي لا تضروا أنفسكم ولا تضروا غيركم.

وعن السؤال الثاني - بأن الحبس إذا وصل إلى هذه المرحلة بحيث أصبحت منفعته ضئيلة أو عديمة النفع بالمرّة، وتضرر بذلك الحبس عليهم، ولا من يقوم بإصلاحه وترميمه فإنه يصار إلى تحقيق غرض الحبس وقصده، ولا ينظر إلى لفظه وشرطه.

ويجوز الإقدام على إجراء المعاوضة فيه، أو بيعه وجعل ثمنه في مثله، أو قسمه بين الحاضرين قسمة اغتلال وانتفاع لا قسمة بت، وبذلك إن شاء الله تنحل المشكلة، وترتفع المضرة، وتتحقق النعمة.

وباعتبار المعاني والمقاصد في الأحباس المعقبة وغيرها يقول الأندلسيون من أصحاب الإمام مالك رحمه الله كما في حاشية الشيخ بناني على الزرقاني لدى قول الشيخ خليل رحمه الله : **واتبع شرطه أن جاز**. وأفتى بذلك كثير من العلماء المتأخرين كأبي الحسن القاسبي على ما ذكره صاحب المعيار في نوازله، والقاضي المكناسي في مجالسه قائلًا : وبه جرى العمل، وكالشيخ ميارة في تكميل المنهج حيث قال :

للقصد جاز فعل ما لو حضرا

موقفه رآه أيضا نظرا

وكأبي زيد الفاسي :

وروعي المقصود في الأحباس

لا اللفظ في عمل أهل فـاس

وكصاحب العمل المطلق :

ومـا من الحبس لا ينتفع

بـه فليس البيع فيـه يمنع

ومثل ذلك للتسولي رحمه الله في شرح التحفة، واستظهر الإمام الحطاب أن الحبس يقسم قسمة الانتفاع إذا دعت الضرورة إلى ذلك، وتتغير القسمة كلما تغير عدد الموقوف عليهم بزيادة أو نقصان.

وعن السؤال الثالث - بأن الإجراء الذي يتخذ في الحبس المعقب يشترط فيه أن لا يغير الصيغة الجوهرية للحبس، وأن لا يفوت مصلحة المرجع المنصوص عليها لأنها من جملة الحبس، وقد أشرنا إلى بعض الإجراءات التي يمكن اتخاذها لمعالجة الأحباس المعقبة التي أصبح أصحابها يشكون ويتضررون من وضعها السيء، وهذه الإجراءات لا تضيع مصلحة المرجع ولا تفوتها بحال، ومعلوم أن مصلحة المرجع إنما تأتي في آخر حالة أي بعد انقراض الحبس عليهم، فكل إجراء يتخذ لصالح الحبس المعقب ينبغي أن يضمن هذه المصلحة، والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم.

عميد كلية الدراسات العربية
ورئيس المجلس العلمي بمراكش
الرحال الفاروق

فتوى المجلس العلمي بتطوان
إلى وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية
الشيخ محمد المكي الناصري

السلام عليكم ورحمة الله، عن خير مولانا دام مجده وعلاه.
سيدي :

إن القاعدة الشرعية الأساسية التي اعتمدها فقهاء الإسلام - قديما وحديثا - في قضايا الوقف هي مراعاة مقاصد المحبسين، ومصالح المحبس عليهم، والالتزام بالحفاظ عليها في جميع التصرفات واعتبارها المحور الذي يدور عليه سائر ما قد يتجدد عن الفتاوي والأحكام.
لذلك، فإن الأجوبة على أسئلة معاليكم، يجب أن تتركز على هذا الأساس الشرعي المتفق عليه.

فبخصوص السؤال الأول :

نعتقد أن الجواب الصحيح، هو أن الأصول الشرعية، والنصوص الفقهية، تخول للإمام - أو بالأحرى - تنيط به حق مراقبة الأحباس الخاصة، وتتبع خطوات سيرها، للاطمئنان على سلامتها، وتحقيق مقاصد المحبسين منها، ومصالح المستفيدين - حتى إذا طرأ طارئ، فغير من طبيعتها، أو عطل من مقاصدها أو انتقص من منافعها، لسبب أو لآخر - كان من مسؤولية الإمام، التدخل الفوري، لرد الأمور إلى نصابها، ولصيانة مقاصد المحبسين عن الأضرار، ولضمان مصالح المستفيدين من الوقف أنفسهم، حتى لا يتعرضوا للفاقة، أو يرغموا على تكفف الناس، وحتى لا يتركوا «كالعيس في البيداء».

أما الذي أوقف من ثروته على عقبه، أو على غير عقبه، وأوصى للبعض من طبقاتهم بتمليك الموقوف عليهم فإنه ينظر في ذلك.

فإن كانت الأوقاف في حوزة الطبقات التي لا تستحق إلا مجرد الانتفاع منها، ولا تستحق تملكها، فإن الجواب هو نفس الجواب في الصورة السابقة - على حد سواء - حتى تبقى الأوقاف قائمة الذات، دارة للمنفعة. وإن وصلت إلى يد الطبقة التي تستحق تملكها وأصبحت - حينذاك - ملكا خاصا، يخضع للأحكام، والقوانين التي تجرى على سائر الأملاك الغير المحبسة، فلا فارق.

وبخصوص السؤال الثاني :

فالجواب، إن للإمام بما له من صلاحية الاجتهاد في تسيير مصالح الرعية وتنظيمها حق اتخاذ التدابير التي يراها ناجعة، وكفيلة بتحقيق مقاصد المحبس، ومصالح المنتفعين شأن ما هو الحال في الأوقاف العامة. ويجوز - في ذلك - التفويت، بالبيع، والمعاوضة، والإبدال بالمثل.. ويجوز له التدخل في شؤون الأجزية والأكرية، بما يصحح من تقويمها، أو يرفع من مقاديرها.. كما يجوز له ترميمها، وإدخال الإصلاح اللازم عليها، أو على بعض مرافقها - بطريقة القروض المشروعة، أو بالخصم من مداخلها، أو بغير ذلك من الوسائل التي تتسنى بها المحافظة على عين الحبس، وعلى مقاصد المحبس، ومصالح المنتفعين - جميعا.

نعم، للإمام - في هذا الشأن - مطلق الحرية - شرعا - فيما يختار من إجراءات، وله أن يجرى تفتيشا شاملا على جميع الأوقاف الخاصة، فيقرر تصرف الحبس عليهم - ما دام تصرفا سليما متوخيا المصالح المنصوص عليها - حتى إذا علم بخلل أو زلل يتسبب في نقض مقاصد المحبس، أو في الأضرار بمصالح المستفيدين، كما له أن يعالج الوضع - بما يحد من تصرف العابثين بحرمة الحبس.. أو بتعيين مشرف يراقب المتصرفين ويناقشهم الحساب على كل شاذة وفازة.

كل هذا مشروع.. ولا ينازع فيه منازم - مطلقا وبتاتا - وذلك لحماية مقاصد المحبس ومراداتهم - التي يعظم الخطر، ويعظم الشر - في تغييرها، أو بتبديلها أو إبطال شيء منها - حسب ما هو مسجل محدد مصرح به في وثائق المحبس.

وبخصوص السؤال الثالث :

فالجواب يتعين أن يلاحظ فيه - ولا بد - غرض المستحقين من التصرف المشتبه فيه، والذي يرمون من وراءه إلى تحقيق أطماع لا تتضح طبيعتها.. فإن كان الغرض من تصرفهم مجرد المصلحة التي لاتخذه قصد الحبس، ولا تقطع الطريق على مرجع الحبس - الديني والخيري - كان تصرفهم له ما يبرره - ولا غبار عليه.

أما إذا كان تصرفهم يجلب ضررا ما على قصد الحبس، أو يعمل على انبتار المرجع الديني والخيري، أو اختلاس بعض منه، فإن للإمام أن يمنعهم من ذلك التصرف اللامشروع - بكل ما يرى من تدابير رادعة - ترغمهم على الاستقامة والنزاهة، وعلى تطبيق النصوص التي تتضمنها وثيقة الوقف - بكل دقة - وإلا حجب الموقوف ورأى رأيه في صيانتة، وتدبير أمره - بما يدر المنفعة على المستحقين، وبما يحقق الرغبة التي علق عليها المحبسون غايتهم - في الأجر والثواب.. والله الملهم الصواب.

أجوبة جامعة القرويين، وكلية الشريعة

الحمد لله، وصلى الله على سيدنا محمد وآله.

وبعد، ففي نطاق الإنجازات الدينية والاجتماعية لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافية وضمن أنشطتها الهامة للحفاظ على شعائر الإسلام وتعاليمه وعملا بتوجيهات الرائد الملهم أمير المؤمنين جلالة الملك الحسن الثاني الذي ما فتى أعزه الله وأيد ملكه يشمل شؤون الإسلام وقضايا رعاياه الأوفياء الدينية بزائد الرعاية ووافر الاهتمام سنة أسلافه الكرام ملوك الدولة العلوية المنيفة الذين ظلوا حماة الدين الحنيف وحاملي راياته المظفرة بهذه الربوع المغربية السعيدة وجهة وزارة الأوقاف الأسئلة التالية إلى رابطة العلماء والمجالس العلمية بالمملكة المغربية :

الإجابة عن الأسئلة :

اتضح أن الشريعة الإسلامية وهي تنظر إلى الأموال على أنها من الضروريات التي لا غنى للحياة عن المحافظة عليها، وهي قد أنكرت تسبيب الأموال ونحو التسبيب، مما فيه ترك الأموال للضياع والإعراض عن نعم الله فيها لا يمكن أن تسمح بالجمود على حرفية كتاب أي حبس خيري، أو ذري آلت أوضاعه كما في السؤال إلى حالة لا يتأتى معها تحقيق المقصود منه، وبالتالي آلت حال مستحقيه إلى البؤس والضياع، بل تحتم العمل فيه بما يحقق النفع والمصلحة، ويضمن المقصود الحقيقي منه، كما رأينا من فتاوي فقهاء هذه الشريعة المالكية وغيرهم ما فيه الدلالة الكافية على أنهم متفقون على وجوب التغيير والتبديل في الحبس بنوعيه والمبادرة إلى إنقاذه من الإهمال والضياع كلما اقتضى هذا واجب المحافظة على استثماره والإفادة من منفعته، بما يحقق الأغراض المتوخاة منه المقبولة أو المختلف في قبولها.

فمن تلقى عليه الشريعة مسؤولية القيام في الحبس بهذه الأعمال ؟

كثير هنا حديث الفقهاء عن التغيير في الأحباس إسنادهم إحداث التغيير إلى الإمام، وإلى ولي الأمر وإلى القاضي وإلى الحاكم. وهم في الحقيقة إنما يشيرون بهؤلاء إلى شيء واحد هو الإمام الأعظم، إذ من المسلمات لديهم أن مشاكل الأحباس كما هو الموضوع هي من اختصاص السلطة القضائية، كما جاء هذا في متن خليل في باب الحجر، أثناء استعراضه لنظائر، مرد الحكم فيها إلى القضاة وحدهم، والسلطة القضائية في النظام الإسلامي هي أصالة بيد الإمام الأعظم وليس القضاة إلا نوابا عنه في ممارستها كما جاء في قول ابن عاصم :

منفذ بالشرع للأحكام له نيابة عن الإمام

وإذن فللإمام الأعظم أن يتخذ في شأن تلك الأحباس الواردة في السؤال التدابير الفعالة الكفيلة بتحقيق المصلحة والوفاء بالأغراض الحقيقية المقصودة منها، وهو الجواب عن السؤال الأول.

لقد أفدنا مما سبق أن التحويل والتغيير في الأحباس الذرية سواء في المصارف أو الشروط أو المرجع أو في المرجع أو في الرقبة باستبدالها بأخرى أو بإنهاء الحبسية فيها بالبيع أو غيره، كل هذا مسموح به حتى عند الذي يصفون القداسة والحرمة على مقاصد الواقفين في هذه الأحباس كلما اقتضى ذلك إثارة المصلحة أو الحفاظ على ما يقدم مقصود الواقف، وأن الإنهاء بغير الإذابة في حبس آخر لا يصح إطلاقاً في الأحباس الخيرية، كما أفدنا أن ملاحظة الإصلاح في شريعة الوقف من الاستمرار في مواساة الفقراء وإعداد جهات الخير والبر العام واعتبار تطور الأوضاع الاقتصادية عندنا وتأثيرها على الاتجاهات التشريعية إزاء إرادة الفرد يقتضيان إعادة النظر في مقصد الحبس نفسه وتكييفه بالمصلحة التي لم يهتد هو إليها أو لم تكن ظروفها في وقته، وأن تغطية حاجات المستحقين وانتشالهم من البؤس والحرمان الناتج عن ضئالة منفعة الحبس أو انعدامها كما هو السؤال، هي كظروف ترقب الهلاك ومن الأسباب الصحيحة للتغيير بالإنهاء بالبيع أو غيره، وإذن فما في الصالح من هذه الحلول والعلاجات الشرعية لأن يكون تدابير مناسبة في موضوع السؤال الثاني ؟

يظهر أن تكون ثلاثة، نراها هي التدابير التي يناسب اتخاذها في الموضوع وهي مرتبة فيما بينها لا يلجأ للثاني منها إلا عند عدم تأتي الأول أو عدم ترقب جدواه ولا للثالث إلا كاستثناء عند عدم صلاحية الثاني.

التدبير الأول :

استصلاح الحبس - تغيير فيه أما في النظارة أو في الرقبة باستبدالها أو بيع بعضها أو في المصرف وهو تدبير لبعض الحالات مثل ضالة المنفعة أو سوء النظارة أو خراب يمكن تلافي عمارته، ونحو ذلك، ويتلخص في الإرشاد إلى تنشيط استثمار الحبس وتجديد عمارته والسماح للمستحقين المتذمرين بما يمكنهم من إنجاح هذا، ولو ببيع البعض من الحبس، وفيما إذا لم يتأت لهم هذا يؤذن لهم في استبدال الرقبة، بما أنفع، في إزاحة الحاجة وسد الخلّة، مثل أن تكون أرض زراعة أدى اتساع مباني المدينة إلى اكتشافها فيكون من الخطأ عدم استبدالها. كما يساعدون عند الاقتضاء على تصحيح الوضع في إدارة الحبس والنص عليه دون تقييد في هذا بلفظ الحبس وشرطه في كتابه، فتسند هذه النظارة إلى من هو أكفأ وأصلح للعودة بالحبس إلى حالة النفع والإفادة، ورفع الضرر النازل بالمستحقين، كما يساعدون عند الاقتضاء بالتحري في المصرف بحيث يحرم منه كل من يمكنه الاستغناء عن حصته في الغلة كلاً أو بعضاً، ويقتصر بالمصرف على الفقراء وذوي الحاجة وإلا فيبقى المصرف كما هو في كتاب الحبس.

التدبير الثاني :

توزيع رقبة الحبس على المستحقين وينهى حكم شياع الحبس في مثقاله بسبب هذا التوزيع ويكون كل فرد عند التوزيع كأن الحبس حبس عليه الحصّة التي نابتة وخرجت له على الانفراد. وتجرى على كل حصّة على حدتها أحكام كتاب الحبس بشرط أن تكون الرقبة في حد ذاتها قابلة لإفراز الحظوظ وأن يكون الخارج منها في كل حصّة منتفعاً به في العادة. وبأن يبقى حكم كتاب الحبس منصّباً على كل حصّة على حدة كأنها هي مثقال

الحبس الأول فتصير حبسا مستقلا. وذلك ما يحقق إبعاد الخوف من القتال الناشئ عن النزاع بين المستحقين وإبعاد غيره من الأسباب المقتضية لإنهاء الحبس كما سبق في العرض، وجلبت عليه النصوص الفقهية ثمة. نعم إذا كان بعض أفراد الطبقة المستحقة قد مات وذريته من الطبقات المستحقة بعد الطبقة قبلها فإن ذريته ينزلون منزلة أصلهم. ويكون لهم من الرتبة عند التوزيع بقدر ما كان لأصلهم من الغلة، لأن هؤلاء جرى له سبب الاستحقاق بموت أصلهم فلا مبرر لاستبعاد باقي أفراد الطبقة التي كان أصلهم في مستواها حسب لفظ الحبس. وعلى هذا فيحیی أصلهم بالذكر.

التدبير الثالث :

إنهاء الحبس ببيع رقبته وتوزيع ثمنها على المستحقين على النسبة التي كانوا يوزعون عليها غلته بمقتضى كتاب الحبس ويستحق من مات أصلهم ما كان له على غرار ما بالتدبير الثاني ولا يلجأ إلى هذا الإنهاء بالبيع وتوزيع الثمن إلا عند ما لا يتأتى التدبير الأول والثاني، ويجب أن ينظر إليه كاستثناء ولا يتخذ إلا عند ما تتوفر الأسباب الموجبة لإنهاء الحبسية حسبما اقتضته النصوص المشار إليها آنفا بحيث لو حضر المحبس لاستحسنه، وهو الجواب عن السؤال الثاني.

أما إذا كان في أحباس المسؤول عنها مرجع ففي التدبير الأول والثاني يبقى المرجع كما هو في كتاب الحبس. وفي التدبير الثالث يتحرى في تقدير ما يعطى للمرجع باعتبار حالة الحبس وحالة المستحقين وانتشار طبقاتهم وغير ذلك على أن لا يتجاوز به خمس الخمس أي أربعة في المائة تأسيسا على إمكان اقتباس هذا التقدير من مسألة توزيع خمس الغنيمة الوارد في الآية الكريمة ومسلك بعض الصحابة فيه، ومهما يكن من الأمر في قدره فإنه يصرف إلى الأوقاف العامة يبقى صدقة جارية وعملا نافعا للمحبس وهو جواب السؤال الثالث.

ومن الواضح أن كل تلك المعطيات والإجراءات التي تباشر في التدابير الثلاثة يجب أن تخضع للقواعد الفقهية والقانونية، وبالإخص في حق

القاصرين إن كانوا من بين المستحقين كما لا ينبغي أن يكتفى في إجراء تلك المعطيات بالتحريات الشكلية وإنما تؤخذ فيها الحيطة لفائدة الحبس وفائدة الحبس عليهم باعتبارها عطية إنقاذ لجزء من الثروة القومية من حالة الجمود والركود إلى حال التداول والاستثمار والإنتاج وهو الحق إن شاء الله، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل، وبه الجواب، والسلام.

أنظمة وقفية في المغرب الكبير...

وزير الأوقاف :

لم يكن، معروفاً، اسم الوزارة الوقفية في الماضي، فكان القائم بها معروفاً باسم ناظر النظار، كما كان وزير المالية يدعى «أمين الأمناء»، ووزير العدلية، قاضي القضاة؛ في الشرق، أو قاضي الجماعة كما في الأندلس، وناظر النظار أو رئاسة وزارة الأوقاف كان معروفاً إلى عهد قريب... ففي ترجمة الطيب أبي عبد الله محمد بن الفقيه العدل أحمد غازي المكناسي، فقد حلاه مولاي عبد الرحمن بن زيدان في كتابه: الإتحاف «بأنه كانت له رئاسة وزارة الأوقاف المغربية في سائر الإيالة العلوية، والنظر التام، والتصرف العام في جميع الأحباس على عهد السلطان مولاي عبد الله بن الجد الأعظم مولانا إسماعيل... وقفت على عقد محاسبه أوقعها مع ناظر أوقاف الجامع الأعظم بالحضرة الهاشمية الإسلامية المكناسية على ما تحصل بيده من أوقاف الجامع المذكور مشاهرة ومسانهة ومدركا في مدة من خمسة عشر شهراً...».



وإن هذه الوظيفة أو المؤسسة الوطنية، أعني وزارة عموم الأوقاف، ليس مما أحدث، بل كانت مؤسسة منذ أعصر خوال، وغايتها أن متوليها لم يكن يطلق عليه لفظ وزير، وإن كانت وظيفة الوزارة قديمة من قبل الطوفان، وكان للأنبياء عليهم الصلاة والسلام أعوان، فلم يكن أحد يلقب بالوزير، ولا يخاطب بوصف الوزارة في ذلك العهد.



فالوزارة أسمى الرتب السلطانية، وليست من محدثات الإسلام، بل هي فارسية الأصل، اتخذها المسلمون في عهد الدولة العباسية... أما إذا أريد بالوزارة استعانة الخليفة بمن يساعده ويسد أزره، أو يعاونه في الحكم، فهي تتصل بصدر الإسلام... لأن النبي عليه السلام كان يشاور أصحابه

ويفاضهم في مهماته العامة والخاصة، ويختص أبا بكر بخصوصيات أخرى، حتى إن العرب الذين خالطوا الروم والفرس قبل الإسلام كانوا يسمون أبا بكر وزيره، وكذلك كان شأن عمر مع أبي بكر، وشأن علي وعثمان مع عمر، ولكن لفظ الوزير لم يكن معروفا بين المسلمين لذهاب رتبة الملك بسداجة الدولة (1)...



ففي القرآن الكريم على لسان موسى : «واجعل لي وزيرا من أهلي هرون أخي»، وفي حديث السقيفة: «نحن الأمراء، وأنتم الوزراء» وفي طبقات ابن سعد: «إن أبا بكر كان وزيرا للنبي عليه السلام». وفي طبقات الشعراء لابن قتيبة : «أن أبا ذؤيب الهذلي، وهو شاعر جاهلي إسلامي، خان في امرأة ابن عم له، ثم خانه خالد بن زهير فيها، فقال يخاطب أبا ذؤيب:

فلا تجزعن من سنة أنت سرتها
وأول راض سنة، من يسيرها
وكنت إماما للعشيرة تنتهي
إليك، إذا ضاقت بأمر صدورها
ألم تتنقدها من ابن عؤيمر
وأنت صفي نفسه ووزيرها

وفي الدولة الأموية كان اللفظ مستعملا، يقول : الطبري : «إن زيادا كان يسمى وزير معاوية...» (2).

قال ابن فضل الله في المسالك : «لم تكن للوزارة رتبة تعرف مدة بني أمية، وصدرا من دولة السفاح، بل كان كل من أعان الخلفاء على أمر، يقال له «وزير فلان»، بمعنى أنه مؤازر له، لا أنه متول رتبة خاصة يجري لها قوانين، وتنظيم بها دواوين».

قال ابن خلكان : وقد اختلف أرباب اللغة في اشتقاق الوزارة على قولين: أحدهما: أنها من الوزر وهو الحمل، فكأن الوزير قد حمل عن السلطان الثقل، وهذا قول ابن قتيبة...

(1) مقدمة، ج : 2 / ص : 604.

(2) «ضحى الإسلام» أحمد أمين. ص : 164.

وفي لسان العرب لابن منظور : « قيل لوزير السلطان وزير، لأنه يزر عن السلطان أثقال ما أسند إليه من تدبير المملكة، أي يحمل ذلك»، والجوهري في الصحاح يقول: «يؤازره فيحمل عنه ما حمله من الأثقال، والذي يلتجئ الأمير إلى رأيه، فهو ملجأ ومفزع».

وقد روى أبو داود والنسائي عن عائشة، أم الحكم، أنه ﷺ قال: «إذا أراد الله بالأمير خيراً، جعل له وزير صدق، إن نسي ذكره، وإن ذكر أعانه، وإذا أراد به غير ذلك جعل له وزير سوء، إن نسي لم يذكره، وإن ذكر لم يعنه...».

وقال القاضي أبو بكر بن العربي في أحكام القرآن : «الوزير عبارة عن رجل موثوق به في دينه وعقله، يشاوره الخليفة فيما يعن له من الأمور» وقوله موثوق به في دينه، أي في عفته، في تقواه في وجدانه، في نظافة قلبه ولسانه.

وقد ضرب ابن أبي الربيع (3) المثل على أهمية الوزير مثلاً، النبي ﷺ الذي اتخذ من علي بن أبي طالب وزيره، فقال له: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى...».

فلو استغنى أحد عن الوزارة والمعاونة برأيه وتدبيره لاستغنى نبينا ﷺ.. فالوزير هو الشريك في الملك المدبر فيه، يحفظ أركانه، والمعنى الثاني لاشتقاق كلمة الوزارة أنها من الوزر، وهو الجبل العظيم، الذي يعتصم به لينجى به من الهلاك، وكذلك الوزير معناه الذي يعتمد عليه الخليفة أو السلطان، ويلتجئ إلى رأيه، وهو قول أبي إسحاق الزجاج: «.

وإذا صح أن والد إبراهيم عليه السلام «آزر» فإن هذا له اسم علمي، واسم وصفي، يكون معناه القوي أو الناصر أو المعين، لأن لفظ آزر من الأزر: أي القوة والنصرة والعون، ومنه الوزير أي المعين (4).

(3) «سلوك المالك، في تدبير الممالك» في مجلد، تأليف العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد ابن أبي الربيع، ألفه للخليفة المعتصم بالله العباسي.

(4) «تاج العروس» ج : 3 / ص : 11.

وهي كذلك في اللغات السامية التي منها لغة سيدنا إبراهيم ومن ذلك: عازرو عزيز، وعازر في العبرية، فإن هذه المادة تفيد التقوية والنصرة والإعانة في تلك اللغة، كما هي في اللغة العربية، قال تعالى: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ...﴾ ومعلوم أن العين والهمزة يتعاوران على موضوع واحد... (5).

وهكذا كانت كلمة وزير في الماضي مأخوذة بمعنى المناصر والمؤازر... فالوزارة كما يقول ابن خلدون: أم الخطط السلطانية، والرتب الملوكية، لأن اسمها يدل على مطلق الإعانة، فإن الوزارة مأخوذة إما من المؤازرة، وهي المعاونة أو من الوزر وهو الثقل، كأنه يحمل مع فاعله أوزاره وأثقاله، وهو راجع إلى المعاونة المطلقة (6).

ويقول الفخري: «الوزير وسيط بين الملك ورعيته، فيجب أن يكون من طبعه شطر يناسب طباع الملوك، وشطر يناسب طباع العوام، ليعامل كلا من الفريقين بما يوجب له القبول والمحبة... ثم قال: والوزارة لم تتمهد قواعدها، وتقرر قوانينها إلا في دولة بني العباس، فأما قبل ذلك، فلم تكن مقننة القواعد، ولا مقررة القوانين، بل كان لكل واحد من الملوك أتباع وحاشية، فإذا حدث أمر استشار ذوي الحجا، والآراء الصائبة، فكل منهم يجري مجرى وزير، فلما ملك بنو العباس، تقرر قوانين الوزارة، وسمى الوزير وزيرا، وكان ذلك يسمى «كاتباً أو مشيراً».

* ■ *

وأول من لقب بالوزير في الإسلام أبو سلمة حفص بن سليمان الخلال، وزير الخليفة أبي العباس السفاح أول خلفاء بني العباس، وهو أول من سمي في الإسلام وزيرا، قال ابن خلكان: «ولم يكن قبله من يعرف بهذا النعت، لا في دولة بني أمية، ولا في غيرها».

وأول وزير منع أصحاب الدواوين من الوصول إلى الخليفة أبو العباس أحمد العباس بن الحسن بن أحمد بن أيوب وزير المعتمد كما أفاده السيوطي في «حسن المحاضرة»...

(5) «قصص الأنبياء»، عبد الوهاب النجار ص : 70.

(6) «مقدمة» ج : 2 / ص : 603.

والوزير منصب عرفه المسلمون عن الفرس، وكان أبو سلمة أول من لقب بالوزير في المجتمع الإسلامي، ولم يكن للوزير في ذلك الوقت اختصاص محدد، أو إدارات معينة يشرف عليها، كما هو الشأن اليوم، وقد بدأت صورة الجهاز الإداري تتضح في عهد المامون، ولكنه بقي جهازا خاصا لأداء ما يطلبه الخليفة من الخدمات حتى إذا جاء القرن الرابع، نظم، وأصبح للعمل فيه قواعد ورسوم، وكان على الوزير أن يظهر من المهارة في الشؤون المالية والإدارية ما يمكنه من تصريف الأمور المتعلقة بوزارته، واستطاع الوزراء في بعض الأحيان أن يجعلوا لأنفسهم ولأولادهم مكانة خاصة، بحيث يعدونهم لتولي الوزارة بعدهم كما كان يفعل الكتاب، أيضا، مع أبنائهم.

وكان أبو سلمة، الأنف الذكر، يسمى وزير آل محمد، كما سمي أبو مسلم الخراساني أمير آل محمد، وكلاهما فارسيان... والعباسيون أول من عول على الوزراء، فسلموا إليهم أمور الدولة، وأكثرهم من الفرس وأشهر وزرائهم البرامكة الذين كانوا من أهل «بلخ» وابن الزيات من «جیلان»، وابن يزداد من «مرو»، والفضل ابن سهل، الذي كان زَرَادُ وَشْتِيًّا قبل أن يسلم.. وقد استفحل أمرهم في الدولة حتى اضطر الرشيد إلى الفتك بالبرامكة في نكبتهم الشهيرة كما هو معروف...



وقد كان نظام الوزارة معروفا في المغرب منذ تأسيس أولى دوله، في المغرب.

ولقد تولاه عمير بن مصعب لإدريس الثاني أكبر ملوكها... ولقد أنشئ منصب رئيس الحكومة في عهد السلطان مولاي الحسن، وتولاه لأول مرة في تاريخ المغرب وزيره وخاله محمد بن العربي الجامعي تولى رئاسة الحكومة عام 1396 بعد وفاة الصدر موسى بن أحمد، وظل يباشر أعمالها إلى أن أصيب بشلل، فأناوب عنه السلطان، كاتبه محمد بن أحمد الصنهاجي، فظل في منصب النائب إلى أن توفي عام 1309، فولى السلطان أخاه الحاج المعطي الجامعي رئاسة الحكومة...

أما قبل العهد الحسيني، فلم يكن هذا المنصب معروفاً، وإنما كان السلطان يباشر جميع أمور الدولة بنفسه، فإذا اطمأنت نفسه إلى رئيس كتابه، ووثق بمهارته وكفايته منحه لقب وزير...

كما أحدثت وزارة العدل في عهد السلطان سيد، محمد بن عبد الرحمان، وأول من تولاها وزيره الفقيه السيد المسفيوي، وكانت تسمى آنذاك وزير الشكايات.

وأحدثت وزارة الحرب في عهد السلطان محمد بن عبد الرحمن، وأول من تولاها هو الحاج عبد الله بن أحمد أخو الحاج موسى بن أحمد، ثم تولاها في عهد السلطان الحسن الأول خاله أبو عبد الله الكبير بن العربي الجامعي، ثم أخوه محمد الصغير الجامعي، ثم سعيد بن موسى، ثم الحاج المهدي المنبهي.

وكانت وزارة الخارجية في عهد السلطان المولى الحسن تدعى بوزارة البر أو وزارة الأمور البرانية، وأول وزير تولاها في عهده الفقيه السيد محمد المفضل غريط، ولما توفي مولاي الحسن، وتولى رئاسة الحكومة أحمد بن موسى أضاف أعمال الخارجية إلى جملة أعماله، وبعد وفاته أسندت الخارجية إلى الوزير محمد عبد الكريم بن سليمان، ولما تم للسلطان مولاي عبد الحفيظ الأمر تولاها قائده عمر بن عيسى العبدى، وكان نائبه فيها الفقيه مولاي أحمد بن منصور الحوتي...



وقد عرفت الدولة العلوية أيضاً نظام المالية، إذ كانت وظيفة المالية تأخذ من المخزن الشريف أهمية عظمى، وكان لا يرأسها الا المقتدر الكفو، وإن كان لا يحمل اسم وزير، فهو في الحقيقة يضطلع بعبء الوزير المالي ذي النفوذ الواسع، والتصرف الخطير، فأموال الدولة تحت يديه، وتعيين مختلف الأمناء في سائر الجهات رهن إشارته بعد موافقة السلطان...

وكان بيت مال الدولة، ومحل ضرب السكة داراً تسمى بدار عدل، وهي بعدوة القرويين بفاس...



ولما جاءت فرنسا إلى المغرب، وتفتحت مطامعها، فعلت في المغرب ما فعلته في تونس والجزائر، حيث عجلت بإبعاد السلطان المولى عبد الحفيظ الذي تعاقد معها، لأنه لم يستطع مع ذلك أن يكون أداة مسخرة طيعة في يدها، فاقتصرت حكومة المخزن إلى عدد من الوزراء ليس لهم إلا تنفيذ أوامر المراقبين الفرنسيين، وأعلنت الأحكام العرفية، وحالة الطوارئ في عموم الجهات التي احتلتها.



كيف بسط الاستعمار يده على أوقاف الجزائر ؟

وهكذا عملت فرنسا في الجزائر وتونس اللتين كانتا قبل الاحتلال الفرنسي تتوفران على أوقاف غنية وفيرة، فلم تكد فرنسا تستولي على القطرين الشقيقتين حتى بسطت يدها إلى أحباس المسلمين، وضمت الأحباس الإسلامية الجزائرية إلى أملاك الدولة، بعد أن وضعت فرنسا قرارا بتاريخ 8 شتنبر عام 1830، أي في عام الاحتلال، واستمر الأمر كذلك إلى أن أعلنت الجمهورية فصل الدين عن الدولة» في القانون الشهير الصادر عام 1905 حيث ضيقت الخناق على المؤسسات الدينية، وتم توزيع أراضي الأوقاف على المعمرين الفرنسيين..



لقد بدأ تدخل الفرنسيين في الشؤون الدينية الإسلامية بالجزائر منذ عام 1830، حين أصدر «كلوزيل» CLOZEL بعض الاجراءات في ذلك، ولكن عهد «كلوزيل» لم يطل سنة واحدة، ولم يحسم من جاء بعده في الموضوع إلى أن جاء «بيجو» (7) PEUGEOT. كانت المساجد ما بين كبيرها وصغيرها، منتشرة بكثرة في الجزائر في عصر الأمير عبد القادر، ويذكر «ديفوكس» DEFOX الذي بحث موضوع المؤسسات الدينية في مدينة الجزائر، أنه كان يوجد بها حتى عام 1830، وهو العام الذي احتلت فيه فرنسا عاصمة البلاد، ثلاثة عشر

(7) أرسلت فرنسا الجزال «بيجو» عام 1741 الذي اصطحب معه جيشا جرارا ومعدات متفوقة، وتبنى سياسة الأرض المحروقة...

جامعا كبيرا، أو جامع خطبة، ومائة وتسعة مساجد، واثنان وثلاثون قبة (أو ضريحا) واثننا عشرة زاوية. وبناء على ذلك، فإن مجموع المؤسسات الدينية الموجودة في العاصمة إلى غاية سنة الاحتلال يبلغ مائة وستا وسبعين مؤسسة (8).



وكانت ميزانية الأوقاف الإسلامية بالجزائر، ولا سيما أوقاف مكة والمدينة، كبيرة يسيل لها لعب الطامعين، فأمر «بيجو» بقرار صادر في 23 مارس 1843، بضم هذه الأوقاف إلى «إدارة الدومين» لكي تكون تحت سيطرة موظف فرنسي سام» ولم يكن الهدف من ضم الأوقاف ماديا فقط، بل كان أيضا، سياسيا، وذلك أن قطاعا من العلماء ورجال الدين والمتقنين كانوا يعيشون من الأوقاف بعيدين عن أعين السلطة في تفكيرهم وتصوراتهم للحياة.. وبعبارة أخرى، فقد كانت مؤسسات الأوقاف خلايا سياسية وثقافية ودينية، وقلاعا تضم أصحاب الرأي المعادي للفرنسيين، فكان قرار «بيجو» بضم الأوقاف إلى أملاك الدولة يخدم هدفين معا: اقتصادي، وهو الزيادة في رصيد الميزانية الفرنسية، وسياسي، وهو السيطرة على أصحاب الرأي المضاد للوجود الفرنسي (9).

لكن الجزائريين قاوموا هذا القرار الجائر، وكانت مقاومتهم تمثل أول اصطدام ثقافي ديني ولغوي بينهم وبين الفرنسيين.. وكانت هذه المقاومة تعتمد على ركيزتين: الأولى: أن القرار كان ضد مبادئ الدين الإسلامي الذي يجعل حرمة خاصة للأوقاف، والثانية أن القرار كان يشكل انتهاكا لاتفاقية الجزائر 1830. التي التزم فيها الفرنسيون بعدم المس بمقدسات الدين الإسلامي... ولاشك أن القرار، كان يمس، أيضا، باستقلال العلماء، وبحرية آرائهم...

ولكن «بيجو» لم يتوقف عند ضم الأوقاف إلى إملاك الدولة بل تجاوزه إلى فرض اللغة الفرنسية.

(8) انظر أبو القاسم سعد الله / تاريخ الجزائر الثقافي ص : 246 / 1.

(9) أبو القاسم سعد الله ج : 1 / ص 252.

يقول السيد «أوميرا» Aumerat، إن قرار «بيجو» بضم مؤسسات الوقف إلى أملاك الدولة صدر في 23 مارس 1843 وأن الكبابطي عارضه آنذئذ.. ويقول السيد «أوميرا» : إن «بيجو» قد أصدر بعد نفي المفتي إجراء سياسيا جاء فيه : أن الأملاك التابعة للجامع الكبير، وكل الموظفين التابعين له، هم تحت سلطة «الدومين»، وأن كل المدخولات والمصاريف التابعة لهذه المؤسسة أصبحت ملحقة بالميزانية الاستعمارية، وأن كل المصاريف المتعلقة بموظفي الجامع والصيانة والشؤون الدينية، وكذلك كل المساعدات والصدقات التي تقوم بها هذه المؤسسة ستصبح من اختصاص الإدارة... ويرى «أوميرا»، أن أوقاف الجامع الكبير، كانت المؤسسة الوحيدة التي ضمت إلى «الضومين» قبل عام 1848 (10).

ولقد كان رمز هذه المقاومة، والمتحدث باسم الجزائريين هو مصطفى بن الكبابطي مفتي المالكية، فهو الذي كان الواسطة بين الأهالي والفرنسيين الذين حكموا بعزله وسجنه، ثم نفيه من الجزائر (11).. ويشير «إيمريت» EMERITT، أن المفتي الكبابطي كتب مذكرة سرية عن الأوقاف، وجهها إلى القائد العام الفرنسي بالجزائر، ولكنه لم يذكر تاريخها، ولا اسم القائد، ويقول «إيمريت»: إن المذكرة موجودة بالأرشيف الوطني الفرنسي رقم: 1672 / 80 (12).



إن الاصطلاح الثقافي الديني اللغوي، قد أخذ شكلا رسميا واضحا منذ عام 1843، حين وقف المفتي المالكي مصطفى بن الكبابطي مؤيدا من أهل

(10) «أوميرا» المجلة الإفريقية 1899، والمعروف أن قرار ضم بقية الأوقاف صدر عام 1848 في عهد الجنرال شارون.

(11) عائلة الكبابطي تعود إلى أصول أندلسية، ولعلها كانت عائلة غنية جاءت بثروتها من الأندلس، وقد ولد مصطفى بن محمد بن عبد الرحمن المشهور بابن الكبابطي في مدينة الجزائر (1189هـ)، وأقدم إشارة إلى أسرة الكبابطي وجدت في وثيقة تتحدث من أن سليمان الكبابطي قد ولاه خضر باشا أوقاف الجامع الذي بناه أواخر القرن العاشر، والمعروف أن خضر باشا تولى الحكم في الجزائر عدة مرات [انظر رحلة «ابن حمادوش» وهي بتحقيق أبي القاسم سعد الله، نشرت عام 1983] وتذكر بعض الوثائق أن أسرته كانت من غرناطة.

(12) انظر مقالته : الحالة العقلية والمعنوية في الجزائر عام 1830 في R.H.M.C 1954، ص 199 هامش.

البلاد ضد قرارين رسميين فرنسيين: الأول ضم الأوقاف الإسلامية إلى أملاك الدولة، والثاني، إدخال اللغة الفرنسية في المدارس القرآنية..

وكان المفتي الكبابطي في مرحلته الأولى التي بقيها مفتيا (1841 - 1881) يمارس سلطته على الشؤون الدينية بما في ذلك الأوقاف والمساجد والأضرحة والتعليم وموظفي المؤسسات على اختلاف مستوياتها وكان الفرنسيون في هذه المرحلة لم يهتموا بعد إلى أهمية الأوقاف المالية، ولا دورها السياسي والديني، كما لم تكن سياسة تعليمية واضحة نحو الأهالي (13).

وفي مرحلته الثانية تبدأ بتولي الجنرال «بيجو» الولاية العامة في الجزائر، وقد شملت سياسته السيطرة على الشؤون الدينية الإسلامية فالاستيلاء على مصدرها المالي الرئيسي، وهو الأوقاف... وبذلك تمتد السيطرة، أيضا، إلى جميع المستفيدين منها، والعاملين باسمها، ولا سيما العلماء والقضاة والمفتون والمعلمون والمؤسسات التابعة لهم...

هذا الموقف، من الأوقاف هو الذي فجر الوضع، وكشف عن نوايا الطرفين... ومهما كان الأمر، فإن الأزمة بين المفتي والفرنسيين تفجرت على جبهتين، جبهة دينية: الأوقاف. وجبهة علمية: اللغة..



الشؤون الوقفية في القطر التونسي :

لقد تعاقب علي إدارة الشؤون الوقفية، في القطر التونسي. كثير من الأعلام الذين عرفوا بالكفاية المبصرة، والذين ترسموا الخطة الرشيدة التي رسمها الوزير الوطني المرحوم خير الدين (14) الذي نهض بشؤون الوقف، وما تلاها من نواحي الإصلاح الاجتماعي، والتي كانت أيضا محل تقدير وعناية، الشيخ أحمد الورتاني وانكبابه ودراسته، ولا سيما برنامج إصلاح الأوقاف وتنظيمها حيث كان يعلق عليه أهمية كبرى في توجيه الحياة

(13) ص : 251 / أبو القاسم سعد الله / «عالم الفكر» فج : 16 / ع : / / 1985.

(14) انظر ترجمته في مجلة : «الثريا» س : 1 / ع : 16 / ص : 2، جوان 1944.

الاجتماعية الإسلامية، على منهج نهضة رشيدة لا تقف في وجهها أهواء الدول المتقلبة... لذلك كان العمل الذي عهد به إلى كفايته بصفة خاصة عند الدخول في الدور التنفيذي، هو العمل في تسيير جمعية الأوقاف إلى جانب العالم المفكر صديقه الشيخ محمد بيرم، فلما أسست، جمعية الأوقاف عام 1292هـ سمي محمد بيرم رئيسا، والشيخ أحمد الورتاني خلفا له» (15).

كما أبدى محمد البشير صفر في مدة مباشرته لرئاسة جمعية الأوقاف من عام 1317 - 1327، تقديرا للغرض السامي الذي أنشئت له تلك المؤسسة المباركة وذبها عن مصالح الأعباس، وحرصا على تحقيق المقاصد منها بتوسيع المؤسسات الحبسية على نحو ما توجبه حالة الزمان، فقام بإصلاح كثير من المكاتب القرآنية، وأجرى من الأوقاف إعانات كثيرة لمؤسسات خيرية وعلمية، وكان أشهر عمل قام به بصفة رئيس للأوقاف، إحداث البناية العظيمة لتكية العجز في مكانها اليوم بشارع باب البنات (ت: 1917 - 1335هـ)، وقد فارق رحمه الله جمعية الأوقاف في عام 1327 حينما انتدب عاملا على سوسة (16)...

وجاء شيخ الإسلام محمد بن يوسف بن إبراهيم الذي أسندت إليه مشيخة الإسلام الحنفية عام 1351هـ، والذي خدم الأوقاف خدمة جليلة حيث ترقى من عدل بجمعية الأوقاف إلى ناظر العدل بها إلى خطة كاتب أول، وهو الذي كان يتولى إدارة الخدمة الداخلية للجمعية، ونظر الموظفين، ويتولى الوساطة بين المأمورين، وبين مجلس الأوقاف، قبل تأسيس وظيف المدير، ثم سمي عضوا في مجلس الجمعية على عهد الرئيس الشهير محمد البشير صفر، فكان القطب الذي يدور عليه ذلك المجلس، والعضد الأيمن لرئيسه الذي كان يجلس إجلالا عظيما، ويقدر قيمته حق قدرها (17). توفي رحمه الله عام 1358هـ.

(15) جريدة «الثريا» التونسية، ص: 7، ع: 41، أبريل 1950. «تراجم الأعلام» لمحمد الفاضل بن عاشور، ص: 67.

(16) «الثريا» س: 1 - ع: 7 عام 1944. «تراجم الأعلام» ص: 197 - 206.

(17) «تراجم الأعلام» ص: 268 «الثريا» س: 2، ع: أن جانفي: 1945.

وقد اشترك في تأسيس جمعية أحباس الحرمين الشريفين الصدر خليل بوحاجب، والذي توثقت صلاته بسبب ذلك بأساطين العلم في المغرب، كما توثقت قبل بأساطين العلم في المشرق (18) (ت: 1358 هـ).



لقد كانت «جمعية الأوقاف» التونسية، الإدارة المركزية التي ترجع إليها سائر النظارات، فكانت تقوم بضبط الأوقاف، وحصر أعيانها، وحمايتها من التفويت، ومراقبة من هو مكلف بالأوقاف الخاصة من المقدمين، ويكون لها نواب خارج العاصمة، وعينت الحكومة التونسية، إنداك، معتمدا من قبلها داخل «جمعية الأوقاف» خولته النظر في ماليتها، وكلفته بإدخال الترتيب الحديثة في حساباتها، وجعلت إدارة جمعية الأوقاف مؤلفة من رئيس، وأعضاء ثلاثة وكاتب أول والواسطة بين الجمعية والحكومة، هو الرئيس الأعلى للحكومة...



ويذكر التاريخ التونسي، أن الاستعمار الفرنسي لما وطئت أقدامه تراب البلاد، قام بأول عمل من أشغاله، فقدم قائد الحملة التونسية معاهدة إلى سمو باي تونس تتضمن إعلان الحماية الفرنسية على القطر التونسي، فلم يسع الباي إلا أن يوقعها بتاريخ 8 يونيو 1883، وهي المعروفة باسم: «معاهدة المرسى» ومنذ ذلك الحين، والحماية الفرنسية تبسط يدها إلى أوقاف المسلمين بتونس، فشرعت في توزيع أراضي الأحباس العمومية... إلى آخر ما فعلته الإدارة الاستعمارية في عهدها الدابر !!



ولما زار المرحوم محمد الجباص الصدر الأعظم للمملكة المغربية، تونس، بعد أن عرج على القطر الجزائري قدم إليه الوالي العام لتونس السيد «ريفوال» برامج الإصلاحات الوقفية التي قام بها الاستعمار، وهي تتضمن عدة أنظمة وقوانين، مدنية وعسكرية، بصفتها معمولا بها في الجزائر وتونس ليطلع عليها ملك المغرب خلاله السلطان عبد العزيز، وكلف

(18) «المجلة الزيتونية» مج : 9، ج : 6، عام 1955.

بترجمتها وتصحيحها مصحح المطبوعات العربية في إدارة الولاية العامة بالجزائر السيد الكمال محمد بن مصطفى بن الخوجة، وأمر الوالي العام بطبعها في الجزائر لهذا الغرض عام 1902 تحت عنوان: «مجموع مشتمل على قوانين مفيدة، وتنظيمات سديدة»، وهي موجودة في الخزانة العامة بالمغرب وفي هذه المجموعة ورد الكلام على «الأوقاف وتنظيماتها في تونس»، بيد أنه لم تكد تصل سنة 1919 حتى كانت أراضي الأحباس التونسية كلها موزعة بين الفرنسيين.



كان يشرف على الإدارة الحبسية منذ عام 1944 رئيس المجلس الإداري الذي يعينه نائبان، أحدها، يسير المصالح الإدارية، والآخر المصالح المالية، وينقسم الجميع إلى عدة مكاتب، مثل المكتب العقاري، ومكتب المنازعات، ومكتب التسيير، ومكتب الزياتين... وكانت الإدارة المحلية، إذاك، تحتوي على 14 مفتشا، أو نائبا لمسكون سجلات الأملاك الحبسية...



وقد أدمجت الأوقاف في القطر التونسي في ميزانية الدولة، بعد إعلان الاستقلال، وكانت إدارة الأحباس تتركب من مجلس إداري، وإدارة مركزية، وإدارة محلية، ومتصرفين في الأوقاف، والكل يخضع لمراقبة المجلس الأعلى للأحباس...



وفي المملكة المغربية :

لقد كان المغرب أكبر الدول الإفريقية يرأسه السلطان، أمير المومنين، وتساعده في مهمته حكومته التي تتكون من الصدر الأعظم الذي يشغل منصب رئيس الوزارة، ووزير الداخلية، وإلى جانبه وزراء الخارجية والحرية والعدل والمالية والقصر... وبمجرد ما وقع الاحتلال الفرنسي ألغت الإقامة العامة وزارة الشؤون الخارجية ووزارة الحربية بدعوى أنهما لم يعد لهما مجال بعد أن أصبح أمر الدفاع والديبلوماسية موكولا إلى فرنسا،

وممثلها في المغرب، كما ألغت وزارة الداخلية ووزارة العدل والمالية، وأبقت على:

- (1) **الصدر الأعظم** : بعد أن لم تترك له غير سلطة اسمية.
- (2) **وزير العدل** : بعد أن حددت اختصاصه بالمحاكم الشرعية، وشؤون المعاهد الدينية، ولكن سلطته الحقيقية حتى بالنسبة لهذه الأمور، هي في يد رئيس مراقبة العدل بالإدارة الشريفة... أما إدارة العدل المغربية فهي فرنسية محض، وترجع أساسا للمقيم العام.
- (3) **وزير الأوقاف** : وهو الذي أصبح يشرف على أعمال النظائر، وشؤون الأوقاف العامة التي لاختصاصهم، ولكن سلطته الفعلية في يد رئيس قسم مراقبة الأوقاف الذي هو فرنسي من الإدارة الشريفة.



لقد قدمنا فيما سبق بأنه لم يكن معروفا اسم الوزارة الحبسية في الماضي، فكان القائم بها معروفا باسم الناظر... وأن متولي رئاسة هذه الخطة الوقفية كانت تسجل عليه العقود...

وبالرجوع إلى مصادر تاريخية قديمة كجذوة الاقتباس، نلاحظ خصوصيات عن المحبسات والأوقاف، مما أدى بكل الدول الإسلامية بعد عصور الانحطاط أن تفكر في تنظيم الأحباس، وتؤسس إدارة خاصة برعاية الوقف، والسهر على ماليته وتوجيهه لأعمال البر والخير وفق روح عمل المحبس ورغبته كما تقدم بيانه بتفصيل في بابه.

وبالاستقراء يعلم أنه إنما كان يرشح لها أهل العلم والدين، قال في الدر المنتخب: «كتب بعضهم هنا ما نصه: «ولاية أهل النظر في الحبس كانت من أشرف ما تطمع إليه الأنفس ولا يرضى لها إلا شديد الشكيمة في الدين، مؤيدا بدلائل العلم في مدافعة المعتدين لا يبالى بالخلق، في سبيل الحق، يعدل في القسمة، ولا يمنع أحدا سهمه، يخص بالصدقة من كان مصرفها، ويمنع من كان في البلاد مترفها، ويقوم للرباع بالحزم في الإصلاح، بقدر مقتضيات الأحوال في مراعاة الصلاح، حتى ربما تولاهم القضاة بأنفسهم، وإلا أطلقوها في يد من رأوه من أهل العلم والعمل من أنفسهم، فكم من شيخ عظيم، قام لها في القديم كأبي شامة بن إبراهيم المشتراي، وأبي عبد الله

القصار القيسي، وكانوا ينظرون المعينة، فلا يصرفونها إلا لمن كانت له مبينة، من أمام أو مؤذن أو غيرهما، ولا يصرفون المعين في غيره، لأن لفظ الحبس كلفظ الشارع كما نص غير واحد من الأئمة على ذكره...



ولما رأى السلطان المولى إسماعيل كثرة الأوقاف بالملكة، وخشي عليها الضياع والاهمال والنسيان، أمر، كما تقدم، النظار في كل جهة من الجهات بإحصاء الأوقاف وتسجيلها في دفاتر خصوصية رسمية تكون وثيقة قانونية وتاريخية بين أيدي الأجيال القادمة، حتى يتعرفوا منها على أملاك الأحباس، ومقاصد المحبس، وكان ذلك ما يسمى «بالحوالات الإسماعيلية» وبعد ما توفي المولى إسماعيل عام 1139، وتوفي ابنه أحمد الذهبي عام 1140، وأعلنت بيعة أخيه السلطان المولى عبد الله كانت النظارة العامة للأحباس، بين الوظائف العليا الموجودة في الحكومة، وكانت لتلك النظارة العامة من الاختصاص والنفوذ العام الشامل كل ما يجب أن يكون لوزارة حبسية حديثة.

ولقد كانت البواعث التي حفزت المولى إسماعيل لإصلاح مرفق الأحباس هو فشو الفساد في شؤونها، والتلاعب بأموالها، مما بعثه على تدارك أمرها بعزم وحزم، فأمر بإحصاء عام لجميع أملاكها على اختلاف أنواعها في جميع أنحاء المملكة المغربية... وبين أيدينا حوالة من تازة الجامعة التي كتبت في عهد المولى إسماعيل بتاريخ 1116هـ، وفي هذه الحوالة نجد أن المولى إسماعيل يسند نظارة الأوقاف العامة للسيد محمد القيسي الفاسي، وهي حوالة تعتبر سنداً تاريخياً هاماً في تنظيم الحوالات الحبسية، تقول الحوالة الحبسية لمدينة تازة بعد الحمدلة والتصلية: «وكان من جملة ذلك اعتناؤه أيده الله بعمارة المساجد وافتقار أحوالها بكل ما يعرض لها من ناقص وزائد، ولم يقتصر أيده الله أن قوم بنور هدايته لقضاء تلك المآرب، وتشريف تلك المناصب خديمه الأنصح الأمين أبا عبد الله السيد محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله القيسي الأندلسي الفاسي المشهور بالكاتب، لما رأى أيده الله فيه من زيادة الاعتناء، وممارسته لعظائم الأمور وتقديرات البناء، فقلده أمورها على الشمول والاستغراق، وأطلق له في محاسبة

أحباسها على العموم والإطلاق، فقام بحق ذلك بهذه الإيالة السعيدة أي قيام، واشتهر في اتقانه وضبطه اشتهارا لم يسبق به فيما تقدم من الأيام حتى انتهى انتشار بحرته إلى حضرة مدينة تازة، ودشر الباهية، وجمع من أحباسها ما كانت واهية متلاشية، وقام في ضبطها قياما أبدع في طريقه، وأجاد في تهذيبه ونسقه، وجمع من أحوال أحباسها ما افترق، وتتبع من شواردها ما خرج عن حيزه وانطلق، وضرب على يد من له فيه يد جائلة، أو عن سبيل البر والتقوى مائلة، وحاسب الجميع حسابا لم يدع فيه شاذة ولا فاذة، ولا ترك فيها لذوي الشبهات علاقة ولا جادة، وتقدم بنظره السديد ما تقوم به المساجد والمدارس والعلماء ما يستحقون بتعمير المساجد، وملازمة المدارس حتى أدى ذلك بما ترضاه القلوب السليمة، وترتاح اليه النفوس الحليمة، لجريان ذلك على القوانين الشرعية، وموافقته للأوامر العلوية، ثم افتقد أحوال مساجدها الصغار، واستدرك من اثقالها ما أغفله غيره من النظار، فإظهر لكل واحد من الأوقاف ما ينتسب إليه، وناقش حساب من تصرف فيه أو كان مقدما عليه، حتى اتضح خراج جميعها واشتهر، بحيث لا يجهل أحد عده، ولا يخفى قدره على محاسب بعده، ثم كمل كل سر ذلك بتوقيعه في هذه الحوالة الكبيرة، وجرى نظره في ذلك على أحسن طريقة، وأكمل سيرة، وأبقى مصرف الجميع على غرض المحبسين، وعلى ما تدوم به عمارة المساجد على مر السنين، فكان ذلك كله نظرا وصوابا وحسنة (بياض) مولانا أيده الله.

التدخل الأجنبي في شؤون الوقف

لقد قرطس الهدف، وأصاب شاكلة الرمي، العلامة الأستاذ محمد كرد علي، «رئيس المجمع العلمي العربي»، وعضو المجمع اللغوي الملكي بمصر، الذي أشار في كتابه العظيم⁽¹⁾، بأن الاستعمار الفرنسي لما دخل سوريا، أصيب ديوان الأوقاف بتدهور خطير في عافيته، وانكماش مالي في عزه وسلطانه، حيث قضت إدارة المفوض السامي الأول الجنرال «غورو» Gouraud⁽²⁾، أن يتدخل المنتدبون في الشؤون الإسلامية المحضة، وذلك بالإشراف على أوقاف المسلمين دون أوقاف اليهود والنصارى، وذكر بأن الدولة العثمانية الإسلامية لم تتدخل في شؤون أوقاف اليهود والنصارى الذين عاشوا في كنف حكمها منضوين تحت لوائها، بل تركت لهم إدارتهم الوقفية، وأحالتها إلى المجالس الطائفية... كما ذكر محمد كرد علي في كتابه بأن الدولة البريطانية لم تتدخل في مصر، بشؤون الأوقاف الإسلامية، فاستتنت وزارة الأوقاف المصرية من هيمنة نفوذ الاستعمار البريطاني، ومن سيطرة وسلطة المستشارين، وتركتها تحت إشراف المملكة المصرية إذ ذاك... وهكذا ذكر السيد محمد كرد علي بأن البلاد المشمولة بالاستعمار الفرنسي قد أصبحت تحت المراقبة العامة على شكل مبتدع بين الأشكال الحكومية، ووضع غريب غير معهود بين الأوضاع الإدارية، وفصلت بذلك دواوين الأوقاف الإسلامية عن الحكومات المسلمة الأهلية، ووصلتها مباشرة، بالمفوضية العليا، وجعلت لها مستشارا غير مسلم يتصرف في شؤونها الإدارية والمالية بسلطة واسعة، ونفوذ مطلق، فأرهقت خزانتها

(1) «خطط الشام». ج : 5.

(2) Henry Eugene Goureaud، ولد عام 1867 ببافيس، واشتهر عندما كان جنرالاً للقوات الفرنسية بالسودان، وكان أيضاً، خليفة للمارشال «ليوطي» بالمغرب ما بين عامي 1912 - 1914، (سميت مدرسة ثانوية باسمه في عهد الاستعمار الدابر بالرباط هي اليوم ثانوية الحسن الثاني) قاد قوات الدرد نيل، ثم الفيلق الرابع «بشامبانية» de champagne، وكان والياً على باريس من عام 1923 - 1937، وتوفي عام 1946.

بالرواتب المستحدثة العظيمة، ولم تأت بعمل يذكر، مجارة لمقتضيات العمران، ومستلزمات التطور، والترقي الحديث.

* ■ *

وفي المغرب :

المؤتمر الدولي وضع المغرب تحت وصاية دولية :

وما فعله الاستعمار الفرنسي من هيمنة وسلطان في أوقاف المسلمين في الشرق، فعله، أيضا في المغرب، فلقد تألبت على المغرب قُوى الشر والعدوان من شتى الدول الأجنبية في بداية هذا القرن... وتنافست في المغامرة للإجهاد على استقلاله وسيادته. وإزاء المعاهدات السرية، وحبا في الاستفادة من هذه المناسبة الدولية الخطيرة، وجه المرحوم المولى عبد العزيز دعوة لعقد مؤتمر دولي، عساه يحد من غلواء بعض الدول الأجنبية، وفي طليعتها فرنسا، التي لا حد لمطالبها ومطامعها، فكان مؤتمر الجزيرة الخضراء بالأندلس، الذي شكل، في الحقيقة نهاية استقلال المغرب، وبداية مرحلة جديدة، انتهت باحتلاله الرسمي، فقد وضع المؤتمر البلاد المغربية تحت وصاية دولية، وقرن التدخل الأجنبي، وأقر مبدأ الباب المفتوح، إلا أنه، ومع ذلك، أقر بالسيادة المغربية... كما أرضى فرنسا حيث أعطاهما الحق في إبقاء ألفين ومائتين من بوليسها داخل الأرض المغربية، ثم عاد المولى عبد العزيز، رحمه الله، فلاذ بمجلس الأعيان، الذي أسس في عهده، والذي كان نواة لمشروع الدستور الذي رفعته للمولى عبد الحفيظ، جماعة «لسان المغرب»، ليتذرع به إلى رفض المصادقة على مقررات المؤتمر لما تعرضه من الإصلاحات الجائرة المغشوشة؟؟

* ■ *

وفي العهد العزيزي، أيضا، وبعد انتهاء أشغال المؤتمر عام 1906، والذي تضمنت وثيقته التي كانت تتركب من 123 بندا، عرفت بميثاق الجزيرة، رفعت مذكرة من كاتب مجهول، إلى المولى عبد العزيز تعبر عن ضمير الشعب ونبضه، وتؤكد رفض الأمة المغربية جميعها لقراراته من تأسيس البوليس والبنك وغيره، كما أنها تبين الأسباب التي جعلت الأمة ترفض ذلك، وأن عموم الرعية نافرة من هذا التدخل خوفا من رسوخ قدمي المباشرين

من الضباط الفرنسيين والإسبانيين، إذا خالاهم الجو، وصفا لهم الوقت، لأنهم بدعوى الإصلاح يلزمون الحكومة على الاستدانة، وسيئول أمرهم على مراقبة واردات المخزن وتصرفاته...

وهذه المذكرة التي رفعتها النخبة الواعية من الأمة المغربية تعد بمثابة مشروع دستور لتنظيم الدولة بقانون. أساسي في إطار ملكية دستورية قدم في العهد العزيمي، تتناول الإصلاحات التي كانت النخبة الواعية المغربية ترى ضرورة تطبيقها لإصلاح الحالة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كانت البلاد متردية فيها آنذاك... كما كانت تلك المذكرة عبارة عن توحيد نحو إقامة نظام نيابي تفزع إليه عند الملك عند تفاقم الخطوب حتى يرفض مالا يمكن قبوله من تلك الإصلاحات المزعومة، اعتمادا على ممثلي الشعب الذين يقررون فيما إذا كان الإصلاح المقترح مقبولا شعبيا ودينيا، أم لا.. وهم الذين يتولون الإشراف على تنفيذه، والبحث عن طرق تمويله دون حاجة إلى الاستعانة بالأجنبي، إلا فيما يرجع للقوانين والأنظمة التي يمكن دراستها والاستفادة منها...

لقد تحدث عن هذه المذكرة أو «الوثيقة» الأستاذ المرحوم علال الفاسي في كتيب من «سلسلة الجهاد الأكبر» تحت عنوان: «حفريات عن الحركة الدستورية في المغرب قبل الحماية»، فحلل تاريخها، وموضوعها، وبحث، جاهدا عن منشئها، والنخبة التي تكونت لتقديمها، وظروف المذكرة وتحليلها، وأفاد رحمه الله بأن المذكرة كتبت بعد انتهاء مؤتمر الجزيرة الخضراء، وأن الأمة ترفض مقرراته جملة وتفصيلا، لخوفها من التدخل الأجنبي في شؤونها الداخلية، ولقد تحدث المشروع الثالث من مشروعات هذه المذكرة الحديث عن وسيلة الاكتفاء الذاتي لتمويل الإصلاحات المنشودة (وإغناء الفقراء) أي تحقيق عدالة اجتماعية تتيح لأفراد الشعب سعادة راضية مطمئنة.. إذ أن التمويل، كما تقول المذكرة، يعتمد فيه على دخل الأوقاف الإسلامية... ثم تحدثت المذكرة عن التشكيلة التي يجب أن يكون، مجلس الأوقاف مركبا منها، فهي من خمسة من العلماء يتكلف كل واحد منهم بإدارة فئة خاصة من فئات الأمة أو من سراتها...



فالأول يرأس العلماء، وهو الذي يشرف على تسيير المعاهد العلمية وتنميتها، وكل ما يرجع لأمر العلم، والثاني: على الأشراف، وغرضه الأوقاف التي ينتفع بها الأشراف، وأهل الزوايا، وكذلك الصناديق التي توضع بين صدقات الصالحين، والثالث: يشرف على عموم الأحباس، والرابع على الفقراء، والخامس أمين لما يتوفر من المال لفائدة أعمال هذا المجلس...



ونسوق بين يدي نجوى هذه الدراسة لنظام الوقف في عهد الاستقلال وقبل نظام الحماية ما يتعلق، في هذه المذكرة، بنظام الأحباس، فقد جاء تحت هذا العنوان، وبعد الحديث عن المشروع الثاني، «تمويل» داخلي من الأوقاف»، ولأهمية هذا الموضوع الوقفي في العهد الذي نؤرخه، والذي أعطته المذكرة أهمية خاصة، فإننا سندرجه، تكميلاً للفائدة وتعميمها... المشروع الثالث في كيفية مال داخلي يتيسر فيه إجراء ما تطلبه أوروبا من الإصلاح في بلاد سيدنا نصره الله تعالى مع موافقة ذلك للأحكام الشرعية، ومع الحصول على إغناء الفقراء بالمملكة الشريفة...

يشكل مجلس يسمى «بمجلس الإسلام» أو الأحباس في العاصمة محتو على خمسة من العلماء، الأول رئيس المجلس، ويسمى بشيخ العلماء، والثاني نقيب على الأشراف، والثالث ناظر على الأحباس، والرابع شيخ الفقراء، والخامس أمين... ولكل واحد من هؤلاء عدلان يقومان بالكتابة... فهذا المجلس يؤسس أعمال الأحباس، والاجتهاد في عمارتها وضبط وارداتها، ومتصرفاتها وفضلتها في المملكة الشريفة، وفي كل سنة يرفع هذا المجلس حساب جميع الأحباس إلى مجلس الملة للنظر فيه، وهكذا إلى الأعلى، ثم إلى سيدنا نصره الله تعالى، وأن هذا المجلس يتداول مع مجلس الملة بما يلزم إجراؤه بفضلة واردات الأحباس في كل شيء يلزم للملة والدولة مقدماً بذلك الأهم فالأهم تحت متابعة خمسين قاعدة، موافقة للشريعة المطهرة، فإذا كان مثلاً يحتاج إلى عمل للديبش مع ربط الشروط اللازمة بين هذا المجلس، ومجلس الملة في هذا العمل، وبعد اتفائه يلحق هذا العمل لناظر مسجد القرويين مثلاً، فيقوم المسجد المذكور بهذا العمل من فضل وإرادته، ويستدين جميع فضلات المساجد لتتميم هذا العمل، وبعد إتمامه تضاف

واردات هذا العمل إلى واردات مسجد القرويين، ثم يقوم بوفاء ما استدانه من وارداته إلى المساجد، ومثل ذلك يلحق عمل تنوير الكهرباء مثلا لمسجد آخر، وهكذا يجري العمل في كل شيء تحتاجه الملة والدولة من سكك حديد، وتشديد معامل للصنائع مثل فبريكات وغيرها... ولا يستبعد حصول ذلك، لأنه يوجد في دولة المغرب أكثر من خمسة آلاف ما بين مسجد وزاوية ومدرسة، وكل واحد مما ذكر، يحصل به فضلة على الأقل خمسون ريالاً، فيكون المجتمع في السنة فضلة الجميع مائة وخمسين ألف ريال... وبالطبع تزيد أضعافاً مضاعفة عند الاجتهاد بتعمير محلة الأحياس، وضبط أوقافها، وحفظ وارداتها، لأنه يعمل في كل بلد، ولدى كل قائد أو قائدين مجلس فرع، لهذا المجلس الكبير على نمطه يقوم بمراقبة ما لديه من أوقاف المساجد وغيرها، وزيادة ثروتها ومحاسبة نظارها مع مراقبة أعمالهم، ثم يرجع بتفصيل ما لديه إلى «المجلس الكبير» كما يأتي شرحه في القواعد، وكل مسجد أو فعل خيري، يجعل له هيئة مستقلة، للنظر إلى أوقاف ذلك المسجد أو الفعل الخيري حسب شرط واقفه من البداة بتعميره وتعمير أوقافه، والسعي وراء تحسينها مع النظر إلى الأوقاف الآتية إليه من تعميرها، وحصر مستحقيها، وترجع هذه الهيئة حسابها في كل شهر مفصلاً، إلى فرع «مجلس الأحياس» كما يأتي شرحه في القواعد... فإذا جرى العمل على هذا الوجه المذكور تتحسن واردات الأحياس فتكثر الفضلة، فيزداد ثروة، فتكون ذخيرة عند احتياج المدافعة عن الأوطان... وهذا مجلس أوقاف مصر متوفر لديه أكثر من عشرين مليوناً جنيهاً لما ضبطت وارداته ومتصرفاته... وأن سيدنا، نصره الله تعالى، إذا استحسن أن يجرب سنة في ضبط أحياس مدينة فاس على هذا النمط المذكور، فيظهر له نتيجة ما حررنا، ولدينا بحمده تعالى، تدابير شرعية غير هذا في إجراء الإصلاح الذي تطلبه أوروبا من دون احتياج إلى الاستدانة منهم، ولا ضرر على الرعية، وأما قولنا: «إغناء الفقراء»، فيعلم من القاعدة الاثنين والأربعين، ولعمري إنها لخطئة يلزم الانتباه إليها أولاً، لشدة اعتناء الله تعالى بهذه المسألة أباح للعامل على الصدقة وعلى الفقراء بإلزامهم عدم الطلب عند وجود القوت الضروري أخذ نفقته من مال الصدقة، وإن كان غنياً، وثانياً مجارة للأجانب، فإنك لا تجد

عندهم فقيرا يطلب في الأسواق حتى اليهود الذين هم ذمة لسيدنا نصره الله تعالى مؤسسين قواعد للفقراء كما هو مشاهد، فلا يليق بالمسلمين أن يتركوا هذه المسألة مع وجود واردات كافية للفقراء مستولية عليها أيدي الظلمة، ويكون المسلمون بهمة أقل من همة اليهود، لا والله، وعلى الأخص في زمن سيدنا نصره الله، الساعي في ترقى أحوال المسلمين وأيده بروح منه.

* ■ *

مجلس الأوقاف والمعاهد...

بيان القواعد لأساس هذه الأعمال :

القاعدة 1 : يصير تشكيل مجلس في كل بلدة ولدى كل قائد أو قائدين من عمال القبائل يحتوى على خمسة من العلماء: الأول رئيسهم ويسمى بشيخ العلماء، والثاني للأشراف، والثالث مأمور على الأحباس، والرابع شيخ للفقراء، والخامس أمين، ولكل واحد من هؤلاء عدلان يقومان بالكتابة.

القاعدة 2 : تتعين أيام الاجتماع في يوم الجمعة ووقتها للبحث عن تعلقات الأوقاف من تحسينها وعمارتها ومراجعة حسابها وعن ما يلزم توظيفه فيه وفي متفرعاته (راجع القاعدة الثالثة).

القاعدة 3 : لا يتوظف في هذا المجلس ولا في متفرعاته من وظيفة الإمامة والخطابة وتولية المساجد وغيرها إلا أن يكون من العلماء وعنده الشهادة باقتداره.

القاعدة 4 : يتعين معاش كافى لكل مستخدم في هذا المجلس ومتفرعاته حسب استعداد وظيفته لأجل أن يصير المستخدم مكثفيا ومنقطعا على خدمته.

القاعدة 5 : لا يعزل المتوظف في هذا المجلس ومتفرعاته إلا بخيانة أو إهمال الوظيفة.

القاعدة 6 : يلزم المستخدم أن يباشر : وظيفته بنفسه، ولا يجوز له أن يوكل، إلا إذا طرأ عليه عذر شرعي مع الاستيذان، والا يعد مهنلا في وظيفته.

القاعدة 7 : من أهمل وظيفته ثلاثة أيام يعزل عزلا موبدا.

القاعدة 8 : كل من يدعي على مأمور من هذا المجلس ومتفرعاته من

خيانة أو إهمال الوظيفة يلزم الزاما جبريا على إثبات ما ادعاه (راجع القاعدة السابعة) والا يحبس ذلك المفترى إلى ثلاث سنين.

القاعدة 9 : من قبل خدمة ولم يحسن الإدارة في مصروفه من معاشه ووارداته فإنه يعزل عزلا مؤبدا.

القاعدة 10 : يلزم على كل مستخدم أن يحرر حساب نفسه من داخل وخارج وما بقي عنده ويرفعه إلى رئيسه.

القاعدة 11 : يلزم أن يوجد في هذا المجلس أربعة قيود، القيد الأول قيد السجلات بأن يسجل فيه جميع الوقفيات، والقيد الثاني يحرر فيه حساب كل مسجد وفعل خيري من وارداته ومنصرفاته المقررة وغير المقررة، والفضلة التي بقيت، وحساب كل وقف آيل إلى ذلك بحدائه، مبينا فيه وارداته ومنصرفاته المقررة وغير المقررة وعدد مستحقه، والقيد الثالث يبين فيه الرسم كل مستخدم في هذا المجلس ومتفرعاته مع بيان ثروته وترجمة ماله وحسابه، والقيد الرابع قيد الدعاوي (راجع القاعدة الثامنة).

القاعدة 12 : تلتزم العدول بعد كتابة الوقفية أن يسجله في المجلس وفي هيئة الفعل الخيري إلا مائل إليه هذا الوقف، وبعد ذلك يسلمه لصاحبه.

القاعدة 13 : إذا أقيمت دعوى على وقف يلتزم ناظر فعل الخيري الأئله إليه هذا الوقف أن يذهب مع متولي الوقف المدعى عليه لمشاهدته الدعوى والحكم ورفع ذلك إلى المجلس وكذلك إذا ادعى متولى وقف على أحد.

القاعدة 14 : يلتزم المجلس في كل سنة أن يحرر دفترا مبينا فيه واردات كل مسجد أو فعل خيري ومنصرفاته المقررة أو غير المقررة وفضلته وبحدائه واردات الأوقاف الأئله إليه ومنصرفاته المقررة وغير المقررة وعدد مستحقه وحسابات المستخدمين فيه وفي متفرعاته ويرفع ذلك إلى مجلس الإسلام.



القواعد المتعلقة بكل مسجد أو فعل خيري

القاعدة 15 : يصير لكل مسجد أو فعل خيري هيئة متركبة من الخطيب والمدرس، وهما الكاتبان، وناظر المسجد أو الفعل الخيري.

القاعدة 16 : يلزم لكل هيئة ثلاثة قيود، القيد الأول قيد السجلات يسجل فيه وقفية المسجد أو الفعل الخيري ووقفية الأوقاف الآئلة إليه، والثاني يحزر فيه حسابات ذلك من داخل ومنصرف، والثالث يحزر فيه حسابات الأوقاف الآئلة إليه.

القاعدة 17 : يلتزم في كل مسجد بأشهر التصديق من الهيئة على دفتر الحساب ورفعته إلى مدير الأوقاف للتصديق عليه وفي كل سنة ترفع الهيئة إلى المجلس دفترًا مبينًا فيه وارداته ومنصرفاته المقررة وغير المقررة وفضلته والدين الذي عليه وحسابات الأوقاف الآئلة إليه من وارداته ومنصرفاته وعدد المستحقين فيه وحسابات المستخدمين في ذلك الفعل الخيري والآئل إليه.

القاعدة 18 : إذا لزم للمسجد أو الفعل الخيري عمارة أوقافها ولم توجد غلة تفي بذلك يرفع ذلك إلى المسجد للاستدانة له من فضلة مسجد آخر ثم ترجع إليه عند توفر الغلة.



القواعد المتعلقة بالأوقاف :

القاعدة 19 : يلزم كل متولي وقف أن يرفع شرط الواقف إلى المجلس وإلى هيئة الفعل الخيري الآئل إليه ذلك الوقف لتسجيله فيهما (راجع القاعدة التاسعة).

القاعدة 20 : من لم يرفع شرط واقفه يعد غاصبا ومهملا، ويلتزم في محاسبته من يوم استيلائه على الوقف مع تضمينه لكل ما قرب فيه بسبب إهماله شروط واقفه من عدم براءته بعمارة الوقف (راجع القاعدة السابعة).

القاعدة 21 : يلزم مراعاة شرط الواقف.

القاعدة 22 : لا يجوز لناظر الوقف أن يصرف شيئًا للمستحقين والوقف محتاج للعمارة، وإلا يعد غاصبا ومهملا (راجع القاعدة السابعة).

القاعدة 23 : إذا قرب الوقف ولم توجد غلة تفي بتعميرها يستدان له من هيئة الفعل الخيري الذي يؤول إليه ذلك الوقف ويؤخر الصرف إلى المستحقين حتى يسدد دينه.

القاعدة 24 : يلزم ناظر الوقف أن يشرع في عمارة الوقف إذا حدث به شيء، وإلا، يعد خائناً ومهملاً.

القاعدة 25 : يلتزم الساكن في أماكن الوقف إذا حدث فيها شيء يوجب العمارة أو التصليح أن يعلم الناظر.

القاعدة 26 : يلزم الناظر في كل سنة أن يرفع دفتره إلى هيئة الفعل الخيري الذي يؤول إليه ذلك الوقف مبيناً فيه واردات وقفه ومنصرفاته وتعيين مستحقيه.



القواعد المتعلقة بشيخ العلماء :

القاعدة 27 : شيخ العلماء هو ناظر على أوقاف العلماء والمدارس ومواضع التدريس.

القاعدة 28 : يجري في أوقاف العلماء والأشراف وأوقاف الحرمين الشريفين وأوقاف الفقراء ما يجري في أوقاف المساجد.

القاعدة 29 : يلزم شيخ العلماء أن يحرر أربعة دفاتر، الأول يحرر فيه أسماء العلماء الموجودين في بلدته ومحلات اشتغالهم، والثاني يحرر فيه المدارس المعدة إلى الطلبة والمخصصات لها وما تكفي تلك المخصصات من الطلبة، ويحرر مواضع التدريس التي لم توجد لها مخصصة لطلبتها، والثالث يحرر فيه أسماء الطلبة وتعيينه في المدارس ومواضع التدريس، والرابع في درجة الطلبة التي يرفعها المعلمون شهرياً.

القاعدة 30 : يتعين مدرسة من المدارس التي لطلبتها مخصصات لقراءة الفنون العسكرية بها بعد استحضر الكتب المؤلفة في الفنون الحربية وترجمتها باللسان العربي على الأخص الكتب التي تقرأ في مصر في المدارس العسكرية.

القاعدة 31 : لا يغير في دفتر العلماء من لم يكن حائزاً على مرتبة التدريس ويكون مشغولاً بالإفادة.

القاعدة 32 : تنقسم المدارس ومواضع التدريس إلى قسمين إما أن يكون لطلبته مخصصة أم لا، ويتعين لكلا القسمين قراءة كتب مخصصة، ويصير نقل الطالب حسب استعداده إلى تلك المدارس.

القاعدة 33 : يقدم الفقراء في المدارس ومواضع التدريس التي لطلبتها مخصصة.

القاعدة 34 : يلزم على مدرس المدارس ومواضع التدريس أن يمتحن طلبته في رأس كل شهر ويعطي الطلبة نمرة حسب استعدادهم ويرفع بذلك لشيخ العلماء.

القاعدة 35 : في كل سنة يجري امتحان المدارس ومواضع التدريس بحضور المجلس والأعيان، وبحسب استعداد الطلبة يصير نقله إلى مدرسة أعلى، فإذا تم طلبه في المدرسة الثنائية يعطي شهادة في بلوغ درجة التدريس، وحينئذ يجوز استخدامه في المجلس ومتفرعاته.

القاعدة 36 : ينتخب ممن حاز على رتبة التدريس للدخول في المدرسة التي خصصت لقراءة الفنون العسكرية.

القاعدة 37 : بعد استيفاء قراءة الفنون الحربية وأدائه الامتحان بذلك يتعين خليفة قائد المائة وبعد ذلك يترقى حسب استعماله.

نقابة الأشراف

القواعد المتعلقة بنقيب الأشراف :

القاعدة 38 : هو ناظر على أوقاف الأشراف (راجع القاعدة الخامسة عشر والثامن والعشرين).

القاعدة 39 : يلزم نقيب الأشراف أن يحرر دفترا في أسماء الأشراف الموجودين في بلده.

القاعدة 40 : لا يقيد في دفتر الأشراف إلا من ثبت نسبه من جهة آبائه ثبوتا خليقيا مع متابعة جميع طرائق التحري.

القواعد المتعلقة في مأمور الأوقاف

القاعدة 41 : هو ناظر على جميع الأوقاف وناظر خاص على أوقاف الحرمين الشريفين (راجع القاعدة الخامسة عشر والثامن والعشرين).

أوقاف الفقراء

القواعد المتعلقة بشيخ الفقراء :

القاعدة 42 : هو ناظر على أوقاف الفقراء والزوايا والمارستان على الأوقاف الموقوفة على عابر السبيل والغزوة وعلى تعمير الجسور وعلى الأسبلة وعلى الربيعة الموجودة في مقابر الأولياء رضوان الله عليهم أجمعين (راجع القاعدة الثامن والعشرين).

القاعدة 43 : يلزم أن يجري حساب كل واحد مما ذكر في القاعدة الثاني والأربعين على حدته.

القاعدة 44 : يلزم أن يحرر دفترا مبينا فيه جميع الزوايا والمدارس ومواضع التدريس التي لطلبتها ومخصصاتها وما تكفي من الفقراء والمارستان وما يسع من المرضى.

تشغيل القادرين جبرا

القاعدة 45 : يلزم أن يعاين الفقراء ويقسمهم على ثلاثة أقسام، عاجز عن الأشغال مرة واحدة لكبره أو بتعطيل في أعضائه، والثاني عاجز بسبب مرض فيه، والثالث القادر على الأشغال، وبموجب ذلك يحرر دفترا مع بيان أسمائهم وأعمارهم وقابليتهم للصنائع.

القاعدة 46 : أما القسم الأول فيصير وضعه في المحلات التي بها تعيينات دائمة، والقسم الثاني يصير وضعه في المارستان مدة مرضه، والقسم الثالث يشغل جبرا لنظر شيخ الفقراء.

القاعدة 47 : القادر على الأشغال إذا لم يحصل شغلا يصرف عليه في اليوم الذي لم يحصل فيه شغل بشرط أن يكون غير ممتنع عن أي شغل يوضع فيه.

القاعدة 48 : أول ما يصرف على الفقراء من مال الصدقة والوصية من المحلات التي بها تعيينات دائمة، ثم من واردات أوقافهم، ثم من ربيعة الأولياء رضوان الله عليهم أجمعين، ثم من كان قابلاً للتعليم يوضع في المدارس ومواضع التدريس التي لطلبتها تعيينات، فإن لم يف ذلك فيصير حينئذ التدين بجميع ما يكفيهم من الأغنياء.

القاعدة 49 : يقدر المصروف الضروري الكافي لكل يوم للعاجز عن الأشغال والقادر الذي لم يحصل شغلاً مع إعطاء كل واحد منهم كسوتين كسوة للصيف والأخرى للبرد، ويلحق بذلك القادر الذي لم يبق عنده فضلة لأجل كسوته من أجرة أشغاله في تلك السنة.

القاعدة 50 : إذا كان على إنسان كفارة يمين أو غيرها أو عنده صدقة فليخبر بذلك شيخ الفقراء وعن قدرها وهو يخصص له ويتناول ذلك وكذلك يخصص فقراء يتناولون مرتبتهم من الوصى الذي عنده وصية إلى الفقراء إلى نفاذها والفقير الذي يتناول مصروفه مما ذكر لا يعطى له من صندوق شيخ الفقراء مدة لتناوله من ذلك.



الخاتمة :

خاتمة، اللازم على كل عاقل أن لا يتهاون بقبول النصيحة وإن كانت ممن لا يعبأ به، بل يقدرها حق قدرها ويتدبرها حق تدبرها على الأخص إذا كانت موافقة للوقف وللشريعة الغراء لقوله ﷺ : «الحكمة ضالة المؤمن يلتقطها حيث وجدها» نسأله تعالى أن يبصرنا في عيوبنا، ويرزقنا إصلاح أحوالنا ويلهمنا رشدنا، ويجمع كلمتنا بحكمة أمير المؤمنين، وحامي حمى الدين، وابن سيد المرسلين؛ اللهم أيده بما أيدت به رسلك وأنبياءك وخلفاءك، واملاً بدعوته أرضك، وبدعائه سماءك، واجعل عليك توكله واعتماده، وفي سبيلك جهاده واجتهاده اللهم واصلح الرعية والرعاة، ومن هم بالمعروف آمرون وفي الخير سعاة، وعم والدينا ومشايخنا ومن أحسن إلينا برحمة منك وغفران، واجعل النبي ﷺ شافعاً لنا حتى ندخل مع السابقين فراديس الجنان. وصلى الله على سيد المرسلين وآله وصحبه

أجمعين آمين يا رب العالمين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وانتهى وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى.

* ■ *

ذلك هو نص المذكرة، الذي رفعتة جماعة «لسان المغرب» النخبة الواعية من الأمة المغربية، آنذاك، للمولى عبد الحفيظ، والذي يعد بمثابة «مشروع دستور» لتنظيم الدولة بقانون أساسي في إطار ملكية دستورية، تناول الإصلاحات التي كانت الصفوة المختارة من الشعب المغربي تشغل بالها، وتقض مضجعها، وتطير النوم عن معاقد أجفانها، وتراها ضرورة لإصلاح المجتمع المغربي، وإنقاذ حالته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كانت البلاد متردية فيها آنذاك!!

وقد نشرناه، كما هو، بصيغته التي كتب بها، وتعايره التي كانت متداولة في المحيط الثقافي في تلك الفترة...

* ■ *

وفي عقد البيعة التي تمت للمولى عبد الحفيظ يوم السبت ثالث وعشرين قعدة الحرام عام 1325، والتي كانت من إنشاء أبي العباس أحمد بن عبد الواحد ابن المواز صدر الكتاب، وواسطة عقدهم آنذاك في مطلع هذا القرن، نجد اهتماما بالغاً في نص البيعة بإلغاء قرارات عقد الجزيرة، وبمسألة الأحباس، ونشر العلم، وتقديم الوظائف والمساجد حيث تقول:

«... راجين من شريف همته. وكريم عنايته، أن يلبسهم رداء نعمته، وينزلهم ظل كرامته، ويعمهم بسيرة المعدلة، ويشملهم بالحلم والفضل، والرحمة المكملة، ويسعى جهده في رفع ما أضربهم من الشروط الحادثة في الخزيرات، حيث لم توافق الأمة عليها، ولا سلمتها، ولا رضيت بأمانة من كان يباشرها، ولا علم لها بتسليم شيء منها... ويحقق رجاء خدامه، وكافة رعاياه بالذب عن حرمااتهم، ودمائهم وأموالهم وأعراضهم وصيانة دينهم، وحياسة حقوقهم، وتجديد معالم الإسلام وشعائره بزيادة نشر العلم وتقويم الوظائف والمساجد وإجراء الأحباس على عملها القديم، وانتخاب أهل الصلاح والمروءة والورع للمناصب الدينية(3)»...

(3) الإتحاف. ج : 1 / ص 452.

إصلاح الوقف في العهد اليوسفي

في عهد الحماية الدابر، كانت البلاد تعيش في أمر مريح، واضطرابات وفوضى، وقد أدت هذه الفوضى إلى عدم الأمن الذي كان حاجزا لتنظيم جيد للعقارات الريفية، وقد أبدى النظار عدم اهتمام كبير لدى هذه العقارات التي غالبا ما بقيت غير منتجة، إذا لم تغتصب... كما لم يعد مستفيدو «الجزء» يضمنون مصلحة الضريبة للحبس، وصاروا يعتبرون أنفسهم أصحاب الملك... أما العقارات الحضرية، فقد كان عدد كبير منها، (أكثر من 13000) في حيازة أشخاص كانوا يدعون أن لهم حقا واقعا عليها، وأبدوا للتمتع (المنفعة) بها، ولا يجب عليهم تجاه الحبس إلا ضريبة زهيدة لا تمثل إلا 5 إلى 10٪ أي حكرة للتمتع العمرى وبلا مقابل، وكانت تلك العقارات التي تمنح للأشراف والوجهاء، تكرر بأثمان زهيدة ومنخفضة عن القيمة الحقيقية، وكننتيجة لهذا، فإن مردود المحصول الذي يستفيده الحبس، قد تدلى إلى بعض مئات الآلاف من البسيطة الحسنية، وخلت بذلك الخزينة الحبسية التي كانت تحتوي على 32000 بسيطة حسنية لمجموع المغرب، والمؤسسات العامة لم يكن بإمكانها، إنداك، مواجهة نفقاتها...

ولعدم التعهد والتفقد والرعاية، فقد تهدم عدد كبير من المساجد، وأخرى على وشك الخراب... أما تلك التي بقيت مفتوحة للعبادة، فقد كانت تتطلب أشغالا مهمة ومستعجلة، بما في هذه المساجد، مسجد الكتبية الذي كان من أشهر المساجد... ولم يكن مرتب الموظفين الدينيين الذي يتراوح بين 1 - إلى 20 بسيطة حسنية في الشهر حسب المدن، يؤدي بصفة اعتيادية، ولم يبق من المدارس الكبرى إلا بعض المدارس، أربعة أو خمسة بفاس تأوي 150 أو 200 طالبا كانوا يتلقون خبز اليوم من طرف الحبس، أما المدارس الأخرى، فقد كانت إما مغلقة أو تخربت، ولم يعد العلماء يقبضون أي راتب.

وفي أكثرية المدن كان قسم من مدخول الوقف يخصص لنفقات على الصعيد البلدي، كتعهد قنوات المياه والعيون، ومياه البيوت والمراحيض

العمومية، وأحيانا لصيانة الأسوار، ودفن الفقراء، وفي بعض الجهات (كالرباط والدار البيضاء) إطعام السجناء.



وقد لخص هذا الوضع العام من طرف وزير الحبس بنفسه إثر دورة «المجلس الأعلى للحبس»، في نوفمبر عام 1915 قال: «... وكانت بذلك مداخل الحبس تتناقص، وفي بعض المدن صارت المصالح الدينية غير آمنة بسبب ابتزاز النظار...

ومع ذلك فإن كل طبقات الشعب بقيت متعلقة بمؤسسات الوقف لأنها كانت تمثل كل ما كانت تحتويه البلاد من مؤسسات أو مصالح ذات طابع روحاني إنساني أو اجتماعي، ولذلك تمتعت بتنظيم خاص في عقد الجزيرة الخضراء (في المادة 63)، وخاصة في عقد الحماية بمدينة فاس يوم 30 مارس عام 1912 حيث حافظ بعده النظام الجديد على الوضعية الدينية.

وقد تحدث «ليوطي» المقيم العام في المغرب لفرنسا، عن خواص سياسة الحماية الفرنسية في أول إبان الحرب في التقرير الذي بعث به للحكومة الفرنسية في أول سبتمبر عام 1916، وفيه ما يلي: «وأخر خاصية، هي أن نحفظ للمخزن وللسلطان وظائفهم وامتيازاتهم الجوهرية، ولسنا نقوم بذلك فيما يخص السلطان، نظرا لالتزاماتنا في عقد الحماية بحفظ سلطته العليا فحسب، بل بالأخص، لأن حفظ هذه السلطة يعتبر في نظر جميع المغاربة كأسمى ضمانة للباقي، ولكل ما سبق، بل ولكل جميع الضمانات التي يطالبون بها».



ولقد كان المارشال «ليوطي» يسبغ بعض المظاهر الخلافة التي كان يضيفها على السلطان المولى يوسف، والتي كانت تظهر للكثير من الفرنسيين وغيرهم كنتيجة لإيمان اليوطي بمبدأ الملكية والحكم الأوتوقراطي في فرنسا نفسها، وما هي في الحقيقة إلا سياسة مصطنعة اقتضتها، مكانة العرش المغربي في نفوس المغاربة من جهة، والحالة الدولية، وظروف الحرب، وخاصة الثورة العربية في الشرق من جهة أخرى، يقول «مسيو كوميت دي سانت أوليري» في كتابه (1): لقد توقع تصميم ليوطي حربا طويلة، أو في

(1) «في المغرب قبل اليوطي ومعه» ص: 226.

حالة انتصار سريع، عدم إخلاء المغرب نهائياً، حتى توقع حتى السقوط، لكي يبدأ من جديد، وكان يرى - على عكس المدرسة العسكرية الفرنسية - أن الحرب ستطول، وأنه لابد من هجوم عنيف في الشرق العربي لمهاجمة الأتتلاف الألماني التركي وضربه في نقطته الضعيفة، لأن جعل الأتراك غير قادرين على الكفاح ذو أثر عظيم في الإسلام الإفريقي، ولقد ادعى كثير من الشخصيات أبوة هذا البرنامج، يعني هجوم الحلفاء في الشرق، ولكنه على كل حال، حقق في المغرب بواسطة أهم ضباط اليوطي المارشال «فرانش ذي سبيري»، بعد أربعة أعوام.

إن الذين ينتقدون «ليوطي»، أو يكذبون عليه، لما أبداه من إخلاص للسلطان والتقاليد الإسلامية، ناسبين ذلك كله، إلى محافظته أو عصبية البالية، يجب عليهم أن يعترفوا بما كان لهذا الرجعي عند قيام الحرب من روح عنيدة.



لقد كان المارشال «ليوطي» يهتم بجانب الأحباس، ويعلم مقدار الثروات التي تزخر بها هذه المؤسسة الإسلامية، فكان يستعمل السياسة ومداجاة الأهالي لاستمالتهم إلى سياسته، حتى إنه خدع بعض الأعلام الكبار من المسلمين، وهذا أمير البيان شبيب أرسلان يكتب عن سياسته ويقول: «ومما لا ينكر، في هذا الباب أن المارشال «ليوطي» الذي هو أعقل مستعمر فرنسي، ولربما كان أعقل مستعمر أروبي على الإطلاق، قد بذل جهده أيام تمثيله الحكومة الفرنسية في المغرب في المحافظة على الآثار العربية القديمة، وفي إحياء صناعة البناء العربي الأنيق، بحيث تجددت فيها الرغبة، ووضعت فيها الكتب، وتقيدت منها النفائس بالتأليف والتجليد مما يمكننا أن نذكره بالشكر، لأنه من قبيل الإنصاف، الذي طبعت الجبلية البشرية على استحسانه... وياليت الأوروبيين اطردهوا الإنصاف في سائر الأمور(2).

كما أن المبشر صمويل زويمر Zwemer (3) زعيم المبشرين في الشرق إلى منطقة الخليج العربي، والذي حرر كتباً إفتري فيها على الرسول عليه

(2) حاضر العالم الإسلامي ج : 1 / ص 112.

(3) Zwe mer مستشرق محرر : «مجلة عالم الإسلام» الانجليزية، له مؤلفات قيمة في العلاقات بين المسيحية والإسلام منها: «يسوع في إحياء الغزالي» (ت : 1912).

السلام وعلى المسلمين انتقد طريقة بعض الحكومات المسيحية التي - أحيانا بدون روية، تصلح إدارة الإسلام الدينية، وتنظم أوقاف المسلمين، مع أن هذه الأوقاف جسيمة دارة، يمكن بها عمارة المساجد وتسهيل العبادة، وتعزيز قوة الإسلام الدينية.. وقد شوهد كيف زادت سكة حديد الحجاز عدد زوار المدينة، وكيف زادت خطوط التراموي زيارة كربلاء، وصارت شركة «كوك» تسفر أغنياء المسلمين إلى مكة...

وأما من جهة التعليم، فإذا اتبعت الحكومات الأوروبية برنامج التعليم، التي هي جارية عليه في السودان والنيجر... وفي كلية «غوردون» في الخرطوم، فإن هذه الخطة، هي مما تزيد الحواجز بين الإسلام والنصرانية... ثم يقول: «أما المدارس العليا التي تأسست لمكافأة الصادقين من المسلمين، فلعمري، أكثر الأحيان لم تكن تلك الصداقة حقيقية، بل هي مداجاة منهم، ولا يكون لتلك المكافآت ثمرة سوى زيادة تمسك المسلمين بإسلامهم، بل احتقارهم لسادتهم الأوروبيين الذين يرونهم قد أصبحوا يتبصبصون لهم(4).



لقد كانت سياسة الاستعمار الفرنسي في بداية عهد الحماية مبنية على الليونة، والبطش... والأدوار موزعة، إلى أن تلى قناة الوطنيين، ويسلس قيادهم حتى إذا قويت شوكة الاستعمار، واستد ساعده، كشفوا القناع، وأماطوا اللثام عن الوجه الذميم، ويكفي أن نشير، وباختصار إلى أنه لم يعد خافيا على أحد ما كان من خلاف حاد وشديد بين مسيو «ستيغ» المقيم العام لفرنسا، والمولى يوسف، فقد أثَّرت معارضة القبائل التي كانت تنزع ملكيتها وأراضيها، وتفوت لشركات أجنبية، في نفس جلالته، وأخذ يعارض في تطبيق البرنامج الاستعماري، وانتهى الأمر، بأن كتب جلالته رسالة إلى الحكومة الفرنسية يطلب فيها عزل «مسيوستيغ»، وقد ترجت الحكومة من جلالته أن يمهلهما ستة أشهر، إذ ربما تتحسن فيها العلاقة بين العاهل

(4) حاضر العالم الإسلامي ج : 1 / 281.

المغربي والمقيم العام، ولكن لم تنته هذه الأشهر الستة حتى كان المولى يوسف قد قضى نحبه، وقد حدث أثناء مرضه أن جاء «مسيوستيغ» لقصر مكناس بقصد عيادته، فرفض جلالته مقابله، ومات،! وبينهما من الخلاف ما اضطر الحكومة الفرنسية إلى اعتباره ولو بعد موت جلالته، حيث أبعدت «مسيوستيغ» من منصب الإقامة العامة، برغم رغبته الملحة في البقاء بها(5).



لقد كانت إدارة الوقف قبل الاستعمار الفرنسي في المغرب تقوم بها نظارة الأوقاف بالنيابة عن الطائفة الإسلامية وباسم السلطان، وفي الاتفاق الواقع في العهد الحفيظي مع حكومة الجمهورية الفرنسية، وقع التصريح في فصله الأول، على احترام المؤسسات الدينية والأحباس الإسلامية... ولكن رغما عن ذلك لم تزل الحالة تتفاقم والأملاك الحبسية تنتقص حتى وصل السيل الزبى، وبلغ الحزائم الطُّبِّيَّين، ولقد كان من شروط عقد الحماية وقاية الأحباس... وأول ظهير أصدر في ذلك القبيل، الظهير المؤرخ بفتح محرم 1331 (11 دجنبر 1912) في إنشاء لجنة بكل من مدينة، أو ببعض المدن، لأجل البحث عن الأملاك الحبسية وإحصائها، ثم بعد ذلك منع العدول من كتب رسوم البيع المتعلقة بالمفتاح والزينة، وهما نوعا الجلسة بلا إذن القاضي، وقد أبطل الظهير المؤرخ في 15 رمضان عام 1331 (13 غشت عام 1913) التنفيذات، وهي أملاك حبسية كان يعطيها السلطان لمن يريد تأليف قلبه، واخترت إدارة لمراقبة الأحباس وتدبير أمورها والمحافظة على الأوقاف العمومية وأوقاف الزوايا، والأوقاف الخاصة، وإعطاء التوجيهات والإرشادات للمراقبين والنظار الذين يوليهم السلطان.



لقد كانت هذه الترتيبات الصارمة أو الشديدة بالنسبة لإدارة الأوقاف الإسلامية من قبل السلطات الفرنسية، تنم عن إدراك هذه السلطات لعظم

(5) «الحركات الاستقلالية في المغرب العربي» ص : 132.

الثروة الوقفية عند المسلمين وللغايات والأهداف التي تستعمل من أجلها هذه الثروة في الحقل الديني والاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي.

وكما هو الحال في المغرب فقد عمدت حكومة الانتداب الفرنسي في بلاد الشام إلى تطوير الإدارة الوقفية هناك.

ففي عام 1922 أصدر المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا ولبنان القرار رقم 753 الذي نظم بموجبه إدارة الأوقاف الإسلامية تنظيماً خاصاً باعتبار: «أن الأوقاف هي بمثابة ملك الطائفة الإسلامية الديني، وباعتبار أن أحكام الشريعة تختلف اختلافاً ينشأ عن القوانين التي تطبق على دوائر الحكومة الأخرى... وبما أنه يلزم بالنظر لهذه الحكومات، أن تحافظ إدارة الأوقاف على استقلالها ومميزاتها الخصوصية»، وعلى هذا الأساس أنشئت مراقبة عامة للأوقاف الإسلامية لمجموع مناطق سوريا ولبنان، بإشراف فرنسي مباشر، لها استقلالها الإداري والمالي، وهي إسلامية محضة، وتابعة رأساً للمفوض السامي للجمهورية الفرنسية، ويدير هذه المراقبة العامة، ثلاثة مراجع هي :

(1) مجلس أعلى للأوقاف.

(2) لجنة عامة للأوقاف.

(3) مراقب عام للأوقاف.

واعتبر المجلس للأوقاف هو الهيئة العليا الشرعية الإدارية لمراقبة الأوقاف الإسلامية، واللجنة العامة اعتبرت أكبر سلطة إدارية، ولا يمكن انعقاد أي من هاتين الهيئتين إلا بقرار من المفوض السامي، ويكون مسؤولاً أمامه، وهو عملياً وقانونياً الذي يدير ويهيمن، ويراقب الإدارات الوقفية برمتها في سوريا ولبنان.

وفي الأردن، تأسست في عام 1946 إدارة مركزية للأوقاف مستقلة عن الهيئة المركزية للشؤون الدينية، وهي تابعة لرئاسة الوزارة، وهي تتكون من مجلس أعلى، ومدير عام، ومراقب عام للحسابات، وأمين، وموظفين، ولجان محلية، واليوم، تقوم وزارة الأوقاف بالملكة الهاشمية بنشاط ملحوظ وعظيم، وتصدر إلى جانب هذا، مجلات ودوريات..

ويوجد وضع خاص ببلبنان، نظرا لتشعب الملل والنحل هناك، ولكن حكومة لبنان اقتبست عام 1967 من النظام المصري، والمجلس الأعلى الإسلامي الذي يقوم اليوم بنشاط عظيم في هذا الميدان والذي كان يضيف عليه من الجدية والفعالية الشهيد المرحوم السيد حسن خالد..

* ■ *

تأسيسات الأحباس في عقد الحماية...

جاء في الفصل الأول للمعاهدة المبرمة بين فرنسا والمغرب لتنظيم الحماية الفرنسية بالإيالة الشريفة في 21 ربيع الثاني 1331 الموافق 30 مارس 1912، ما يلي: «إن جلالة السلطان ودولة الجمهورية الفرنسية، قد اتفقتا على تأسيس نظام جديد بالمغرب، مشتمل على الإصلاحات الإدارية والعدلية والتعليمية والاقتصادية والمالية والعسكرية التي ترى الدولة الفرنسية إدخالها نافعا بالإيالة المغربية، وهذا النظام يكون يحترم حرمة جلالة السلطان وشرفه العادي، وكذلك الحالة الدينية وتأسيساتها والشعائر الإسلامية، وخصوصا تأسيسات الأحباس، كما يكون هذا النظام محتويا على تنظيم مخزني شريف مضبوط.

* ■ *

لجان مكلفة بمعاينة الأملاك الحبسية

وصدر في فاتح محرم 1331 الموافق 11 دجنبر 1912 ظهير شريف يتعلق بإحداث لجن مكلفة بمعاينة الأملاك الحبسية وتقويمها، ونص هذا الظهير:

الحمد لله وحده،

خديمنا الأرضي الطالب أحمد اللجائي المدير العام لإدارة الأحباس بإيالتنا الشريفة.

سددك الله وسلام عليك ورحمة الله، وبعد فإن جنابنا الشريف يأمر بك بأن تحدث بكل مدينة لجنة تكلف بمعاينة الأملاك الحبسية وتقويمها، ويجب أن تتركب اللجنة المذكورة ممن يأتي بيانهم :

(1) من تاجرين من أهل الخبرة.

(2) ومن فلاح خبير.

(3) ومن خبير بشؤون البناءات.

ومن مهندس أو رجل من أهل الفن.

والسلام

تأسيس وزارة الأحباس :

وزارة الأحباس أسسها الظهير المؤرخ في الثامن شعبان عام 1331 (13 يوليوز عام 1913)، ويرجع إليها النظر في جميع المسائل المتعلقة بعموم أوقاف الإيالة، فتتصرف في الأملاك الحبسية المشتملة على دور وحوانيت وأفران وحمامات وغابات الزيتون وأراضي ومياه للسقي وبلاد حراثية وغير ذلك... كما تتكلف ببناء المساجد والمدارس الإسلامية والمحلات الخيرية وتؤجر الأئمة وفقهاء المدارس العليا الإسلامية، وتنفق على تلامذتها، وتقوم بمصاريف إدارة الأحباس التي تساعد في أثقالها.

وكانت تحت إشراف إدارة الشؤون الشريفة التي أنشأتها الحكومة الحامية لأجل الموازنة بينها وبين المخزن الشريف والمراقبة العامة للمصالح المخزنية والشرعية، «وقد أسس إدارة الشؤون الشريفة، الظهير المؤرخ بسابع ذي القعدة عام 1338 (24 يوليوز 1920)، ومديرها المستشار المخزني، أنشأ وظيفته القانون الفرنسي، المؤرخ بالتاسع عشر ماي عام 1917 وخصائصه مراقبة أعمال الوزراء، والنظر فيما يتعلق بالمعارف الإسلامية العليا، وهو يدل الحكومة الحامية إنداك على ما يجب به العمل، ويلقي بآرائه في شأن المسائل السياسية والمخزنية ويشرحها ويخبر بها السلطان، والمستشار هذا يحضر مجلس الوزراء الأسبوعي وله الرياسة على الإدارة حيث توجد ثلاث مصالح مهمة، وهي القسم المخزني، ومصلحة مراقبة الأحباس والترجمة العامة ومعها مصلحة التشريفات.

وهكذا فإن مراقبة الأحباس تدبر شؤون الأوقاف المغربية بالتعاقد مع وزارة الأحباس، وعلى رأسها مدير وهو مستشار فني للوزير، وواسطة بينه وبين سائر إدارات الحكومة الحامية.



اختصاصات إدارة الأحباس المركزية :

صدر ظهير شريف في تعيين اختصاصات إدارة الأحباس المركزية في 8 شعبان 1331هـ الموافق 13 يوليوز 1913 هذا نصه :

خديمنا الأنجد الأحظي الأرشد مدير عموم الأحباس بإيالتنا الشريفة الطالب أحمد اللجائي سددك الله وسلام عليك ورحمة الله، وبعد.

فقد كنا وليناك بظهيرنا الشريف المؤرخ في 20 ذي القعدة عام 1330 الموافق 31 أكتوبر عام 1912، ثم اقتضى نظرنا الشريف تمشي إدارة عموم الأحباس كما يأتي بيانه :

أن تكون إدارة الأحباس مكلفة بمباشرة الحراسة التامة على تصرف جميع النظار في أملاك الأحباس وسائر شؤونها.

وأن تعد الإدارة مجلسا من عدة علماء، ويحضره الكاتب العام أو نائبه. وأن تتخذ الإدارة من الكنائش التي تقتضيها الخدمة، وأما الكنائش الآتي ذكرها فالعمل بها واجب.

أولا - كناش لتقييد جميع الأحباس في كل مكان.

ثانيا - كناش لضبط حسابات النظار السنوية، ويتعين عليهم أن يقدموا في أقرب وقت ممكن جميع الكنائش والأوراق التي ربما تطلبها الإدارة منهم.

ثالثا - كناش لضبط الجلسات والجزاءات السابقة.

رابعا - كناش مطالب الأكرية لأجل بعيد.

خامسا - كناش مطالب المعاوضة بالسمسرة.

سادسا - كناش استعمل وإحالة الأحباس إلى صلات خصوصية كالأعمال الخيرية أو مصلحة عمومية.

سابعا - كناش لتقييد جميع الوارد من المكاتيب والأجوبة على اختلاف أنواعها.

ثامنا - كناش لتقييد جميع الصادرات من المكاتيب والأجوبة على اختلاف أنواعها.

ثم ان الإدارة تراقب التصرف في الأحباس العمومية مراقبة تامة كما تحافظ على الزوايا - أحباس الخاصة.

وهي التي تعطي الإرشادات للمراقبين والنظار وتحدد تصرفهم وتشغل بنمو الأحباس. وأما المراقبون والنظار فلجنابنا الشريف ولا يتهم وعزلهم.

ويسوغ للإدارة أن تنيب عنها بعض المراقبين أو القاضي أو المفتي أو غيرهم في إثبات حسابات النظار والبحث والتفتيش في كنائشهم للاطلاع على كيفية تصرفاتهم في أي وقت كان.

كما لها أيضا أن تنيب عنها مفتشا عاما يجول في كل سنة في أحباس إيالتنا الشريفة، وكما لها أن تأذن في الأكرية لأجل بعيد وتأذن في المعاوضة بالسمسرة إن كانت فيها مصلحة والإحالات والأكرية الخاصة لأعمال خيرية أو لمصلحة عمومية وتعويض الملك البيع وضبط صلات الأحباس التي بيد الغير.

وتكون على بال من الدعاوي المرفوعة لدى الشرع في شأن جميع الأملاك التغلب عليها.

وتكلف النظار بمباشرة إصلاح وصيانة أملاك الأحباس ما عدا إنشاء البناءات فإنه يتعين بناؤها بالسمسرة.

ويقيد الناظر الصوائر بواسطة عدلين في كناش خصوصي ويعرضه على المراقب ليوافق عليها بشرط إن كانت لا تتجاوز ثلاثمائة بسيطة، وإن زادت على هذا القدر، فيبقيها الناظر في الكناش المذكور ويعرضه على المراقب، وعلى المراقب أن يعلم برأيه في ذلك الإدارة، لأجل أن تنظر فيه ولا يستثنى من هذه القاعدة إلا البناء الذي أشرف على السقوط، فإنه يجب إصلاحه فورا ويتعين حينئذ توحيد قائمة الصوائر للإدارة مع موجب القاضي، متضمنا أن الإصلاحات التي وجبت عنها تلك الصوائر، لا تقبل تأخيرا.

وتجعل الإدارة في آخر كل سنة تقييدا عاما لمدخل الأحباس ليتحقق شأن الحالة التي عليها أملاك الأحباس.

وتكتب للحكام بإيالتنا الشريفة، بأن يعلموا الإدارة بكل خطأ وقع من نظار منطقتهم، وطرقت آذانهم، والله يعينك ويسددك في 8 شعبان عام 1331.

* ■ *

إحياء أملاك الأحباس :

وفيما يتعلق أيضا بإحياء أملاك الأحباس، فقد صدر ظهير شريف يتعلق بإحياء الأملاك الحبسية كالأكرية المعتادة، والأكرية لمدة طويلة، والمعاوضات النقدية، وبيع الأثمار والغلال الغير المجنية وتخصيص العقارات والتخلي عنها، وذلك في تاريخ 16 شعبان 1331 الموافق لـ 21 يوليوز 1913. وهذا نصه:

الحمد لله وحده،

خديمنا الأحظى الأرشد مدير عموم الأحباس بإيالتنا الشريفة الطالب أحمد الجائي سدد الله وسلام عليك ورحمة الله.

فناء على أن مسألة الأحباس من أعظم الأشياء التي يهتم بها سائر المسلمين، ينبغي أن تعين أوامر مضبوطة لتدبير شؤونها، لأن حالتها اليوم غير مرضية من حيث أن مدخولها لا يكفي للمصاريف اللازمة لها وحينئذ يجب إنقاذها من هاته الحالة المذكورة، ولأجل تحقيق سن تدبير أملاكها، أمرنا بالشروط الآتي بيانها، وذلك في شأن كرائها ومعاوضتها.

* ■ *

الباب الأول في الأكرية :

تكرى العقارات المبنية كالحوانيت والفنادق والأهرية والحمامات والديار لمدة عامين بالمناذات العمومية كما تكرى لحرثة الأراضي الخالية البناء سواء كانت بداخل المدن أو بخارجها لمدة عام واحد بالمناذات العمومية أيضا، وتقع المناذات بحسب الشروط المقررة بكراسة الالتزامات التي يطلع عليها كل من يطلبها، ويتضمن الكراس المذكور على الأخص الشروط الآتي بيانها:

(1) تقع السمسرة بمحل معين بالمناذات العمومية، ويسلم المحل لأكثر وآخر زيادة على الثمن الذي يعينه التاجر للمزايدة، وتكون السمسرة باللغة العربية واللغة الفرنسية ولا تقل على الزيادة ريال واحد إذا كان الثمن الواقع عليه المزايدة مائة ريال، وإذا كان الثمن المذكور من مائة إلى ألف ريال، فلا تقل الزيادة عن عشرة ريالات، وإذا كان الثمن المشار إليه يزيد عن ألف ريال فالزيادة لا تقل عن خمسة ريالا.

(2) تتركب لجنة السمسرة من مراقب الأحباس وناظرها وعدلين من عدولها، وتكون الرئاسة للمراقب أو للناظر أن يخلف المراقب.

(3) يحكم رئيس اللجنة من تلقاء نفسه في كل نزاع يقع في أثناء السمسرة حكما نهائيا ولا يكون للمحكوم عليه حق في طلب إعادة الحكم.

(4) تقبل زيادة كل من هو أهل للزيادة من غير اعتبار لجنسيته، أما الكراء فيدفع بالثلاثة أشهر مسبقة، وعند انتهاء سمسرة كل موضع يتعين دفع كراء الثلاثة الأشهر الأولى.

- (5) إن لم يدفع المكري كراء أي ثلاثة أشهر كانت بعد تأجيله ثمانية أيام فلإدارة الحق في فسخ كراه زيادة على محاكمته في القاعد عن الدفع.
- (6) يقبل المكري المحل المكري له على الحالة التي يكون عليها من غير أن يطلب أي تغيير فيه نعم يصلح الناظر ما لا بد منه من إصلاحه فقط، وذلك حفظ للمحل.
- (7) لا تتحمل الإدارة بأي مسؤولية كانت في شأن حوز المحل الذي ربما يتأخر حوزة عن المكري لبعض الأسباب، ولكن إن وقع ذلك فيسترجع المكري من الكراء المسبق كراء مدة التأخير.
- (8) يجب على المكري أن يتصرف في المحل المكري له تصرفاً حسناً ليرجعه للأحباس على حالة حسنة عند انقضاء مدة الكراء.
- (9) لا يسوغ للمكري أن يبدل أو يغير شيئاً في المحل المكري له ولو من ماله الخاص إلا بالإذن كتابة من إدارة الأحباس.
- (10) ان أذنت الإدارة للمكري بتغيير شيء في المحل المكري له فإن تلك التغييرات تبقى للأحباس من غير أداء أدنى تعويض عليها، ولا قدرة للمكري على هدمها أو إزالتها عند انتهاء مدة الكراء.
- (11) جميع الضرائب المرتبة الآن والتي سترتب في المستقبل تكون على المكري.
- (12) لا يسوغ للمكري أن يحيل أو يكري للغير جميع المحل المكري له، أو بعضه إلا بالإذن كتابة من إدارة الأحباس، والا فلإدارة تفسخ كراءه، ويخرج من المحل من غير أن يرجع له الكراء المسبق للأحباس.
- (13) يحكم القاضي حكماً نهائياً في شأن النزاع الناتج عن هذا الاتفاق ولا يطلب المكري استئناف الحكم في أي محكمة كانت، وإن صدر عليه الحكم فلا يطلب استئنافه.
- (14) يتخذ الناظر كناًشاً لتغيير الكراء عن سنة والكراء عن سنتين، أما كراس الشروط فإنه يقرأ قبل المنادات باللغة العربية واللغة الفرنسية، ويقيد عدلاً الأحباس نتيجة السمسرة ثم يمضي عليها أعضاء اللجنة والمكري، وإن كان المكري لا يحسن الكتابة فينص عليه.

(15) كل مشوش وقت المنادات تسقط له اللجنة الحق في السمسرة وتطرده من محلها.

(16) يجب على المكترى في مدة الشهر الذي يتم فيه كراؤه أن لا يتعرض لتقليب المحل المكروى له في ساعات معينة.

(17) يتحمل المكترى جميع ضرائب السمسرة أما أجرة العدلين فهي ريال واحد حسني عن كل رسم.

الباب الثاني :

في الأكرية لأجل بعيد.

يمكن أن يؤذن بالأكرية بالسمسرة للأراضي الخالية من البناء ولبعض العقارات الخربة مدة عشر سنين، وهذه الأكرية تقع إما بطلب الإدارة أو بطلب الغير وفي هاته الحالة الأخيرة توجه مطالب خصوصية لناظر الأحباس، وهو يبلغها للإدارة مع الحجج والبيانات الآتي ذكرها.

أولاً - تعيين العقار وموقعه وحدوده ومساحته على التقريب.

ثانياً - أسماء وصفات الطالب للسمسرة ومحل سكناه في البلد التي بها العقار.

ثالثاً - التزام الطالب، إن قبل مطلبه بدفع قدر الكراء السنوي والمصاريف لناظر لتبتي المزايدة في القدر المذكور.

رابعاً - تقرير الناظر مضمناً لتاريخ إفراغ العقار ولقدر كرائه السابق، وحالة الطالب في شأن قدرته على الخلاص، وبعد ذلك تتأمل الإدارة هل ينبغي الشروع في السمسرة أم لا، ولها أن تقسم العقار على عدة أقسام أن خص لها ذلك كما تتخذ الإدارة أيضاً كناشاً خصوصياً لما ذكر ويتخذ الناظر أيضاً كناشاً لتقييد الطالب التي يبلغها للإدارة، ولتقييد نتيجتها، أما الإدارة فتعلم الناظر برأيها في المطلب وهو يعلم الطالب بذلك في محله الذي أخبر به الإدارة، ثم تعين تاريخ السمسرة إن قبل المطلب، وبناء عليه فبعد أن يدفع قدر الكراء السنوي والمصاريف المقدرة بسا بنوف المائة، يشرع الناظر في إقامة مثال الأرض بواسطة مهندس تعيينه الإدارة وفي تحديدها بواسطة عدلين ويتعين على الطالب للسمسرة تسبيق جميع الصوائر اللازمة عن ذلك،

وبعد ذلك يعلق الناظر الاعلانات في البلد الكائن بها العقار قبل السمسرة عليه بعشرين يوما، وينادي بذلك الدلال في سوق البلد، مرتين بين كل مرة ثمانية أيام كما ينشر ذلك في الجريدة الرسمية العربية والجريدة الرسمية الفرنسية، على يد إدارة الأحباس مرتين المرة الأولى قبل السمسرة والمرة الثانية قبلها بخمسة عشر يوما، وتعلق نسخة من الاعلانات المذكورة إلى كراس الشروط وكل هاته الاعلانات للتعريف بالعقار والتمن المعين للمزايدة، وبمدة الكراء وباليوم وبالساعة التي يقع فيها السمسرة أما الناظر فإنه يعطي جميع البيانات النافعة لكل من يقدم لمكتبه، وله رغبة في ذلك، ويطلعه على كراس الشروط الذي يكون مضمنا بالأخص الشروط الآتي بيانها.

* ■ *

عدم الإذن في المعاوضات :

صدر ظهير شريف في شأن عدم الإذن في المعاوضة والكراء الأملاك المعقبة والمحبسة على الزوايا وقد نشر في الجريدة الرسمية الصادرة في 8 ربيع الثاني 1332 الموافق 6 مارس 1914 وهذا نصه.

خديمنا الا نجد الأحظى مدير عموم الأوقاف بإيالتنا الشريفة الطالب أحمد اللجائي، سددك الله وسلام عليك ورحمة الله، وبعد، بلغ شريف علمنا أن القضاة يأذنون في شهادة المعاوضة وفي كراء الأملاك المعقبة أو المحبسة على الزوايا وغيرها للمدة الطويلة. وربما انتهت إلى ستين سنة، وهذا خلل عظيم يجب رتقه ولا يخفى أن الأملاك المعقبة تصير لأحباس المساجد أو الزوايا عند انقراض الحبس عليهم، وأن أملاك الزوايا من جملة الحبس في كون المراقبة عليها لازمة ومن أجله اقتضى نظرنا الشريف أن لا يؤذن في معاوضة ولا في كراء الأملاك المذكورة، لمدة تنيف عن سنتين اثنتين إلا بإذن من إدارة الأحباس كي لا يقع فيها تفويت ولا ضياع لما في ذلك من المصلحة الظاهرة والسلام.

* ■ *

المجلس الأعلى للأوقاف :

لقد كان دور المولى يوسف في جانب الأوقاف المغربية دورا عظيما مفيدا، إذا أحيا مواتها، وجدد شبابها، ووضعها في السكة الواضحة القاصدة التي

انطلقت منها في سلام وأمان وعافية، ويكفي لتأكيد ما قام به المولى يوسف لفائدة الأحباس ما أكده المرشال اليوطي المقيم العام الفرنسي بالمغرب آنذاك في الخطاب الذي ألقاه في «المجلس الحبسي الأعلى» الثاني الذي انعقد بدار المخزن عام 1917 حيث قال :

«... وإنني أقول إن الفضل في ذلك كله راجع للجلالة الشريفة التي التفت نظرها إلى الأحباس، فأناطت التكليف بها لوزيرها الوقفي، وستسرون سرورا عظيما بما تشاهدونه وتطلعون عليه في هذا المجلس من تحسن حالة الأحباس تحسنا يتسنى لها معه أن تقوم استقبالا بجميع الوظائف الدينية، والمشروعات الإسلامية، ولتعلموا أن الحبس محترم، لا تصرف مداخله إلا في أمور الدين الإسلامي، ولا يغير بحال عن مقصود الحبسين، وأعماله وتنظيماته كلها موكولة لنظر الجلالة الشريفة، وما لنا في أموره إلا المساعدة للحضرة الشريفة، والتعاضيد لوزارتها الوقفية».



لقد أصدر جلالة السلطان المرحوم المولى يوسف، ظهيرا شريفا بتاريخ 16 جمادى الثانية عام 1332، الموافق لتاريخ 12 ماي 1914، يأمر فيه بإنشاء «مجلس أعلى للأحباس» تحت رئاسة الصدر الأعظم المرحوم السيد محمد الكباص، وبحضور وزير العدلية الشيخ أبي شعيب الدكالي، ووزير الأوقاف السيد أحمد اللجائي، وبعض علماء المسلمين وأعيانهم، ومشاركة الكاتب العام للحكومة، ورئيس مراقبة الأحباس، ومندوب من قبل إدارة المالية، ويأذن بأن يحضر في هذا المجلس كل من كانت فيهم أهلية وكفاية لإبداء الرأي والمشورة، ويوجب انعقاد جلساته بدار المخزن مرة في كل ستة أشهر، على الأقل، وأن تكون مناقشات هذا المجلس واقتراحاته بالأكثرية، وتعرض على جلالة الملك... أما اختصاصات المجلس الأعلى للأحباس طبقا لهذا الظهير الشريف فهي :

- 1 - المراقبة العليا على سائر أعمال الأحباس.
- 2 - بحث كل المسائل العامة التي تتعلق بإدارة الأملاك الحبسية إدارة حسنة.
- 3 - فحص حسابات الأعمال المنتهية.
- 4 - بحث الميزانية العادية والتكميلية التي تضعها بنية الأحباس...

وقد اجتمع هذا المجلس، فعلا، مرتين فقط، المرة الأولى في شهر ذي الحجة عام 1333 - 1915. وقد حضره في هذه المرة عدة وفود من مختلف جهات المملكة... وألقى الجنرال ليوطي خطابا قال فيه :

أيها السادة كان لي الغرض الأكيد في أن أحضر باختتام مجلس الأوقاف، لأشكركم أولا على اهتمامكم بشئون الأحباس والبحث في مسائلها، ولا تلقى منكم ثانيا ما استوعبتموه من هذه الجلسة. فمن كان له كلام في ذلك فليذكره. وقد قابلت الجلالة الشريفة أمس، وأعربت للجناب العالي بالله عن عواطفى الحبية نحو مقامه الأسمى، وعن إخلاصي له ولإيالاته الشريفة. فبرهن لي، أعزه الله، عما ناله من الفرح والسرور باجتماعكم في أعتابه الشريفة، قرب مقامه الأعلى، للبحث عن هذه المسائل الحسبية التي تهم الإسلام. وقد قال لي، أيده الله، أنه يطالع كل يوم ما تباشرونه في جلساتكم، لماله من الاهتمام بهذا الشأن. ولقد انشرح صدره الشريف باستدعائكم لهذا المجلس لتشاهدوا بأنفسكم ما تحصلت عليه الأحباس من التنظيمات الحسنة.

ثم إن الجلالة اليوسفية، أعزها الله جددت لي أكيد عواطفها الحبية نحو الدولة الحامية ونوهت بما تكابده الدولة في سبيل مد يد الإعانة لهذه الإيالة السعيدة. وإني لعلّ يقين من كون المسلمين كافة، يشاطرون متبوعهم الأعظم هذه العواطف.

ونحن نسدي كل الشكر للرجال النبهاء من الدولة المغربية الذين لا يالون جهدا في تعضيد أعمالنا ونشاهد في كل يوم حسن أعمالهم ثم لا يخفى عليكم أن الأمور الدينية لم يدخل فيها خلل في سائر الجزئيات وإنما دخل في بعضها. ومن ذلك الأحباس. فإنه كان وقع فيها خلل فادح. وإني على يقين أيها السادة من كونكم بعدما تشرفتم بهذا المجلس الذي نحقق فيه لديكم ما بذلته وزارة الأوقاف من الجهد في إحياء ما كان مندثرا من معالم الأحباس ستقررون ذلك لإخوانكم، مع النتيجة التي حصلت عليها الوزارة المذكورة لا سيما وقد تحقق لديكم أن صندوق الأحباس غير فارغ وسيصرف الوفر الحسبي في إصلاح المساجد، وأوقافها، والمدارس. وسيزاد في رواتب الموظفين الدينيين والعلماء والمدرسين زيادة ترضيهم، وفي الختام

أطلب من الحاضرين أن يبدوا لنا ما عسى أن يكون لهم من الكلام فيما شاهدوه بهذا المجلس. ولقد برهنتم لنا أيها السادة الحاضرون على حسن موقع هذا المجلس في قلوبكم، والحق أقول إنني تعجبت كثيرا من التنظيمات والإصلاحات المهمة التي أحدثتها وزارة الأحباس، والنتائج الباهرة التي أحرزت عليها الأوقاف، مع التكاليف التي استوجبتها هذه الأعمال كلها. فنطلب منكم أيها الحاضرون جزيل الشكر وجميل الثناء على سعادة وزير الأوقاف المتولي لهذا الشأن، الملحوظ بغاية الاستحسان، حتى صار الحبس إلى هذا الحال الحسن. ويتناول شكرنا وثناءنا أيضا سعادة وزير العدلية لما يقوم به من حل المشاكل التي يرجع إليه فيها. كما يتناول سعادة الصدر الأعظم لما هو قائم به من الأشغال والتسهيلات هذا وأن لنا الغرض الأكيد في المحافظة على جميع الشعائر الدينية والعوائد الإسلامية.

ولم تكن هذه السياسة شخصية مني بل كنت أسير في ذلك كله بآراء الدولة الفرنسية. وقد ورد قريبا بعض وزراء الدولة للجمهورية بقصد التجول في المغرب. فصرح بما شاهده لبعض السادات العلماء بمراكش قائلا: «إن السياسة التي يتمشى عليها سعادة المقيم العام بالمغرب هي سياسة دولة مؤسسة النظام توصل أحسن النتائج لا يتعذر قسم منها لكونها تسعى في إرضاء جميع سكان الإيالة الشريفة» فموافقة هذا الوزير الخبير على السياسة المنتهجة هنا مما يزيد الشعب المغربي وثوقا بكون الدولة الفرنسية ما زالت مثابرة على السياسة التي اتبعتها بالمغرب في الأعوام الثلاثة الماضية. وإنني أقرر بكل السرور هذه التصريحات أمام السادات العلماء النبلاء الوافدين من مختلف جهات الإيالة الشريفة، والوظيفة التي أقوم بها في المغرب هي إعانة جلالة السلطان المعظم في المحافظة على ثلاثة أمور. وهي: (1) بناء أساس النظام الذي كان في الاضمحلال (2) وإصلاح الأمور المتلاشية التي تراكمت على هذه المملكة منذ أجيال (3) والمواظبة على صيانة الشعائر الدينية. وهذا المشروع يتطلب الأمن في كل الأنحاء والأمن يستدعي القوة التي تحمي سياجه من العتاة والعابثين.

وأنتم تعلمون أنني اخترت لدائرتي الرجال الأكفاء الأفاضل الخبيرين الأذكياء الممتازة عواطفهم بعواطف الشعب المغربي كالرجل الفاضل المسيو

دي سانتولين(6) والمسئوجايار M^r Gaillard (7) المعروف عندكم بمقاصده الحسنة التي تزيدكم ثقة بأنه لا يقع تغيير شيء من عوائدكم والمسيو بيارني M^r Bearnai (8) الذي له أعمال كثيرة طويلة العهد في بلاد المسلمين والجنرال هنريس G^l Henrys (9) والكولونيل بيريو Beriot (10) وغيرهم ممن لهم الاطلاع على الأحوال الإسلامية واشتهروا بالمحافظة على العوائد الدينية.



وفي المرة الثانية، كان الاجتماع المخصص «للمجلس الأعلى للأوقاف»، في شهر شوال عام 1335 - 1917 حيث ألقى المقيم العام «ليوطي» خطابا في المجلس الثاني الذي حضره زيادة على الوفد المغربي وفدا الجزائر وتونس من أعضاء جمعية أحباس الحرمين الشريفين التي كان يرأسها السيد عبد القادر ابن غبريط، رئيس التشريفات السلطانية لدى الجلالة اليوسفية... وفي كل من هاتين الدورتين، ألقى بيانات، ودارت مناقشات، ووقع البحث في ميزانية الأحباس وإدارتها، وقدمت فيما يتصل بهذا الموضوع عدة اقتراحات، وملاحظات نافعة... وكانت خطبة المقيم «ليوطي» في هذه الجلسة الافتتاحية، هذه المرة، أيضا في غاية الأهمية، وندرجها لتعرف كيف كان يفكر بعض المستعمرين في الأحباس:

أيها السادة : لا أقدر أن أعرب لحضراتكم عما خامرني من عظيم السرور الخاص الذي أجده في جلوسي هذا بين مقاعد هؤلاء السادات الوزراء والوافدين من أنحاء البلاد المغربية. ويزيدني سرورا وجود السادات التونسيين والجزائريين بهذا المجلس الحبيبي الحفيل بين إخوانهم المسلمين أبناء المغرب، مما يحقق أن أحوال الإيالة الشريفة اليوسفية في غاية ما يتمنى من حسن الحال وهناء البال. وإني لأرجو أيها السادة المغاربة الوافدون أن تكونوا فزتم من اقتبال الجلالة الشريفة بسامي رضاها وصالح دعائها.

(6) المعتمد بالإقامة العامة.

(7) الكاتب العام للحكومة.

(8) رئيس الإدارة الحبسية.

(9) خليفة المقيم العام في قيادة الجيش.

(10) مدير الإدارة الأهلية.

وبعد تقديم تحياتي لحضراتكم جميعا أعرب لكم عما أنا مغمور فيه من السرور الذي فاق النهاية من ترقية حالة الأحباس بالإيالة الشريفة التي دخلت في هذا الطور الجليل والتقدم الباهر الذي شاهده كل إنسان، بما صارت معه ذات أملاك جزيلة وتقدم كبير ومستفاد مهم، وما أزيل عنها مما كان استولى عليها من الخراب والاضمحلال. فلا بدع إذا صارت الأحباس بالقطر المغربي السعيد ذات أهمية وشان عظيمين ومرتبة حرية بالاعتبار. كما أنني أسر سرورا خاصا عندما أرى أحوالها آخذة في زيادة الترقى وكمال الفوز كل وقت وحين، بما اطلع عليه من الترقيات التي حصلت عليها في أقرب وقت، لا سيما وقد أوشكت الأحباس، قبل هذا بخمس سنين، أن تتلاشى ويغمرها التلف.

وإنني أقول: إن الفضل في هذا كله راجع لجلالة الحضرة الشريفة التي وجهت نظرها السامي إليها، وعهدت بشئونها لوزيرها الوقفي الذي أخصه بالثناء العاطر والشكر الجزيل، على ما أظهره في خدمته وعنايته من كمال القيام بها، وبذل مجهوده فيما يؤيد مشروعاتها. ولا غرو أن سعادة هذا الوزير النصوصح الفقيه السيد أحمد الجاي قد قام في خدمته الحبسية اتم قيام، وإزاح ما كان استولى عليها من الخراب، حتى صارت إلى هذه الحالة المعتبرة أي اعتبار. وأقول أيضا أن رجال خدمة الإدارة الحبسية كلهم قد قاموا بما أنيط بهم قياما يخولهم الثناء الجميل، وبالأخص جناب الفاضل الحازم المسيو بيارني المساعد لوزيرها والمعين له في أعماله. وإنني لأشكر جناب الفاضل البارع المسيو مارك (المدير العام لإدارة الأمور الشريفة الان) الذي قام، ومازال قائما للبلاد المغربية، بمساعدة مفيدة سار فيها على منوال جناب سلفه الفاضل المسيو جايار المتوجه من المغرب لمهمته المنتخب لها (هي تمثيل فرنسا والقيام بشئونها في عاصمة البلاد المصرية) كما أعرب عن عظيم امتناني لسعادة الصدر الأعظم الوزير المحنك الفقيه السيد محمد الجباص لحسن مساعدته في كل ما أنيط بعهدته، ولما يظهر من الخبرة الواسعة والمعرفة التامة بالشئون والأحوال وإنني لأعيد الكرة بعاطر الثناء على جناب الفاضل الأمثل الفقيه السيد الحاج عبد القادر ابن غبريط لقيامه بمأموريته في الوجهة الحجازية أحسن قيام ولما يقوم به هنا من حسن

المساعدة (يشير إلى بعثة الحجاج التي توجهت للبلاد المقدمة صحبة الفقيه المذكور).

ولست في حاجة لأن أشرح لكم عبارات الثناء الذي يستحقه سعادة وزير العدلية الفقيه العلامة الشيخ أبي شعيب الدكالي الشهير في المشرق والمغرب. ومصدق ذلك ما نراه من عظيم إقبال هؤلاء السادات الجزائريين والتونسيين بكلهم وكليتهم على هذا العلامة عند مذاكرتهم معه. وإني هنا أثني عاطر الثناء على السادات المذكورين وخصوصا جناب الجنرال المحترم السيد محمد ابن الخوجة (الذي كان إذ ذاك رئيس تشريفات سمو باي تونس المعظم وصار الآن عاملا بمرسى بنزرت الشهير بموقعه الحربي العجيب وجناب الشهم الهمام الباش آغه الصحراوي «العضو في المجلس المالي الجزائري وباش آغه جبل عمور وما والاه»).



وخلاصة القول، أني لا أستطيع أن أعبر لكم عما حصل لي من النشاط بوجودي بينكم. فإني أجد في جلوسي معكم سرورا قلبيا يثلج له صدري ويخفق له فؤادي. وإني لأراكم فرحين مبتهجين بما شاهدتموه واطلعت عليه في هذا المجلس من تحسين حالة الحبس هذا التحسين العظيم الذي سيساعد على القيام استقبالا بجميع الوظائف الدينية والمشروعات الإسلامية. ولتعلموا، يارعاكم الله، أن الحبس محترم لا تصرف مداخله إلا في أمور الدين الإسلامي ولا يغير بحال عن مقصود الحبس. ثم أن جميع أعماله وتنظيماته موكولة لنظر الجلالة الشريفة. وما لنا من يد في أموره كلها، إلا المساعدة لجلالة السلطان والتعاضيد لوزارته.



وإني لمنشرح الصدر من حسن حال كلية القرويين القائمة اليوم بتلقين الشرع الإسلامي. فأتمنى لها الزيادة من صميم الفؤاد حتى يسطع نورها ويتألق نجمها في جميع الأنحاء المغربية ليهتدي بنبراسها المضي، كل طالب للعلم والتعليم. كيف لا وقد كانت لهذه الكلية العامرة حظوة كبيرة وشأن عظيم من قديم الزمان عند مسلمي المغرب في سائر الجهات، وقد كان الناس يؤمنون ساحتها من البلاد النائية للاستضاءة بنور العلم الشريف.

ولقد كنت في مدينة فاس قبل هذا بنحو أربعة أعوام، فتذاكرت مع بعض العلماء حول موضوع هذه الكلية. والله يعلم ما حصل لي من عظيم الأسف عند ما أحطت علما بما كان أصابها من التأخر والانحطاط، أما الآن فإنني أسمع والحمد لله ان حالة هاتيك الكلية قد تحسنت، وازدهت مجالسها العلمية، وأخذت تسترجع نضارتها السنية وبهجتها الأولى، والمومل منه سبحانه الزيادة والكمال.

وأقول لكم في النهاية إن الجمل التي تختلج في صدري، للإفصاح لكم عما أراه من هذه الفوائد الجليلة المفيدة للأحباس، كثيرة فوق الغاية، بيد أن المشاهدة تدلكم على ما قررته لكم، وما لا يسعني ضيق الوقت أن أشرح لكم تفاصيله. على أنني أيها السادة الوافدون من أنحاء الإيالة الشريفة مازلت أتلذذ بالنشاط الذي ملك به علي مشاعري أمثالكم من أفاضل المغاربة خلال الاجتماع النهائي الذي كان خاتمة «المجلس الأعلى الحبسي» السابق. وبما أن الوقت لا يسمح لي بحضور ختام هذا المجلس فها أنا حضرت افتتاحه بقصد المشاركة في عواطفكم والموانسة بكم. وأخبركم في الختام أنني، بصفة كوني وزير خارجية الجلالة الشريفة، سأنهي لعلم الجنب العالي بالله خلاصة ما اشتمل عليه هذا المجلس من الرونق والبهاء في ظل الجلالة اليوسفية دام عزها وعلاها أمين(11).



المولى يوسف في صراع مستديم مع الاستعمار دفاعا عن الوقف :

وقد كان المولى يوسف في صراع عنيف مستديم ومستمر مع الإقامة العامة فيما يمس الأوقاف وخاصة بعض المساجد التي كانت تقع في أماكن تعوق نشاطهم، وقد حاولوا، مرة، أن يهدموا مسجدا كان قد شيده حديثا المولى عبد العزيز، لأنه وقع في عرصة أبي الجنود التابعة للإقامة العامة ولكنه رفض، في شمم وإباء، وصرامة هدمه، وأصدر ظهيرا بتسليمه لإدارة الآثار...



(11) «سمط اللآلي، في سياسة المشير «ليوطي» نحو الأهالي» للأستاذ علي الطرابلسي رئيس تحرير جريدة «السعادة» ص 49 - 57.

كما وقف موقفاً متشدداً وصار ما بالنسبة لمسجد السنة بالرباط الذي قرر الفرنسيون إزاحته عن مكانه حتى يأخذ الشارع المخزني طريقاً مستقيماً واضحاً إلى الإقامة العامة، لكن المولى يوسف هدد بالاستقالة والتنازل عن العرش، إذا تناولت الإدارة هدمه أو إزاحته عن موضعه. وهكذا ارتقت نشاطات وزارة الأحباس في العهد اليوسفي، وتحركت لجمع شتاتها، واستطاع المولى يوسف الذي أبلى البلاء الحسن في المحافظة على كيان الوقف الإسلامي ورعاية شؤونه والدفاع عن حرمة ومكتبات الوقف.



وصارت عموم الأوقاف، في عهده، وبفضل التنظيمات التي أمر بها المولى يوسف تتحسن كل يوم في عام 1912، كانت مداخيل الأحباس السنوية لا تزيد على بعض مآت الآلاف من الفرنك... ثم زاد نموها تدريجياً إلى أن بلغت في عام 1933 17 مليوناً (12)، ومنذ ذلك الحين وقع تشييد ما يزيد على 1000 دار، وألف حانوت، و23 حمام و8 قيسارية، و8 سقايات، و12 مسجداً أو مكاتب للأطفال، ومجموع الصوائر 15 مليون فرنك.



خطاب الشيخ أبي شعيب الدكالي في «المجلس الأعلى للأحباس»

خطاب الشيخ أبي شعيب الدكالي في «المجلس الأعلى للأحباس».

ويمكننا أن ندرج بعض الفقرات النيرة من خطاب وزير العدلية إذ ذاك شيخ الإسلام المحدث السيد أبي شعيب الدكالي نائب رئيس المجلس السيد محمد الجباص، والذي ألقاه في المجلس الحبسي الأعلى الذي انعقد بالاعتباب الشريفة بالرباط من 22 شوال عام 1335، الموافق للحادي عشر غشت عام 1917 إلى يوم 25 شوال المذكور، فقد جاء في خطاب السيد أبو شعيب الدكالي رحمه الله، شارحاً التطور الذي لحق الوقف، والجهود التي بذلت من أجله فقال :

«إننا لازلنا نرغب من الوزارة الوقفية المساعدة على الزيادة في رواتب العلماء... وإنه طالما اتجه فكره إلى عقد مجلس للنظر في تحسين رواتب العلماء، ووضع قانون لكيفية الدروس العلمية إلقاء وتعليمًا، وإنه بمقتضى هذه الفكرة يطلب من الوزارة الوقفية النظر في حالة القرويين ثم قال رضي الله عنه :

«وكيف لا يتسارع المؤمنون إلى الخير الكبير والمتجر الربيح، وهو من الأعمال التي لا ينقطع ثوابها بالموت، كما في، الحديث الصحيح، إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث، صدقة جارية أو ولد صالح يدعو له، أو علم ينتفع به، فهو الصدقة الجارية بإجماع الفقهاء والمحدثين فجزى الله سلفنا خيرا ووفق خلفنا للأعمال الصالحة التي تخلص لهم ذكرا جميلا، وأجر هذا ولا يخفى على أحد منا سواء حضر أو غاب عنا ما كانت آلت إليه الأوقاف في هذه المملكة المغربية من الضياع والإهمال، حتى أشرفت في جل البلدان على الاضمحلال، فقيض الله تعالى مولانا الإمام الممتاز عصره بالإصلاح والنظام، فاهتم بأمر الأحباس أي اهتمام، وجعل لها هذه الوزارة الحفيلة الخاصة التي لم يسبق لها في بابها نظير في الانتظام، فقام وزيرها إلا نجد حفظه الله بإدارة شؤونها وتأسيس أعمالها، أتم قيام فمهدت القوانين، وسنت الضوابط الكفيلة بحفظ كيانه وضبط سير نظارها، حتى صارت في أقرب مدة إلى ما رأيت من التنظيم العجيب، وشاهدتم من بديع الترتيب، فعظم بذلك مدخولها وكثر وفرها وتحقق صائرها، وحسن مصرفها، وانفق في إصلاح المساجد والمعاهد، وترميم الأملاك قدر كبير من الأموال مع عمارة الأماكن المفتقرة للإصلاح، بما لا يخطر ببال.

هذا مع صرف المرتبات في أوقاتها وعدم مماطلة أربابها، وسيزيد ذلك بأضعاف أضعاف إن شاء الله في الاستقبال بمثابرة إصلاح المصلحين، وقد تجسمت الوزارة والإدارة القائمتان بهذه الأعمال مشاق عظيمة، وتكاليف جسيمة، تدل على علو هِمَم الرجال خصوصا فيما يرجع لانتزاع الأملاك المحبسة من الأيدي المترامية عليها من بعض المعتدين، فلقد سلكت في ذلك غالبا مسلك الرفق والاعتدال، وجنحت إلى التآني من الاتلاف، وترك سبيل الضغط والاعتساف، فما علينا إلا الثناء الجميل على القائمين بهذه الأعمال،

والا فمتى كان للأحباس ديوان خاص يجمع شملها. وحسابات ينتظم بها خرجها ودخلها، لولا أن من الله علينا بوجود مولانا الإمام المؤيد بالله الهمام المهتم بشعائر الإسلام والمحيي لمآثر أسلافه الكرام، وذلك بمعاونة رجال الإصلاح الراقين بهذه المملكة الشريفة إلى مراقبي التمدن والنجاح فإنهم لا يبالون جهدا في السعي في توطيد ونشر راية السلم، وتمهيد أسباب العمران وتأسيس النظام المتين، وقد شاهدتم بالعيان ما صارت إليه حالة الأوقاف الآن من نماء المدخول وإصلاح الأملاك، التي هي مادته وما وضع لذلك من القوانين والضوابط الكفيلة بحفظها من الضياع، بحيث لا يخشى عليها بعد هذا بحول الله احتيال محتال أو ارتكاب خداع، فعظم أمل رجال الدين، إذ لا يخفى عليكم أن ثمرة ذلك كله ونتيجته، هو التوسع بالزيادة في رواتب الموظفين القائمين بفروض الدين والناشرين للعلم بين أكناف المسلمين من علماء ومتعلمين، وقد وعدتنا الوزارة الوقفية بإجراء ذلك بعد تعديل الميزانية والقيام بالحقوق المرعية لجميع أهل الوظائف الدينية والدروس العلمية».



بيد أن الميول الجديدة التي ظهرت في الإدارة الفرنسية، منذ عام 1918، واستبداد مراقب الأحباس الأجنبي، وضعف الوزارة آنذاك، كل ذلك أدّى إلى الاستغناء عن «المجلس الأعلى للأحباس» وتعطيل الأوامر الشريفة الموجبة لاستدعائه وعقده مرة في كل ستة أشهر، رغبة في التمكن من إدارة الأوقاف إدارة مباشرة دون رقابة، ولا مسؤولية.



لقد كانت العاطفة الدينية المتأججة تملأ قلب المرحوم المولى يوسف، سقى الله ثراه بالرحمة والرضوان، وخشية لله تعالى، جعلته يحتاط كل الاحتياط في مسألة الأحباس الخطيرة، فاستطاع أن يفرض حرمة الأحباس على إدارة الحماية، ويؤكد وجودها وحضورها لفائدة الموظفين الدينيين، وإقامة شعائر الله، وأرغم المقيم العام الجنرال اليوطي أن يصرح في الجلسة الأولى لمجلس الأحباس وأمام وفود الدول التي كانت تشكل من أعضاء المغرب العربي حيث قال :

«ولتعلموا أن الحبس محترم، لا تصرف مداخله إلا في أمور الدين الإسلامي، ولا يغير بحال أبدا عن مقصود الحبس.

وإن أعماله وتنظيماته كلها موكولة لنظر الجلالة الشريفة، ومالنا من أموره إلا المساعدة للحضرة الشريفة والتعاضيد لوزارته...».

هكذا قال المارشال اليوطي مقيم فرنسا بالمغرب في العهد القديم الدابر.



وقد انعقد «المجلس الأعلى الحبسي» في دورته الأولى في الرباط عاصمة المملكة المغربية، وخطب فيه المقيم العام الفرنسي الذي أكد احترام الحماية للأوقاف المغربية والمؤسسات الإسلامية، وإنها قائمة على احترامها وتعاضيدها، كما سبق بيانه...

المنطقة الخليفة بالشمال في عهد الاستعمار الدابر

امتدت يد الخراب، في عهد الاحتلال الإسباني وقبله، في المنطقة الشمالية إلى أحباس هذه المنطقة الخليفة أيضا، وفعل التفريط والإهمال جردهما للإجهاز على ما تبقى من أصول ورباع وعقار، حيث المساجد قد علاها إهمال وضياع، والزوايا أصابها اندثار وسقوط، ولا سيما في المناطق القروية.

فالأملاك الحبسية التي عليها الاعتماد والتكلان للنهوض بالوظائف الدينية، وتحمل أعبائها، والمعول عليها في القيام بلوازم المساجد، جلها كان مستغرقا بيد الغير، مقابل كراء تافه، لا يكاد يضمن ولا يغني من جوع... وممتلكات الأحباس وعقاراتها كان في هذه المنطقة كلها، لا يمكن أن يتحقق لها المردود المطلوب الكافي للنهوض برسالتها إلا بالاجتهاد في تصفية مسائل الأوقاف نقطة نقطة، وأولاها بالاهتمام كان قضية الأملاك التي بيد الناس، بشبهة الزينة والمنفعة وما في معناها، فتصفي معهم نهائيا، وفي ذلك منفعة مزدوجة، إذ يمكن للحبس حينئذ، أن يتصرف في أملاكه تصرف الرشداء، وترتكز ماليته على أساس متين كما يخرج من بيده تلك الأجزاء الحبسية في ملك من أملاكه من ضرر الشركة، ويخلص له ملكه...

فإن سويت إذ ذاك هذه المسألة التي كانت هي العقبة الكؤود في وجه نهوض الأوقاف أمكن حينئذ للحبس زيادة على قيامه بلوازم المساجد ووظائفها، أن يحسن رواتب الموظفين، ويساعد التعليم والأعمال الخيرية مساعدة فعالة.



لقد كانت الأوقاف، كما قال سمو الخليفة، في مقدمة المطالب التي خصها المسؤولون من اهتمامهم العميق، وأحاطوها من مطالباتهم العالية بما يؤديهم من مرونة غيرهم إلى الإجابة، ويكفل لهم الإنصاف، فإنها عَصْمَة

دينهم، وضمانٌ وحدتهم، وصلة تعارفهم، والعامل القوي في تحقيق كثير من أغراضهم وغاياتهم.

وإن في استقلال الأوقاف لإشارة إلى أن نجاح قومنا في أمر دنياهم، منوط بنجاحهم في أمر دينهم...

من أجل ذلك تخصصت وزارة الأوقاف لها، تجمع شتاتها، وتنهض بها لتحقيق الغاية السامية التي ترمي إليها، في أرقى أشكالها، فما فتئت هذه الوزارة تبذل من الجهود في الترتيب، وتبدي من بعد النظر في التنظيم، وتطوي من مراحل التقدم بخطتها، ما أعرب عن كفايتها، وجاء مصدقا منها، رغم ما واجهها من العقبات، وما صدها عن تحقيق غايتها من العراقيل، ومن تلاعب أفراد عَمِيَّتْ بصائرهم عن الهدى، فاتخذوا من الولاية، آلة طيعة لاستحلال ما حرم الله، ومن القضاء، ذريعة لانتهاك حرمة الحقوق في سبيل الأغراض والغايات السافلة...

لذا أصدر صاحب السمو الملكي، ظهيرا شريفا، بتشكيل «المجلس الأعلى للأحباس» المختار من علماء الشعب، وأهل الدراية الواسعة في شؤون الأوقاف ليقوم بالإشراف على سير أعمالها، ويبدلي بآرائه المقبولة، فيما يكفل نماءها، ويسمو بمكانتها الرفيعة إلى أوج الكمال والظهور في أبهى مظاهرها، لتظل سائرة في معارج التقدم.



وهكذا قام بالحفاظ على الوقف وممتلكاته، نخبة من الوطنيين الذين أخذتهم الغيرة الدينية والحماس الوطني، عن أوقاف المحبسين، حيث أعطى الخليفة السلطاني آنذاك المرحوم مولاي الحسن إذنه لتأسيس وزارة حبسية تسهر على شؤون الوقف، وتنفق على الموظفين الدينيين، وترعى بيوت الله حق الرعاية... وقد تمتعت هذه الوزارة الوقفية بعد استقلالها باعتناء بالغ، واهتمام زائد، ورعاية كريمة، وأصدر سموه أمره لوزارة الأحباس بجعل نظام حبسي داخلي يتكفل بتوجيه طرق العمل، ويرشد الموظفين الوقفيين على العموم في أعمالهم...



تأسيس وزارة الأحباس :

في عام 1936 ترأس الأستاذ عبد الخالق الطريس حزب الإصلاح الوطني الذي تأسس بعد مرحلة من العمل الوطني في نطاق الكتلة الوطنية الشمالية، وقد شارك الأستاذ الطريس أثناء هذه الفترة التي تميزت بالانقلاب اليميني الإسباني الذي أدّى إلى الإطاحة بحكومة العمال، في الحكومة الخليفة التي تولى فيها منصب وزير الأحباس، وكان غرضه أن يُصلح هذه المؤسسة، وإصلاح الأوضاع الاجتماعية بواسطة أطرها ووسائلها، لكنه اكتشف أن الإسبان كانوا يضعون العراقيل في طريق إنجاز ما كان يؤمله، ويريدونها وزارة صورية بدون اختصاصات حقيقية، فتخلى عن المنصب الصوري، وعاد للعمل في الميدان السياسي على رأس حزب الإصلاح الوطني...



وقد كان الأستاذ الطريس قد كتب في جريدة «الحياة» التي كان يديرها الفقيه المصلح سيدي محمد الطنجي مقالا شديدا الأهمية، شرح وجهة النظر المغربية في إدارة الأحباس الإسلامية، وعقب هذا المقال استدعاه سمو الخليفة، ليكون على رأس إدارة الأحباس الإسلامية بالمنطقة الخليفة... وقد كانت الإدارة التي تشرف على شؤون الوقف بُعِيد الاستعمار الإسباني مديرية عامة للأحباس، فابدلت بوزارة الأحباس ليعهد إليها كافة ما يتعلق بالشؤون الحبسية ومما جاء في الظهير الشريف الذي أسست بمقتضاه وزارة الأحباس ما يلي :

«بعد الاطلاع على أهمية توسيع أعمال إدارة أملاك أحباس في منطقتنا أثناء هذه السنوات، الأمر الذي يقضى بأن درجة الهيئة الرئاسية تكون مناسبة للمهمة الإدارية، نامر بإسقاط المديرية العامة للأحباس، وإبدالها بوزارة الأحباس، وعليه نأمر صدر وزارتنا بتقرير النصوص الإكمالية الواجبة...

في 4 شوال عام 1355 الموافق 19 دجنبر 1936.



ولعل مما كانت تمتاز به هذه الوزارة الفتية إصدارها لجريدة رسمية تصدر مرة كل ثلاثة أشهر، كانت صلة الوصل وأداة الربط بين الجمهور

المسلم، والوزارة في كل ما يتعلق بالشؤون الوقفية خاصة، وذلك تنفيذاً للقرار الوزيري الصادر بها، بتاريخ 3 حجة عام 1355 الموافق 13 فبراير عام 1937.

وهكذا استقلت نظارة الأحباس ومنحت استقلالها الإداري وأصدرت جريدة رسمية عربية، وجمعت شواردها، وقيدت أوابدها، وعرضت على ميزان التحقيق صادرها وواردها، بعد أن كانت مديرية عامة تابعة لجهات معينة، وأخذت تباشر أعمالها مباشرة مع الجهات المختصة، سواء في مصالحها الداخلية أو المصالح الخارجية كالنظارة، وقد صدر قراران في الموضوع، يقول أولهما: الحمد لله وحده.

بعد الاطلاع على الظهير المؤرخ 4 شوال عام 1355 الموافق 19 دجنبر عام 1936 المؤسس به وزارة الأحباس، وعملاً بما تقتضيه فقرته الأخيرة قررنا ما يأتي :

أولاً : يقرر استقلال إدارة الأحباس من تاريخ نشر هذا القرار، وبمقتضاه، فلوزيرها أن يتبادل المخابرة مع النظار مباشرة...

ثانياً : من الواجب إصدار إذن المخزن في كافة الأعمال الراجعة إلى البيع أو المبادلة أو التسليم، وبوجه عام جميع ما يبرم مباشرة أو بواسطة على أن يكون القصد منه إبدال الصيغة الشرعية لملك ثابت سواء كان ملكاً للأحباس حالاً أو مآلاً... ومنح هذا الإذن أو رفضه يصدر مصحوباً بإفادة، فإن منع ينشر به الظهير في الجريدة الرسمية للمنطقة.

ثالثاً : يجب على وزير الأحباس بالمراعاة لما هو منصوص في الفقرة السابقة أن يقترح ترشيح الموظفين وأسماءهم القائمين بمهمتهم في الهيئة المتعلقة بالوزارة، وعلى الصدارة العظمى أن تنشر القرارات فيما يناط بهذا المشروع. والسلام في 21 شوال عام 1355 الموافق 5 يناير 1937.

القرار الثاني : بعد الاطلاع على الظهير الخلفي المؤرخ في 4 شوال عام 1355 الموافق 15 دجنبر عام 1936 الذي يؤسس وزارة الأحباس وبعد الاطلاع على القرار الوزيري المؤرخ في 21 شوال 1355 الموافق 5 يناير عام 1937 الذي منح الاستقلال الإداري لهذه الوزارة، وبعد الاطلاع على مناسبة فصول تلك الوزارة على منشور رسمي تتمسك به يكون جامعاً لكل ما يرجع إلى هذا

التأسيس، ومساعدًا لإطلاع موظفي هذه الوزارة، قررنا بأنه منذ نشر هذا القرار، يمكن لوزارة الأوقاف أن تنشر جريدة رسمية عربية تكون خاضعة لضرورة هذا التأسيس، ونفقتها تكون على الوزارة المذكورة التي تسترجعها من مدخول صندوق نشر الإعلانات بها والمسابقات الخ... ومن الواجب أن تنشر بهذه الجريدة كافة الأوامر المنشورة في الجريدة الرسمية للمنطقة التي لها علاقة بالأحباس وخصوصاً الأمور الداخلة في الفقرتين 2. و 3 من قرارنا الوزيري المؤرخ 5 يناير 37... والسلام 13 فبراير 1937.

مجلس الأحباس...

بقرار وزيري تأسس «مجلس الأحباس» بالمنطقة الخليفة حيث أصدر رئيس الوزراء الفقيه السيد أحمد الغنمية قراراً يؤسس مجلس الأحباس... وجاء في هذا القرار :

الحمد لله وحده، يعلم من هذا الكتاب الممضى باسمنا بصفة رئاسة الوزارة واعتماد رتبة الصدارة أنه بعد الاطلاع على الفصل الأول من الظهير المؤرخ في 4 محرم عام 1351 الموافق 17 مارس 1937 الذي يؤسس «مجلس الأحباس» بهذه المنطقة الخليفة قد عيّنا الفقيه العلامة وزير الأحباس السيد محمد بن موسى⁽¹⁾ عضواً عاملاً بذلك المجلس، والواقف عليه يجري على مقتضاه، ولا يتعداه لسواه في 5 محرم الحرام 1358 الموافق 25 فبراير 1939.

ومثله لرئيس المجلس الأعلى للتعليم الإسلامي الفقيه العلامة السيد الحاج أحمد الرحموني.

لشيخ العلوم الفقيه العلامة السيد محمد المرير.

لرئيس المحكمة العليا للاستئناف الشرعي الفقيه السيد أحمد الحداد.

لمدير الأملاك المخزنية الفقيه الشريف سيدي محمد بن المكي الريسوني.

للأستاذ الفقيه السيد عبد الخالق الطريس.

(1) محمد بن عبد القادر بن موسى، نشأ بمراكش، ثم بفاس، وقد اشتهر ذكره، ونُبّه قدره، وعرفته الأوساط المقربة من القصر الخلفي بتطوان، فاختره الخليفة المولى الحسن بالمهدي وزيراً للأوقاف في حكومته عام 1948 (ت: عام 1965).

للأستاذ الفقيه السيد محمد المكي الناصري.

للأستاذ الفقيه السيد محمد الطنجي.

للأستاذ الفقيه السيد محمد داود.

للوجيه السيد محمد السلاوي.

وقد صدر قرار وزير آخري في الموضوع يقول:

الحمد لله وحده يعلم من هذا الكتاب الممضى باسمنا بصفة رئاسة الوزارة واعتماد رتبة الصدارة أنه بعد الاطلاع على الفصل الأول من الظهير المؤرخ بـ 4 محرم عام 1356 الموافق 17 مارس 1937 الذي يؤسس الأحباس بهذه المنطقة الخليفة قد عينا الفقيه العلامة الشريف سيدي أحمد الزواق (2) عضوا ممتازا بذلك المجلس، والواقف عليه يجري على مقتضاه، ولا يتعداه لسواه والسلام في 5 محرم عام 1358 الموافق 25 فبراير عام 1939.

ومثله للفقيه العلامة السيد الحاج محمد الفرطاخ. (3)

ومثله للفقيه السيد محمد الصفار.

ومثله للفقيه السيد عبد السلام الفاسي.

ومثله للفقيه الكاتب السيد العربي اللوه. (4)

ومثله للفقيه السيد الحاج أحمد المربطو.

ومثله للفقيه الشريف مولاي علي الخمليشي.

* ■ *

— تدشين مجلس الأحباس...

وقد افتتح مجلس الأحباس جلسته الأولى في يوم 8 مارس عام 1939 تحت رئاسة صاحب السمو في قصره، وبحضور المقيم العام الإسباني وحاشيته، وإلى جانبه هيئة الوزارة الخليفة..

(2) من مدشر الزواقيين من قبيلة بني مسارة، مقرر أسلافه الكنونيين القاسمين الحسنيين (ت: 13/2/1952).

(3) انظر ترجمته في : «الحركة العلمية والثقافية من الحماية إلى الاستقلال» ص : 537، ط : وزارة الأوقاف المغربية.

(4) الفقيه العلامة الأصولي العربي بن الحاج علي اللوه بن عمر العمارتي عين وزيرا للأحباس في الحكومة الخليفة، (ت 1989).

وتقدم المرحوم الزعيم السيد عبد الخالق الطريس بصفته وزيرا سابقا للأحباس، وعضوا في المجلس الجديد، فألقى كلمة شكر فيها صاحب السمو الملكي على هذا المشروع الذي سيبقى تاريخه منقوشا على صفحات اليقظة المغربية على الدوام.

وقد أنشد في ذلك اليوم الذي وقع فيه التدشين الحاضرين الشاعر المبدع السيد ماء العينين ابن العتيق، كسر أشياخ طرفاية وإفني وشنقيط.. قصيدة رائعة في الموضوع، كما ألقى العلامة السيد محمد ابن موسى وزير الأحباس، خطبة تناول فيها تاريخ الوقف الإسلامي، ثم تلاه وزير العدل العلامة السيد محمد أفيلال، (5) الذي ألقى كلمة قيمة عبر فيها عن أهمية الأحباس في الشريعة الإسلامية السمحة، ثم انتصب للكلام الصدر الأعظم الشريف العلامة سيدي أحمد الغنمي، ففاه بكلمة موجزة في موضوع الأحباس، وقد هنا المقيم العام الإسباني السيد «ضون خوان بيكيدير» المسلمين باستقلال الأحباس وبمجلسها الجديد... وفي الختام تحدث صاحب السمو الملكي الأمير مولاي المهدي فألقى كلمة جامعة في الموضوع، اتسمت بالغيرة الدينية، والصراحة النادرة.

وقد أقام صاحب السمو الملكي الخليفة السلطاني مأدبة غذاء لحضرات أعضاء «مجلس الأحباس» بدار حاجبه السيد عبد الواحد بريشة، حضرها الوزراء، ونواب المقيم العام، والأعضاء وطائفة من أعيان البلد ووجهائها.. وكان يوما مشهودا..



تعين المفتشين بالمنطقة :

قرار : يعلم من هذا الكتاب الممضى باسمنا بصفة رئاسة الوزارة واعتماد رتبة الصدارة، أنه بناء على ما اقترحه علينا وزير الأحباس من

(5) الفقيه الوزير محمد بن التهامي أفيلال الحسني، أسند إليه منصب وزارة العدلية، بعد عزل الفقيه الوزير أحمد الرهوني عام 1931، ثم منصب قاضي القضاة مع رئاسة مجلس الاستئناف الشرعي الأعلى ورئاسة المجلس الأعلى للتعليم، (ت : 1968).

مناسبة تعيين مفتشين للأحباس في سائر النواحي، ليتمكن لوزارة الأحباس أن تطلع بواسطتهم على أعمال النظار وتصرفاتهم... وبعد استشارة صاحب السمو، قد رشحنا السيد عبد السلام بن أحمد داود مفتشا للأحباس في الناحية الغمارية براتب سنوي قدره 2160 بسيطات إسبانية، يقبض ما ينوبه من موزعا عند تمام كل شهر، على أن يتقاضى ذلك من ميزانية الأحباس، فالواقف عليه يجري على مقتضاه ولا يتعداه لسواه.. والسلام في 9 ربيع النبوي عام 1357 الموافق 9 ماي 1938.

وقرار ثالث بتعيين السيد عبد العزيز ابن عبد الله مهدي مفتشا للأحباس في الناحية الشرقية، براتب سنوي قدره 21600 بسيطات.

وقرار رابع بترشيح الشريف السيد عبد الرحمن بن محمد الريسوني مفتشا للأحباس في كل من ناحية تطوان والعرائش، براتب سنوي قدره 2160 بسيطة

أحمد الغنيمة

وقد بشرت الوزارة عموم المواطنين بتأليف مجلس الأحباس بهذه المنطقة الشمالية...

قرار وزيري لإعانة التعليم الحر :

يعلم من هذا الكتاب الممضى باسمنا، بصفة رئاسة الوزارة، واعتماد رتبة الصدارة، أنه بناء علمي ما اقترحه وزير الأحباس من مناسبة تعيين القدر من المال الذي يخصص للتعليم الإسلامي سنويا من وفر الأحباس، وتحديد ببيسطات 190.452، وبعد اطلاع صاحب السمو وموافقته أذنا بأن القدر الذي تعين به الأحباس للتعليم الإسلامي سنويا هو 190.452 بسيطات مدرجا فيه ما تعان به المدارس الحرة والواقف عليه يجري على مقتضاه، ولا يتعداه لسواه والسلام فاتح رجب 1357 الموافق 27 غشت 1938.

* ■ *

الإقدام على بناء المحاكم من وفر الأحباس :

لقد كانت وزارة الأحباس في الشمال، في العهد الذي نتحدث عنه تزخر بأطر مومنة عالية، تمتاز بالكفاية المبصرة، والحزم الرشيد، وتتوفر على خلق متين من الصدق والأمانة والإخلاص، ولا سيما وزيرهم القدير الذي يدير إدارته بحزم وعزم، والذي لا يتردد، إذا نزلت به نازلة، في موضوع له مساس بدائرة اختصاصه، فإنه يحيله إلى المختصين من العلماء ليفتوا فيه بالعلم الصحيح، والرأي النجيب، في جو من المودة والتفاهم والتعاون.

وهذا مثل فذ قدمه للوزير الحبسي السيد أحمد بن موسى الذي يحل بعض المشاكل العارضة، والنوازل الطارئة إلى صديقه وزير العدل السيد محمد أفيلال، وهو نموذج من هذه المكاتبات التي كانت تدور في ذلك الوقت، والتي تشهد، للسائل والمجيب، بالإخلاص في العمل، والخوف من الله، وأنه لا يحل لأمري أن يقدم على أمر، حتى يعلم حكم الله فيه أو كما قال :

ويوقف الأمور، حتى يعلم ما الله فيهن به قد حكما
فلقد وجه السيد محمد بن موسى وزير الأحباس بالمنطقة الخليفة سابقا إلى وزير العدلية القاضي السيد محمد أفيلال هذا السؤال :
... وبعد؛ فبعلم سعادتك أن المحاكم الشرعية بمدن هذه المنطقة السعيدة إنما بنيت حديثا من أموال الأحباس، بعد أن كانت مقاصير المساجد كفيلا بسد هذا الفراغ، ونحن بمالنا من النظر في شؤون الأحباس، وما يجب علينا من الاهتمام بمصالحها، والذب عن حرمتها، جهد المستطاع لم نزل نبحت عن المستند الذي ركن إليه من أقدم من ولاية أمورها قبلنا على التصرف فيها بالصفة المذكورة، فلم نهتد للوقوف على ما تطمئن إليه النفس، ويسكن إليه البال... وأخيرا طولبنا غير مرة بإجراء تبديل في بعض المحاكم، وزيادة في بعضها... فتوقفنا عن الإجابة رغما عن شدة الالاحاح من بعض الجهات، حتى يتضح لنا السبيل، ثم إننا حاولنا أن نتعلل بالقاعدة المشهورة، وهي أن ما قصد به وجه الله، يجوز أن ينتفع ببعضه في بعض على فرض أن هذا من ذلك... غير أننا وجدناهم قيدوها أولا بشرط ما إذا كان للحبس المنتفع به غلة واسعة ووفر كثير بين يؤمن من احتياجه إليه حالا أو مآلا،

فوقف هذا القيد مع تسليم الفرض حاجزا حصينا دون المحاولة، لما يوجد بين أيدينا من المساجد المنتشرة بكافة أنحاء المنطقة بحال من الاحتياج تدعو إلى وجوب المبادرة بالإصلاح، ونحن مع ذلك نتمشى في إصلاحها بالتدريج، مقدمين الآكد فالآكد، نظرا لتعذر الإصلاح دفعة واحدة، ووقوفنا مع ما نصوا عليه من أن وفر الأحباس إذا كثر لم يجز للناظر استفاده، ويجب عليه إدخار الفضل ليوم الحاجة، واستشهدوا للجواز ثانيا بفتوى ابن رشد رضي الله عنه برم مسجد من وفر غيره، فلم يترك لنا هذا التخصيص مجالا للتعميم في اعتبار المصلحة، فنخرج بالوفر من المساجد إلى المحاكم... وأخيرا تمسكنا بأصل المنع، وتقدمنا لعادتكم بالسؤال عن الحكم في النازلة لتتفضلوا بالالتفات، وتجيئنا بما يكشف اللتام عن وجه الصواب، ويرشد للسبل السوي من نصوص الشريعة، وأقوال أئمتها المهتدى بهم في ظلم الحيرة... والله يحفظكم ويرعاكم، ويبارك للجميع.

في 15 شوال عام 1358 هـ موافق 28 نونبر 1931.



جواب السيد وزير العدل السيد محمد أفيال :

الحمد لله وحده وصلى الله على سيدنا محمد وآله

وبعد، فقد وصل كتابكم المؤرخ بمنتصف شوال المنصرم شارحا فيه الحالة التي أليتم عليها ولاية الأحباس قبلكم، من الإقدام على بناء المحاكم الشرعية بمدن هذه المنطقة من وفر الأحباس وأن نفوسكم لم تطمئن للائتساء بأولئك الولاية، فيما كانوا يذهبون إليه، بل طمحت للوقوف على نص صريح يكون لكم على اهتداء في سماء الاقتداء، وأنكم بالرغم عن بحثكم عنه لم توفقوا للعثور عليه، بل ولا على ما يصح أن يكون دليل استئناس يحسن في باب العمل الوقوف لديه، طالبا حل المشكل بكلام الأئمة المرجوع إليهم في ظلمة ليالي الحيرة المدلهمة، وصار بالبال، فلتعلم سعادتم أن العمل الذي كان عليه قضاة سلف هذه الأمة في جلوسهم للقضاء هو المسجد، أو رحابه الخارجية أو بيت القاضي نفسه، وهذا ما تدل عليه نصوص الأئمة الأقدمين، وقد نقل ابن عرفة كلام المدونة في ذلك ونصه: «وفيها، قال مالك: القضاء في المسجد من الحق، وهو من الأمر القديم، لأنه يرضى فيه بالدون من المجلس، وتصل إليه المرأة والضعيف، وإن احتجب لم يصل إليه الناس، اللخمي في استحباب جلوسه بالمسجد أو برحابه خارجة عنه... ثالثها لا بأس به بمنزله وحيث أحب ه... ثم بعد ذهاب ذلك الجيل الغابر، وانقراض دولة ذلك السلف الطاهر لم يبق من حسن النظر مراعاة لحرمة المساجد، وكونها معاهد لإقامة الشعائر، ومعابد يجب أن يجنب عنها كل ما ينافي إجلالها، ويرفع لكونها بيوتا إذن الله أن ترفع...

أن تستمر محال بجلوس القضاة لما يؤدي إليه ذلك من غشيان المسجد من لا يصلح له من الحائض والنفساء، ولهذا قال أبو علي بعد كلام ما نصه: «وإنما الكلام في تحريم القضاء بالمسجد في هذه الأوقات، والذي أتقلده وإن كنت لست أهلا لأن نقلد هو التحريم، لأن الأحكام تتغير بحسب ما يعرض لها وإن وردت من الشارع».

قال الرهوني بعد نقله، وإذا قال ذلك أبو علي باعتبار زمانه، فكيف باعتبار زمننا اليوم هـ. وإذ نقول بحرمة اتخاذ المساجد محاكم، وهو مالا يمكن القول به الآن شرعا ولا طبعا، ولم يوجد في لفظ المحبس أو مقصوده

ما يدل على أنها تبني من الحبس!!! فهل يجوز حينئذ اتخاذ وفر مطلق الأحباس مصرفاً للإنفاق منه على تأسيس بناء المحاكم أو ترميمها...
أولا إن بناء المحاكم من وفر الأحباس شيء لا تميل النفس إليه طبعاً، ولم نقف على ما يجيزه من النصوص الصريحة شرعاً، سواء ذهبنا على اعتبار ألفاظ الحبس، كألفاظ الشارع، أو على اعتبار مقصوده الذي جرى به العمل... أما على المذهب الأول فظاهر، لأن الحبس عين لما حبسه مصرفاً خاصاً، فيجب اعتماده، والوقوف معه، وليس منه بناء المحاكم... وأما على المذهب الثاني، فلأن المدار فيه على ما يغلب على الظن استحسان الواقف وإجازته لما يراد عمله بعد موته بما حبسه لو كان حياً، وذلك كإخراج كتابين من مسجد نص الحبس أنه لا يؤخذ منه إلا كتاب بعد كتاب إذا أمن الضياع، وأشياء كهذه ترجع لقاعدة غلبة ظن موافقة الواقف عليها بالمعنى السابق... أما قاعدة ما كان لله يصرف فيما كان له وربما كان منها القاعدة التي أشرت لها في كتابكم فهي لا تخرج في جوهر معناها عن غالب الظن بمعناه المتقدم...

فإن قيل إن بناء المحاكم الشرعية هو عمل خير، ولا يخرج عنه... قلنا هو كذلك، ولكن لو قدر أن الحبس حي في هذه الأزمنة، وعرض عليه بناء المحاكم، ولا سيما على هذه الأشكال الحديثة، المشتملة على البناءات الضخمة، والقاعات المتعددة الفخمة ما كان ليرضى قطعاً مصرفاً لحبسه... وقد اشترى به الدار الآخرة، وجعله لها عدة وذخراً، وأثرها به على ذويه، وذوي لحمته نسباً وصهرًا... على أن الذي قد يفيد نص ابن حبيب الطويل المنقول في جامع المعيار، هو أن بناء محاكم القضاة على بيت المال، ونص المقصود من كلامه ابن حبيب سيرة أئمة العدل في الفَيء وما يجعله الله تعالى رزقاً لعباده من المال غير الزكاة أن يؤخذ فيبدأ فيه بسد المخاوف والثغور، وتثقيف حصون المسلمين وسد عوراتهم، واستعداد آلة الحرب من الخيل والسلاح، فإن فضل شيء أعطى قضاتهم وعمالهم ومن المسلمين إليه انتفاع، وتبني منه مساجدهم وقناطرهم وما هم محتاجون إليه».

وقال بعده نقلاً عن ابن عبد الحاكم ما نصه : تبدأ المنائلة على العمال والقضاة وسائر المصالح وصوبه ابن عرفة».

وفي معيار الونشريسي من جواب سياقه المواق والأنواع التي لا حبس عليها يجب على الإمام وهو السلطان أن يفعله من بيت المال، فإن عجز الإمام أو أهل النظر فيه توجه الخطاب على الجماعة من باب فروض الكفاية»، وعليه فحيث لم يوقف على نص يعارضه يظهر أنه يلزم التمشي بمقتضاه، والقواعد الفقهية تؤيده ولا تابه. ولا سيما مع مراعاة ما ذكرتموه من أن وفر الأعباس لا يستغنى عنه حالا ومآلا لما يوجد من المساجد الكثيرة المفتقرة إلى الإصلاح التي تقدمون منها تدريجيا الأكد فالأكد، نظرا لتعذر الإصلاح دفعة واحدة، وإنها لأهم من تلك المحاكم على فرض دخولها تحت قاعدة : «ما كان لله، يصرف فيما كان له». وهذا ما ظهر لنا بموافقة مستشاري العدلية، وعلى المحبة والسلام.

في 25 قعدة عام 1358 موافق 9 - 1 - 1940.

والحمد لله الذي بحمده

يبلغ ذو القصد تمام قصده

فهرس الموضوعات

3 الفصل الخامس عشر : الموظف الديني
3 كل المسلمين... رجل دين... ودنيا
5 جنود التبليغ
7 من كان يقوم بالوظيفة الدينية في الصدر الأول؟
8 الاشتغال بالحرف والصنائع لا يجافي أبهة العلم
10 سيد الناس، من كان رجل أعمال
11 العلم يساعد على تنمية اقتصاد البلاد
14 عمالنا وتجارنا في الخارج
16 دخول الإسلام إلى الأقطار على يد التجار المسلمين
19 مهارة العرب المسلمين في الأخذ والعطاء
24 مغربي في جزر المالديف
26 أطيب المكاسب ما كان بعمل اليد
28 محمد رسول الله يحمل الصخر بيده الشريفة
31 فضلاء الصحابة.. اتجروا في البر والبحر
34 يد... لا تمسها النار
35 كتب ورسائل في الصناعة والتجارة والفلاحة
38 المال عندي على حاله
41 أنفة... وعزة... وشموخ
43 لم ياته! ولم يصله!!
49 الناس أكيس من أن يمدحوا رجلا
50 إغراض... ونفور... من المناصب الخطرة
52 هذا... هو العالم
57 الفصل السادس عشر : حقيقة وقيمة الوظيفة الدينية
57 مؤسسة الوقف أهم مورد مالي أرصد لحياة المسجد
58 خطيب المسجد يصنع الرجال، ويهندس عقولهم
60 الإمامة ولاية
61 إمارة التفويض

63 رواتب العمال
64 حقيقة الخلافة نيابة عن صاحب الشرع
65 أجور الموظفين الدينيين
68 العلماء اعتمدوا على أنفسهم
69 جدل فقهي
70 الأجرة على تعليم العلم
72 التعليم حق للجميع
75 العالم في امتحان دائما
76 التعليم كان من اختصاص الجماعة عن طريق الوقف
78 ماذا يكون جوابي غدا... إذا سألني ربي؟
82 كره السلف الأجرة على كل ما هو من قبيل العبادات
83 دراسة فقهية في موضوع الأجور الدينية
88 الصلاة خلف من يأخذ الأجرة
94 ما يتقاضاه الموظف الديني... من الناحية القانونية
95 تطور كلمة «أجر» على مر العصور
97 حماية حق العامل في الأجر
98 حقيقة الرزق عند أهل السنة
105 الفصل السابع عشر:
105 القسم الأول : الاستنابة في الوظائف الدينية
111 وسبب الخلاف في هذا معارضة القياس للأثر
112 ومنع استنابة صحيح في فرض... وإلا كره
118 الفرق بين الإجارة، والرزق، والوقف
123 القسم الثاني : الجمع بين وظيفتين دينيتين
128 تولية الأطفال وظائف آبائهم
130 تولية الجهال
 القسم الثالث : هل يجوز لناظر الوقف أن ينفق من أوقاف جهة
131 إلى جهة أخرى؟
134 المساجد التي لا غلة لها
135 طائفة من العلماء، ترى عدم خلط الأعباس

139 من التشريعات التي وضعت في العصر المريني
140 الأحباس لله يجب أن ينتفع بعضها من بعض
149 الفصل الثامن عشر : الجلسة - الجزاء - الزينة
149 إجارة الوقف
150 الجلسة، والجزاء، والزينة، والقانون المغربي
152 مدة إجارة الوقف
154 إجارة الوقف لمدة طويلة
156 والمنافع الحبسية هذه تنقسم إلى قسمين
156 الأصل في مشروعية الزينة والمنفعة والجزاء
157 الجزاء في الأراضي
158 خلو النصبية في أواخر القرن التاسع بتونس
160 اهتمام الفقهاء بمسألة الجزاء
161 الزينة
162 الجلسة
164 منشأ الجلسة سببه تجزئة المنفعة
164 المنفعة المملوكة... روح الاعتماد
165 العرف... أصل من أصول المذهب
167 العرف الجاري، وما وقع عليه العمل
168 الحانوت إذا أسقطت لا يبقى فيها لصاحب الجلسة جلسة
172 خلو الحوانيت
173 عقد خلو المفتاح بتونس
174 الفرق بين الحلاوة... والجلسة في مدينتي فاس ومراكش
177 المفتاح... وحق الإيجار
178 المحل التجاري في الفقه المعاصر
179 الحق في الإيجار من مقومات المحل التجاري
183 الفصل الأول في المقتضيات المبدئية
184 الفصل الثاني في استيفاء الأكرية
184 الفصل الثالث في المعاوضات
184 أعمال قضائية
186 ما يعرف عند اليهود «بالحسكة» LA HASSAKA

192 مقارنة وتنظير
195 هذه الحقوق أغلال في أعناق الأوقاف
196 تنظيم الوقف... عرفته بلاد المغرب.. ومصر.. والعراق
197	الفصل التاسع عشر : مال الوقف من أطيب المكاسب
197 مسجد الرسول في المدينة، وضع مخطط المساجد فيما بعد
198 مال الأحباس، فيه كفاية
200 خزينة الأوقاف تنافس خزينة الدولة
201 الاحتياط الزائد على الأموال المدخرة
202 إبطال الوقف على المعصية
206 الوجوه التي تصرف فيها أموال الوقف
207 كسارقة الرمان.. ومطعمة الأيتام
212 حتى لا يدخل في بناء البيت مال حرام
216 المال المجهول المصدر، يصرف في مصالح المسلمين
219 لم تكن الأوقاف عند نشأتها معقبة
222 الأحباس مقياس للحضارة والرقعة
224 المغتصبون لأراضي الوقف
230 عشرات المطالبين بالأوقاف
232 رابطة علماء المغرب، وموقفها الصامد إزاء المحافظة على الأوقاف
233 مقارنات ومفارقات
234 الفاتيكان هو عمود الاقتصاد الإيطالي
236 ثروة الفاتيكان
237 إهتمام الكنيسة بالقارة الإفريقية

الفصل العشرون : إصلاح الوقف يقوم على أحكام الشرع

243 الإسلامي
244 أضحي نظام الوقف في بعض الجهات أداة لحبس المال
251 مضار الوقف الوقف الأهلي
252 إلغاء الوقف الأهلي منذ عهد بعيد
256 الإمام الأعظم له الحق في أن يتخذ أي إجراء

الفصل الحادي والعشرون : إصلاح الوقف يقوم على أحكام	
263	الشرع الإسلامي في المغرب
267	مضمون المشروع
	وهذه نسخة من قرار تعيين أعضاء لجنة الحبس المعقب، ونسخة
273	من محضر اجتماعها التمهيدي
276	لجنة تصفية الأحباس المعقبة
280	جواب الأمانة العامة لرابطة علماء المغرب
الفصل الثاني والعشرون : أنظمة وقفية في المغرب الكبير	
295	كيف بسط الاستعمار يده على أوقاف الجزائر؟
301	الشؤون الوقفية في القطر التونسي
304
الفصل الثالث والعشرون : التدخل الأجنبي في شؤون الوقف	
311	مجلس الأوقاف والمعاهد
316	القواعد المتعلقة في كل مسجد أو فعل خيري
317	القواعد المتعلقة في الأوقاف
318	القواعد المتعلقة بشيخ العلماء
319	القواعد المتعلقة بنقيب الأشراف
320	القواعد المتعلقة في مأمور الأوقاف
321	القواعد المتعلقة بشيخ الفقراء
321	تشغيل القادرين جبرا
321	الخاتمة
322
الفصل الرابع والعشرون : إصلاح الوقف في العهد اليوسفي	
325	تأسيسات الأحباس في عقد الحماية
331	لجان مكلفة بمعاينة الأملاك الحبسية
331	تأسيس وزارة الأحباس
332	اختصاصات إدارة الأحباس المركزية
332	إحياء أملاك الأحباس
334	الباب الأول في الأكرية
335	الباب الثاني في الأكرية لأجل بعيد
337

338 عدم الإذن في المعاوضات
338 المجلس الأعلى للأوقاف
345 المولى يوسف في صراع مستديم مع الاستعمار دفاعا عن الموقف
346 خطاب الشيخ أبي شعيب الدكالي في «المجلس الأعلى للأحباس»

الفصل الخامس والعشرون : المنطقة الخليفية بالشمال في عهد

351 الاستعمار الدابر
353 تأسيس وزارة الأحباس
355 مجلس الأحباس
357 تعيين المفتشين بالمنطقة
358 قرار وزيري لإعانة التعليم الحر
359 الإقدام على بناء المحاكم من وفر الأحباس
361 جواب السيد وزير العدل السيد محمد أفيلال
365 الفهرس

رقم الإيداع القانوني: 101 / 1996

مطبعة فخرية

3، زنقة ابن زيدون - المحمدية (المغرب)

الهاتف: 32.46.43 / 32.46.45 (03)

فاكس: 32.46.44 (03)